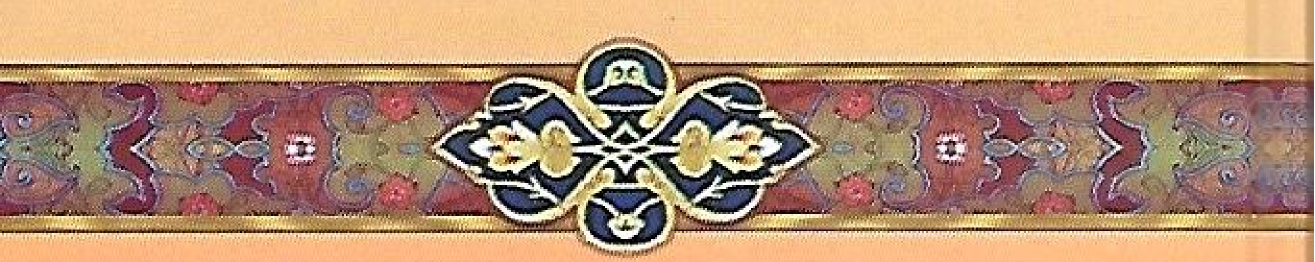
دراسة الأسانيد

تأليف
د. عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الشايع
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية





الطبعة الأولى
1438هـ - 2017م



تطلب منشوراتنا داخل
المملكة العربية السعودية

الرياض:
الناشر المتميز
هاتف: 53 449 9858

المدينة المنورة:
مكتبة النصيحة
هاتف: 59 598 2046

مكة المكرمة:
– مكتبة المحمدي
هاتف: 53 892 1006
– المكتبة الأسدية
هاتف: 55 638 6231

جدة:
مكتبة أجيال التوحيد
هاتف: 53 658 5651



للطباعة والنشر والتوزيع

تونس – قبلي: طريق قابس – قرب جامع خالد بن الوليد
هاتف: 24599530 / 27734029
بيروت – لبنان هاتف: 009613450189 / 009611472705
Email: Daralmalikiya@gmail.com

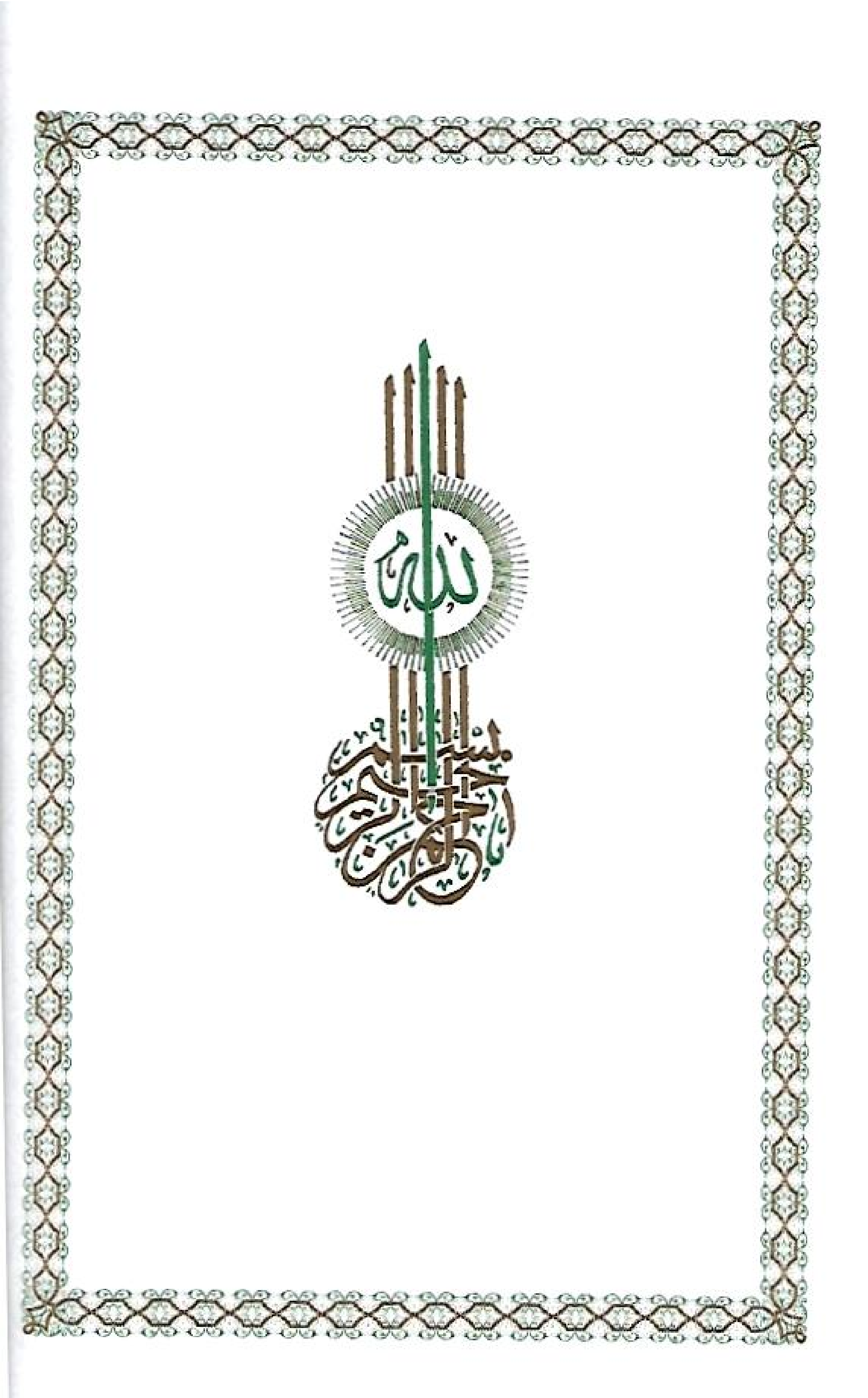
دراسة الأسانيد

تأليف

د. عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الشايع

الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الدار المالكية


بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فهذا تصنيف متوسط قصدت به تقريب علم (دراسة الأسانيد)، ورسمته بطريقة حديثة تيسر تحصيله وتعلمه.

وعلم (دراسة الأسانيد) هو الغاية والمقصد الأساس من دراسة علوم الحديث وفنونه المتنوعة، وهو العلم الذي هو يختص به المحدث ويتميز به.

والغاية من هذا العلم هي اكتساب المعرفة والخبرة في تمييز الأحاديث ونقدها ومعرفة الصحيح من الضعيف.

وكذا اكتساب المعرفة والخبرة في التمييز بين أحكام النقاد على الأحاديث، ومعرفة منازلهم في ذلك، والترجيح بينها عند اختلافهم.

وهذا الفن (**دراسة الأسانيد**) مبني على أسس مستقاة من شروط الحديث الصحيح الخمسة المعروفة وهي: (عدالة الراوي، وضبطه، واتصال السند، والسلامة من الشذوذ والسلامة من العلة)، ويمكن إجمال هذه الأسس في مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: التحقق من العدالة والضبط.

المرحلة الثانية: التحقق من اتصال السند.

المرحلة الثالثة: التحقق من سلامته من الشذوذ والعلة.

وقد بنيت هذا الكتاب وصنعت خطته وفق هذه الأسس[(١)]، وتشتمل على ما يأتي:

المقدمة: بيان أهمية هذا الموضوع وخطة العمل فيه.

القسم الأول: الدراسة النظرية، وفيه:

التمهيد: وفيه التعريف بالإسناد وأهميته، والتعريف بدراسة الأسانيد.

الباب الأول: العدالة والضبط (الجرح والتعديل).

الباب الثاني: اتصال السند.

الباب الثالث: السلامة من الشذوذ والعلة.

القسم الثاني: الدراسة العملية، وفيه بابان:

الباب الأول: الخطوات العملية لدراسة الإسناد.

الفصل الأول: دراسة أحوال الرواة، للتحقق من عدالتهم وضبطهم.

الفصل الثاني: التحقق من الاتصال والانقطاع.

الفصل الثالث: التحقق من سلامته من الشذوذ والعلة، وفيه: مراحل دراسة (الحديث المعل بالاختلاف).

---

(١) ألف فضيلة الشيخ الدكتور إبراهيم اللاحم - نفع الله به - كتباً ثلاثة في علوم الحديث مستقاة من شروط الحديث الصحيح الخمسة، وجارية مع هذا التقسيم لأبواب هذا الكتاب، هي:

١- كتاب (الجرح والتعديل)، وفيه الكلام على شرطي العدالة والضبط.

٢- كتاب (الاتصال والانقطاع)، وفيه الكلام على شرط اتصال السند.

٣- كتاب (مقارنة المرويات)، وفيه الكلام على شرطي السلامة من الشذوذ والعلة.

فدراسة هذا الفن (دراسة الأسانيد)، وكذا التصنيف فيه مبني على هذه الأسس الثلاثة الجامعة لشروط الحديث الصحيح.

الفصل الرابع: الحكم على الحديث، وصيغه، والمؤلفات فيه.

المبحث الأول: الحكم على الحديث، وهو على مرتبتين:

المرتبة الأولى: الحكم على الإسناد المفرد.

المرتبة الثانية: الحكم على الحديث بمجموع طرقه وشواهده - عند الحاجة -.

المبحث الثاني: صيغ الحكم على الحديث.

المبحث الثالث: المؤلفات التي يستفاد منها بيان درجة الحديث.

الباب الثاني: تطبيقات عملية على دراسة الإسناد.

الفصل الأول: تطبيقات عملية على دراسة الحديث الذي ليس فيه اختلاف.

الفصل الثاني: تطبيقات عملية على دراسة الحديث المعل بالاختلاف.

وقد اجتهدت في تقريب هذا الكتاب وتيسيره[1]، والله المسؤول أن يجعله لوجهه خالصاً، وينفع به مؤلفه وقارئه في الدنيا والآخرة، إنه سميع الدعاءِ، وأهل الرجاءِ، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

كتبه
د. عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الشايع
aamshaya@gmail. com
واتس (٠٥٠٤٢٤٦٣٣٦)
١٢/ ٣/ ١٤٣٨هـ

(١) حصل مني في مواضع قليلة من هذا الكتاب إعادة وتكرار، قاصداً مزيداً من (التقريب والتيسير) و(تدريب الراوي) على (العلل ومعرفة الرجال) فلا تستثقل ذلك - رعاك الله -، والقول هنا كما قال ابن القيم: إن عدم منك كاتبه حمداً وشكراً، فلا يعدم منك مغفرة وعذراً، وإن صادفت كتابته كفؤاً كريماً لم تعدم منه إمساكاً بمعروف أو تسريحاً بإحسان، والله تعالى المستعان وعليه التكلان.





القسم الأول:
الدراسة النظرية

التمهيد : التعريف بالإسناد، وأهميته، والتعريف بدراسة الأسانيد.

الباب الأول : التحقق من عدالة الراوي وضبطه (الجرح والتعديل).

الباب الثاني : اتصال السند.

الباب الثالث : السلامة من الشذوذ والعلة.

أولًا:
تعريف الإسناد، وبيان أهميته وأنه خصيصة لهذه الأمة

أ- تعريف الإسناد:

المحدثون يستعلمون (الإسناد) و(السند) لشيء واحد[١].

السند مأخوذ:

١- من (السند) وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل، لأن المسند يرفعه إلى قائله.

٢- أو من قولهم (فلان سند) أي معتمد، فسمي الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه[٢].

قال الطيبي: وهما متقاربان في معنى اعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليهما.

قال الزركشي: والأصل في الحرف راجع إلى المسند وهو الدهر فيكون

(١) «المنهل الروي» لابن جماعة (ص٢٢) و«المقنع في علوم الحديث» لابن الملقن (١/ ١١٠).

(٢) «لسان العرب» لابن منظور (٣/ ٢٢٠)، و«تاج العروس» للزبيدي (٨/ ٢١٥)، و«المنهل الروي» لابن جماعة (ص٢٢)، و«النكت على ابن الصلاح» للزركشي (١/ ٤٠٥).

معنى إسناد الحديث اتصاله في الرواية اتصال أزمنة الدهر بعضها ببعض[١].

واصطلاحاً:

السند: الطريق الموصلة إلى المتن، أي سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن[٢].

وأما **الإسناد** فهو:

١- رفع الحديث إلى قائله[٣].

٢- وعرف أيضاً بأنه الطريق الموصلة إلى المتن، وهو بهذا المعنى مرادف (للسند).

فيكون (الإسناد) أعم من (السند).

قال السيوطي:

و(السند) الإخبار عن طريق   متن (كالإسناد) لدى فريق[٤]

---

(١) «النكت» (١/ ٤٠٥).

(٢) «نزهة النظر» لابن حجر (ص٣٧، ٥٣)، و«التوضيح الأبهر» (ص٣٠)، و«فتح المغيث» كلاهما للسخاوي (١/ ٢٨)، و«شرح نزهة النظر» لملا علي (ص١٥٩، ١٦٠)، وقيل: (حكاية طريق المتن - أي الطريق المحكي للمتن -). قال السخاوي: قال شيخنا في شرح النخبة [الإسناد]: الطريق الموصلة إلى المتن، مع قوله في موضع آخر منه: إنه حكاية طريق المتن وهو أشبه، فذاك تعريف السند، والأمر سهل».

وذكر ابن جماعة والطيبي أن السند: (هو الإخبار عن طريق المتن).

(٣) «المنهل الروي» لابن جماعة (ص٢٢) و«المقنع في علوم الحديث» لابن الملقن (١/ ١١٠).

(٤) «ألفيته» (ص٣)، أما (المتن) في اصطلاح المحدثين: ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام، وهو مأخوذ إما من المماتنة وهي: المباعدة في الغاية لأن المتن غاية السند، أو: من متنت الكبش إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها، وكأن =

قال الحافظ السخاوي: الإسناد أو السند هو الطريق الموصل للمتن[(١)].

ب - أهمية الإسناد، وبيان أنه خصيصة لهذه الأمة[(٢)]:

الإسناد في أصله خصيصة فاضلة لهذه الأمة ليست لغيرها من الأمم.

نقل الحافظ السخاوي عن محمد بن حاتم بن المظفر: «إن الله قد أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها به وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، إنما هو صحف في أيديهم وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم. فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات، وهذه الأمة إنما تنقل الحديث عن الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة عن مثله»[(٣)].

وقال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية: «وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ﷺ، وجعله سلماً إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة أهل الإسلام والسنة،

= المسند استخرج المتن بسنده، أو من المتن وهو ما صلب وارتفع من الأرض؛ لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائل، أو من تمتين القوس بالعصب وهو شهابه وإصلاحها؛ لأن المسند يقوي الحديث بسنده». قاله ابن جماعة في المنهل الروي (ص٢٩).

(١) «التوضيح الأبهر» (ص٣٠).

(٢) «مقدمة صحيح مسلم»، ومقدمة «المجروحين» لابن حبان (١/ ٢٥)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٥٥)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣٣٠)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢/ ٦٠٥)، و«توضيح الأفكار» للصنعاني (٢/ ٢٢٧) في مبحث الإسناد العالي والنازل.

(٣) «فتح المغيث» (٣/ ٣٣٠).

يفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمعوج والقويم، وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل. وأما هذه الأمة المرحومة وأصحاب هذه الأمة المعصومة: فإن أهل العلم منهم والدين هم من أمرهم على يقين»(١).

قال ابن المبارك: «الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

وفي رواية: «مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم».

وفي رواية عنه كما في مقدمة مسلم: «بيننا وبين القوم القوائم» يعني الإسناد.

وقال الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل».

وقال الشافعي: «مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كمثل حاطب ليل».

وقال بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤] قال: إسناد الحديث.

وقال أبو حاتم الرازي: لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمة يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة.

وقال إسحاق بن راهويه قال: كان الأمير عبد الله بن طاهر إذا سألني

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ٩).

عن حديث فذكرته له بلا إسناد سألني عن إسناده، ويقول: رواية الحديث بلا إسناد من عمل الزمنى؛ فإن إسناد الحديث كرامة من الله عز وجل لأمة محمد ﷺ.

وقال ابن حزم: نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود ولكن لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد ﷺ بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه.

قال: وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط، وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارى.

قال: وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلًا ولا إلى تابع له ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص. اهـ.

وقال أبو بكر محمد بن أحمد: بلغني أن الله خص هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد والأنساب والإعراب.



ثانياً:
تعريف دراسة الإسناد

□ دراسة الإسناد: هي التحقق من توفر شروط الحديث المقبول.

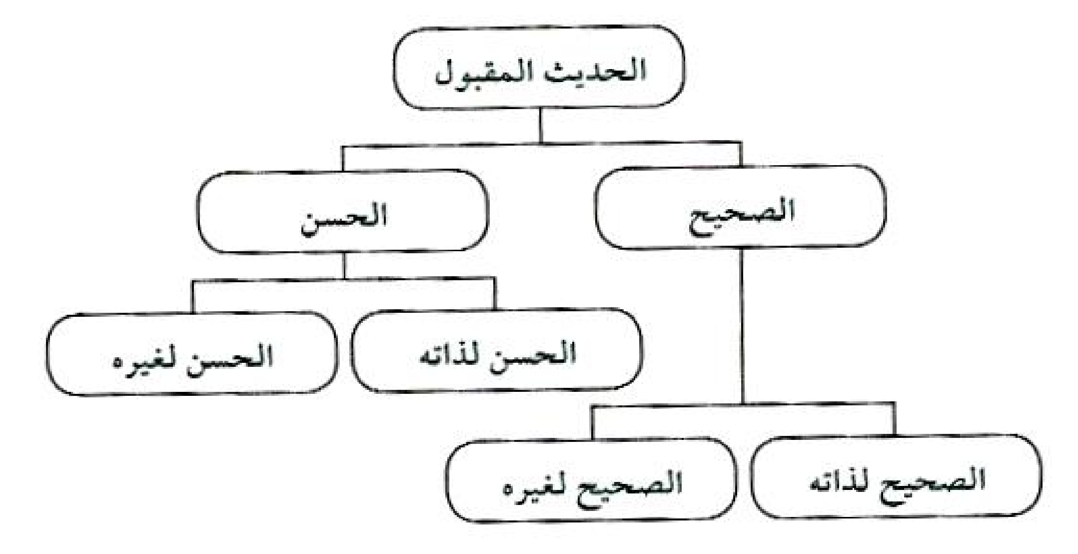
□ شرح التعريف: (الحديث المقبول) ينقسم إلى أربعة أقسام:

١- **الصحيح لذاته**: هو ما رواه عدل تام الضبط بسند متصل ولم يكن شاذاً ولا معللًا.

٢- **الصحيح لغيره**: هو الحديث الحسن لذاته إذا تعددت طرقه.

٣- **الحسن لذاته**: هو ما رواه عدل خفيف الضبط بسند متصل ولم يكن شاذاً ولا معللًا.

٤- **الحسن لغيره**: هو الضعيف المنجبر إذا تعددت طرقه.



□ شروط الحديث المقبول:

شروط الحديث المقبول هي شروط الحديث الصحيح نفسها، ويضاف لها وجود العاضد أي (الشواهد والمتابعات) في الحديث الحسن لغيره[١] فتكون شروط المقبول:

١- عدالة الراوي.

٢- ضبطه[٢].

٣- اتصال السند.

٤- سلامة الحديث من الشذوذ.

٥- سلامة الحديث من العلة.

٦- وجود العاضد عند الحاجة.



(١) «النكت الوفية» للبقاعي (١/ ٣٠٧)

(٢) قيد الحافظ ابن حجر في «النخبة» وشرحها (الضبط) بـ (التام) وهذا جار على حد الحديث الصحيح، لكن الكلام هنا على المقبول وهو أوسع، قال الصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ٨٧): وغير خاف عليك أن كلامهم هنا في شروط من تقبل روايته أعم من أن يكون حديثه صحيحاً لذاته أو لغيره أو حسناً فلذا تركوا التقييد هنا بالتمام ليعم.

ثالثاً:
مجمل مراحل دراسة الإسناد

تمر دراسة الإسناد والحكم على الحديث بالقبول أو الرد بمراحل ثلاث لازمة في كل حديث مستقاة من شروط الحديث الصحيح[1]، والمراحل هي:

١- المرحلة الأولى: التحقق من عدالة الراوي وضبطه.

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل دراسة الإسناد وأوسعها وأكثرها مسائل ومباحث، ويطلق على معرفة العدالة والضبط وأحكامهما وما يتعلق بذلك **(علم الجرح والتعديل)** و**(علم الرجال)**.

وعلم الجرح والتعديل قائم على أسس ثلاثة: حاكم وحكم ومحكوم عليه:

أ - الأساس الأول: (الحاكم) وهم أئمة الجرح والتعديل.

ب - الأساس الثاني: (الحكم) وهو ألفاظ الجرح والتعديل.

ج - الأساس الثالث: (المحكوم عليه) وهم رواة الحديث.

٢- المرحلة الثانية: التحقق من اتصال الإسناد.

ويبحث فيه عن: طرق التحمل والأداء، وصيغها، وطرق معرفة اتصال

(١) «هناك مرحلة رابعة لا يحتاج لها إلا عند الحاجة، وهو التحقق من وجود (العاضد) الشواهد والمتابعات المعتبرة وسيأتي الكلام عليها في الدراسة العملية.

الإسناد، وأنواع الانقطاع في الإسناد، وأهم المؤلفات في معرفة الاتصال والانقطاع.

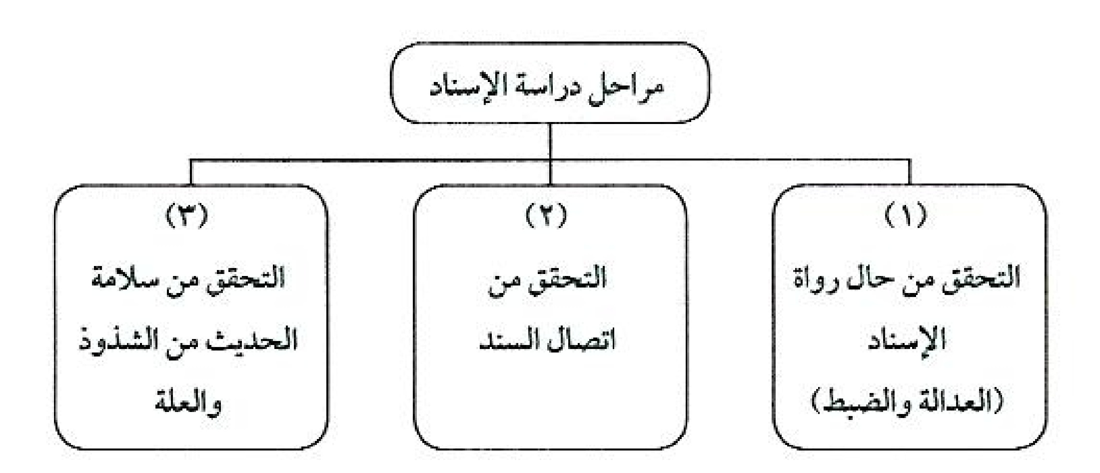
٣- المرحلة الثالثة: التحقق من سلامة الحديث من الشذوذ والعلة.

ويبحث فيه عن: الحديث الشاذ والمعل، والعلاقة بينهما، وأنواع العلل وأسباب العلة، وقرائن وجود العلة، وطرق الكشف عنها.



شروط الحديث المقبول والمحترزات

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
عدالة الرواي	ضبط الرواي	اتصال السند	السلامة من الشذوذ	السلامة من العلة	وجود العاضد عند الحاجة
يخرج به المجهول وغير العدل	يخرج به خفيف الضبط والمغفل ونحوهما	يخرج به المنقطع والمعضل والمعلق والمرسل والمدلس	يخرج به الشاذ	يخرج به المعلول	يخرج به الضعيف الذي لا عاضد له







الباب الأول

التحقق من عدالة الراوي وضبطه

(الجرح والتعديل)

وفيه تمهيد وثلاثة فصول:

تمهيد: تعريف الجرح والتعديل وأهميته ونشأته.

الفصل الأول: بيان العدالة والضبط وما يقدح فيهما، ومراتب الجرح والتعديل.

الفصل الثاني: معرفة أقسام الرواة، ومصادر تراجمهم.

الفصل الثالث: معرفة أئمة الجرح والتعديل ومناهجهم ومصطلحاتهم.

تمهيد:
تعريف الجرح والتعديل وأهميته ونشأته

(١) - تعريف علم الجرح والتعديل:

(الجرح) الجيم والراء والحاء أصلان: أحدهما الكسب، والثاني شق الجلد.

فالأول قولهم [اجترح] إذا عمل وكسب. قال الله عز وجل: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الجاثية: ٢١]. وإنما سمي ذلك اجتراحاً لأنه عمل بالجوارح، وهي الأعضاء الكواسب. والجوارح من الطير والسباع: ذوات الصيد.

وأما الآخر [فقولهم] جرحه بحديدة جرحاً، والاسم الجرح[١].

و**(عدل)** العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمتضادين:

أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج.

فالأول العدل من الناس: المرضي المستوي الطريقة. والعدل: نقيض الجور.

---

(١) «مقاييس اللغة» لابن فارس (١/ ٤٥١)، قال بعض فقهاء اللغة كما في «تاج العروس» (٦/ ٣٣٧): الجُرح، بالضم: يكون في الأبدان بالحديد ونحوه؛ والجَرح، بالفتح: يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها. وهو المتداول بينهم، وإن كانا في أصل اللغة بمعنى واحد.

فأما الأصل الآخر فيقال في الاعوجاج: عدل. وانعدل، أي انعرج[(١)].

و[جرح] فُلاناً: سَبَّهُ وشتمه، وشاهداً: أَسْقَطَ عدالته[(٢)].

وجرح الحاكم شاهداً: إذا عثر منه على ما أسقط به عدالته من كذب وغيره[(٣)].

والعدالة: في اللغة: الاستقامة، وفي الشريعة: عبارة عن الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عما هو محظور دينًا[(٤)].

والعَدْلُ: خلاف الجَوْر، ورجلٌ عَدْلٌ، أي رِضاً ومقنع في الشهادة[(٥)].

- **(علم الجرح والتعديل)** هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ.

وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث، ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم[(٦)].

(٢) - أهميته:

تصدى الأئمة والنقاد لجرح الرواة وتعديلهم صيانة للشريعة المكرمة وذباً عنها، ولما على الناس في ترك ذلك من الضرر في التحريم والتحليل وغيرهما من الأحكام[(٧)].

---

(١) «مقاييس اللغة» للزبيدي (٤/ ٢٤٧).

(٢) «القاموس» للفيروزآبادي (ص ٢١٥).

(٣) «تاج العروس» للزبيدي (٦/ ٣٣٨).

(٤) «التعريفات» للجرجاني (ص ١٤٧).

(٥) «الصحاح» (٥/ ١٧٦٠).

(٦) «كشف الظنون» (١/ ٥٨٢) ونقله العلامة المعلمي في مقدمة تحقيقه لكتاب «الجرح والتعديل» وأقره.

(٧) «فتح المغيث» (٤/ ٣٥٢).

قال يحيى بن سعيد، قال: سألت سفيان الثوري، وشعبة، ومالكاً، وابن عيينة، عن الرجل لا يكون ثبتاً في الحديث، فيأتيني الرجل، فيسألني عنه، قالوا: «أخبر عنه أنه ليس بثبت».

وعن أبي بكر بن خلاد قال: قلت ليحيى بن سعيد القطان: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله قال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول: لم حدثت عني حديثاً يرى أنه كذب.

وقال الإمام مسلم في «مقدمة صحيحه» - بعد أن ساق جملة من أقوال الأئمة في نقد الرجال وبيان الثقة من الضعيف - قال: «وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثما بفعله ذلك، غاشاً لعوام المسلمين»(١).

* **الأصل في جواز الجرح(٢):**

الأصل في جوازه أدلة كثيرة منها:

١- قوله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، حيث

(١) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٧٥).

(٢) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٧٥)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٨٩)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٣٤٨) و«شرح الألفية» للعراقي (٢/ ٣٢٦) و«فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ٣٥٢)، و«تدريب الراوي» (٢/ ٨٩١).

أوجب الله الكشف والتبين عند خبر الفاسق.

٢- قوله ﷺ: «بئس أخو العشيرة».

٣- قول النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس: «أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فلا يضع العصا عن عاتقه».

وقد بوب النووي في «مقدمة صحيح مسلم»: باب في أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب وأنه ليس من الغيبة المحرمة بل من الذب عن الشريعة المكرمة(١).

وقال الحافظ السخاوي: ولذا استثنوا هذا من الغيبة المحرمة، وأجمع المسلمون على جوازه، بل عد من الواجبات للحاجة إليه، ومن صرح بذلك النووي والعز بن عبد السلام، ولفظه في قواعده: القدح في الرواة واجب؛ لما فيه من إثبات الشرع، ولما على الناس في ترك ذلك من الضرر في التحريم والتحليل وغيرهما من الأحكام(٢).

(٣) - نشأته وأول من فتش عن الرجال وتوسع في ذلك:

نشأ الجرح والتعديل متقدم، فقد قال النَّبي ﷺ في (الجرح): «**بئس أخو العشيرة**» إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة، وقال في (التعديل): «**إن عبد الله رجل صالح**»، إلى غير ذلك من صحيح الأخبار، وقد تكلم في الرجال جماعة من الصحابة والتابعين.. ذكرهم الخطيب(٣).

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٧٨) وأبو بكر الخطيب في كتاب (الكفاية). وكلام السلف في هذا يطول ذكره جداً.

(٢) «فتح المغيث» (٤/ ٣٥٢).

(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٨٩)، و«شرح الألفية» للعراقي (٢/ ٣٢٦).

لكن المقصود هنا الكلام على أول من تصدى لانتقاد رواة الحديث.

قال الحافظ ابن رجب: وابن سيرين رضي الله عنه هو أول من انتقد الرجال، وميز الثقات من غيرهم، وقد روى عنه من غير وجه أنه قال: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم. وفي رواية عنه أنه قال: إن هذا الحديث دين، فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه.

قال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيى بن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال، كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟

فقال - برأسه -: أي لا.

قال يعقوب: وسمعت علي بن المديني يقول: كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، ولا نعرف أحداً أول منه (محمد بن سيرين) ثم كان أيوب وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن[١].

وقال الحافظ الذهبي: «فأول من زكّى وجرح عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي (ت ١٠٣ هـ)، وابن سيرين (ت ١١٠ هـ) ونحوهما، وحفظ عنهم توثيق أُناس وتضعيف آخرين.

فلما كان عصر انقراض عامة التابعين في حدود الخمسين ومئة، تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف: كالأعمش (ت ١٤٨ هـ) وشعبة بن الحجاج (ت ١٦٠ هـ) ومالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) اهـ.

قال الحافظ ابن رجب: «[شعبة] هو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة

(١) «شرح علل الترمذي» للحافظ ابن رجب (١/ ٣٥٥).

هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم»[١] اهـ.

خلاصة مبدأ الجرح والتعديل وتطوره:

لخص العلامة المعلمي مبدأ الجرح والتعديل ونشأته وتطوره[٢] حيث قال: أول من تكلم في أحوال الرجال:

* القرآن
* ثم النَّبي ﷺ
* ثم أصحابه.. وثبتت آثار كثيرة عن الصحابة في الثناء على بعض التابعين وآثار في جرح أفراد منهم.
* وأما التابعون فكلامهم في التعديل كثير ولا يروى عنهم من الجرح إلا قليل، وذلك لقرب العهد بالسراج المنير عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم، فلم يكن أحد من المسلمين يجرؤ على الكذب على رسول الله ﷺ، وعامة المضعفين من التابعين إنما ضعفوا للمذهب كالخوارج أو لسوء الحفظ أو للجهالة.
* ثم جاء عصر أتباع التابعين فما بعدهم فكثر الضعفاء والمغفلون والكذابون والزنادقة فنهض الأئمة لتبيين أحوال الرواة وتزييف ما لا يثبت.



---

(١) «شرح علل الترمذي» للحافظ ابن رجب (١/ ٤٤٨).
(٢) كتاب «علم الرجال» (ص١٨).

الفصل الأول:

بيان العدالة والضبط وما يقدح فيهما، ومراتب الجرح والتعديل

يتكلم علماء الاصطلاح عن مسائل (العدالة والضبط)[1] في النوع الثالث والعشرين من أنواع علوم الحديث، وهو (**معرفة من تقبل روايته ومن ترد**)، ويعتبر هذا النوع من أهم أنواع علوم الحديث، ولأهميته أفرد بعلم مستقل عرف بـ (**علم الجرح والتعديل**) وكذا أفرد بمصنفات مستقلة، وبعضهم يسميه (علم الرجال)، ومسمى (علم الرجال) أوسع.

ينقسم (علم الرجال) إلى ثلاثة أقسام هي:

(١) - بيان العدالة والضبط، وألفاظ ومراتب التجريح والتعديل.

(٢) - معرفة أقسام الرواة، ومصادر تراجمهم.

(٣) - معرفة أئمة الجرح والتعديل ومناهجهم.

وأهل الاصطلاح يقصرون كلامهم في نوع (معرفة من تقبل روايته وترد) على الأول وهو بيان العدالة والضبط، وألفاظ ومراتب التجريح

---

(١) مسائل (العدالة والضبط) يتكرر الكلام فيها في مواطن:

١- كتب المصطلح، وهي الأصل.

٢- كتب الجرح والتعديل.

٣- كتب دراسة الأسانيد.

والتعديل، وهو (علم الجرح والتعديل)، ويتكلمون على أقسام الرواة ومصادر تراجمهم، وأئمة الجرح والتعديل ومناهجهم في مواطن أخرى.

صفة من تقبل روايته وترد

الراوي المقبول هو ما اجتمع فيه وصفان[١]:

١- العدالة.

٢- الضبط[٢].

وتفصيله أن الراوي لا يكون مقبول الرواية إلا بأمرين:

١- أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة[٣]، وهذا هو (**العدل**).

٢- أن يكون متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدَّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدَّث من كتابه، وهذا هو (**الضابط**).

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٠٤)، و«توضيح الأفكار» للصنعاني (٢/ ٨٦).
تنبيه (الراوي المقبول) هنا غير مصطلح (المقبول) عند الحافظ ابن حجر، ف (المقبول) عند ابن حجر مصطلح خاص يطلق على الرواي الذي لم يوثق توثيقاً معتبر، وسيأتي مزيد تفصيل لبيانه.

(٢) تقدم بيان عدم تقييد الضبط ب (التام)، لأن الكلام هنا عن الحديث المقبول، وهو أشمل من الحديث الصحيح وقال الصنعاني - كما تقدم -: وغير خاف عليك أن كلامهم هنا في شروط من تقبل روايته أعم من أن يكون حديثه صحيحاً لذاته أو لغيره أو حسناً فلذا تركوا التقييد هنا بالتمام ليعم.

(٣) سيأتي بيان الفرق بين العدالة في الرواية والعدالة في الشهادة.

والعدالة والضبط شرطان من شروط الحديث الصحيح الخمسة، وهي:

١- عدالة الراوي.

٢- تمام ضبطه.

٣- اتصال السند.

٤- السلامة من الشذوذ.

٥- السلامة من العلة.

ويعبر أهل الحديث عن الراوي (العدل الضابط) بعبارة (ثقة)، فإن خف ضبطه أي نقص عبروا بـ (صدوق).

*** سبب اشتراط العدالة والضبط لقبول خبر الراوي.**

الخطأ في الخبر يقع من الراوي إما عمداً أو سهواً؛ ولهذا اشترط في الراوي:

١- (العدالة) لنأمن من تعمد الكذب.

٢- (والحفظ والتيقظ) لنأمن من السهو[١].

الراوي المقبول (الثقة والصدوق) وهو ما اجتمع فيه وصفان

١- العدالة	٢- الضبط (التام، والخفيف)
لنأمن من الزيادة أو النقص في الخبر (عمداً)	لنأمن من الزيادة أو النقص في الخبر (سهواً)

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٤٥).

ولنضرب لذلك مثلًا يقرب الأمر ويزيده وضوحاً:

مقياس الحكم على الطالب في دراسته أمران:

الأول: (العدالة)، وهو ما يعبر عنه (بالسلوك) في الشهادة الدراسية.

الثاني: (الضبط)، ويمثله درجات الطالب في مواد الدراسة.

ولا يمكن للطالب أن يتجاوز المرحلة الدراسية حتى يحقق (السلوك الواجب) وأدنى درجات القبول في (ضبط المواد).

وكما هو متقرر في ضوابط التعليم فإن (السلوك) أهم من (الضبط)، فلا يقبل النقص في (السلوك الواجب) وإن قل، ويتجاوز عن النقص اليسير في (ضبط المواد وحفظها).

وكذلك الشأن في مقياس الحكم في قبول رواة الحديث لابد من تحقق صفتين في الراوي، وهما: (العدالة) و(الضبط).

أولًا: مبحث العدالة

وفيه مسائل:

١- تعريف العدالة:

عرفوا العدالة بأنها ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة[١].

وهذا التعريف مأخوذ من تعريف الأصوليين والفقهاء للعدالة في الشهادة.

والتحقيق أن العدالة في الرواية تختلف عن العدالة في الشهادة.

والعدالة في الرواية: هي الصدق والأمانة[٢].

---

(١) «نزهة النظر» لابن حجر (ص ٦٩)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ٦).

(٢) ينظر «المسودة» لآل تيمية (ص ٢٣٨)، و«ثمرات النظر» للصنعاني، ومقدمة «التنكيل» للمعلمي.

قال الحافظ ابن حجر: إنه لا أثر للتضعيف مع الصدق والضبط[١].

وقال الصنعاني: وإذا عرفت هذا اتضح لك ما في رسم الصحيح والحسن من الاختلال حيث أخذوا عدالة الراوي شرطاً فيهما، وفسروا العدالة بما لا بدعة معه، ووصلوا إلى محل التصحيح والتحسين فحكموا على أحاديث المبتدعة بهما، وقد أطبقت على تلك الشريطة كتب أصول الحديث وكتب أصول الفقه[٢].

٢- بم تثبت عدالة الراوي[٣]:

تثبت عدالة الراوي بما يأتي:

أ - **(تنصيص معدِّل واحد عارف)** على عدالته، وقد اشتهر لدى طائفة من أهل الاصطلاح أنه لابد من (معدلين اثنين)، والصحيح أنه يكفي قول معدل واحد عارف بأسباب الجرح والتعديل[٤].

قال الحافظ ابن الصلاح: والصحيح الذي اختاره الخطيب وغيره: أنه يثبت - الجرح والتعديل - في الرواية بواحد، لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله، بخلاف الشهادات»[٥].

= قال الصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ٨٦) منتقداً تعريف العدالة عند الفقهاء والأصوليين وطوائف من أهل الاصطلاح، قال: واعلم أنه قد بحثنا في هذا الرسم في رسالتنا (ثمرات النظر في علم الأثر) وبينا فساده وحققنا الحق في حقيقتها وكذلك في حاشيتنا (منحة الغفار على ضوء النهار) وبينا أن هذا الرسم لا دليل عليه وأنه لا يتم الرسم إلا في حق المعصومين.

(١) «هدي الساري» (ص٣٨٥).

(٢) «ثمرات النظر في علم الأثر» (ص٩٢)، و«التنكيل» للمعلمي (١/ ٢٨١).

(٣) «نزهة النظر» لابن حجر (ص٦٩)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ٦).

(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٣٨)، و«توضيح الأفكار» (٢/ ٨٧).

(٥) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٠٩).

وقال الحافظ ابن حجر: تقبل التزكية من عارف بأسبابها، لا من غير عارف؛ لئلا يزكي بمجرد ما ظهر له ابتداء، من غير ممارسة واختبار، ولو كانت التزكية صادرة من مزك واحد، على الأصح، خلافاً لمن شرط أنها لا تقبل إلا من اثنين؛ إلحاقاً لها بالشهادة، في الأصح، أيضاً[١].

ب - (الاستفاضة)، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم، استغني فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصاً، كمالك، وشعبة، والسفيانين، وأحمد بن حنبل، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر، فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم.

وتوسع ابن عبد البر في هذا فقال كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى يتبين جرحه لقوله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله».

قال ابن الصلاح: وفيما قاله اتساع غير مرضي[٢].

٣- أسباب الطعن في العدالة[٣]:

أسباب الطعن في عدالة الراوي خمسة، هي:

أ - الكذب.

ب - التهمة بالكذب.

ج - الفسق.

---

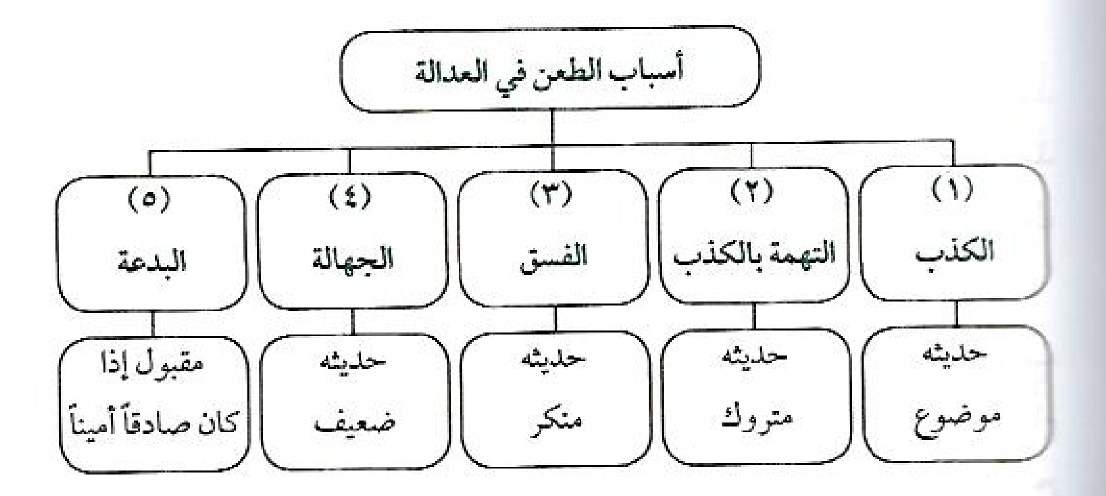
(١) «نزهة النظر» لابن حجر (ص١٧٧)، وفصل الحافظ في الرد على من اشترط اثنين.

(٢) «المقدمة» (ص١٠٥) و«التقيد والإيضاح» للعراقي (ص١٢٨)، وتعقب الحافظ العراقي استدلال ابن عبد البر وناقشه في ذلك.

(٣) «نزهة النظر» لابن حجر (ص١٠٦).

د - الجهالة.

هـ - البدعة.



أ- الكذب:

المراد بأن يروي عنه ﷺ ما لم يقله، متعمداً لذلك[١].

*** وصف حديث الراوي الكذاب:**

(موضوع)، و(مصنوع)، و(باطل).

وهو شر أنواع الحديث الضعيف.

*** معرفة الوضع في الحديث النبوي:**

١- بإقرار الراوي بوضع الحديث.

٢- ما ينزل منزلة الإقرار، كأن يحدث عن رجل لم يدركه.

٣- ما يؤخذ من حال الراوي، كما وقع للخليفة المهدي مع غياث بن

(١) «نزهة النظر» لابن حجر (ص١٠٦).

إبراهيم في روايته لحديث (لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر).

٤- ما يؤخذ من حال المروي، كأن يكون المروي مناقضاً لنص القرآن، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي.

والأمر الرابع (ما يؤخذ من حال المروي) يدخل في مجال (نقد المتن)، وهو موضوع مهم أولاه أهل الحديث عناية فائقة وفق قواعد وضوابط محررة متقنة، فلم يكن نظرهم مقصوراً على البحث في حال إسناد الحديث فقط.

ومجال (نقد المتن) موضوع كبير يحتمل مجلدات، وفيه تواليف ورسائل وأبحاث كثيرة[1]، ومن أفضل من تكلم عليه العلامة الإمام ابن القيم حيث أفرد له كتاباً مستقلاً سماه «المنار المنيف في الصحيح

---

(١) تكلم الحافظ ابن حجر في كتابه «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٨٤٥) على دلائل الوضع من جهة متن الحديث، ومن الأبحاث المعاصرة في مجال (نقد المتن):

١- (مقاييس نقد متون السنة) للشيخ مسفر الدميني رحمه الله وهو رسالته للدكتوراه، مطبوع سنة ١٤٠٤هـ.

٢- (اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً، ودحض مزاعم المستشرقين) د. محمد لقمان السلفي.

٣- (منهج المحدثين في النقد) للدكتور حافظ حكمي أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية.

٤- (أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية) أ. د بدر العماش، بحث منشور.

٥- (نقد المتن عند المحدثين) للأستاذ إبراهيم السعوي. بحث في (٥٧) صفحة.

٦- (منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في إعلال متون الأحاديث وتضعيفها) للشيخ عبدالمنعم الذكرالله، وهي رسالة دكتوراه بقسم السنة كلية أصول الدين بالرياض، لازالت قيد الدراسة والبحث.

والضعيف»، قال في مطلعه: وسئلت: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟

فهذا سؤال عظيم القدر وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار.

ثم قال: ونحن ننبه على أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعاً. ا.هـ. ثم ذكر نحو خمسين قاعدة وفائدة في هذا الباب.

ب- التهمة بالكذب:

*** يكون الراوي متهماً بالكذب في حالين[(١)]:**

الأول: أن يتفرد بحديث يخالف القواعد والأصول.

الثاني: أن يعرف الراوي بالكذب في حديث الناس.

*** وصف حديث المتهم بالكذب:**

(متروك)، و(واهي)، و(ضعيف جداً). وهذه الألقاب تطلق على الراوي والحديث على حد سواء.

*** الفرق بينه وبين الكذاب:**

الكذاب: يوصف بذلك عند أهل الحديث إذا ثبت عليه الكذب في حديث النبي ﷺ ولو مرة واحدة.

والمتهم بالكذب: من يعرف بالكذب في حديث الناس فقط.

فهو كذاب في حديث الناس، ومتهم بالكذب في حديث النبي ﷺ لأنه

---

(١) «نزهة النظر» لابن حجر (ص١٠٦).

يخشى أن يجره تساهله في الكذب في حديث الناس إلى الكذب على النبي ﷺ.

فالذي يكذب على النبي ﷺ مرة واحدة، أشد من الذي يكذب في حديث الناس عشر مرات وأكثر.

* **رتبة حديث المتهم:**

يأتي حديث المتهم بالكذب في المرتبة الثانية بعد الحديث الموضوع في شدة الضعف، فهو لا يحتج به، ولا يقبل في الشواهد والمتابعات(١).

ج- الفسق:

المراد به هنا: ارتكابُ كبيرةٍ، أو إصرارٌ على صغيرةٍ(٢).

ويدخل تحت مسمى الفسق في باب الرواية عدة أمور:

أ - التلبس بالمعاصي كشرب الخمر.

---

(١) ألف الحافظ ابن الجوزي كتابين في الأحاديث الموضوعة وشديدة الضعف:

١- كتاب (**الموضوعات**) ذكر فيه الأحاديث الموضوعة من رواية الكذابين. وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في كتابه «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد»، وأجاب فيه عن الأحاديث التي ادعى فيها الوضع وهي في «المسند».
وكذا استخرج منه الدكتور عمر فلاته الأحاديث التي حكم عليها بالوضع في (السنن الأربعة)، فبلغت (٤٥) حديثاً ودرسها في رسالته الدكتوراه (الوضع في الحديث النبوي).

٢- كتاب (**العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**) ذكر فيه الأحاديث الواهية والضعيفة جداً من رواية المتهمين بالكذب ونحوهم. وقد استخرجت منه الأحاديث التي حكم عليها بالضعف الشديد في (السنن الأربعة) وعددها (٢٧٠)، ودرستها في رسالتي الدكتوراه (الأحاديث الواهية في «السنن الأربعة» عند ابن الجوزي) فظهر منها: الصحيح والحسن والضعيف المنجبر، وبلغ عدد الأحاديث الواهية والمنكرة نحو (٤٠) فقط.

(٢) «شرح الألفية» للعراقي (١/ ٣٢٧).

ب - الكذب وكذا التهمة به.

ج - الفسق بالمعتقد والمراد به البدعة.

لكن علماء الاصطلاح ميزوا بينها في الأحكام والمسميات، ولم يعاملوها معاملة واحدة، وأصبح مسمى الفسق هنا مختصاً بالأول وهو الفسق بالمعاصي غير الكذب والتهمة به.

والفسق في رواة الحديث نادر جداً، ويندر أن تجد راوياً ضُعف حديثه لأجل فسقه.

*** وصف حديث الفاسق:**

الحديث الذي يتفرد به راو فاسق يقال عنه: (منكر)[(١)].

د- الجهالة[(٢)]:

المجهول: من لا يعرف فيه تعديل ولا تجريح .

أ - سبب الجهالة:

أن يكون الراوي مقلّا من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه.

ب - الفرق بين المجهول والمبهم:

المبهم: أن لا يسمى الراوي، وصورته: (حدثني رجل).

المجهول: أن يسمى الراوي ويجهل حاله، وصورته: (حدثني محمد بن عبدالرحمن)، ومحمد هذا لا يعرف حاله.

وسيأتي تفصيل القول في حكم حديث الراوي المجهول في أقسام الرواة.

---

(١) «نزهة النظر» للحافظ ابن حجر (ص١١٢).

(٢) «نزهة النظر» للحافظ ابن حجر (ص١٠٧).

هـ- البدعة:

١- المراد بالبدعة: الإحداث في الدين على خلاف ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من عقيدة أو عمل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: البدعة في الدين هي ما لم يشرعه الله ورسوله وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب(١).

وقال أيضاً: والبدعة ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات، كأقوال الخوارج والروافض والقدرية والجهمية، وكالذين يتعبدون بالرقص والغناء في المساجد، والذين يتعبدون بحلق اللحى وأكل الحشيشة، وأنواع ذلك من البدع التي يتعبد بها طوائف من المخالفين للكتاب والسنة(٢).

٢ - أقسام البدعة:

أ - بدعة مكفرة.

ب - بدعة مفسقة.

٣ - حكم حديث الراوي المبتدع:

تحرير محل النزاع: اتفق جمهور السلف وأئمة الحديث على عدم قبول رواية المبتدع الذي يكفر ببدعته(٣)، ثم اختلفوا بعد ذلك في حكم

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٠٧).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٣٤٦).

(٣) عبارة ابن حجر في «النزهة» (ص١٢٧) عن البدعة المكفرة: لا يقبل صاحبها الجمهور. اهـ. وبعض أهل العلم نقل الاتفاق على عدم قبول من كفر ببدعته كالنووي في «التقريب» قال: من كفر ببدعة لم يحتج به بالاتفاق. اهـ.
وقال العلامة المعلمي في «التنكيل» (١/ ٤٢): لا شبهة أن المبتدع إن خرج ببدعته عن الإسلام لم تقبل روايته لأن من شرط قبول الرواية الإسلام.

الراوي الموصوف بالبدعة المفسقة على مذاهب متعددة، أشهرها ما يأتي[١]:

الأول: القبول مطلقاً إلا فيمن يكذب.

الثاني: الرد مطلقاً.

الثالث: التفصيل، فيقبل ما لم يكن داعية وهو قول الجمهور[٢].

وذهب الحافظ ابن حجر إلى مزيد تفصيل، وهو قبول رواية المبتدع إلا في حالين:

١- إذا كان داعية إلى بدعته.

٢- إذا روى ما يقوي بدعته.

والتحقيق في ذلك:

أن البدعة لا تقدح في العدالة في الرواية إذا كان الراوي صادقاً أميناً، وأن البدعة تؤثر في الراوي لا في روايته، هذا الذي عليه عمل أئمة الحديث، وهي طريقة البخاري ومسلم في الرواية عن المبتدع.

قال الحافظ ابن كثير: والذي عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره، وقد حكي عن الشافعي. وقد حكى ابن حبان عليه الاتفاق فقال: لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافاً.

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١١٤)، و«المسودة» لآل تيمية (ص٢٣٨)، و«المقنع في علوم الحديث» لابن الملقن (١/ ٢٦٥)، و«نزهة النظر» لابن حجر (ص١٣٦)، و«التنكيل» للمعلمي (١/ ٤٢).

(٢) أضاف الجوزجاني قيداً آخر وهو أن لا يروي ما يقوي بدعته، ووافقه عليه ابن حجر في «نزهة النظر» (ص١٣٦).

قال ابن كثير: قال الشافعي أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقتهم. فلم يفرق الشافعي في هذا النص بين الداعية وغيره، **ثم ما الفرق في المعنى بينهما وهذا البخاري قد** خرج لعمران بن حطان الخارجي مادح عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي وهذا من أكبر الدعوة إلى البدعة والله أعلم[١].

وقال ابن الملقن: بل وقع في الصحيح الرواية عن المبتدعة الدعاة منهم عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني خرج له في الصحيحين.. وعمران بن حطان حديثه عند البخاري وقد زعم جماعة أنه من الدعاة[٢].

وقال ابن القيم - متعقباً بعض من ضعف حديث عباد بن منصور -: أما تعلقكم فيه على عباد بن منصور فأكثر ما عيب عليه أنه قدري داعية إلى القدر وهذا لا يوجب رد حديثه ففي الصحيح الاحتجاج بجماعة من القدرية والمرجئة والشيعة[٣]. اهـ.

وقد أطال شيخ الإسلام في تقرير هذا المعنى، وأشار إلى أن ترك أحمد وغيره لجماعة من المبتدعة لأجل هجرهم والتنفير منهم لا لأجل تضعيفهم وعدم الاحتجاج بهم، وكان فيما قال: **التعليل بخوف الكذب ضعيف لأن ذلك قد يخاف على الدعاة إلى مسائل الخلاف الفروعية وعلى غير الدعاة.**

وإنما الداعي يستحق الهجران فلا يشيخ في العلم، وكلام أحمد يفرق بين أنواع البدع ويفرق بين الحاجة إلى الرواية عنهم وعدمها كما يفرق

(١) «اختصار علوم الحديث» (١/ ٢٩٩).
(٢) «المقنع» (١/ ٢٩٦).
(٣) «زاد المعاد» (٥/ ٣٦٤).

بين الداعي والساكت، مع أن نهيه لا يقتضي كون روايتهم ليست بحجة لما ذكرته من أن العلة الهجران.

ولهذا نهى عن السماع من جماعة في زمنه ممن أجاب في المحنة وأجمع المسلمون على الاحتجاج بهم وهو في نفسه قد روى عن بعضهم لأنه كان قد سمع منهم قبل الابتداع ولم يطعن في صدقهم وأمانتهم ولا أنكر الاحتجاج بروايتهم[١]. اهـ.

وقد خرج البخاري ومسلم لطائفة من هؤلاء ومنهم من يدعو إلى بدعته، ومن أمثلة ذلك:

- **عباد بن يعقوب الرواجني** الكوفي خرج له البخاري.

قال الذهبي: من غلاة الشيعة ورؤوس البدع لكنه صادق في الحديث، قال ابن خزيمة: حدثنا الثقة في روايته المتهم في دينه عباد[٢].

- **عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى الحماني الكوفي**، خرج له البخاري. قال أبو دواد: كان داعية في الإرجاء[٣].

- **عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد** خرج له مسلم.

قال الذهبي: صدوق مرجئ كأبيه وثقه الإمام يحيى بن معين وغيره، وقال أبو داود: ثقة داعية إلى الإرجاء[٤].

وقال الزركشي لما ذكر بعض المبتدعة الدعاة في «الصحيحين»:

---

(١) «المسودة» (ص٢٣٨).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٧٩).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٤٨).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٤٨).

فالظاهر أنه لا فرق، ولذلك أطلق الشافعي النص المشهور عنه وهو قوله: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية[١] اهـ.

والمتتبع لكلام أئمة الحديث ونقاده فيمن رموا بالبدعة من الرواة يجد هذا جلياً واضحاً بل كثيراً ما تجدهم يقولون: ثقة في حديثه، متهم في دينه.

قال الحافظ الذهبي: هذه مسألة كبيرة، وهي: القدري والمعتزلي والجهمي والرافضي، إذا علم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية، هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه، وهجرانه، وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه، وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة؟

فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤذن بأن المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الاسلام، ولم تبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ.

وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها أن من دخل في بدعة، ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه كما مثل الحافظ أبو زكريا بأولئك المذكورين، وحديثهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم[٢]. اهـ.

وقال الصنعاني: وإذا عرفت هذا اتضح لك ما في رسم الصحيح والحسن من الاختلال حيث أخذوا عدالة الراوي شرطاً فيهما، **وفسروا**

(١) «النكت على ابن الصلاح» (٣/ ٤٠١).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٥٤)، وانظر مزيداً من التفصيل في رواية المبتدع «التنكيل» (١/ ٢٢٨).

العدالة بما لا بدعة معه، ووصلوا إلى محل التصحيح والتحسين فحكموا على أحاديث المبتدعة بهما، وقد أطبقت على تلك الشريطة كتب أصول الحديث وكتب أصول الفقه(١).

تنبيه وتوضيح: البدعة في الراوي ليست سبباً موجباً لضعف حديثه، وإنما لأجل الخشية أن تؤثر عليه وتحمله على الزيادة أو النقص في الحديث نصرة لبدعته.

فإذا غلب على الظن أن تحمله على الزيادة أو النقص في الحديث أصبحت البدعة سبباً لضعف حديثه، وإلا فلا.

ومن خلال البحث والنظر، وسؤال العارفين من أهل الاختصاص يندر أن يقع في رواة الحديث في دواوين الإسلام المشهورة كالكتب الستة ومسند أحمد ونحوها من ضعف حديثه لأجل بدعته فقط دون وجود سبب آخر(٢).

---

(١) «ثمرات النظر في علم الأثر» (ص٩٢)، و«التنكيل» للمعلمي (١/ ٢٨١).

(٢) وقفت - بعد طول بحث ومذاكرة - على مثال واحد فقط، وهي زيادة في حديث جبريل المشهور في سؤال النبي ﷺ (عن الإسلام والإيمان والإحسان)، وهذه الزيادة ليست في كتب دواوين السنة المعتمدة كالكتب الستة، أشار لها الحافظ ابن رجب وغيره، قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/ ١٥١): وقد روى بعضهم أن جبريل سأل النبي ﷺ عن شرائع الإسلام، لا عن الإسلام، وهذه اللفظة لم تصح عند أئمة الحديث ونقاده، منهم أبو زرعة الرازي، ومسلم بن الحجاج، وأبو جعفر العقيلي وغيرهم. اهـ.

قال الإمام مسلم في كتابه «التمييز» (ص١٩٩): فأما رواية أبي سنان، عن علقمة في متن هذا الحديث إذ قال فيه: «إن جبريل عليه السلام قال: جئت أسألك عن شرائع الإسلام فهذه زيادة مختلقة، ليست من الحروف بسبيل وإنما أدخل هذا الحرف - في رواية هذا الحديث - شرذمة زيادة في الحرف مثل ضرب النعمان بن ثابت وسعيد بن سنان ومن نحا في الإرجاء نحوهما، وإنما أرادوا بذلك تصويباً في قوله في الإيمان وتعضيد الإرجاء» اهـ.

فالفائدة العملية من هذه المسألة محدودة جداً مع كثرة الخلاف فيها، وكذا كثرة الأبحاث والدراسات المعاصرة.

ثانياً: مبحث الضبط

وفيه مسائل:

١- أقسام الضبط[(١)]:

أ- ضبط صدر، وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

ب- ضبط كتاب، وهو صيانته لديه منذ سمع فيه إلى أن يؤدى منه.

٢- بماذا يعرف ضبط الراوي؟

يعرف ضبط الراوي: بأن نعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة - ولو من حيث المعنى - لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه، والله أعلم[(٢)].

وكذلك يعرف ضبطه بنص إمام عارف على ضبطه، وهذا هو الطريق الغالب في معرفة الضبط لدى المعاصرين، لأن الطريق الأول يحتاج إلى سبر وتتبع وجهد كبير قد يتعذر في الرواة المكثرين.

---

(١) «نزهة النظر» (ص٦٩).

(٢) «مقدمة بن الصلاح» (ص٢١٧).

٣- أسباب الطعن في ضبط الراوي خمسة[١]:

هي:

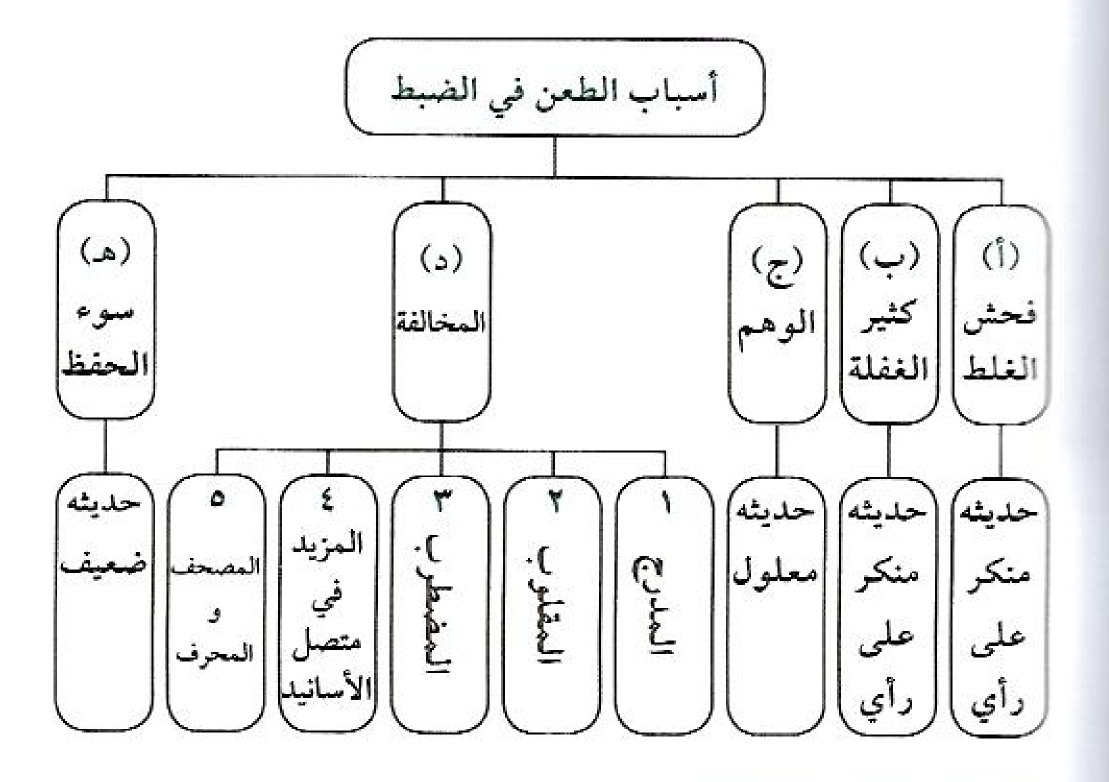
أ - فحش الغلط.

ب - كثرة الغفلة.

ج - الوهم.

د - المخالفة.

هـ - سوء الحفظ.



(١) «نزهة النظر» (ص١٠٦)، و«شرح نزهة النظر» لملا علي قارئ (ص٤٣٢ - ٤٣٥).
وهذه الأسباب يجمعها أنها سبب (للخطأ سهواً)، وقد تُعقب الحافظ ابن حجر بأنه لا يوجد فرق بين الغفلة والوهم، وكذا فحش الغلط وسوء الحفظ. انظر «شرح نزهة النظر» لملا علي قارئ (ص٤٣٤).

أ - **فحش الغلط**: أي كثرة الخطأ، بأن يكون خطؤه أكثر من صوابه، أو يتساويان.

ب - **كثرة الغفلة**[١]: أهل الاصطلاح ميزوا بين الغفلة والغلط، ويوصف بالغفلة - غالباً - الراوي الذي يتساهل في مجلس السماع كمن يتشاغل بالنسخ أو بالحديث أو بالنوم في مجلس سماع الحديث.

وتطلق الغفلة أيضاً على عدم الفهم والبلادة.

أما الغلط فهو وصف لحال الراوي في الأداء والإسماع.

ج - **الوهم**: بأن يروي الحديث على سبيل التوهم، أي بناء على الطرف المرجوح من الشك[٢]، والفرق بين الوهم وفحش الغلط والغفلة، أن الوهم إنما يقع من الثقات وأحياناً من الحفاظ. وأما فحش الغلط والغفلة فيقع من الضعفاء ومن دونهم.

د - **المخالفة**: أي المخالفة للثقات سواء في رفع موقوف أو وصل مرسل ونحو ذلك.

ويندرج تحت المخالفة أنواع عديدة، منها:

١ - المدرج.

٢ - المقلوب.

---

(١) قال علي قارئ «شرح نزهة النظر» (ص٤٣٢) شارحاً عبارة ابن حجر: (أو غفلته) أي كثرة غفلته، لأن الظاهر أن مجرد الغفلة ليس سبباً للطعن لقلة من يعافيه الله منها، ويدل عليه قوله فيما بعد: أو كثرت غفلته.

(٢) «شرح نزهة النظر» للقارئ (ص٤٣٣).

٣- المضطرب.

٤- المزيد في متصل الأسانيد.

٥- المصحف والمحرف.

هـ- **سوء الحفظ**: أن يكون غلط الراوي أقل من صوابه[١].

ولا يفحش أي يكثر، ولا يكون غالباً، لأنه إن كان فاحشاً وهو الكثير فضعفه بين وقد تقدم الكلام عليه، وإن كان غالباً فهو أحد قسمي الراوي المتروك.

وسوء **الحفظ**: على قسمين:

١- لازم، وهو الراوي الضعيف.

٢- طارئ، بسبب مرض أو تقدم في السن أو احتراق كتب أو غير ذلك، وهذا هو (**الراوي المختلط**)، وحكم حديث الراوي المختلط فيه تفصيل على النحو الآتي:

١- إذا تميز ما حدث به قبل الاختلاط (يقبل) ما رواه قبل الاختلاط.

٢- إذا لم يتميز ما قبل الاختلاط عن الذي بعده (يتوقف فيه).

وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه.

(**تتمة**): الاختلاط المؤثر هو الاختلاط الشديد الذي يترتب عليه التخليط في الرواية والتحديث بالمناكير.

وقد وُصف جملة من الرواة الثقات الأثبات بالاختلاط، والمراد بذلك التغير اليسير الذي لا يؤثر على الرواية، من هؤلاء الرواة:

---

(١) كذا في بعض نسخ «النزهة»، وفي نسخ أخرى: أن [لا] يكون غلط الراوي أقل من أصابتها، ينظر «نزهة النظر» طبعة دار ابن كثير (ص ١٨٨).

* محمد بن الفضل السدوسي الملقب بعارم خرج له البخاري ومسلم وقد وصف بالاختلاط، قال الذهبي: الحافظ الثبت الإمام... وقد فرج عنا الدارقطني في شأن عارم، فقال: تغير بآخرهِ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة(١). اهـ.

* عبد الملك بن عمير الإمام أبو عمرو اللخمي الكوفي، خرج له البخاري ومسلم وقد وصف بالاختلاط. نقل الحافظ الذهبي عن يحيى بن معين: هو مختلط، قال الذهبي: ما اختلط الرجل ولكنه تغير تغير الكبر (٢).

* هشام بن عروة الحافظ الثبت، قال الحافظ الذهبي: الرجل حجة مطلقاً، ولا عبرة بما قاله الحافظ أبو الحسن بن القطان من أنه هو وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا، فإن الحافظ قد يتغير حفظه إذا كبر، وتنقص حدة ذهنه، فليس هو في شيخوخته كهو في شبيبته، وما ثم أحد بمعصوم من السهو والنسيان، وما هذا التغير بضار أصلًا، وإنما الذي يضر الاختلاط، وهشام فلم يختلط قط، هذا أمر مقطوع به، وحديثه محتج به في (الموطأ)، والصحاح، و(السنن)، فقول ابن القطان: إنه اختلط، قول مردود مرذول، فأرني إماماً من الكبار سلم من الخطأ والوهم.

فهذا شعبة، وهو في الذروة، له أوهام، وكذلك معمر، والأوزاعي، ومالك - رحمة الله عليهم -(٣). اهـ.

وأيضاً يوصف بعض الثقات بالاختلاط، ويقصد به تغير الحفظ يسيراً:

* نقل الذهبي عن أبي زرعة الرازي قوله: زهير بن معاوية سمع من

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٦٧).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٠٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٦).

أبي إسحاق بعد الاختلاط وهو ثقة. قال الذهبي: ما اختلط أبو إسحاق أبدا وإنما يعني بذلك التغير ونقص الحفظ [١].

(فائدة): معرفة الرواة الموصوفين بالاختلاط متيسرة - بحمد الله وفضله -، فقد بين النقاد والحفاظ حالهم ومن روى عنهم قبل الاختلاط وبعده، ودونوا ذلك في تراجمهم، وكفوا مؤنة البحث والتفتيش.

وقد جمع بعض المحدثين المتأخرين ذلك، وأفرده في مصنف مستقل، منهم: أبو البركات محمد بن أحمد الكيَّال (ت ٩٢٩هـ) في كتابه «الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات».

ثالثا: مراتب الجرح والتعديل

من المهم معرفة مراتب الجرح والتعديل التي يتميز بها حديث الراوي ومنزلته، وقد تقدم بيان أسباب الطعن في عدالة الراوي وضبطه، والغرض هنا ذكر الألفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب[٢].

وأول من رتب هذه العبارات والألفاظ الإمام ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه «الجرح والتعديل»[٣] حيث ذكر أربع مراتب للجرح، وكذا أربعاً للتعديل، ثم اقتفى الحفاظ أثره في ذلك وزادوا عليه في الألفاظ والمراتب.

ومن أبرز من اعتنى بذلك وزاد عليه: **الحافظ ابن الصلاح**[٤] **والحافظ**

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٧١).

(٢) «نزهة النظر» (ص١٧٣).

(٣) «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧).

(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٢١).

الذهبي[1]، **والحافظ العراقي**[2].

ثم جاء **الحافظ ابن حجر** فجعل المراتب ثنتي عشرة مرتبة ذكرها مختصرة في مقدمة «تقريب التهذيب»[3].

ثم جاء الحافظ السخاوي واستوعب جميع ما تقدم، وفصّل الكلام في ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبه في كتابه «فتح المغيث»[4].

مراتب الرواة عند **الحافظ ابن حجر** رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال الحافظ ابن حجر: وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوال الرواة في اثنتي عشرة مرتبة على النحو الآتي:

١- **أولها**: الصحابة، فأصرح بذلك لشرفهم.

٢- **الثانية**: من أكد مدحه إما بأفعل التفضيل - كأوثق الناس - أو تكرار الصفة لفظًا - كثقة ثقة - أو معنى، كثقة حافظ.

٣- **الثالثة**: من أُفرد بصفة كثقة أو متقن أو ثبت أو عدل.

٤- **الرابعة**: من قصر عن درجة الثالثة قليلًا، وإليه الإشارة بصدوق أو لا بأس به أو ليس به بأس.

٥- **الخامسة**: من قصر عن درجة الرابعة قليلًا وإليه الإشارة بصدوق سيئ الحفظ أو صدوق يهم أو له أوهام أو يخطئ أو تغير بآخره، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة كالتشيع والقدر والنصب

---

(١) مقدمة «ميزان الاعتدال» (١/ ٤).

(٢) «التقييد والإيضاح» (ص ١٥٧).

(٣) مقدمة «تقريب التهذيب».

(٤) «فتح المغيث» (٢/ ١١٣).

والإرجاء والتجهم مع بيان الداعية من غيره.

٦- **السادسة**: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع وإلا فلين الحديث.

٧- **السابعة**: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مستور أو مجهول الحال.

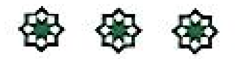
٨- الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر وإليه الإشارة بلفظ ضعيف.

٩- **التاسعة**: من لم يروِ عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مجهول.

١٠- **العاشرة**: من لم يوثق ألبتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك أو متروك الحديث أو واهي الحديث أو ساقط.

١١- **الحادية عشرة**: من اتهم بالكذب.

١٢- **الثانية عشرة**: من أطلق عليه اسم الكذب والوضع.

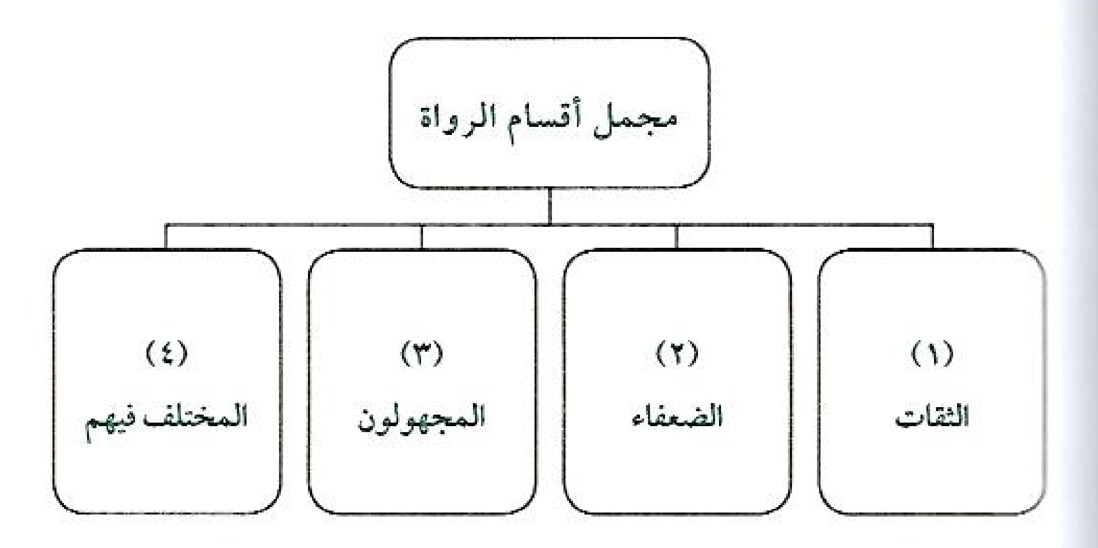


جدول مراتب الجرح والتعديل

المرتبة	أشهر الألفاظ المستعملة لها	درجتها
١ - الأولى (الصحابة رضي الله عنهم)	كلهم عدول بتعديل الله لهم	الأولى عدم ذكرهم ضمن المراتب
٢ - الثانية (من أكد مدحه)	١- بأفعل: (أوثق الناس) ٢- بتكرار الصفة: (ثقة ثقة)	صحيح
٣ - الثالثة (من أفرد بصفة)	(ثقة) أو (متقن) أو (ثبت) أو (عدل)	صحيح
٤ - الرابعة (من قصر عن الثالثة قليلًا)	(صدوق)، (لا بأس به)	حسن
٥ - الخامسة (من قصر عن الرابعة قليلًا)	صدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهم أو له أوهام أو يخطئ أو تغير بآخره	حسن يحترز فيه
٦ - السادسة (من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك)	مقبول	لين إلا أن يتابع
٧ - السابعة (من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق)	مستور أو مجهول الحال	ضعيف
٨ - الثامنة (من لم يوجد فيه توثيق، ووجد فيه إطلاق الضعف)	ضعيف	ضعيف
٩ - التاسعة (من لم يروِعنه غير واحد ولم يوثق)	مجهول	ضعيف
١٠ - العاشرة (من لم يوثق ألبته، وضعف مع ذلك بقادح)	متروك الحديث أو واهي الحديث أو ساقط	ضعيف جداً
١١ - الحادية عشرة (المتهم بالكذب)	متهم بالكذب	متروك
١٢ - الثانية عشرة (من أطلق عليه اسم الكذب)	كذاب، وضاع، دجال	موضوع

الفصل الثاني
معرفة أقسام الرواة، ومصادر تراجمهم

أولاً: مجمل أقسام الرواة:



أقسام رواة الحديث ومراتبهم:

١- (الثقات).

٢- (الضعفاء).

٣- (المجهولون).

٤- (المختلف فيهم جرحاً وتعديلاً).

الأصل في الرواة أنهم ثلاثة أقسام، لأن الراوي إما أن تعرف عدالته، أو يعرف فسقه، أو لا يعرف فيه شيء من ذلك[1].

و(الراوي المختلف فيه) داخل ضمن هذا التقسيم، لكن أفرد لأهمية الكلام عليه، أما (الثقة) و(الضعيف) و(المجهول) فأمرهم مستقر وظاهر لا يحتاج إلى مزيد بحث.

ومجال علم الجرح والتعديل - في غالب مباحثه وقواعده - هو في القسم الرابع (الراوي المختلف فيه جرحاً وتعديلًا)، ولأجله قُسم المتكلمون في الرواة إلى متشدد ومتساهل ومتوسط.

ولأجله صنفت كثير من المصنفات في هذا الفن، وفيما يأتي تفصيل أقسام الرواة.



(١) «نزهة النظر» (ص ١٧٠).

١- (معرفة الرواة الثقات)

وفيه مسائل:

أ- تعريف الثقة.

الثقة: هو الذي اجتمع فيه وصفان (العدالة والضبط التام).

والعدالة والضبط مراتب متفاوتة، ولأجل هذا تفاوتت منازل الثقات ومراتبهم كما سيأتي بيانه.

ب- مراتب الثقات.

الثقات مراتب متعددة، ويمكن إجمالهم في ثلاث:

١- ما وصف: بـ (أوثق الناس).

٢- ما وصف: بـ (ثقة ثقة) أو (ثقة حافظ).

٣- ما وصف: بـ (ثقة) أو (متقن) أو (ثبت)[1].

فائدة معرفة مراتب الثقات:

١- الترجيح بين الأحاديث الصحيحة عند وجود التعارض بينها -

---

(١) «نزهة النظر» (ص١٧٠) وقد فصل الحافظ الذهبي مراتب الثقات في كتابه «الموقظة» (ص٧٧) فقال: فمثل يحيى القطان يقال فيه: إمام، وحجة، وثبت، وجهبذ، وثقة ثقة. ثم: ثقة، حافظ. ثم: ثقة، متقن. ثم: ثقة عارف، وحافظ صدوق، ونحو ذلك. فهؤلاء الحفاظ الثقات... ثم ننتقل إلى: اليقظ، الثقة، المتوسط المعرفة والطلب فهو الذي يطلق عليه أنه: «ثقة»، وهم جمهور رجال الصحيحين.

في الظاهر - فيقدم الحديث الذي في «الصحيحين» مثلًا على الحديث الصحيح الذي في «سنن أبي داود».

٢- الترجيح بين الأوجه عند وقوع الاختلاف على الراوي في الحديث الواحد.

قال الحافظ ابن حجر: وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ: هو الصحيح لذاته.

وتتفاوت رتبه بتفاوت هذه الأوصاف، ومن ثم قدم صحيح البخاري، ثم مسلم، ثم شرطهما[1]. اهـ.

ج- أنواع التوثيق.

١- **الثوثيق تصريحاً (القولي)**، وهو الأصل والغالب في هذا الباب كقولهم (فلان ثقة) أو (متقن).

٢- **الثوثيق حكماً (الفعلي)**، وهو مراتب، ومن أبرز صوره:

أ - **تخريج البخاري ومسلم للراوي في الأصول.**

قال الذهبي: الثقة: من وثقه كثير، ولم يضعف. ودونه: من لم يوثق ولا ضعف. فإن خرج حديث هذا في «الصحيحين»، فهو موثق بذلك.

فمن احتجا به - أو أحدهما - ولم يوثق، ولا غمز: فهو ثقة، حديثه قوي.[2]. اهـ.

ومن الأمثلة على ذلك:

* حصين بن محمد الانصاري السالمي. قال الذهبي: فيحتج به في

(١) «نزهة النظر» (ص٧١).

(٢) «الموقظة» (ص٨٠).

الصحيحين، ومع هذا فلا يكاد يعرف[١].

وقال الذهبي: إن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته.

وهذا شيء كثير، ففي الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون، ما ضعفهم أحد ولا هم بمجاهيل[٢].

وقال الحافظ الذهبي: وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم، **والجمهور** على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح[٣].

ب - تصحيح إمام عارف لحديث الراوي.

إذا صحح إمام عارف كالإمام أحمد حديثاً له طريق واحد، فالأصل أنه تقوية لرجال إسناده، إلا أن تدل قرينة على خلاف ذلك.

قال الذهبي: الثقة: من وثقه كثير، ولم يضعف. ودونه: من لم يوثق ولا ضعف... وإن صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة، فجيد أيضاً، وإن صحح له كالدارقطني والحاكم، فأقل أحواله: حسن حديثه[٤]. اهـ.

ج - رواية الناقد - الذي عرف عنه الأخذ عن الثقات - عن الراوي الذي لا يعرف بجرح ولا تعديل.

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٥٤). أقول: لم يرو عنه سوى الزهري، وروى عن عتبان. وقد وثقه الدارقطني بناء على استقامة حديثه، ولا يوجد فيه توثيق معتبر ولا تجريح قبل الدارقطني. ينظر «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٩٠).

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٥٦).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٢٦).

(٤) «الموقظة» (ص٧٨).

مجال هذه القاعدة فيمن لم يعرف بجرح ولا تعديل وقد أشار لذلك الحافظ الزركشي في «النكت» (٣/ ٣٦٩) وبيان ذلك أن الشيوخ في هذا الباب ثلاثة أصناف:

١- الثقة، ورواية المتحري عنه زيادة في توثيقه.

٢- الضعف، ورواية المتحري عنه تحمل على محامل منها قبل أن يتبين ضعفه.

٣- الذي لا يعرف بجرح ولا تعديل، فهذا محل البحث هنا، ورواية المتحري عنه تقوية له بحسب في الجملة.

قال الإمام ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل» (٢/ ٣٦): باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه.

قال سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم تقوه روايته عنه وإذا كان مجهولًا نفعه رواية الثقة عنه.

وقال سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه؟ قال أي لعمري، قلت: الكلبي روى عنه الثوري، قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يتكلم فيه.

قال ابن أبي حاتم قلت لأبي ما معنى رواية الثوري عن الكلبي وهو غير ثقة عنده؟ فقال كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب فتعلقوا عنه روايته عنه وإن لم تكن روايته عن الكلبي قبوله.

الأئمة الذين لا يروون عن ثقة:

جاء عن جماعة من أئمة الحديث ونقادة أنهم لا يروون إلا عن ثقة،

وقد عرف عنهم ذلك بالتتبع، وبالنص من بعضهم، ومن أشهر هؤلاء الأئمة:

قال الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٤٢): ممن كان **لا** يروي **إلا** عن ثقة **إلا في النادر**: الإمام أحمد، وبقي بن مخلد وحريز بن عثمان، وسليمان بن حرب، وشعبة، والشعبي وعبد الرحمن بن مهدي، ومالك، ويحيى بن سعيد القطان.

فمثل هؤلاء إذا روى أحدهم عن راو لم يعرف بجرح ولا تعديل، فإن روايتهم عنه تقوية لحال هذا الراوي وتوثيق له.

تنبيه: قد وجد عن بعض هؤلاء الأئمة روايتهم عن بعض الضعفاء المعروفين بالضعف، وهذا يحمل على أمرين:

١ - أنه روى عنه الحديث والحديثين قبل تبين حاله ثم ترك الرواية عنه.

٢ - أنه روى عنه من باب الاعتبار والاستشهاد.

وقال العلامة المعلمي في «التنكيل» (١/ ٤٢٩): **وقوله إلا في النادر** [يعني السخاوي] لا يضرنا، وإنما هو احتراز لأن بعض أولئك المحتاطين قد يخطئ في التوثيق، فيروي عمن يراه ثقة وهو غير ثقة، وقد يضطر إلى حكاية شيء عمن ليس بثقة فيحكيه ويبين أنه ليس بثقة.

والحكم فيمن روى عنه أحد أولئك المحتاطين أن يبحث عنه فإن وجد أن الذي روى عنه قد جرحه تبين أن روايته عنه كانت على وجه الحكاية فلا تكون توثيقاً، وإن وجد أن غيره قد جرحه جرحاً أقوى مما يقتضيه روايته عنه ترجح الجرح وإلا فظاهر روايته عنه التوثيق. اهـ.

وقال الحافظ ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص ٤٠): رواية الإمام أحمد عن الثقات هو الغالب من فعله والأكثر من عمله كما هو

المعروف من طريقة شعبة ومالك وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم.

وقد يروي الإمام أحمد قليلًا في بعض الأحيان عن جماعة نسبوا إلى الضعف وقلة الضبط وذلك على وجه الاعتبار والاستشهاد لا على طريق الاجتهاد والاعتماد مثل روايته عن عامر بن صالح الزبيري ومحمد بن القاسم الأسدي وعمر بن هارون البلخي وعلي بن عاصم الواسطي وإبراهيم بن أبي الليث صاحب الأشجعي ويحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي ونصر بن باب وتليد بن سليمان الكوفي وحسين بن حسن الأشقر وأبي سعيد الصاغاني ومحمد بن ميسر ونحوهم ممن اشتهر الكلام فيه.

وقال في (ص١٣٤): ولو روى شعبة خبراً عن شيخ له لم يعرف بعدالة ولا جرح عن تابعي ثقة عن صحابي كان لقائل أن يقول هو خبر جيد الإسناد فإن رواية شعبة عن الشيخ مما يقوي أمره، ... والغالب على طريقة شعبة الرواية عن الثقات وقد يروي عن جماعة من الضعفاء الذين اشتهر جرحهم والكلام فيهم الكلمة والشيء والحديث والحديثين وأكثر من ذلك وهذا مثل روايته عن إبراهيم بن مسلم الهجري وجابر الجعفي وزيد بن الحواري العمي وثوير بن أبي فاختة ومجالد بن سعيد وداود بن يزيد الأودي وعبيدة بن معتب الضبي ومسلم الأعور وموسى بن عبيدة الربذي ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح وعلي بن زيد بن جدعان وليث بن أبي سليم وفرقد السبخي وغيرهم ممن تكلم فيه ونسب إلى الضعف وسوء الحفظ وقلة الضبط ومخالفة الثقات.

(تتمة) التوثيق المقيد أو النسبي:

مما يدخل في أنواع التوثيق، وينبغي التنبه له والعناية به مسألة (التوثيق

المقيد أو النسبي)، وصورته أن يوثق الراوي في روايته عن شيخ معين، أو في بلد معين، أو في تحديثه من كتابه دون حفظه ونحو ذلك.

وأبرز من تكلم على ذلك ونبه عليه هو الحافظ ابن رجب في كتابه «شرح علل الترمذي»[1]، وجعلهم ثلاثة أقسام.

وقال: ذكر (قوم من الثقات)، لا يذكر أكثرهم غالباً في أكثر كتب (الجرح)، وقد ضعف حديثهم: إما في بعض الأوقات؛ أو في بعض الأماكن؛ أو عن بعض الشيوخ.

١- القسم الأول: من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض، قال:

وهؤلاء هم (الثقات الذين خلطوا) في آخر عمرهم. وهم متفاوتون في تخليطهم، فمنهم من خلط تخليطاً فاحشاً، ومنهم من خلط تخليطاً يسيراً.

٢- القسم الثاني: من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض، وهم ثلاثة أضرب:

أ - من حدث في مكان لم تكن معه فيه كتبه فخلط.

ب - من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ.

ج - الضرب الثالث من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه.

٣- القسم الثالث: من ضعف حديثه في بعض الشيوخ دون بعض، وهم كثيرون. اهـ.

---

(١) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٣٢ - ٨١٣).

ومن الدراسات المفيدة في هذا الباب:

كتاب «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» للشيخ صالح الرفاعي مطبوع سنة ١٤١٣هـ، ثم نشر بعد ذلك مرات عدة.

مسألة: الثقة إذا خف ضبطه.

إذا خف ضبط الراوي الثقة، بأن يقع عنده أخطاء وأوهام فهو على حالين:

١- (أخطاء نادرة)، فهذا يبقى على حاله ثقة وحديثه (صحيح)، لأنه ليس من شرط الثقة أن لا يخطئ.

٢- (أخطاء قليلة) تجعله في مرتبة خفيف الضبط، وتنزله من مرتبة (ثقة) إلى مرتبة (الصدوق)، ويكون حديثه من قبيل (الحسن).

مثال تقريبي لمراتب الخطأ في حديث الراوي.

لو كان عندنا راو روى (مئة حديث) وعنده أخطاء، فخطؤه على مراتب يمكن إجمالها فيما يأتي:

١- إذا أخطأ في الحديث والحديثين فهو باق على ثقته، لأنه خطأ نادر لا يؤثر في كونه ثقة، ولا يسلم أحد من الخطأ.

٢- إذا أخطأ في (١٥) حديثاً، فهو خفيف الضبط، ويكون في مرتبة (الصدوق).

٣- إذا أخطأ في (٣٠) أو (٤٠) حديثاً، فهو سيئ الحفظ، ويكون في مرتبة (الضعيف)، وإذا زاد الخطأ أصبح (فاحش الغلط).

٤- إذا أخطأ في (٦٠) حديثاً أو أكثر، فهو قد غلب عليه الخطأ، ويكون في مرتبة (المتروك).



٢- (معرفة الرواة الضعفاء)

وفيه مسائل:

الراوي الضعيف:

الضعيف: هو الذي فقد شرط العدالة والضبط أو أحدهما.

وقد تقدم بيان أسباب الضعف في الراوي، وهي عشرة، خمسة تتعلق بالعدالة وهي: (الكذب، والتهمة بالكذب، والفسق، والجهالة، والبدعة). وخمسة تتعلق بالضبط وهي: (فحش الغلط، والغفلة، والوهم، والمخالفة، وسوء الحفظ).

مراتب الضعفاء:

الضعف مراتب عديدة، فمن فقد العدالة والضبط ليس كمن فقد أحدهما، ومن فقد فيه العدالة أشد ضعفاً ممن فقد فيه الضبط[1].

ويمكن إجمال مراتب الضعفاء فيما يأتي:

١- من اختلف فيه والراجح ضعفه.

٢- من اتفق على ضعفه.

٣- المتهم بالكذب.

٤- الكذاب.

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» للحافظ الزركشي (١/ ٩٩).

فائدة معرفة مراتب الضعفاء:

تفيد في معرفة من يقبل في الشواهد والمتابعات ومن لا يقبل، فالضعيف المختلف فيه، ومن ضعفه من قبل حفظه يقبل في الشواهد والمتابعات.

والمتهم بالكذب والكذاب لا يقبل في الشواهد والمتابعات.

مجمل أنواع الجرح:

١- (الجرح القولي)، وينقسم إلى قسمين:

أ - **الجرح المفسر**، وهو مبين السبب، ومثل له بعض الفقهاء بقول الجارح: «سارق»، و«قاذف»[(١)].

وصورته في الرواة: «ضعيف يهم كثيراً»، و«كذاب».

ب - **الجرح المجمل** هو ما لم يبين فيه السبب كقول الجارح: «ضعيف» أو «ليس بعدل» أو«فاسق»، فوصف (فاسق) جرح مجمل، وتفسيره بأن يقال مثلًا: (يسرق).

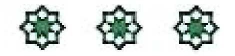
وتقدم الكلام عن حكم الجرح المجمل.

٢- (الجرح الفعلي)، وله صور منها[(٢)]**:**

أ - الجرح بالإشارة والحركة.

ب - ترك الرواية.

ج - ترك التخريج له.



---

(١) «التنكيل» للمعلمي (١/ ٢٤٧).

(٢) ينظر كتاب (شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل) لأبي الحسن السليماني، فقد عقد فصلًا في آخره للجرح بالإشارة ونحو ذلك.

٣- (الرواة المجهولون)

(المجهول) من لم يعرف بجرح ولا تعديل، فإذا لم يوجد في الراوي نص معتبر في التوثيق والتجريح فالأصل التوقف في حديثه حتى يتبين حاله.

فائدة: قال الحافظ الذهبي: وحصر الثقات في مصنف كالمتعذر، وضبط عدد المجهولين مستحيل![١].

أقسام الجهالة:

١- **(مجهول العين)**، وهو من عرف اسمه وجهل شخصه وكذا حاله.

صورة مجهول العين: كأن تقول لشخص: (رأيت زيداً في الجامعة).

(فزيد) بالنسبة له مجهول العين لأنه لا يدري أي زيد هو، وكذا مجهول حاله لأنه أيضاً لا يدري هل هو ثقة أو لا؟

ومجهول العين - عند أهل الاصطلاح -: أن يسمى الراوي وينفرد بالرواية عنه راو واحد، ولا يعرف بجرح ولا تعديل[٢].

---

(١) «الموقظة» (ص ٨١).

(٢) «نزهة النظر» للحافظ ابن حجر (ص ١٠٧)، وذهب طوائف من أهل الاصطلاح إلى أن جهالة العين لا ترتفع إلا برواية اثنين فأكثر، ولا ترتفع بالتوثيق، وأن حكم (مجهول العين) حكم (المبهم الذي لم يسم) كما في «النكت الوفية» (١/ ٦٢٥)، والمبهم الذي لم يسم لا يقبل فيه التعديل مع الإبهام.
والأصح في الاصطلاح - كما قرره الحافظ ابن حجر - أن مجهول العين ينفعه توثيق غير من انفرد عنه، وكذا من انفرد عنه إذا كان متأهلاً.

٢- (**مجهول الحال**)، وهو من عرف اسمه وشخصه وجهل حاله.

صورة مجهول الحال: كأن تقول لشخص: (رأيت زيداً أمين القسم العلمي بالكلية).

(فزيد) هنا تعين وتحدد وتميز عن غيره، لكن تجهل حاله هل هو ثقة أو لا؟

ومجهول الحال - عند أهل الاصطلاح -: أن يروي عنه اثنان فأكثر، ولا يعرف بجرح ولا تعديل، وهو المستور.

هل ترتفع الجهالة برواية اثنين أو برواية الحفاظ الثقات؟

قال الخطيب البغدادي: «وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم... إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه»(١).

هذا المشهور عند جمهور أهل الاصطلاح(٢)، والتحقيق أنه لا عبرة بمجرد العدد في ارتفاع جهالة الراوي، إنما العبرة بالشهرة ورواية الحفاظ الثقات عنه.

---

(١) «الكفاية في علم الرواية» (ص٨٨).

(٢) ناقش الجمهور في هذا المذهب الحافظ الزركشي في «النكت على ابن الصلاح» (٣/ ٣٩٣)، وابن الوزير في «تنقيح الأنظار» (ص١٩٨)، والصنعاني في «توضيح الأفكار» (٢/ ١١٦). قال الصنعاني: مذهب جمهورهم أن من روى عنه عدل، وعدله آخر غير الراوي فهو عندهم مجهول، فإن حقيقة المجهول حاصلة فيه وهي تفرد الراوي عنه، بل ظاهر كلامهم في مجهول العين أنه لو زكاه جماعة وتفرد عنه راو لم يخرج عن جهالة العين لأنه جعل حقيقته من لم يرد عنه إلا راو واحد... وهذا» أي الذي دل عليه كلام الجمهور قول ضعيف، فمن عرفه ثقة وعدله ثقة وروى عنه ثقة آخر لا معنى لتسميته مجهولاً».

قال الحافظ ابن رجب: قال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيى بن معين: «متى يكون الرجل معروفاً؟ إذا روى عنه كم؟» قال: «إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول». قلت: «فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق؟» قال: «هؤلاء يروون عن مجهولين».

قال ابن رجب: وهذا تفصيل حسن، وهو يخالف إطلاق محمد بن يحيى الذهلي الذي تبعه عليه المتأخرون أنه لا يخرج الرجل من الجهالة إلا برواية رجلين فصاعداً عنه... ثم نقل الحافظ ابن رجب عن الإمام أحمد أنه قال في عبد الرحمن بن وعلة: إنه مجهول، مع أنه روى عنه جماعة، لكن مراده أنه لم يشتهر حديثه ولم ينتشر بين العلماء.

وقال في خالد بن شمير: لا يعلم روى عنه أحد سوى الأسود بن شيبان، ولكنه حسن الحديث. وقال مرة أخرى: حديثه عندي صحيح.

وقد صحح حديث بعض من روى عنه واحد ولم يجعله مجهولاً.

ثم قال ابن رجب: **وظاهر هذا أنه لا عبرة بتعدد الرواة، إنما العبرة:**

١- بالشهرة.

٢- ورواية الحفاظ الثقات(١). اهـ.

وبنحو هذا قال الحافظ الزركشي، حيث قال متعقباً ابن الصلاح في موافقته للخطيب في أن مجهول العين من تفرد عنه واحد: «الثاني موافقته الخطيب على أن ذلك قول أهل الحديث فيه نظر لما سبق بيانه قريباً، **وأن مدار كلامهم على المعرفة بالرجل الثقة سواء روى عنه الواحد أو الاثنان**». اهـ.

---

(١) «شرح العلل» (١/ ٣٧٧).

ونقل الزركشي عن نحو ثمانية من العلماء والحفاظ منهم: الشافعي والنسائي وابن خزيمة والقرطبي الاكتفاء في ارتفاع الجهالة برواية الواحد الثقة(١). اهـ.

نستفيد من تقرير الحافظين ابن رجب والزركشي أن العبرة في التمييز بين المجهولين برواية الحفاظ ونحوهم، وبناء عليه لا يوجد أثر ظاهر وفرق مؤثر لهذا التقسيم: (مجهول عين ومجهول حال) المبني على عدد الرواة عنهما فقط(٢).

درجة حديث الراوي المجهول:

الأصل في حديث الراوي المجهول الرد، أو التوقف - على أقل

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (٣/ ٣٨٤).

(٢) من فرق بينهما جعل حكم (مجهول الحال) التوقف، وحكم (مجهول العين) الرد إلا:

١- أن يوثقه غير من انفرد عنه على الأصح.

٢- أو من انفرد عنه إذا كان متأهلًا لذلك. ينظر «نزهة النظر» (ص١٠٧).

قال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٥٠) وخص بعضهم القبول بمن يزكيه مع رواية الواحد أحد من أئمة الجرح والتعديل، واختاره ابن القطان في بيان الوهم والإيهام، وصححه شيخنا، وعليه يتمشى تخريج الشيخين في صحيحيهما لجماعة، ولذا صرح ابن رشيد كما سيأتي بأنه لو عدله المنفرد عنه كفى، وصححه شيخنا أيضاً إذا كان متأهلاً لذلك» اهـ. وينظر «الغاية» للسخاوي (١/ ١٢٦).

ونقل بعض أهل الاصطلاح الاتفاق على رد رواية مجهول العين - منهم الحافظ ابن كثير -، وتعقب حكاية الاتفاق السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٤٧) وقال - موضحاً أن جهالة العين ترتفع برواية واحد -: هو لازم كل من ذهب إلى أن رواية العدل بمجردها عن الراوي تعديل له، بل عزا النووي في مقدمة شرح مسلم لكثيرين من المحققين الاحتجاج به... وكذا ذهب ابن خزيمة إلى أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وإليه يومئ قول تلميذه ابن حبان. اهـ.

الأحوال - لعدم معرفة حاله لا لكونه مجروحاً، فالجهالة ليست جرحاً[(١)]، بل عدم معرفة بالحال.

قال ابن حجر: والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه احتمال لا يطلق القول بردها ولا قبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله[(٢)]. اهـ.

والتحقيق أن حديث المجهول تتفاوت رتبه ويختلف حكمه باعتبارات متعددة من أهمها:

١- (استقامة المتن) وسلامته من المخالفة، ومرد ذلك لنظر أئمة الحديث ونقاده.

٢- (طبقة الراوي المجهول)، فالمجهول الذي في طبقة كبار التابعين ليس كغيره.

٣- (منزلة الراوي عنه)، فمن روى عنه إمام حافظ متحرٍ في الرواية كشعبة ومالك لا يساوى بغيره.

والمتأمل في عمل أئمة الحديث وتصرفهم في الحكم على الأحاديث

---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ٦٠). ولذا تجد أهل الاصطلاح يفصلون المجاهيل عن المجروحين، قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» (ص١٧٠): ومن المهم أيضاً، معرفة أحوالهم: تعديلًا وتجريحاً وجهالة؛ لأن الراوي إما أن تعرف عدالته، أو يعرف فسقه، أو لا يعرف فيه شيء من ذلك. اهـ.
وجاء في «توضيح الأفكار» للصنعاني (٢/ ١١٩): «[مجهول] من جملة عبارات الجرح التي توجب الوقف، وإن لم يكن جرحاً في الرجل، فهو قدح في قبول روايته».

(٢) «نزهة النظر» (ص١٢٥) وقال ابن حجر: فإن سمي الراوي، وانفرد راو واحد بالرواية عنه، **فهو مجهول العين**، كالمبهم، إلا أن يوثقه غير من ينفرد به عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلًا لذلك. اهـ.

يلحظ أنهم لا يعطون حديث المجهول حكماً واحداً مطرداً، بل ذلك راجع إلى القرائن المحتفة بحديثه.

ولذا تجدهم يقبلون حديث المجهول في مواطن، ويعلون الحديث بالجهالة في مواطن أخرى، ومن لا يعرف ذلك عنهم يظن أن في هذا تناقضاً واضطراباً!

قال الإمام ابن القيم - متعقباً ابن حزم الظاهري -: فأما تعليله حديث ندبة بكونها مجهولة فإنها مدنية روت عن مولاتها ميمونة وروى عنها حبيب ولم يعلم أحد جرحها.

والراوي إذا كانت هذه حاله إنما يخشى من تفرده بما لا يتابع عليه، فأما إذا روى ما رواه الناس وكانت لروايته شواهد ومتابعات فإن أئمة الحديث يقبلون حديث مثل هذا ولا يردونه ولا يعللونه بالجهالة.

فإذا صاروا إلى معارضة ما رواه بما هو أثبت منه وأشهر عللوه بمثل هذه الجهالة وبالتفرد ومن تأمل كلام الأئمة رأى فيه ذلك فيظن أن ذلك تناقض منهم وهو بمحض العلم والذوق والوزن المستقيم فيجب التنبيه لهذه النكتة فكثيراً ما تمر بك في الأحاديث ويقع الغلط بسببها[1]. اهـ.

وقال الحافظ الذهبي: «وأما المجهول من الرواة فإن كان الرجل من

---

(١) وقوله: (فهو مجهول العين، كالمبهم) أي حكمه حكم الراوي المبهم، يرد حديثه كما يرد حديث المبهم، ومنه نعلم أن طوائف من أهل الاصطلاح فرقوا بين حكم حديث مجهول الحال ومجهول العين فالأول يتوقف فيه، والثاني يرد مع تفصيل فيه، وتقدم تحقيق القول أنه لا يوجد فرق مؤثر بين (مجهول العين ومجهول الحال).

«تهذيب السنن» (١/ ١٧٦).

كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه وتلقي بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيتأنى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك. وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد»(١) اهـ.

القرائن التي يتقوى بها حديث المجهول:

من خلال ما تقدم يتبين أن حكم حديث المجهول يختلف باعتبارات متعددة، وبحسب القرائن المحتفة به، وأهمها:

أ - تخريج البخاري ومسلم له.

قال الذهبي: الثقة: من وثقه كثير، ولم يضعف. ودونه: من لم يوثق ولا ضعف. فإن خرج حديث هذا في «الصحيحين»، فهو موثق بذلك.

فمن احتجا به - أو أحدهما - ولم يوثق، ولا غمز: فهو ثقة، حديثه قوي(٢). اهـ.

ب - أن يروي عنه إمام يعرف عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة.

ج - أن يصحح له بعض أئمة الحديث.

د - أن يتابع على روايته.

هـ - أن يكون من طبقة كبار التابعين.



---

(١) «ديوان الضعفاء» (ص ٤٧٨)

(٢) «الموقظة» (ص ٨٠)، يوجد في «الصحيحين» عدد من الرواة لم يرد فيهم تعديل نصي، وتخريج البخاري ومسلم لهم يعتبر توثيقاً في الجملة، وتقدم ذكر نماذج لهؤلاء الرواة في الكلام على أنواع التوثيق.

٤- (معرفة الرواة المختلف فيهم)

الراوي المختلف فيه: وهو الذي وثقه قوم وتكلم فيه آخرون، وهذا الصنف يحتاج إلى مزيد بحث وتمحيص، ونظر وتدقيق، ويتكلم عن حكمه في كتب الاصطلاح في مسألة (تعارض الجرح والتعديل).

وتحقيق القول في هذا الصنف من الرواة هو لب علم الجرح والتعديل وأساسه، وكثير من قواعد وضوابط الجرح والتعديل سيقت لأجل هذا الصنف من الرواة.

لأنه لو كان الرواة كلهم على قسمين: (ثقات متفق عليهم) و(ضعفاء متفق عليهم) لم يكن هنالك حاجة إلى كثير من قواعد الجرح والتعديل، بل إلى علم الجرح والتعديل فتأمل.

مسألة: تعارض الجرح والتعديل (الراوي المختلف فيه)(١).

صورة المسألة: إذا وقفنا على أحد الرواة قال فيه الإمام أحمد والبخاري: ثقة، وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: لا يحتج به فما العمل؟ هل نأخذ بقول من وثقه أو من ضعفه؟

اختلف أهل الاصطلاح فيما إذا اجتمع في راو جرح وتعديل على

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٠٩)، و«شرح ألفية العراقي» للعراقي (٢/ ٣٤٤)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٣٦٥)، و«التنكيل» للمعلمي (١/ ٢٦٢ - ٢٦٨)، و«هدي الساري - الفصل التاسع» لابن حجر، و«الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» للرفاعي، و«قواعد وضوابط في الجرح والتعديل» للعبداللطيف، و«تعارض مصطلحات الجرح والتعديل».

مذاهب أشهرها:

١- **أن الجرح مقدم مطلقاً**، ولو كان المعدلون أكثر.

نقله الخطيب عن جمهور العلماء، وقال ابن الصلاح: إنه الصحيح، وكذا صححه الأصوليون، لأن مع الجارح زيادة علم، لم يطلع عليها المعدل، ولأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل.

٢- **إن كان عدد المعدلين أكثر قدم التعديل**، وذلك لأن كثرة المعدلين تقوي حالهم، وتوجب العمل بخبرهم، وقلة الجارحين تضعف خبرهم.

٣- **الجرح مقدم على التعديل لكن بشرطين:**

أ- إن صدر الجرح مبيناً سببه.

ب- من عارف بأسباب الجرح.

قال الحافظ ابن حجر: أطلق جماعة هنا القول بتقديم الجرح على التعديل لكن **محله أن يصدر [مفسراً من عارف]** لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً[١]. اهـ.

---

(١) «نزهة النظر» (ص١٨٠) بتصرف، و«إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» للصنعاني (ص١٣)، قال الصنعاني: وهذه القاعدة [الجرح مقدم على التعديل] لو أخذت كلية - على عمومها وإطلاقها - لم يبق لنا عدل إلا الرسل، فإنه ما سلم فاضل من طاعن، لا من الخلفاء الراشدين، ولا أحد من أئمة الدين. فالقاعدة: (الجرح مقدم على التعديل) ظاهرية، يعمل بها فيما تعارض فيه الجرح والتعديل من المجاهيل - أو فيما كان التعارض فيه صحيحاً على قاعدته وشرطه -.

قال النووي: ولا يقال الجرح مقدم على التعديل لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا[١].

وحمل الحافظ الذهبي القول بأن الجرح لا يقبل إلا مفسراً على جرح المتشدد في الجرح إذا عارضه إمام معتدل.

قال الحافظ الذهبي: قسم منهم متعنت في الجرح متثبت في التعديل يغمز الراوي في الغلطتين والثلاث فهذا إذا وثق شخصاً فعض على قوله بنواجذك وتمسك بتوثيقه.

وإذا ضعف رجلًا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه فإن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف.

وإن وثقه آخر فهو الذي قالوا لا يقبل فيه الجرح إلا مفسراً يعني لا يكفي فيه قول ابن معين مثلًا هو ضعيف ولم يبين سبب ضعفه ثم يجيء البخاري وغيره يوثقه ومثل هذا يختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه[٢].



---

(١) «شرح النووي على مسلم» (١/ ٢٥)، وانظر «فتح المغيث» للسخاوي» (٢/ ٣٤).
(٢) «النكت على ابن الصلاح» للزركشي (٣/ ٤٣٨).

أسباب تعارض الجرح والتعديل
وطرق الجمع والترجيح في ذلك

أولًا: أبرز أسباب تعارض أقوال النقاد.

١- **اختلاف مناهج النقاد** في التشدد والتساهل في هذا الباب، وكثير من تعارض الجرح والتعديل ناتج عن ذلك.

٢- **التوثيق والتضعيف المقيد أو النسبي**، ويندرج تحته:

أ - المقيد بشيخ معين (يخطئ في حديث فلان) أو (حجة في حديث فلان).

ب - المقيد بتلميذ معين، من صوره (رواية العبادلة عنه أقوى) (رواية الحفاظ عنه ليس فيها مناكير).

ج - المقيد بمكان، من صوره (حديثه في البصرة فيه أخطاء).

د - المقيد بزمان، من صوره (تغير حديثه بعدما تقدمت به السن).

هـ - المقيد بالتحديث من الكتاب.

و- المقيد بنوع من العلم (كأن يكون حجة في المغازي أو في القراءة) أو (لابأس به في الرقاق دون الأحكام).

٣- **اختلاف أسباب الجرح**، ويبرز هذا عند المتشددين في هذا الباب كيحيى القطان وعبدالرحمن بن مهدي.

فبعض الأئمة يجرح بما لا يعد جرحاً حقيقة، ومن الأمثلة على اختلاف أسباب الجرح:

أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني وقد ينسب إلى جده خرج له البخاري في «صحيحه». قال ابن نمير: تركت حديثه لقول أهل بلده، وقال الميموني قلت لأحمد: إن أهل حران يسيئون الثناء عليه، فقال: أهل حران قَلَّ أن يرضوا عن إنسان هو **يغشى السلطان** بسبب ضيعة له.

قال ابن حجر: فأفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله وهو غير قادح، وقد قال أبو حاتم: كان من أهل الصدق والإتقان[(١)].

٤- **أن يجرح الراوي بما ليس بجرح**، وهذا يختلف عن سابقه.

قال الحافظ ابن حجر: وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم لذلك ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط[(٢)].

ومن الأمثلة على التضعيف بما ليس بجرح:

قال أبو داود السجستاني: أنا لا أحدث عن أبي الأشعث - يعني أحمد بن المقدام - قلت: لم؟ قال: لأنه كان يعلم المجان المجون، كان مجان بالبصرة يصررون صرر الدراهم ويطرحونها على الطريق، ويجلسون ناحية فإذا مر - يعني رجلًا - بصرة أراد أن يأخذها، صاحوا ضعها ليخجل الرجل. فعلم أبو الأشعث المارة بالبصرة: هيئوا صرر زجاج كصررهم، فإذا مررتم بصررهم فأردتم أخذها فصاحوا بكم فاطرحوا صرر الزجاج الذي معكم، وخذوا صرر الدراهم، ففعلوا ذلك. فأنا لا أحدث عنه لهذا[(٣)].

قال ابن حجر: ووجه عدم تأثيره فيه أنه لم يعلم المجان كما قال

---

(١) «هدي الساري» (ص٤٠٦).

(٢) «هدي الساري» (ص٣٨٥).

(٣) «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٧٧)، و«هدي الساري» (ص٤٢٢).

أبو داود وإنما علم المارة الذين كان قصد المجان أن يخجلوهم وكأنه كان يذهب مذهب من يؤدب بالمال فلهذا جوز للمارة أن يأخذوا الدراهم تأديباً للمجان حتى لا يعودوا لتخجيل الناس مع احتمال أن يكونوا بعد ذلك أعادوا لهم دراهمهم والله أعلم وقد احتج به البخاري(١).

٥- اختلاف حال الراوي، ومن أشهر الأمثلة على ذلك:

محمد بن حميد بن حيان التميمي أبو عبد الله الرازي.

وثقه جماعة منهم ابن معين.

وقال أبو حاتم الرازي: سألني يحيى بن معين عن ابن حميد - **من قبل أن يظهر منه ما ظهر** - فقال: أي شيء ينقمون منه، فقلت: يكون في كتابه شيء فيقول: ليس هذا هكذا فيأخذ القلم فيغيره، فقال: بئس هذه الخصلة، قدم علينا بغداد فأخذنا منه كتاب يعقوب القمي ففرقنا الأوراق بيننا ومعنا أحمد فسمعناه ولم نر إلا خيراً.

وقال داود بن يحيى: حدثنا عنه أبو حاتم قديماً ثم تركه بآخره.

وقال أبو علي النيسابوري: قلت لابن خزيمة: لو حدثت عن محمد بن حميد فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه، فقال: إنه لم يعرفه ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً.

فمحمد بن حميد الرازي حافظ ضعيف جداً، أجمع الحفاظ من أهل بلده - وهم أعلم به - على وصفه بهذا.

أما ثناء أحمد وابن معين عليه فلأنه لما قدم بغداد حدث بأحاديث مستقيمة في الجملة ولم يظهر تغيره بعد، وقد مات أحمد وابن معين قبله

---

(١) «هدي الساري» (ص٤٠٦).

بوقت، وإنما طرأ عليه هذا التغير وظهر ظهوراً بيناً في آخر عمره لما رجع إلى بلده الري.

وتقدم قول ابن خزيمة – مجيباً عن ثناء الإمام أحمد عليه –: إنه لم يعرفه.

وقال الذهبي: وثقه جماعة والأولى تركه. وقال الحافظ ابن حجر: حافظ ضعيف وكان ابن معين حسن الرأي فيه[1].

٦- المصطلحات الخاصة.

بعض الحفاظ لهم مصطلحات خاصة في نقد الرواة، لو حملت على ظاهرها أفادت معنى غير مقصود عند من أطلقها.

قال الذهبي: ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة[2].

قال الذهبي مبيناً بعض الاصطلاحات الخاصة:

أ – **(سكتوا عنه) عند البخاري،** قال: أما قول البخاري: «سكتوا عنه»، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل. وعلمنا مقصده بها بالاستقراء، أنها بمعنى: «تركوه».

ب – **(فيه نظر) عند البخاري،** قال: وكذا عادته إذا قال: «فيه نظر»، بمعنى أنه: «متهم»، أو: «ليس بثقة». فهو عنده أسوأ حالًا من: «الضعيف» وبالاستقراء،

---

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٩٧)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ١٥١)، و«الكاشف» (٢/ ١١٦)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ١١١)، و«تقريب التهذيب» (ص٤٧٥).

(٢) «الموقظة» (ص٨٢).

ج - **(ليس بالقوي) عند أبي حاتم**، قال: إذا قال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت.

د - **(ليس بالقوي) عند البخاري**، قال: والبخاري قد يطلق على الشيخ: «ليس بالقوي»، ويريد أنه: «ضعيف».

قال الحافظ الذهبي: ومن ثم قيل تجب حكاية الجرح والتعديل[١].

٧- عدم ثبوت القول عن أحد الناقدين.

والأمثلة على ذلك عديدة، ومنها:

* وصف سفيان بن عيينة بالاختلاط.

قال الذهبي: وأما ما بلغنا عن يحيى بن سعيد القطان، أنه قال: اشهدوا أن ابن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين ومائة، فهذا منكر من القول، ولا يصح، ولا هو بمستقيم، فإن يحيى القطان مات في صفر، سنة ثمان وتسعين، مع قدوم الوفد من الحج، فمن الذي أخبره باختلاط سفيان، ومتى لحق أن يقول هذا القول، وقد بلغت التراقي؟ وسفيان: حجة مطلقاً، وحديثه في جميع دواين الإسلام[٢].

(تتمة) أحياناً يتفق جمهور النقاد على توثيق أحد الرواة أو تقويته، ويخالفهم ناقد ويتكلم فيه، ولا يدرى وجه مخالفته لهم، ويكون العمل على توثيقه لاتفاق الجمهور على ذلك، ومن الأمثلة على ذلك:

* **أحمد بن أبي بكر، أبو مصعب الزهري الفقيه، صاحب مالك.**

قال الذهبي: ثقة حجة، ما أدري ما معنى قول أبي خيثمة لابنه أحمد:

---

(١) «الموقظة» (ص٨٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٦٥).

لا تكتب عن أبي مصعب، واكتب عمن شئت[١].

* **عبد العزيز بن المختار الأنصاري أبو إسحاق الدباغ البصري.**

قال ابن معين والعجلي وابن البرقي والدارقطني: ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: صالح الحديث مستوي الحديث ثقة.

وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن معين - في رواية -: ليس بشيء.

قال الذهبي وابن حجر: ثقة.

وقال الذهبي في «الميزان»: ثقة حجة وما عرفت سبب قول ابن معين: ليس بشيء. أخرج له الجماعة[٢].

ثانياً: أبرز أسباب تعارض أقوال الإمام الواحد.

١- التوثيق النسبي والتضعيف النسبي، وله حالان:

الأول - أن يكون الراوي ضعيفاً ويقوى في موطن آخر لأنه قرن بأضعف منه.

الثاني - أو يكون الراوي ثقة ويضعف في موطن آخر لأنه قرن بأثبت منه.

قال الحافظ الباجي: واعلم أنه قد يقول المعدل فلان ثقة ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه ويقول فلان لا بأس به ويريد أنه يحتج بحديثه وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال ما تقول في فلان وفلان فيقول فلان ثقة يريد أنه ليس من نمط من قرن به وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ٨٤).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٣٤).

وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول لا بأس به فإذا قيل أهو ثقة قال الثقة غير هذا.

قال: وقد روى عباس بن محمد الدوري عن ابن معين أنه قال محمد بن إسحاق ثقة وليس بحجة وأصل ذلك أنه سئل عنه وعن موسى بن عبيدة الربذي أيهما أحب إليك فقال محمد بن إسحاق ثقة وليس بحجة فإنما ذهب إلى أنه أمثل في نفسه من موسى بن عبيدة الربذي.

وقال: وقد روى عثمان بن سعيد الدارمي قال أحمد بن حنبل ذكر عند يحيى بن سعيد عقيل وإبراهيم بن سعد فجعل كأنه يضعفهما فهذا ذكره لعقيل ولم يذكر سبب ذلك ولعله قد ذكر له مع مالك ولو ذكر له مع زمعة بن صالح أو صالح بن أبي الأخضر لوثقه وعظم أمره وقال عبد الرحمن الرازي قيل لأبي حاتم أيهما أحب إليك يونس أو عقيل فقال عقيل لا بأس به فقد قال في مثل عقيل لا بأس به ويريد بذلك تفضيله على يونس ولو قرن له عبد الجبار بن عمر لقال عقيل ثقة ثبت متقدم متقن وقد سئل عنه أبو زرعة الرازي فقال ثقة صدوق فوصفه بصفته لما لم يقرن بغيره.

وقد ذكر لأبي عبد الرحمن النسوي تفضيل ابن وهب الليث على مالك فقال وأي شيء عند الليث لولا أن الله تداركه لكان مثل ابن لهيعة ولا خلاف أن الليث من أهل الثقة والتثبت ولكنه إنما أنكر تفضيله على مالك أو مساواته به[1]. اهـ.

وأطال الحافظ الباجي في ذكر الأمثلة على هذا الموضوع المهم.

قال الحافظ السخاوي: ومما ينبه عليه أنه ينبغي أن يتأمل أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقولون: فلان ثقة أو ضعيف، ولا يريدون به أنه ممن يحتج

(١) «التعديل والتجريح» (١/ ٢٨٣).

بحديثه، ولا ممن يرد، وإنما ذلك بالنسبة لمن قرن معه على وفق ما وجه إلى القائل من السؤال، كأن يسأل عن الفاضل المتوسط في حديثه ويقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان، وفلان، وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في التوسط.

وأمثلة ذلك كثيرة لا نطيل بها، ومنها قال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس، قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ قال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف. فهذا لم يرد به ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقا، بدليل قوله: إنه لا بأس به، وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري.

وقال: وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل، ممن وثق رجلًا في وقت وجرحه في آخر، فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها؛ ليتبين ما لعله خفي منها على كثير من الناس[1].

٢- تغير اجتهاد الناقد.

قال السخاوي: وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده، كما هو أحد احتمالين في قول الدارقطني في الحسن بن غفير بالمعجمة: إنه منكر الحديث، وفي موضع آخر: إنه متروك، وثانيهما عدم تفرقته بين اللفظين، بل هما عنده من مرتبة واحدة[2].

٣- أن يكون أحد القولين غير ثابت عن الناقد، ومن أمثلته:

*** خليد بن جعفر بن طريف الحنفي، أبو سليمان البصري.**

قال شعبة: حدثني خليد بن جعفر، وكان من أصدق الناس وأشدهم اتقاء.

---

(١) «فتح المغيث» (٢/ ١٢٨).

(٢) «فتح المغيث» (٢/ ١٢٨).

وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: ثقة.

وقال ابن حجر في «التقريب»: صدوق، لم يثبت أن ابن معين ضعفه.

*** داود بن عبد الرحمن العطار أبو سليمان المكي**، وثقه ابن معين وغيره فيما رواه إسحاق بن منصور عنه وأبو حاتم وأبو داود والعجلي والبزار ونقل الحاكم أن ابن معين ضعفه. قال الحافظ ابن حجر: لم يصح عن ابن معين تضعيفه[1]. اهـ.

*** عبيد الله بن عبدالمجيد الحنفي.**

ذكره العقيلي في «الضعفاء» ونقل عن عثمان الدارمي أنه قال: قلت ليحيى: عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، أخو أبي بكر الحنفي ما حاله؟ قال: ليس بشيء.

قال ابن حجر في «التهذيب»: وثقه الدارقطني، وابن قانع.

وقال ابن حجر في «التقريب»: صدوق لم يثبت أن يحيى ابن معين ضعفه.

٤- **أن يكون مراد الناقد بالتوثيق العدالة فقط دون الضبط**، وهذا له أمثلة كثيرة، ومن أشهر من عرف بذلك:

الحافظ ابن عدي فهو يطلق عبارة (أرجو أنه لا بأس به) على العدالة أحياناً، مع أن الراوي ضعيف أو متروك بسبب غلبة خطئه أو غفلته.

قال العلامة المعلمي: (أرجو أنه لا بأس به) هذه الكلمة رأيت ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده (أرجو أنه لا يتعمد الكذب) وهذا منها، لأنه قالها بعد أن ساق أحاديث يوسف بن محمد بن المنكدر وعامتها لم يتابع عليها.

---

(١) «هدي الساري» (ص٤٠١).

قرائن الجمع عند تعارض الجرح والتعديل

عند التأمل في القرائن التي تستعمل في الجمع بين أقوال النقاد المتعارضة نجد أنها هي نفس الأسباب المتقدمة - غالباً -، فكل سبب مما تقدم يعتبر قرينة من قرائن الجمع، وملخصها ما يأتي:

١- أن يحمل الاختلاف على كون أحد الناقدين معروفاً بالتشدد، والآخر معتدل.

فإذا حكم أبوحاتم الرازي على راو أنه (صدوق)، وقال عنه الإمام أحمد (ثقة) فهذا عند التأمل ليس بتعارض حقيقي، لأن أباحاتم متشدد فـ (صدوق) عنده بمنزلة (ثقة) عند غيره.

قال العلامة المعلمي: وأبو حاتم معروف بالتشدد، وقد لا تقل كلمة «صدوق» منه عن كلمة «ثقة» من غيره، فإنك لا تكاد تجده أطلق كلمة «صدوق» في رجل إلا وتجد غيره قد وثقه هذا هو الغالب[1].

٢- أن يحمل أحد القولين على الجرح والتعديل المقيد (النسبي)، وتقدم بيان صوره.

٣- أن يحمل أحد القولين على مصطلح خاص بالناقد.

٤- أن يحمل أحد القولين على اختلاف حال الراوي.

٥- القول الوسط هو الراجح عند تكافئ الاختلاف، إذا اختلف في الراوي جرحاً وتعديلًا ولم نستطع الجمع بينهما بوجه من وجوه

---

(١) «التنكيل» (٢/ ٥٧٨).

الجمع، ولم نجد مرجحاً بيناً لأحد القولين، فالغالب أن حال الراوي وسط بين الجرح والتعديل.

وهذا الأمر مستعمل عند عدد من الحفاظ كابن القطان الفاسي وقد طرد ذلك في مواضع قد لا يوافق عليها، وممن استعمل ذلك الحافظ ابن حجر، ومن أمثلة ذلك:

قال ابن القطان: وهو حديث في إسناده ثلاثة، كل واحد منهم مختلف فيه، بحيث يقال على الاصطلاح: الحديث من روايته حسن، أي له حال بين حالي الصحيح والسقيم[(١)].

قال ابن القطان: وهو حديث يرويه الثوري، عن عاصم بن عبيد الله، وعاصم مختلف فيه، فبحق قيل فيه: حسن[(٢)].

قال ابن القطان: وإنما يرويه جعفر بن سليمان، وهو مختلف فيه، فحقه أن يقول فيه: حسن[(٣)].

قال ابن القطان: عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو مختلف فيه، ضعفه قوم بسوء الحفظ، فالحديث من أجله حسن[(٤)].

قرائن الترجيح عند تعارض الجرح والتعديل

١- التثبت من صحة الإسناد إلى الناقد، فإذا كان أحد الإسنادين ضعيفاً ترجح الآخر.

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٤١).
(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٢٣).
(٣) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٨٩).
(٤) «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٩٧).

٢- أن يكون أحد القولين عليه أكثر الرواة عن الناقد.

٣- أن يوافق أحد القولين قول جمهور النقاد، فإذا اتفق النقاد على توثيق راو مثلاً، وتفرد أحدهم بجرحه فإن قول الجمهور مقدم، وعكسه كذلك.

٤- الوقوف على اختلاف الاجتهاد من الناقد.

قال البَرْقانِيّ: سألت الدَّارَقُطْنِيّ عن حبان بن علي، وأخيه مندل، فقال: متروكان، وقال مرة أخرى ضعيفان ويخرج حديثهما.

ومن نماذج اختلاف الاجتهاد ذكر ابن حبان لكثير من الرواة في «الثقات» ثم يذكرهم في «المجروحين»، فكثير منه يدخل في هذا الموضوع.

ومن العبارة الشهيرة الدالة على تغير الاجتهاد قولهم: (يحول عن الضعفاء).

٥- كلام الأقران، ومن بينهما خصومة وعداوة.

قال الحافظ الذهبي في الميزان في ترجمة أحمد بن عبد الله بن أبي نعيم: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد لا ينجو منه إلا من عصم الله وما علمت أن عصراً من الأعصار سلم أهل من ذلك سوى النبيين والصديقين فلو شئت سردت من ذلك كراريس.

قال ابن السبكي قد عقد ابن عبد البر في حكم قول العلماء بعضهم في بعض بدأ فيه بحديث الزبير «دب إليكم داء الأمم من قبلكم الحسد والبغضاء».

قال الصنعاني: فالأولى أن يناط رد كلام المتعاصرين بعضهم في بعض

بمن يعلم بينهما مانع من عداوة أو تحاسد أو منافسة أو نحوها مما يقع بين الأقران وقد أطلنا في ذلك في (ثمرات النظر في علم الأثر) فليطالع[١].

٦- أن يكون أحد الناقدين ممن لا يعتمد عليه في الجرح والتعديل

مثاله: أبو الفتح الأزدي من المتكلمين في الرواة لكنه ضعيف لا يعتمد عليه.

قال الحافظ ابن حجر: ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف.

وقال أيضاً: والأزدي لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف[٢].

٧- الوهم في النقل عن الناقد.

٨- اشتباه الرواة على الناقد، ومن أمثلة ذلك:

قال علي: ولقد كان عبد الرحمن بن مهدي يطعن على روح بن عبادة وينكر عليه أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهري مسائل كانت عنده، قال علي: فلما قدمت على معن بن عيسى بالمدينة سألته أن يخرجها لي - يعني أحاديث ابن أبي ذئب عن الزهري هذه المسائل - قال فقال لي معن: وما تصنع بها؟ هي عند بصري لكم يقال له روح، كان عندنا هاهنا حين قرأ علينا ابن أبي ذئب هذا الكتاب، قال علي: فأتيت عبد الرحمن بن مهدي فأخبرته، فأحسبه قال: استحله لي[٣].

ومثل هذا يقع لابن الجوزي كثيراً، وهو من أبرز أسباب أخطاء

---

(١) «توضيح الأفكار» (٢/ ٩٧).

(٢) «هدي الساري» (ص٣٨٦) و(ص٣٩٠).

(٣) «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٠٣)، و«هدي الساري» (ص٤٢٢).

ابن الجوزي في نقد الرواة.

٩- اشتباه الرواة على الناقل وليس الناقد وهذه تختلف عن السابقة.

قال العلامة المعلمي: ليستثبت أن تلك الكلمة قيلت في صاحب الترجمة فإن الأسماء تتشابه، وقد يقول المحدث كلمة في راو فيظنها السامع في آخر، ويحكيها كذلك وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من بعده فيحملها على آخر.

ففي الرواة المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ابن حزام الحزامي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدي. حكى عباس الدوري عن يحيى بن معين توثيق الأول وتضعيف الثالث. فحكى ابن أبي حاتم عن الدوري عن ابن معين توثيق الثاني ووهمه المزي، ووثق أبو داود الثالث وضعف الأول، فذكرت له حكاية الدوري عن ابن معين فقال: غلط عباس[1].

وسرد العلامة المعلمي عدداً من الأمثلة على ذلك.

- ومن الأمثلة: ما وقع للمزي في «تهذيب الكمال» (٨/ ٤١١):

- داود بن عَبد الله الأَودِيّ الزعافري، أَبُو العلاء الكوفي.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: شيخ ثقة.

وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: ثقة.

وقال عباس الدوري، عن يحيى: ليس بشيء روى له الأربعة. اهـ.

---

(١) «التنكيل» (١/ ٦٢).

والعبارة الثانية قالها يحيى في داود بن يزيد.

قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ١٠): وروى الكوسج عن يحيى: ثقة.

وروى عباس عن يحيى: ليس بشيء. فيحرر هذا، لأن هذا في ابن يزيد.

١٠- التحرز في الجرح الصادر بسبب الخلاف المذهبي والعقدي، ومن أشهر من عرف بذلك الجوزجاني وابن عقدة وابن خراش.

قال الحافظ ابن حجر: واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم لذلك ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق[١].

وتكلم الجوزجاني في بعض الرواة فقال ابن حجر: وقال الجوزجاني كان مائلا عن الحق ولم يكن يكذب في الحديث قال ابن عدي يعني ما عليه الكوفيون من التشيع قلت الجوزجاني كان ناصبياً منحرفاً عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان والصواب موالاتهما جميعاً ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع.

وقال ابن حجر: وأما الجوزجاني فقد قلنا غير مرة إن جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه[٢].



(١) «هدي الساري» (ص٣٨٥).

(٢) «هدي الساري» (ص٣٩٠).

المؤلفات والتطبيقات العملية
في الرواة المختلف فيهم

أولًا: المؤلفات:

١- (كتاب الفصل بين النقلة) لابن حبان.

قال ابن حبان في كتاب «المجروحين» (١/ ٢٩٢): كتاب الفصل بين النقلة[1] ونذكر فيه كل شيخ اختلف فيه أئمتنا ممن ضعفه بعضهم ووثقه البعض ويذكر السبب الداعي لهم إلى ذلك ونحتج لكل واحد منهم ونذكر الصواب فيه لئلا نطلق على مسلم الجرح بغير علم ولا يقال فيه أكثر مما فيه إن قضى الله ذلك وشاءه.

وقال في كتابه «الثقات» (٦/ ٢٧): ... كتاب «الفصل بين النقلة» [فيه] كل شيخ توقفنا في أمره ممن له مدخل في الثقات والضعفاء جميعاً».

٢- (الرواة المختلف فيهم) لابن شاهين، والمطبوع منه قطعة صغيرة.

٣- (الرواة المختلف فيهم) للحافظ المنذري، فصل مطبوع في آخر كتابه «الترغيب والترهيب»، واقتصر فيه على ذكر الجرح والتعديل دون الترجيح.

٤- (الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم) للحافظ

---

(١) تصحفت إلى «الفضل بين النقلة»، وصوابها «الفصل بين النقلة»، كذا ذكره ابن حبان في «الثقات» (١/ ١٣) (٦/ ٢٧)، والخطيب البغدادي في كتابه «الجامع» (٢/ ٣٠١).

الذهبي، وهذا الكتاب يمثل جانباً مهماً في هذا الموضوع ويبين مسألة مهمة هي (ليس كل اختلاف في الراوي يكون معتبراً).

٥- (اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم، مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين) د. سعدي الهاشمي.

٦- (قرائن ترجيح التعديل والتجريح دراسة نظرية تطبيقية) د. عبدالعزيز اللحيدان، وفيه ذكر قرائن الترجيح في حال الاختلاف في الراوي.

٧- (مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة) د. جمال أسطيري، مطبوع في مجلدين عن أضواء السلف، طبع عام ١٤٢٥هـ، وهو كتاب جامع، وقد استقصى في ذكر الأمثلة والنماذج، ويعتبر من أفضل الدراسات في هذا الموضوع.

ثانياً: التطبيقات العملية.:

١- (شرح علل الترمذي - الجزء الثاني -) للحافظ ابن رجب الحنبلي، فقد خص الجزء الثاني للكلام على قواعد في الجرح والتعديل مع بيان جملة من الرواة المختلف فيهم وأسباب تعارض الجرح والتعديل فيهم.

٢- (هدي الساري - الفصل التاسع -) للحافظ ابن حجر، فقد خص هذا الفصل للرواة المتكلم فيهم في «الصحيح»، وضمنه إجابات مسددة تشتمل على جملة وافرة من طرائق الجمع بين تخريج البخاري للراوي والطعن فيه، وكذا الترجيح، ونثر ضمن التراجم تحقيقات فريدة، وقرائن كثيرة للجمع والترجيح في مسألة تعارض الجرح والتعديل.

٣- (التنكيل) للعلامة المعلمي حيث يمثل هذا الكتاب أنموجاً فريداً في كيفية التعامل مع الرواة المختلف فيهم، وقد اشتمل على تحريرات عزيزة في علوم الحديث، ينبغي لقاصد هذا الفن أن يقف عليه.

وقد قدم العلامة المعلمي لكتابه «التنكيل» (١/ ٣٢ - ٨٣) بمقدمة مفيدة مهمة تشتمل على قواعد وفوائد مهمة تتعلق بالرواة والجرح والتعديل، ومن أبرز هذه القواعد والفوائد:

* رمي الراوي بالكذب في غير الحديث النبوي.

* التهمة بالكذب.

* رواة المبتدع.

* هل يشترط تفسير الجرح.

* كيفية البحث عن أحوال الرواة، وفيه الكلام على توسع ابن حبان والعجلي في توثيق المجاهيل.

* إذا اجتمع جرح وتعديل فبأيهما يعمل.

* مباحث في الاتصال والانقطاع.

هذه أبرز المصنفات والتطبيقات العملية على مسألة تعارض الجرح والتعديل (الرواة المختلف فيهم).

فالوقوف على هذه المؤلفات ومطالعتها وفحصها يكسب الدربة والمعرفة، والخبرة والفهم في هذا الموضوع[١].

---

(١) أبرز هذه المؤلفات والدراسات وأكثرها تحقيقاً وفائدة:

١- «شرح علل الترمذي» - الجزء الثاني - للحافظ ابن رجب الحنبلي.

تتمة في مسائل مهمة في الجرح والتعديل:

أ - **المسألة الأولى: الجرح المجمل**، صورته مع القول المختار.

صورة الجرح المجمل:

إذا قال الجارح: هذا الشاهد (فاسق) يقال له: هذا جرح مجمل فما سبب فسقه؟

فيقول: هذا الشاهد (سارق)، فهنا فسر (الفسق) بـ (السرقة).

ومثاله في الراوي أن يقول الناقد: هذا الراوي (ضعيف) فهذا جرح مجمل، وتفسيره مثلًا أن يقول: (ضعيف لأجل كثرة مخالفته للثقات).

القول المختار: يقبل (الجرح المجمل) الذي لم يفسر إذا صدر من عارف.

لأن المزكي إن كان بصيراً قبل جرحه وتعديله وإلا فلا، وهذا هو التحقيق الذي عليه العمل عند جمهور المحدثين، وكذا جمهور الأصوليين.

قال الحافظ ابن حجر: فإن خلا المجروح عن تعديل، قبل الجرح فيه مجملًا غير مبين السبب، إذا صدر من عارف على المختار، لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله، ومال ابن الصلاح في مثل هذا إلى التوقف فيه[1].

وقال أيضاً: من جهل ولم يعلم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث:

= ٢- (هدي الساري - الفصل التاسع -) للحافظ ابن حجر.

٣- (التنكيل) للعلامة المعلمي.

٤- (مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة) د جمال أسطيري.

(١) «نزهة النظر» (ص ١٨٠).

إنه متروك أو ضعيف أو نحوه فإن القول قوله ولا يطالب بتفسير ذلك... فوجه قولهم إن الجرح لا يقبل إلا مفسراً هو فيمن اختلف في توثيقه وتجريحه من الرواة[١]. اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير معلقاً على هذه المسألة: «أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفته، واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل، أو كونه متروكاً، أو كذاباً أو نحو ذلك. فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم»[٢].

- **وقال المعلمي**: فالتحقيق أن الجرح المجمل يثبت به جرح من لم يعدل نصاً ولا حكماً، ويوجب التوقف فيمن قد عدل حتى يسفر البحث عما يقتضي قبوله أورده[٣].

الفرق بين جرح الشهود وجرح الرواة:

قال العلامة المعلمي: **الأول**: أن الذين تكلموا في الرواة أئمة أجلّة، والغالب فيمن يجرح الشاهد أن لا يكون بتلك الدرجة ولا ما يقاربها.

الثاني: أن الذين تكلموا في الرواة منصبهم منصب الحكام وقد قال الفقهاء: إن المنصوب لجرح الشهود يكتفى منه بالجرح المجمل.

الثالث: أن القاضي متمكن من استفسار جارح الشاهد كما مر والذين جرحوا الرواة يكثر في كلامهم الإجمال، وأن لا يستفسرهم أصحابهم،

(١) «لسان الميزان» (١/ ١٦).

(٢) «اختصار علوم الحديث» (ص٩٥).

(٣) «التنكيل» (١/ ٢٥٣).

ولم يبق بأيدي الناس إلا نقل كلامهم ولم يزل أهل العلم يتلقون كلماتهم ويحتجون بها[(١)].

ب- **مسألة (التعديل على الإبهام)**[(٢)]. وصورتها أن يقول الراوي: (حدثني الثقة) أو (حدثني من أثق به) ولا يسميه، هل يقبل هذا التوثيق؟

قال الحافظ ابن حجر في «نخبة الفكر»: لا يقبل المبهم ولو أبهم بلفظ التعديل.

فإذا الراوي قال: حدثني الثقة، أو نحو ذلك، مقتصراً عليه، لم يكتفَ به، وذلك: لأنه قد يكون ثقة عنده، وغيره قد اطّلع على جرحه بما هو جارح عنده، أو بالإجماع، فيحتاج إلى أن يسميه حتى يعرف. بل إضرابه عن تسميته مريب، يوقع في القلوب فيه تردداً.

ت- **مسألة (إذا روى العدل عن رجل وسماه فهل يعد ذلك تعديلًا)**.

في ذلك مذاهب[(٣)]:

١- **أحدها: أنه ليس بتعديل**؛ لأنه يجوز أن يروي عن غير عدل، وهذا قول أكثر العلماء من أهل الحديث، وغيرهم، وهو الصحيح، كما قال ابن الصلاح.

٢- **الثاني: أنه تعديل مطلقاً**؛ إذ لو علم فيه جرحاً لذكره.

٣- **الثالث: أنه إن كان ذلك العدل الذي روي عنه لا يروي إلا عن**

---

(١) «التنكيل» (١/ ٢٤٩).

(٢) «نزهة النظر» لابن حجر (ص١٢٥).

(٣) «شرح ألفية العراقي» للعراقي (١/ ٣٥٠)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ٤٢).

عدل كانت روايته تعديلًا، وإلا فلا.

قال أبو داود قلت لأحمد: إذا روى يحيى أو عبدالرحمن بن مهدي عن رجل مجهول، يحتج به، قال: يحتج بحديثه[(١)].

قال الإمام أحمد - في رواية الأثرم -: إذا روى الحديث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة.

وكذلك نقل أبو زرعة قال سمعت أحمد بن حنبل يقول مالك بن أنس: إذا روى عن رجل لا يعرف فهو حجة[(٢)].

قال الحافظ ابن رجب: والمنصوص عن أحمد يدل على أنه من عرف منه أنه لا يروي إلا عن ثقة، فروايته عن إنسان تعديل له. ومن لم يعرف منه ذلك فليس بتعديل، وصرح بذلك طائفة من المحققين من أصحاب الشافعي[(٣)].

قال الحافظ ابن كثير: «قلت»: أما رواية العدل عن شيخ، فهل هي تعديل أم لا؟ في ذلك خلاف مشهور - ثالثها: إن اشترط العدالة في شيوخه، كما لك ونحوه، فتعديل، وإلا فلا[(٤)].

وهذا القول الثالث ذهب إليه جمع من النقاد، وهو المختار عن الأصوليين.

---

(١) «سؤالات أبي داود» (ص١٩٨) تحقيق زياد منصور، (فائدة): مما يميز هذه (السؤالات) أن ثلاثة أرباعها (٤٥٠ مسألة) تفرد به هذا الكتاب ولا توجد في مصدر آخر مطبوع كما في مقدمة المحقق.

(٢) «المسودة» لآل تيمية (ص٢٧١، ٢٧٣).

(٣) «شرح العلل» (١/ ٣٧٧).

(٤) «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص٢٠٧).

قال الحافظ السخاوي: ذهب إليه جمع من المحدثين، وإليه ميل الشيخين وابن خزيمة في صحاحهم، والحاكم في مستدركه(١).

ثالثاً: مصادر تراجم الرواة(٢).

صنف نقاد الحديث وأئمة الجرح والتعديل المصنفات المتنوعة في الكشف عن رواة الحديث وبيان أحوالهم جرحاً وتعديلاً وجهالة.

وقد تنوعت مسالكهم ومناهجهم في جمع الرواة وكثر التصنيف في هذا المجال.

فمنهم من جمع الثقات والضعفاء، ومنهم من أفرد الثقات بمصنف مستقل، ومنهم من أفرد الضعفاء، ومنهم من أفرد رواة بلدان معينة، أو كتب مخصوصة.

وكذا تنوعت مسالكهم في ترتيب مصنفاتهم هذه: فمنهم من رتب

---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ٤٢).

(٢) «المعجم المفهرس» للحافظ ابن حجر (ص١٥٣ - ٢٠٩) عقد فصولاً للمؤلفات في فنون الحديث والرواة والمشيخات ذكر نحو ٣٥٠ مصنفاً، وذكر الحافظ السخاوي في كتابه «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» مئات الكتب في تواريخ الرواة الثقات والضعفاء و«الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص٣٩٥).
وقد عقد الدكتور أكرم ضياء فصلًا في كتابه «بحوث في تاريخ السنة» في المصنفات في علم الرجال حتى نهاية القرن الخامس (دراسة وتحليل)، وهذا الكتاب مقدمة رسالته الماجستير «طبقات خليفة خياط» أفرده بالنشر.
ثم ذكر د. أكرم ضياء أمنية يأمل تحقيقها، وهي قوله: وما زالت أمنيتي أن أكمل الفترات اللاحقة من تاريخ السنة المشرفة بعد القرن الخامس الهجري أو يقوم بإكمالها سواي على نفس هذا النمط لتسهيل مراجعتها والإفادة منها والتعرف على مظان المخطوطات منها في المكتبات، وليتمكن الباحث من معرفة قيمة كل كتاب وأهميته، وخاصة طلبة الدراسات العليا المعنيين بتحقيق نصوص التراث.

الرواة على الطبقات، ومنهم من رتبهم على حروف المعجم.

وهناك أنواع من المصنفات في الأسماء والكنى والتمييز بين الرواة المشتبهين.

ويمكن إجمال جميع ما تقدم في قسمين اثنين:

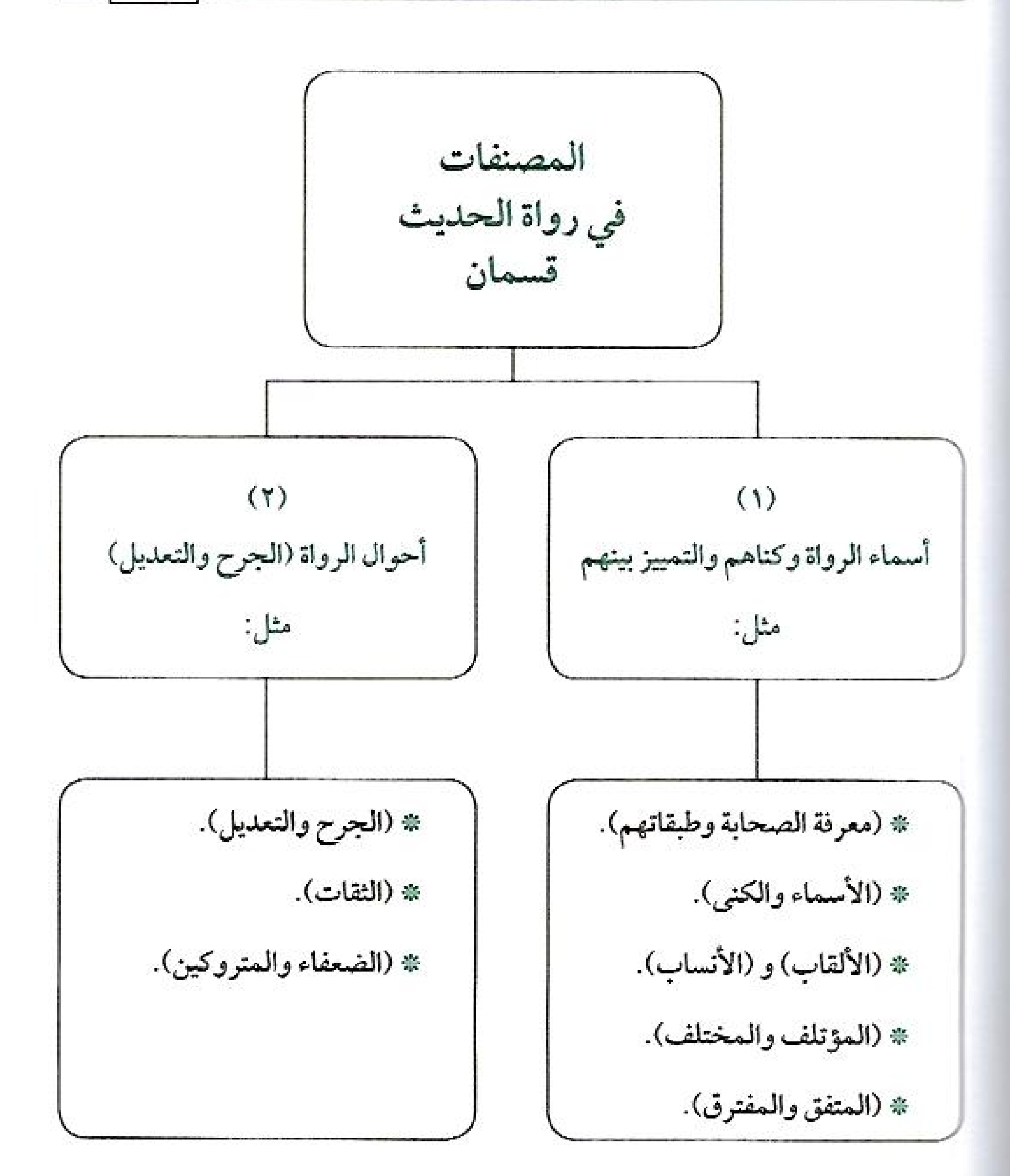
١- القسم الأول: مصادر أسماء الرواة وكناهم والتمييز بينهم.

٢- القسم الثاني: مصادر الجرح والتعديل.

وسيكون الكلام هنا مختصاً بالقسم الثاني[١] إن شاء الله.



(١) الكلام على القسمين جميعاً في كتاب (مصادر رواة الحديث) لكاتب هذه الأسطر، وسيصدر قريباً إن شاء الله.

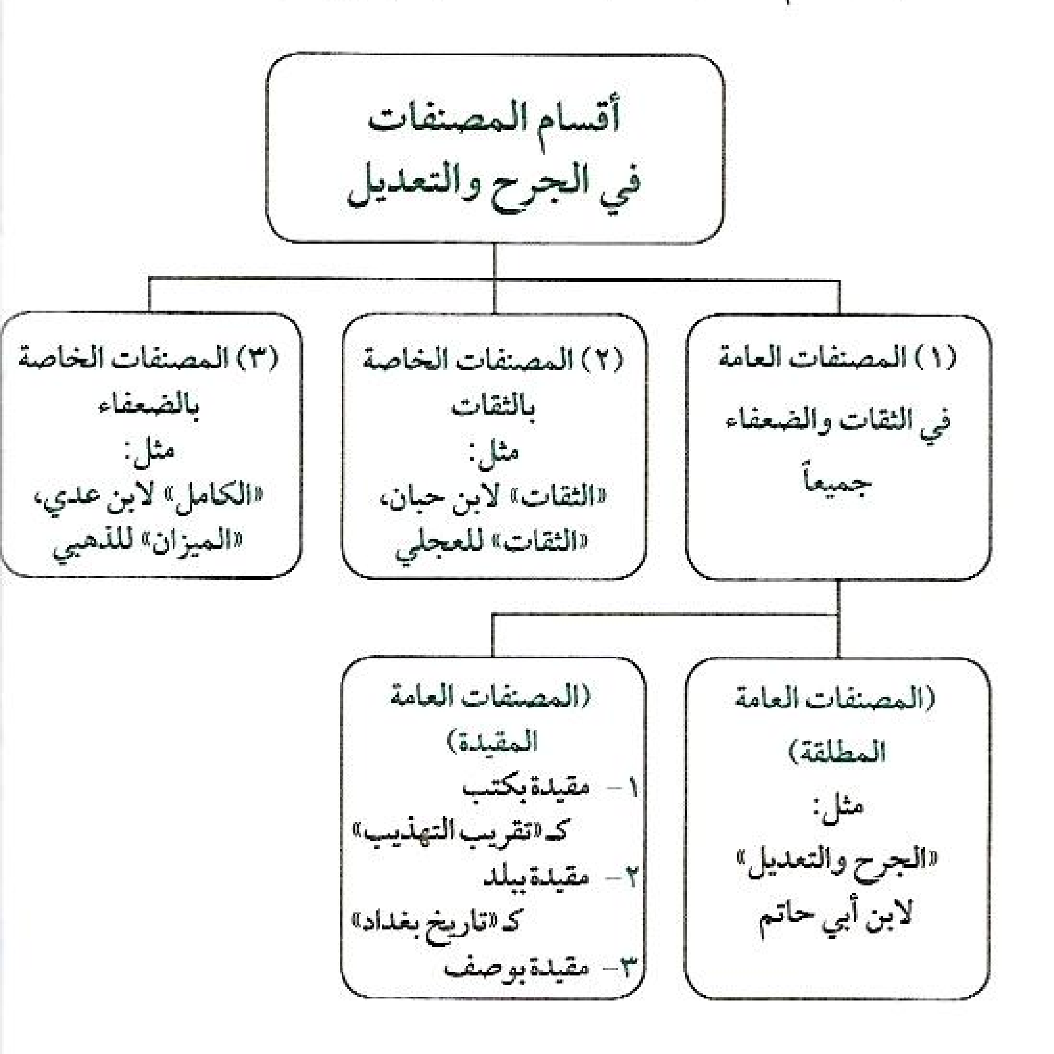

المصنفات
في رواة الحديث
قسمان
(١)
أسماء الرواة وكناهم والتمييز بينهم
مثل:
(٢)
أحوال الرواة (الجرح والتعديل)
مثل:
* (معرفة الصحابة وطبقاتهم).
* (الأسماء والكنى).
* (الألقاب) و (الأنساب).
* (المؤتلف والمختلف).
* (المتفق والمفترق).
* (الجرح والتعديل).
* (الثقات).
* (الضعفاء والمتروكين).

أقسام المصنفات
في الجرح والتعديل

١- القسم الأول: المصنفات العامة (الثقات والضعفاء).

٢- القسم الثاني: المصنفات الخاصة بالرواة (الثقات).

٣- القسم الثالث: المصنفات الخاصة بالرواة (الضعفاء).



القسم الأول:
المصنفات العامة (الثقات والضعفاء)[١]

وهي على أنواع:

١- المصنفات العامة المطلقة:	٢- المصنفات العامة المقيدة:
النوع الأول: المؤلفات في التواريخ والسؤالات. النوع الثاني: المؤلفات في طبقات الرواة.	أ- المقيدة بالبلدان (تواريخ البلدان). ب- المقيدة بالكتب كـ (تهذيب الكمال). ج- المقيدة بوصف ك (المختلطين والمدلسين).

هي المصادر التي تجمع الرواة الثقات والضعفاء، وهي الأصل في هذا الباب والمتقدمة في التصنيف، وهي أنواع عديدة وأصناف مختلفة يمكن إجمالها في قسمين:

---

(١) «الإعلان بالتوبيخ» للحافظ السخاوي (ص٥٨٨) و«الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص٣٩٥).

١- المصنفات العامة المطلقة

النوع الأول: المؤلفات في التواريخ والسؤالات.

هي أصل مادة كتب الجرح والتعديل، والمورد الأساس لها، وعامة كتب الجرح والتعديل إنما هي ترتيب وتصنيف للمصادر المتقدمة في التواريخ والسؤالات.

أول من صنف في التاريخ ومعرفة الرواة[1]:

١- «التاريخ» للإمام الليث بن سعد (ت ١٧٥ هـ).

٢- «التاريخ» للإمام عبد الله بن المبارك (ت ١٨١ هـ).

٣- «الرجال» للوليد بن مسلم (ت ١٩٥ هـ).

٤- «التاريخ» ليحيى بن سعيد القطان (١٩٧هـ).

قال الحافظ الذهبي: وقد ألف الحفاظ مصنفات جمة في الجرح والتعديل ما بين اختصار وتطويل، فأول من جمع كلامه في ذلك الإمام الذي قال فيه أحمد بن حنبل:

«ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان، وتكلم في ذلك بعده تلامذته: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن

---

(١) «الإعلان بالتوبيخ» للحافظ السخاوي (ص٥٩٨، ٦٠٣)، و«علم الرجال» للمعلمي (ص٥٧).

علي الفلاس، وأبو خيثمة وتلامذتهم....»[١].

وقال العلامة المعلمي - عقب ما ذكر تدوين السنن وتصنيفها -: وأما التصنيف في أحوال الرجال فإنه تأخر قليلًا. وقد ذكر ابن النديم: أن لليث بن سعد «تاريخاً»، وأن لابن المبارك «تاريخاً»، وقال الذهبي في ترجمة الوليد بن مسلم الدمشقي «صنف التصانيف والتواريخ»، ثم ألف ابن معين وابن المديني واتسع التأليف جداً[٢].



(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ١).

(٢) «علم الرجال» (ص٥٧).

التعريف بأبرز المصادر في تواريخ الرواة والسؤالات

١- «التاريخ» برواية الدوري للإمام يحيى بن معين

جامع التاريخ:

هو الحافظ عباس بن محمد بن حاتم أبو الفضل الهاشمي مولاهم الدوري البغدادي صاحب يحيى بن معين (١٨٥ - ٢٧١).

حدث عنه أهل السنن الأربعة. قال النسائي: ثقة، وقال الذهبي: وكتابه في الرجال عن ابن معين مجلد كبير نافع ينبئ عن بصره بهذا الشأن.

موضوع التاريخ ومنهجه:

١- مادة الكتاب سؤالات من الدوري لشيخه الإمام يحيى بن معين في أحوال الرواة جرحاً وتعديلًا هذا هو غالب مادة (التاريخ).

٢- ويوجد فيه كلام على تعليل جملة من الأحاديث.

٣- وجملة من قضايا المصطلح.

٤- ويوجد فيه سؤالات عقدية وفقهية وفي التفسير.

ترتيبه وعدد نصوصه:

الكتاب غير مرتب على الحروف، وقد قام محقق الكتاب د. محمد نور سيف بترتيب الكتاب على حروف المعجم.

وبلغ عدد السؤالات فيه (٥٤٠٠ سؤالًا)، ويعد أكبر التواريخ المروية عن الإمام ابن معين المطبوعة.

الموازنة بين رواية الدوري والروايات المطبوعة:

١- (تاريخ الدوري) أو (رواية الدوري) (٥٤٠٠) نص - والمقتبس منها في (الجرح والتعديل) (٨٥٠) وفي (تاريخ بغداد) (٢٠٠).

٢- (تاريخ ابن محرز) أو (رواية محرز) (١٧٠٠) نص - والمقتبس منها في (تاريخ بغداد) (٦٠).

٣- (تاريخ الدارمي) أو (رواية الدارمي) (٩٠٠) نص - والمقتبس منها في (الجرح والتعديل) (٤٥٠) وفي (تاريخ بغداد) (١٤٥)

٤- (تاريخ ابن الجنيد) أو (رواية ابن الجنيد) (١٠٠٠) نص - والمقتبس منها في (تاريخ بغداد) (١٢٠).

٥- (تاريخ أبي خالد الدقاق) أو (رواية الدقاق) عدد نصوصها (٤٠٧).

٦- (تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني) عن ابن معين، وهو أصغر التواريخ عن ابن معين عدد نصوصه (٦٢).



٢- «سؤالات الإمام أحمد»

والسؤالات الحديثية للإمام أحمد كثيرة ومتنوعة، أبرزها:

١- سؤالات أبي داود للإمام أحمد في [الرجال]

جامعه: هو الإمام سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني البصري. قال أبو عبيد الآجري سمعته يقول: ولدت سنة اثنتين ومئتين.

قال أبو عبيد الآجري: مات لأربع عشرة بقين من شوال سنة خمس وسبعين ومئتين.

موضوعه: سؤالات للإمام في أحوال الرواة، وكذا في تعليل جملة من الأحاديث.

ترتيبه: الكتاب ليس له ترتيب محدد، وقد وضع له محققه فهارس كاشفة.

قيمته العلمية: ذكر المحقق زياد منصور أن ثلاثة أرباع هذه السؤالات معلومات بكر لا توجد في كتب الجرح والتعديل المتقدمة والمتأخرة، فهي إضافة نفيسة لمادة الجرح والتعديل.

والكتاب مطبوع في مجلد واحد.

ومن السؤالات للإمام أحمد في هذا المجال:

١- العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله.

٢- العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره، تحقيق وصي عباس، وحققه أيضاً صبحي السامرائي.

٣- من سؤالات الأثرم لأبي عبد الله أحمد بن حنبل تحقيق خيرالله الشريف.



٣- «التاريخ الكبير» للإمام البخاري

(١٩٤ - ٢٥٦هـ)

مؤلفه: هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَردِزبَه، وقيل: بذدزبه، الجعفي البخاري، وهي لفظة بخارية، معناها الزراع.

موضوعه: من المؤلفات العامة في الجرح والتعديل التي يذكر فيها الثقات والضعفاء، وهو من المصادر الأصلية، وأول مصنف جامع في أحوال الرواة كما ذكر العلامة المعلمي.

ترتيبه ومنهجه:

١- اشتمل على (١٢٨٠٠) ترجمة، ورتبهم على حروف الهجاء، ويعتبر الإمام البخاري رائد الترتيب على حروف المعجم في كتب الرواة. وبدأ بمن اسمه محمد لموضع اسم النبي ﷺ.

٢- غالب التراجم فيه موجزة لا تتجاوز خمسة أسطر.

٣- يوجد عدد ليس بالقليل لم يحكم عليهم، لأنه لم يلتزم الحكم على الجميع.

٤- يعتني ببيان السماع وعدمه بين الرواة، ولذا يعد من المصادر الأصلية في ذلك.

٥- يحكم كثيراً على الأحاديث التي يذكرها أثناء التراجم، أو يسوقها لبيان علتها.

٦- وقد ألحق بآخره كتاب (الكنى) للإمام البخاري.

طبعاته: الكتاب مطبوع في دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، في (٨) مجلدات، بتحقيق العلامة المعلمي.

الموازنة بين تواريخ البخاري:

١- «التاريخ الكبير» جعله لتراجم الرواة إلى وقته، ورتبه على حروف المعجم.

٢- «التاريخ الأوسط» جعله لتراجم مشاهير الرواة، ورتبه على السنين، وابتدأه بالسيرة النبوية، وعهد الخلفاء، ثم التابعين ومن بعدهم، والكتاب مطبوع في مجلدين.

(تنبيه):

طبع «الأوسط» باسم «التاريخ الصغير» ثم طبع أخرى على الصواب.



٤- «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم

مؤلفه: أبومحمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي الشهير (بابن أبي حاتم) (٢٤٠ - ٣٢٧).

ووالده الإمام الناقد أبوحاتم الرازي.

موضوعه: من المؤلفات العامة في الجرح والتعديل التي يذكر فيها الثقات والضعفاء، وقد بنى كتابه على كتاب البخاري (التاريخ الكبير) واقتفى أثره فيه وزاد عليه، وقد وصفه العلامة المعلمي بأنه (بحق أم كتب الفن).

أبرز النقاد الذين نقل عنهم:

١- والده الإمام أبو حاتم الرازي.

٢- والإمام أبو زرعة الرازي.

ترتيبه ومنهجه:

١- قدم بين يدي الكتاب بمقدمة في مجلد مستقل ذكر فيها:

أ - بيان الحاجة إلى السنة وأنها مبينة للقرآن، ثم ببيان الحاجة إلى معرفة الصحيح من السقيم، وأن ذلك لا يتم إلا بمعرفة الرواة.

ب - ثم ذكر نبذة في تنزيه الصحابة وتثبيت عدالتهم، ثم شيئاً من فضائل التابعين.

ج - ثم ذكر مراتب الرواة في الجرح والتعديل.

د - ثم ترجم لمشاهير الأئمة النقاد تراجم موسعة، قال العلامة

المعلمي: وجاء ضمن ذلك فوائد عزيزة جداً في النقد والعلل ودقائق الفن، لا توجد في كتاب آخر[١].

٢- بدأ الكتاب بمقدمة نفيسة في بضع وثلاثين صفحة ذكر فيها: تثبيت السنن وأحكام الجرح والتعديل وقوانين الرواية.

٣- ثم شرع في التراجم، وقصد استيعاب كل رواة الحديث، قال ابن أبي حاتم: ليشمل الكتاب كل من روي عنه العلم.

٤- رتبه على حروف المعجم بالنظر إلى الحرف الأول من الاسم فقط.

٥- ترك كثيراً من الأسامي مهملة خالية رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم كما نص على ذلك في مقدمته.

٦- قصد استيعاب جميع أحكام أئمة الجرح والتعديل في الرواة.

٧- ينقل أحكام الأئمة على الرواة بالأسانيد الصحيحة المتصلة بالسماع أو القراءة أو المكاتبة.

٨- يعد الكتاب أضخم كتب الجرح والتعديل المتقدمة والمتأخرة فقد احتوى على نحو ثماني عشرة ألف ترجمة (١٨ ألف).

الموازنة بينه وبين (التاريخ الكبير)[٢].

تقدم أن الإمام ابن أبي حاتم أخذ كتاب «التاريخ الكبير» للإمام البخاري وبنى كتابه عليه، حيث ضمنه غالب تراجمه، ووافقه في ترتيب التراجم، وأضاف إليه، ومن أبرز هذه الإضافات:

---

(١) «مجموع المعلمي» (٢٥/ ١٢١).

(٢) «مجموع المعلمي» (٢٥/ ١٢٣).

١- الكثير من نصوص الأئمة في الجرح والتعديل ضمن تراجم الإمام البخاري.

٢- زيادة الكثير من التراجم التي لم يذكرها الإمام البخاري، حيث بلغت التراجم الزائدة نحو (٥٠٠٠ آلاف) ترجمة.

٣- تدارك الأوهام التي وقعت للإمام البخاري.

ولذا قال العلامة المعلمي: فهذا الكتاب بحق هو (أم كتب هذا الفن).

أبرز مزايا كتاب «الجرح والتعديل»:

١- أنه قصد استقصاء جميع رواة الحديث إلى عصره.

٢- وكذا قصد استيعاب ما قيل فيهم من جرح وتعديل.

طبعاته:

الكتاب مطبوع في دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، في (٩) مجلدات مع المقدمة، بتحقيق العلامة المعلمي.



النوع الثاني: المؤلفات في طبقات الرواة(١)

المراد بالطبقة(٢):

الطبقة في اللغة: القوم المتشابهون.

وفي الاصطلاح: اشتراك المتعاصرين في:

١- السن ولو تقريباً.

٢- والأخذ عن المشايخ.

وربما اكتفوا بالاشتراك في التلاقي، وهو غالباً ملازم للاشتراك في السن.

---

(١) «الإعلان بالتوبيخ» للحافظ السخاوي (ص٦٨٤)، وكتب الطبقات داخلة ضمن مصادر تواريخ الرواة، وقد سميت بالتواريخ، وفي «الرسالة المستطرفة» (ص١٣٠) ضمن التعريف بكتب تواريخ الرواة: «وتاريخ أبي عمرو خليفة بن خياط الشيباني العصفري وتاريخ محمد بن سعد كاتب الواقدي وستأتي وفاته ووفاة العصفري في بيان كتب الطبقات».

(٢) «فتح المغيث» (٤/ ٣٨٩). تنبيه الطبقات نوع من أنواع الترتيب، فالكتب العامة الجامعة بين الثقات الضعفاء:

١- إما أن ترتب على حروف المعجم.

٢- أو على الطبقات.

٣- أو تكون منثورة من غير ترتيب وهو الغالب على كتب السؤالات.

ولذا كانت كتب الطبقات مع (المؤلفات العامة المطلقة)، ولا يقال هي (مقيدة بالطبقة)، ولو قيل ذلك لدخلت كتب الرجال المرتبة على حروف المعجم كالتاريخ الكبير في الكتب المقيدة أيضاً.

المصنفات في الطبقات على قسمين:

١- القسم الأول: الطبقات المطلقة كطبقات ابن سعد وطبقات خليفة.

٢- القسم الثاني: الطبقات المقيدة كطبقات المحدثين، والفقهاء، والقراء.

والذي يعنينا هنا من هذين القسمين هو القسم الأول وهو الملتحق بتواريخ الرواة.

أول من صنف في الطبقات[1]:

١- أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ).

٢- محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ).

٢- وعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ).

٤- وخليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ).

٥- ومسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ).



(١) «فتح المغيث» (٤/ ٣٩١).

مصادر الرواة المرتبة على الطبقات

(١)
مصادر مطلقة

- (الطبقات) لابن سعد.
- (الطبقات) لخليفة.

(٢)
مصادر مقيدة:
(بالحفاظ، بمذهب معين، بالقراء...)

- (تذكرة الحفاظ) للذهبي.
- (طبقات القراء) للذهبي.
- (طبقات الحنابلة) لابن رجب.

التعريف بأبرز المؤلفات في طبقات الرواة

«الطبقات الكبرى»[١]
لابن سعد، (ت٢٣٠هـ).

مؤلفه: محمد بن سعد بن منيع، الحافظ، العلامة، الحجة، أبو عبد الله البغدادي، كاتب الواقدي، مصنف «الطبقات الكبير» وكذا «الطبقات الصغير».

موضوع الكتاب: سيرة النبي ﷺ، وتراجم الصحابة والتابعين وأتباعهم إلى زمنه.

قال الخطيب البغدادي: وصنف كتاباً كبيراً في طبقات الصحابة والتابعين، والخالفين إلى وقته، فأجاد فيه وأحسن.

ترتيبه: رتبه على الطبقات حيث جعل كل عشرين سنة عبارة عن طبقة تقريباً.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٦٩)، و«تاريخ دمشق» (٥٣/ ٦٣)، وانظر ما كتبه العلامة أكرم ضياء العمري في كتاب «بحوث في تاريخ السنة» ص١٨٠ عن مفهوم الطبقات عند المحدثين.

مجمل منهجه فيه:

١- أفرد للسيرة النبوية أول الكتاب - الجزء الأول وغالب الثاني - من مولده ﷺ إلى وفاته، وتتميز بسياق الروايات بالإسناد، ويعتبر من المصادر الأصيلة للسيرة.

٢- ثم طبقات الصحابة ورتبهم بحسب السابقة والأفضلية في الجملة، ثم رتبهم بحسب نسبهم من النبي ﷺ وبدأ بنبينا محمد ﷺ ثم حمزة ثم علي وهكذا، وأخذت الجزء الثالث والرابع من الكتاب.

٣- ثم طبقات التابعين ورتبهم على حسب البلدان حيث بدأ بأهل المدينة في الجزء الخامس.

٤- ثم من نزل الأمصار من الصحابة في الجزء السادس والسابع.

٥- ختم الكتاب بالنساء من الصحابيات والتابعيات في الجزء الثامن.

قيمته العلمية:

قال ابن عساكر: وصنف كتاب الطبقات فأحسن تصنيفه وأكثر فائدته وأتى فيه بما لم يوجد في غيره.

وقال الحافظ الذهبي: وكان من أوعية العلم، ومن نظر في «الطبقات»، خضع لعلمه.

وقال حاجي خليفة: «كتاب الطبقات أعظم ما صُنف في طبقات الرواة».

رواة الكتاب:

١- الحارث بن أبي أسامة.

٢- والحسين بن فهم.

٣- أبو بكر بن أبي الدنيا.

طبعاته:

* طبع الكتاب طبعته الأولى سنة ١٩٢١م في ليدن في ثمان مجلدات وألحق بها التاسع فهارس بعناية بعض المستشرقين، وهذا المطبوع ناقص.

* ثم طبع في بيروت، بتحقيق: د/ إحسان عباس، ونشرته: دار صادر في عشرة مجلدات بتتميم بعض النقص.

* ثم طبع قسم منه - لم يسبق طبعه - وهو القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، بتحقيق د. زياد محمد منصور سنة ١٤٠٨هـ.

* ثم طبع قسم منه - لم يسبق طبعه - المتمم لطبقات الصحابة، وهو يختص بالطبقة الخامسة فيمن قبض رسول الله ﷺ وهم أحداث الأسنان. بتحقيق: د. محمد صامل السلمي سنة ١٤١٤هـ.



٢ - المصادر العامة المقيدة

وهي ثلاثة أنواع في الجملة:

النوع الأول: المقيدة بالبلدان (كتاريخ بغداد وتاريخ دمشق).

النوع الثاني: المقيدة بالكتب كـ (رواة الكتب الستة) كتقريب التهذيب.

النوع الثالث: المقيدة بوصف كـ (المختلطين والمدلسين).

النوع الأول: مصادر الرواة المقيدة بالبلدان[(١)]

التواريخ على البلدان كثيرة لا تحصى، وتسمى «التواريخ المحلية»، وهي تدخل أيضاً ضمن «تواريخ الوفيات» لأنها تذكر الوفيات مجردة عن الحوادث والوقائع.

فكتب التاريخ في الجملة ثلاثة أقسام[(٢)]:

١- **تواريخ الحوادث والوقائع** من غير تعرض لذكر الوفيات، كـ «تاريخ ابن جرير» و«مروج الذهب» و«الكامل»، وإن ذكر اسم من توفي في تلك السنة، فهو عار عما له من المناقب والمحاسن.

٢- **تواريخ الوفيات** مجرداً عن الحوادث كـ «تاريخ نيسابور» للحاكم،

---

(١) «الإعلان بالتوبيخ» للحافظ السخاوي (ص٦١٣ - ٦٥٦) و«الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص١٣٠).

(٢) «كشف الظنون» (١/ ٨٣٤).

و«تاريخ بغداد» لأبي بكر الخطيب و«الذيل» عليه للسمعاني، وهذا وإن كان أهم النوعين، فالفائدة إنما تتم بالجمع بين الفنين.

٣- **تواريخ الحوادث والوفيات**، وهو جمع بين النوعين السابقين، وقد جمع بينهما جماعة من الحفاظ منهم: أبو الفرج ابن الجوزي في «المنتظم»، وأبو شامة في «الروضتين».

وممن جمع بين النوعين أيضاً الحافظ شمس الدين الذهبي.

وممن جمع بينهما: الحافظ عماد الدين ابن كثير في (البداية والنهاية)، وأجود ما فيه السيرة النبوية.

وتواريخ البلدان كثيرة جداً، وقل أن يوجد بلد من البلدان الإسلامية خاصة بلدان المشرق إلا وله تاريخ، وبعضها له عدة تواريخ.

وقد بدأ التأليف في تواريخ الرواة على البلدان مبكراً في القرن الثالث، **ومن أوائل التأليف في هذا الموضوع**:

١- **«تاريخ مكة»** لأبي الوليد محمد بن عبد الله بن الوليد الأزرقي (ت ٢٢٢هـ)، روى عن الشافعي، وجماعة، وروى عنه البخاري في صحيحه، ومحمد بن سعد كاتب الواقدي، ويعقوب بن سفيان، وأبو حاتم الرازي، وقال هو وأبو عوانة الإسفراييني: كان ثقة.

٢- **«تاريخ نيسابور»** لأحمد بن سيار المروزي (ت٢٦٨هـ)، وله أيضاً «أخبار مرو» و«فتوح خراسان».

٣- **«تاريخ المحدثين بمرو»** لأبي علي محمد بن علي الفراهياني (ت ٢٤٧هـ).

٤- **«تاريخ بغداد»** لأحمد بن أبي طاهر المعروف بابن طيفور

(ت ٢٨٠هـ)، واسم كتابه «كتاب تاريخ بغداد في أخبار الخلفاء والأمراء وأيامهم».

ومن تواريخ البلدان الشهيرة:

١- «تاريخ مصر» لابن يونس المتوفى سنة ٣٤٧ هـ.

٢- «تاريخ نيسابور» لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ هـ.

٣- «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ.

٤- «تاريخ دمشق» لابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١ هـ.

والباعث الأبرز لهذا النوع من التأليف: التعريف بمفاخر هذه البلدان وبمن حل بها أو ورد عليها من الأعيان والأكابر من الصحابة والتابعين ورواة الحديث.



التعريف بأبرز تواريخ البلدان

«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي

مؤلفه: الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي المعروف بالخطيب (ت ٤٦٣هـ).

وقد كان تصدق بجميع ماله على أرباب الحديث والفقهاء والفقراء في مرضه وأوصى أن يتصدق عنه بجميع ماله وما عليه من الثياب ووقف جميع كتبه على المسلمين ولم يكن له عقب، وصنف أكثر من ستين كتاباً.

موضوعه: جمع فيه رجال بغداد، ومن ورد بها، وضم إليه: فوائد جمة، فصار كتاباً عظيم الحجم، والنفع.

منهجه وترتيبه:

١- رتبه على حروف المعجم وبدأه بمن اسمه محمد.

٢- بدأ الكتاب بالتعريف بمدينة بغداد ووصفها وبنائها.

٣- ثم ذكر مشاهير الصحابة الذين دخلوا العراق.

٣- يسوق الأحاديث والأقوال في الجرح والتعديل بالأسانيد.

عدد التراجم: اشتمل كتاب تاريخ بغداد على «٧٨٣١» ترجمة.

ذيول الكتاب[1]: جاء بعد الخطيب عدد من الأعلام فذيلوا على كتابه منهم:

١- أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، صاحب «الأنساب» (ت ٥٦٢)، فذيله على أسلوبه في خمسة عشر مجلداً.

٢- عماد الدين، أبو عبد الله: محمد بن محمد بن حامد الكاتب. (ت ٥٩٧هـ)، وألف ذيلًا على «ذيل ابن السمعاني» وذكر: ما أغفله، أو أهمله، وسماه: «السيل على الذيل».

٣- محمد بن سعيد، المعروف: بابن الدبيثي، الواسطي (ت ٦٣٧هـ)، وذكر أيضاً ما لم يذكره السمعاني.

٤- ابن القطيعي، ألف صلة، جعلها ذيلًا على «ذيل ابن الدبيثي».

٥- وللحافظ، محب الدين: محمد بن محمود، المعروف: بابن النجار البغدادي، (ت٦٤٣هـ) ذيل عظيم على «تاريخ الخطيب» نفسه، يقال: إنه يتم في ثلاثين مجلداً، يذكر تراجم الرجال (كالطبقات).

* و«الذيل، على ذيل ابن النجار» لتقي الدين محمد بن رافع (ت ٧٧٤هـ)، وذكروا أنه في غاية الإتقان.

* و«الذيل عليه» أيضاً لأبي بكر المارستاني.

* و«الذيل، على ذيل المارستاني»، لتاج الدين: علي بن أنجب بن الساعي البغدادي، المتوفى سنة (٦٧٤هـ)

(١) «كشف الظنون» (١/ ٢٨٨).

طبعاته:

له طبعة واحدة بمصر عام ١٣٤٩هـ تحقيق محمد أمين الخانجي (١٤ مجلداً).

قال الطناحي: وقد رأيت وصورت منه أربعة أجزاء نفيسة، على بعضها سماعات، أقدمها سنة (٥٠٣هـ) أي بعد وفاة المؤلف بأربعين عاماً، كما ترى. وهذه الأربعة الأجزاء محفوظة بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، بأرقام (٩ - ١٢ تاريخ).

وقال: ولعل في هذا ما يدعو إلى إعادة نشر الكتاب، وليس أولى من أخي الدكتور أكرم ضياء العمري، فإن له بالخطيب وبالكتاب أنساً وخصوصية... وقد أنبأته بخبر هذه الأجزاء حين عودتي من المدينة المنورة، سنة ١٣٩٣هـ. اهـ.

وقد طبع الكتاب طبعة أخرى حديثة بتحقيق د. بشار عواد معروف في (١٧ مجلداً).



«تاريخ دمشق» لابن عساكر

مؤلفه: الحافظ المؤرخ أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١هـ)

موضوعه: ترجم فيه لكل من دخل دمشق واجتاز بها أو بأعمالها من ذوي الفضل من الفقهاء والقضاة والعلماء وإيراد ما ذكروه من تعديل وجرح وحكاية عنها.

منهجه فيه وترتيبه:

١- رتبه على حروف المعجم، وبدأ بمن اسمه أحمد.

٢- وبدأ الكتاب بالسيرة النبوية في مجلدين.

٢- يسوق الأحاديث والأقوال في الجرح والتعديل بالأسانيد.

٣- يتوسع في تراجم بعض الأعلام، فقد أفرد لكل خليفة من الخلفاء الراشدين الأربعة مجلداً خاصاً.

مزاياه في معرفة الرواة:

١- يعتبر الكتاب أكبر موسوعة حديثية في السير وتراجم الرواة، فقد حوى بين دفتيه كتباً وأجزاء.

٢- ويعتبر مصدراً مهماً في تراجم الرواة المتأخرين الواردين على دمشق في القرن الرابع والخامس وكذا السادس.

٣- قال الطناحي: ولهذا الكتاب قيمة أدبية كبرى - إلى جانب قيمته التاريخية - لعنايته بتراجم الشعراء وذكر أخبارهم وأشعارهم،

فينبغي أن يوضع أيضاً في مصادر تاريخ الأدب.

استغرق تأليف الكتاب العمر كله:

قال ابن خلكان، قال لي شيخنا الحافظ زكي الدين عبد العظيم، وقد جرى ذكر هذا التاريخ، وطال الحديث في أمره: «وما أظن هذا الرجل إلا عزم على وضع هذا التاريخ، من يوم عقل على نفسه، وشرع في الجمع من ذلك الوقت، وإلا فالعمر يقصر عن أن يجمع الإنسان مثل هذا الكتاب»[1].

عناية العلماء به[2]:

ولهذا التاريخ أذيال، منها:

ذيل ولد المصنف القاسم، ولم يكمله، وذيل صدر الدين البكري، وذيل عمر بن الحاجب.

وله مختصرات منها:

١- اختصار أبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي.

وقد ذيل عليه الحافظ علم الدين قاسم بن محمد البرزالي إلى آخر سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة.

٢- اختصار القاضي جمال الدين محمد بن مكرم صاحب (لسان العرب).

٣- اختصار الشيخ بدر الدين العيني.

٤- انتقى منه جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي وسماه «تحفة المذاكر المنتقى من تاريخ ابن عساكر».

---

(١) «كشف الظنون» (١/ ٢٩٤).

(٢) «كشف الظنون» (١/ ٢٩٤).

طبعاته:

- طبع منه المجلد الأول والثاني بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، والعاشر بتحقيق محمد أحمد دهمان. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

- وقد طبع الكتاب كاملًا في ثمانين مجلداً، ونشر عن دار الفكر.



النوع الثاني:
مصادر الرواة المقيدة بالكتب[1]

من أوائل مصادر الرواة المقيدة بتراجم كتب معينة:

١- **أسماء رجال صحيح البخاري** للشيخ أبي نصر الكلاباذي، واسمه «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين خرج عنهم أبو عبد الله البخاري في صحيحه».

٢- **أسماء رجال صحيح مسلم** للحافظ أبي بكر ابن منجويه الأصفهاني (ت ٤٢٨ هـ).

٣- **أسماء رجال الصحيحين** للحافظ أبي الفضل ابن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ)، جمع فيه بين كتابي أبي نصر، وابن منجويه، واستدرك عليها، ورتبه على الحروف.

٤- **أسماء رجال سنن أبي داود** لأبي علي الجياني الحافظ (ت ٤٩٩ هـ).

ومن أشهر مصادر الرواة المقيدة بالكتب (مصادر رواة الكتب الستة)، وأبرزها:

١- «تهذيب الكمال» للحافظ المزي.

٢- «تذهيب التهذيب» للحافظ الذهبي.

٣- «الكاشف» للحافظ الذهبي.

---

(١) «الإعلان بالتوبيخ» للحافظ السخاوي (ص٥٩٩ - ٦٠٣) و«الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص٢٠٨).

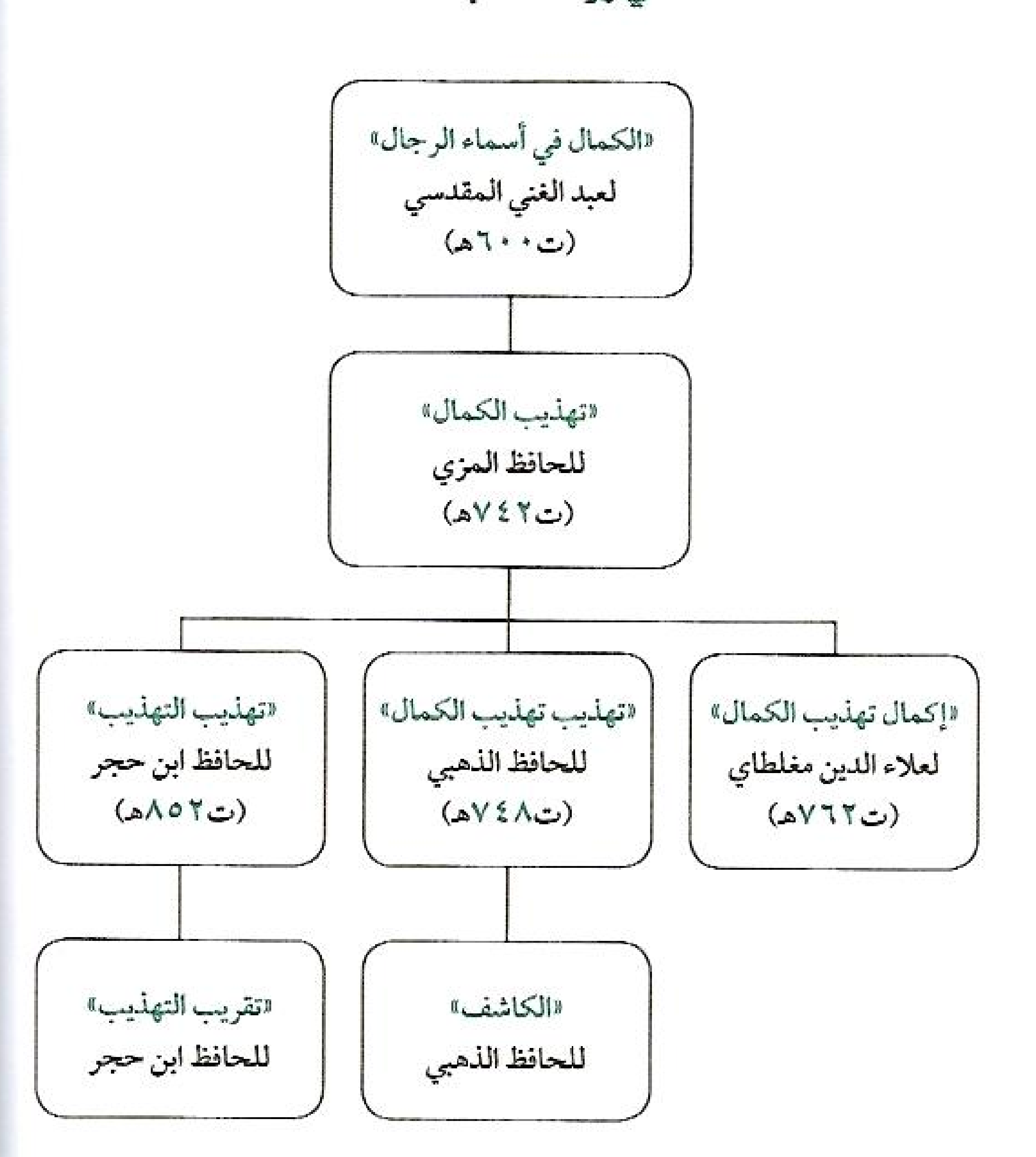
٤- «إكمال تهذيب الكمال» للحافظ مغلطاي.

٥- «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر.

٦- «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر.



التعريف بأبرز المصنفات
في رواة الكتب الستة



وفيما يأتي بيان موجز لمناهج أشهر وأبرز هذه المؤلفات وأكثرها تحقيقاً وفائدة، وهي:

١- «تهذيب الكمال» للحافظ المزي.

٢- «الكاشف» للحافظ الذهبي.

٣- «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر.

٤- «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر.



١- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»

مؤلفه: الحافظ يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج، جمال الدين المزي (ت ٧٤٢هـ).

موضوعه: بيان أحوال رواة الكتب الستة، وكذا ما زاد عليها من رواة مؤلفات أصحاب الكتب الستة.

سبب تأليفه: تهذيب وتنقيح كتاب (الكمال في أسماء الرجال) والاستدراك عليه، وقد أشار لذلك الحافظ المزي في مقدمة «تهذيب الكمال».

طريقة ترتيبه:

١- قدم للكتاب بمقدمة بين فيها منهجه، ثم مزايا الكتب الستة.

٢- رتب أسماء الرواة على حروف المعجم، وابتدأ كتابه بسيرة مختصرة للمصطفى ﷺ وشمائله ومعجزاته في نحو ٧٠ صفحة.

أبرز ما صنعه المزي في كتابه:

هذب الحافظ المزي كتاب (الكمال) ونقحه وأصلحه، وأضاف له زيادات كثيرة حتى أصبح حجمه ثلاثة أضعاف حجم أصله، استغنى به عن كتاب (الكمال) وفيما يأتي أبرز ما عمله المزي في كتابه (تهذيب الكمال):

١- أضاف تراجم كثيرة على شرط صاحب الكمال، وحذف ما ليس على شرطه.

٢- أضاف رواة المؤلفات الأخرى لأصحاب الكتب الستة، وهم (١٧٠٠ راو).

٣- أضاف زيادات في ألفاظ الجرح والتعديل في كثير من التراجم.

٤- استقصى في ذكر شيوخ الراوي وتلاميذه مرتبين على حروف المعجم، وأضاف مع كل شيخ وتلميذ الرمز لروايته في الكتب الستة.

خدمة العلماء لـ «تهذيب الكمال»، وأبرز الأعمال عليه:

١- «تذهيب تهذيب الكمال»، للحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ).

٢- «إكمال تهذيب الكمال» لعلاء الدين مغلطاي (ت٧٦٢هـ).

٣- «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ).



٢- «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة»

مؤلفه: الحافظ الناقد أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ).

موضوعه: بيان أحوال رواة الكتب الستة فقط، ولم يضف إليهم رواة مؤلفات أصحاب الكتب الستة.

أصله: كتاب «الكاشف» اختصره الذهبي من كتابه «تذهيب تهذيب الكمال»، وكتاب «تذهيب تهذيب الكمال» اختصره الذهبي من كتاب شيخه وقرينه الحافظ المزي «تهذيب الكمال».

منهجه وترتيبه:

١- رتبه على طريقة ترتيب أصله على حروف المعجم.

٢- بدأ بأسماء الرواة، ثم الكنى، ثم من نسب إلى أبيه أو أمه ونحو ذلك، ثم الأنساب، ثم الألقاب، ثم المبهمات، ثم النساء.

عناصر الترجمة:

يترجم الذهبي للراوي ترجمة مختصرة لا تتجاوز سطراً في الغالب، وتشتمل الترجمة على ما يأتي:

١- يذكر اسم الراوي ونسبه.

٢- وثلاثة من أبرز شيوخه، وثلاثة من تلاميذه.

٣- وبيان حاله جرحاً وتعديلًا في كلمة أو كلمتين.

٤- وبيان وفاته.

٥- ومن أخرج له من أصحاب الكتب الستة.

٣- «تهذيب التهذيب»

مؤلفه: الحافظ أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢).

موضوعه: بيان أحوال رواة الكتب الستة، وكذا ما زاد عليها من رواة مؤلفات أصحاب الكتب الستة.

أصله: كتاب «تهذيب التهذيب» اختصره الحافظ ابن حجر من كتاب «تهذيب الكمال» للحافظ المزي، وأضاف إليه إضافات واستدرك عليه.

منهجه وترتيبه:

١- رتبه على طريقة ترتيب أصله على حروف المعجم.

٢- بدأ بأسماء الرواة، ثم الكنى، ثم من نسب إلى أبيه أو أمه ونحو ذلك، ثم الأنساب، ثم الألقاب، ثم المبهمات، ثم النساء.

أبرز ما عمله في «تهذيب التهذيب»:

١- **الاقتصار على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة**، وحذف كثيراً من أثناء الترجمة مما لا يدل على توثيق ولا تجريح وكذا حذف المرويات التي يوردها المزي في تراجم الرواة، قال ابن حجر: فحذفت هذا وهو نحو ثلث الكتاب.

٢- **إضافة ما وقف عليه - مما فات المزي - من تجريح وتوثيق**، وما زاده في أثناء التراجم يقول في أوله (**قلت**) فجميع ما بعد ذلك من زيادات الحافظ إلى آخر الترجمة.

٣- **الاقتصار من شيوخ الراوي ومن تلاميذه - إذا كان مكثراً - على الأشهر والأحفظ وترتيبهم** على الأقدم والأكثر، وإن كانت الترجمة قصيرة لم يحذف منها شيئاً في الغالب.

٤- إذا كان الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه يذكر جميع شيوخه أو أكثرهم، كشعبة ومالك وغيرهما.

٥- **إضافة تراجم على شرط الكتاب فاتت الحافظ المزي.**



٤- «تقريب التهذيب»

مؤلفه: الحافظ أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢).

موضوعه: بيان أحوال رواة الكتب الستة، وكذا ما زاد عليها من مؤلفات أصحاب الكتب الستة

أصوله:

* «الكمال في أسماء الرجال» لعبدالغني المقدسي، (مخطوط).

* «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للحافظ المزي، (مطبوع في ٣٥ مجلداً).

* «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر، (مطبوع في ١٢ مجلداً).

* «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر، (مطبوع في مجلد واحد).

ترتيبه:

رتبه في الجملة على حروف الهجاء، لكنه في حرف الألف بدأ باسم أحمد، ثم آدم، وفي حرف الميم بدأ باسم محمد ثم مالك.

وبدأ بأسماء الرواة، ثم الكنى، ثم من نسب إلى أبيه أو أمه ونحو ذلك، ثم الأنساب، ثم الألقاب، ثم المبهمات، ثم النساء.

منهجه فيه:

اختصره من كتابه «تهذيب التهذيب»، حيث جرد فيه أسماء الرواة بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالباً، ويجمع في الترجمة:

١- اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهى أشهر نسبته، وكنيته ولقبه.

٢- بيان مرتبة الراوي جرحاً أو تعديلًا، وانحصر الكلام في أحوالهم في ١٢مرتبة.

٣- بيان طبقة الراوي: وهي تقوم مقام التعريف بعصره، وانحصرت طبقاتهم في ١٢ طبقة.

٤- بيان سنة وفاة الراوي.

٥- بيان من أخرج له من أصحاب الكتب الستة مكتفياً بالرمز له.

طبقات الرواة في «تقريب التهذيب»:

الطبقة	أصحابها
الطبقة (١)	الصحابة
الطبقة (٢ - ٥)	طبقات التابعين
الطبقة (٦)	طبقة بين التابعين وتبع الأتباع
الطبقة (٧ - ٩)	طبقات أتباع التابعين
الطبقة (١٠ - ١٢)	طبقات الآخذين عن تبع الأتباع

(معرفة طبقات الرواة)

الصحابة	التابعون	أتباع التابعين	الآخذون عن أتباع التابعين
١	٢-٣-٤-٥-٦	٧-٨	٩-١٠-١١-١٢
(١-١١٠هـ)	(٣٠-١٥٠هـ)	(١٥٠-٢٠٠هـ)	(٢٠٠-٣٠٠هـ)

رموز «تقريب التهذيب» وهي أيضاً رموز مستعملة في «تهذيب الكمال»، و«تهذيب التهذيب»، وهي ٢٧ رمزاً.

المؤلف	رموز الكتب الستة	رموز الكتب الأخرى
البخاري	خ	(خت) للبخاري تعليقاً. (بخ) الأدب المفرد، (عخ) خلق أفعال العباد، (ر) جزء القراءة، (ي) رفع اليدين.
مسلم	م	(مق) لمقدمة صحيح مسلم.
أبو داود	د	(مد) المراسيل، (صد) فضائل الأنصار (خد) للناسخ والمنسوخ (قد) للقدر (ف) للتفرد، (ل) للمسائل، (كد) مسند مالك.
الترمذي	ت	(تم) لكتاب الشمائل للترمذي.
النسائي	س	(عس) لمسند علي، (كن) لمسند مالك، (سي) لعمل اليوم والليلة (ص) لخصائص علي رضي الله عنه.
ابن ماجه	ق	(فق) التفسير لابن ماجه.
أصحاب الكتب الستة	ع	
أصحاب السنن الأربعة	٤	

طبعاته:

الكتاب له طبعات عديدة متقاربة في الجودة، لكن أفضل طبعاته - من حيث الجمع - وأكثرها فائدة الطبعة التي قام بتحقيقها الأستاذ حسان عبدالمنان، وصدرت عن بيت الأفكار.

وقد قام المحقق بجهد مشكور حيث ضم إلى (تقريب التهذيب) جملة من الكتب والزيادات المهمة والاستدراكات.

فقد اشتملت هذه الطبعة على:

١ -كتاب (تقريب التهذيب) للحافظ ابن حجر وهو الأصل.

٢ -كتاب (الكاشف فيمن له رواية في الكتب الستة) للحافظ الذهبي.

٣ -كتاب (تحفة التحصيل في رواة المراسيل) لأبي زرعة العراقي.

٤ -كتاب (الكواكب النيرات فيمن رمي بالاختلاط من الرواة الثقات) لابن الكيال.

٥ -كتاب (طبقات المدلسين) للحافظ ابن حجر.

٦ -مباحث الرجال من كتاب (شرح العلل) لابن رجب.

٧ -فصل الرواة المتكلم فيهم في صحيح البخاري من كتاب (هدي الساري) لابن حجر.

كل هذه جمعت في مجلد واحد بطريقة ميسرة حيث دمج بينها ليقرب الانتفاع به.



التعريف بأبرز مصادر
رواة كتب الأئمة الأربعة

«تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»

مؤلفه: الحافظ أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢).

موضوعه: بيان أحوال الرواة الذين خرج لهم الأئمة الأربعة في كتبهم، ولم يخرج لهم أصحاب الكتب الستة. وكتب الأئمة الأربعة هي:

١- مسند الإمام أبي حنيفة من جمع بعض من تأخر.

٢- موطأ الإمام مالك.

٣- مسند الإمام الشافعي.

٤- مسند الإمام أحمد.

أصله: أصل كتاب «تعجيل المنفعة» هو كتاب «التذكرة في رجال العشرة» للحافظ شمس الدين الحسيني، جمع فيه بين رجال الكتب الستة ورجال الأئمة الأربعة، فجاء الحافظ ابن حجر وأخذ منه رجال الأئمة الأربعة فقط.

منهجه:

١- اختصره الحافظ ابن حجر من كتاب «التذكرة» للحسيني.

٢- حذف رواة الكتب الستة لأنه استوفى الكلام عليهم في «تهذيب التهذيب».

٣- طريقته فيه كطريقته في كتابه «تهذيب التهذيب» حيث يذكر اسم الراوي ونسبه ثم الأقوال فيه.

٤- زاد على أصله كتاب الحسيني زيادات في تراجم الرواة، وكذا زيادات في الأقوال في الجرح والتعديل.

طبعاته:

١- طبع بتحقيق عبد الله هاشم المدني، دار المحاسن بالقاهرة سنة ١٣٨٦هـ في مجلد.

٢- ثم طبع بعد ذلك بتحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، رسالة دكتوراه، في دار البشائر الإسلامية في بيروت سنة ١٤١٦هـ في مجلدين.



النوع الثالث:
مصادر الرواة العامة المقيدة بوصف

١- (مصادر الرواة المختلطين).

٢- (مصادر الرواة المدلسين).

(مصادر الرواة المختلطين)

قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص٣٩١): النوع الثاني والستون: معرفة من خلط في آخر عمره من الثقات.

هذا فن عزيز مهم لم أعلم أحداً أفرده بالتصنيف واعتنى به، مع كونه حقيقاً بذلك جداً. اهـ.

١- كتاب «المختلطين» للحافظ أبي بكر الحازمي.

ولم يقف عليه ابن الصلاح، واستدركه السخاوي في «فتح المغيث» فقال: وأفرد للمختلطين كتاباً الحافظ أبو بكر الحازمي حسبما ذكره في تصنيفه «تحفة المستفيد»[1].

٢- كتاب «المختلطين» للحافظ العلائي.

قال العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢٨٦): وبسبب كلام ابن الصلاح أفرده شيخنا الحافظ صلاح الدين العلائي بالتصنيف في جزء

(١) قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٧٢): قلت قد ألف فيه الحازمي تأليفاً لطيفاً رأيته.

حدثنا به ولكنه اختصره ولم يبسط الكلام فيه. اهـ.

وكتاب العلائي مطبوع في جزء صغير، وذكر فيه (٤٦) راوياً وصفوا بالاختلاط، ومخطوط الكتاب بخط الحافظ البوصيري، وقد ذيل البوصيري في الهامش زيادات كثيرة فاتت الحافظ العلائي.

وقد أضاف محققه ما زاده البوصيري مع إضافات فبلغ عدد الملحقين (١٢٩) راوياً - وصفوا بالاختلاط -.

٣- **«الذيل على كتاب المختلطين» للحافظ ابن حجر.**

جعله ذيلًا على كتاب العلائي، قال الحافظ السخاوي: والعلائي مرتباً لهم على حروف المعجم باختصار وذيل عليه شيخنا.

٤- **«الاغتباط بمن رمي بالاختلاط»** للحافظ إبراهيم بن محمد سِبْط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)، وهو مطبوع، وذكر فيه (١٠٧) راوٍ وصفوا بالاختلاط.

٥- **«الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات»** لأبي البركات محمد بن أحمد الكيَّال (ت ٩٢٩هـ)، مطبوع في مجلد، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، وقد اشتمل الكتاب على (٧٠) راوياً وصفوا بالاختلاط.

وأضاف له المحقق تتمات هامة وهي:

أ - الأولى: أضاف (٣٨) راوياً من الثقات وصفوا بالاختلاط.

ب - الثانية: ضاف (١٣) راوياً من الضعفاء وصفوا بالاختلاط.

وكذا اعتنى المحقق بنقل نصوص الأئمة في تمييز الرواة عن المختلطين، الذين رووا قبل الاختلاط وبعده، فكفى بعمله هذا الباحثين وشفى.

ويعتبر هذا الكتاب مع تحقيق الباحث عبدالقيوم وتتماته من أفضل ما كتب في المختلطين.

والكتاب مطبوع ضمن مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠١هـ في مجلد.



مصادر الرواة المدلسين[١]

١- أسماء المدلسين من رجال الحديث للحسين بن علي الكرابيسي (ت ٢٤٨هـ)، وهو أول ما ألف في هذا الموضوع[٢]، وقد تكلم فيه الإمام أحمد.

٢- كتاب المدلسين للإمام علي بن المديني[٣].

٣- كتاب المدلسين للإمام أحمد بن شعيب النسائي.

٤- كتاب المدلسين للإمام الدارقطني.

٥- «التبيين في أسماء المدلسين» للحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣).

٦- «تدليس الشيوخ» للخطيب البغدادي، ذكر في كتاب «الكفاية» أنه أفرده بالتأليف.

٧- «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» ذكر فيه جملة من المدلسين، وعلى هذا الكتاب اعتمد غالب من جاء بعده وذيل عليه.

---

(١) مقدمة «طبقات المدلسين» للحافظ ابن حجر (ص١٤)، و«كشف الظنون» (١/ ٨١)، و«هدية العارفين» (١/ ٣٠٤)، والرسالة المستطرفة.

(٢) «كشف الظنون» (١/ ٨١).

(٣) ذكره الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٤٦٥)، وابن النديم في «الفهرست» (ص٢٨٢)، وقد فات هذا التصنيف على د. مسفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سرده الجامع المفيد للمصنفات في المدلسين في كتابه «التدليس» (ص١٤٩).

٦- منظومة في المدلسين للحافظ الذهبي في ذلك، وهي مطبوعة مع «تعريف أهل التقديس» للحافظ ابن حجر تحقيق د. عاصم القريوتي في صفحة واحدة.

٧- منظومة في المدلسين للحافظ أبي محمود أحمد بن إبراهيم المقدسي تلميذ الذهبي زاد عليه من (جامع التحصيل) للعلائي شيئاً كثيراً مما فاته قاله الحافظ ابن حجر. والمنظومة مطبوعة مع «تعريف أهل التقديس» للحافظ ابن حجر تحقيق د. عاصم القريوتي في صفحة ونصف.

٨- ذيل على المدلسين للحافظ زين الدين العراقي في هوامش كتاب (العلائي) أسماء وقعت له زائدة.

٩- كتاب المدلسين لأبي زرعة العراقي ضم فيها زوائد والده إلى من ذكره العلائي، وجعله تصنيفاً مستقلاً، وزاد فيه: ممن تبعه شيئاً يسيراً.

١٠- التبيين في أسماء المدلسين للحافظ برهان الدين الحلبي، لخصه من كتاب (المراسيل) للعلائي، وزاد عليه.

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة «طبقات المدلسين»: وجميع ما في كتاب: العلائي من الأسماء ثمانية وستون نفساً.

وزاد عليهم: ابن العراقي، ثلاث عشرة نفساً.

وزاد عليه: الحلبي، اثنتين وثلاثين نفساً.

١١- تعريف التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر العسقلاني ووزاد على ما تقدم تسعة وثلاثين نفساً. وفرغ من تحريره سنة ٨١٥ هـ.

فجملة ما فيه: مئة واثنتان وخمسون نفساً.

وزاد المحقق د. عاصم القريوتي (٢٢) راوياً فاتوا الحافظ ابن حجر، فبلغ المجموع (١٧٤) راوياً، وألحقهم بآخر تحقيقه للكتاب.

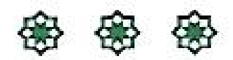
١٢- رسالة في أسماء المدلسين للحافظ السيوطي.

١٣- «التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس» لعبد العزيز بن محمد بن الصِّدِّيق الغُمَاري نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٤هـ).

١٤- «إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ» للعلامة حمَّاد بن محمد الأنصاري، نشر مكتبة المعلا، الكويت، (١٤١٦هـ).

١٥- **التدليس في الحديث** د. مسفر الدميني، تكلم فيه عن التدليس وأقسامه وأحكامه ثم سرد أسماء المدلسين، وزاد على ما ذكر الحافظ ابن حجر ثمانين راوياً فبلغ عدد من وصف بالتدليس في كتاب د. مسفر مئتين وواحداً وثلاثين راوياً (٢٣١).

وهناك العديد من البحوث المعاصرة والرسائل العلمية في أحكام التدليس والتفصيل في تدليس بعض الرواة ليست من شرط هذا الجمع.



القسم الثاني
المصنفات الخاصة بالرواة الثقات

التصنيف فيه قديم، لكنه قليل، فالمؤلفات المتقدمة في هذا النوع معدودة، ومن أوائل المصنفات في ذلك:

١- (الثقات والمتثبتين) - عشرة أجزاء - للإمام علي بن المديني (ت ٢٤٣هـ)، ذكره الخطيب البغدادي «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٤٦٥).

٢- «الثقات» لأحمد بن صالح العجلي (ت ٢٦١هـ).

٣- «الثقات» لأبي العرب التميمي (ت ٣٣٣هـ) ذكره السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص٥٨٥).

٤- «الثقات» لابن حبان (ت ٣٥٤).

٥- «الثقات» لابن شاهين (ت ٣٨٥هـ).

٦- «الثقات مما ليس في التهذيب» للحافظ ابن حجر، لكنه لم يكمل، ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر» و«الإعلان بالتوبيخ» (ص٥٨٦).

٧- «الثقات مما ليس في الكتب الستة» لقاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩هـ)، وهو من أواخر من صنف في الثقات.

التعريف بأبرز مصنفات الرواة الثقات

(١) «كتاب الثقات» للعجلي

مؤلفه: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت ٢٦١).

تسميته ومنزلته: (التاريخ ومعرفة الرجال الثقات) هكذا سماه الحافظ ابن حجر في كتابه «المعجم المفهرس».

قال الحافظ الذهبي: وهو كتاب مفيد يدل على سعة حفظه.

منهجه فيه وترتيبه:

١- أصل الكتاب عبارة عن سؤالات للحافظ العجلي.

٢- رتبه الحافظ الهيثمي على حروف المعجم بإشارة من شيخه العراقي.

٣- تراجمه موجزة في أقل من سطر غالباً، تشتمل على اسم الراوي ونسبه ثم بيان حاله بكلمة أو كلمتين.

٤- يذكر ضمن التراجم عدداً من الصحابة رضوان الله عليهم.

٥- **عدد رواته:** ٢١١٦ راوياً.

منهجه في التوثيق:

العجلي متساهل في التوثيق ومنهجه قريب من منهج ابن حبان في هذا الباب.

قال العلامة المعلمي في «الأنوار الكاشفة» (ص٦٨، ١٨٠): وتوثيق العجلي وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبان أو أوسع. وقال: فإن العجلي قريب من ابن حبان أو أشد، عرفت ذلك بالاستقراء.

طبعاته:

أصل الكتاب لا يزال مخطوطاً، والذي بين أيدينا اليوم هو (ترتيب الهيثمي)، وقد طبع الترتيب عدة طبعات منها ما هو في مجلد، ومنها ما هو في مجلدين.



(٢) «كتاب الثقات» لابن حبان

مؤلفه: الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي.

صنف المسند الصحيح، والتاريخ، وكتاب الضعفاء.

مات أبو حاتم ابن حبان في شوال سنة (ت ٣٥٤هـ)، وهو في عشر الثمانين.

كتابه «الثقات»

١- بدأه بمقدمة مختصرة ذكر فيها بعض علوم الحديث.

٢- ثم ذكر بعد ذلك السيرة النبوية والمغازي، ثم الصحابة رضوان الله عليهم - واقتصر على من له رواية -.

٣- رتبه على الطبقات فبدأ بالثقات من التابعين، ثم الثقات من أتباع التابعين، ثم الثقات تبع أتباع التابعين، ورتب كل طبقة على حروف المعجم.

٤- تراجمه متفاوتة بين الاختصار والتوسط.

٥- كثيراً ما يذكر الراوي ولا يذكر فيه جرحاً ولا تعديلًا.

وقد رتب الحافظ الهيثمي الكتاب كله على حروف المعجم.

قال ابن عبد الهادي: وقد علم أن ابن حبان ذكر في الكتاب الذي جمعه في الثقات عددًا كثيرًا وخلقًا عظيمًا من المجهولين الذين لا يعرف هو ولا غيره أحوالهم[١].

وسيأتي مزيد بيان في منهج ابن حبان ومراده بـ (الثقة).

---

(١) «الصارم المنكي» (ص١٠٣).

(٣) «كتاب الثقات» لابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)

مؤلفه: الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي (ت ٣٨٥هـ).

تسميته: «تاريخ أسماء الثقات».

منهجه فيه وترتيبه:

١- الكتاب مرتب على حروف المعجم.

٢- تراجمه موجزة غالباً في أقل من سطر.

٣- تشتمل الترجمة على اسم الراوي ونسبه ثم بيان حاله بكلمة أو كلمتين.

٤- **عدد رواته: ١٥٦٩ راوياً.**

طبعاته:

الكتاب مطبوع **في مجلد واحد.**



القسم الثالث
المصنفات الخاصة بالرواة الضعفاء

التأليف في الرواة الضعفاء كثير، وقد اعتنى النقاد والحفاظ بالتصنيف في هذا النوع أكثر من التصنيف في الرواة الثقات.

ومن أوائل المصنفات في ذلك(١):

١- «الضعفاء» للإمام يحيى بن معين.

٢- «الضعفاء» للإمام علي بن المديني.

٣- «الضعفاء» للإمام أبي زرعة الرازي.

٤- «الضعفاء الكبير» للإمام البخاري.

٥- «الضعفاء الصغير» للإمام البخاري.

٦- «الضعفاء» للإمام مسلم بن الحجاج.

٧- «الضعفاء» لأبي حفص الفلاس.

٨- الضعفاء للإمام النسائي.



(١) «المغني في الضعفاء» للحافظ الذهبي (١/ ٨) و«الإعلان بالتوبيخ» للحافظ السخاوي (ص٥٨٦، ٧٠٤)، و«الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص١١٤).

أقسام مصادر الرواة الضعفاء

يمكن تقسيم مصادر الرواة الضعفاء إلى ثلاثة أقسام:

١- (الموسعة)، وهي التي يتوسع فيها في بيان حال الراوي.

وتتكون الترجمة في الغالب في هذه المصادر من أربعة عناصر رئيسية:

أ - التعريف بالراوي.

ب - ذكر أقوال النقاد فيه.

ج - ذكر جملة من منكراته.

د - بيان خلاصة حاله ومرتبته من الضعف غالباً.

ومن أمثلتها:

«الكامل» لابن عدي، و«الضعفاء» للعقيلي، و«المجروحين» لابن حبان.

٢- (المتوسطة) وتتكون الترجمة فيها في الغالب من:

أ - التعريف بالراوي.

ب - ذكر جملة من أقوال النقاد فيه.

والتصنيف في مثل هذه الطريقة قليل، ومن أبرز أمثلتها:

كتاب (الضعفاء) لابن الجوزي.

٣- (المختصرة)، وهي التي لا تتجاوز الترجمة فيها سطراً واحداً غالباً: اسم الراوي وبيان خلاصة حالة بكلمة أو كلمتين.

وأمثلتها كثيرة منها:

«الضعفاء» للبخاري، و«الضعفاء» للنسائي، و«الضعفاء» للدارقطني.

التعريف بأبرز مصادر الرواة الضعفاء

أولاً: المصادر المختصرة في الضعفاء[(١)]

١- «الضعفاء الصغير» للإمام البخاري.

* رتبه على حروف المعجم.

* تراجمه مختصرة وغالبها في أقل من سطر.

* ويحكم على الراوي بكلمة واحدة غالباً، وأحياناً يذكر قولاً لأحد النقاد فيه.

* يحكم على حديث الراوي أحياناً بقوله «لم يصح حديثه».

وبلغ عدد تراجمه (٤١٨)، والكتاب مطبوع في جزء واحد في نحو (١٠٠ صفحة).

٢- «الضعفاء والمتروكين» للإمام النسائي.

* رتبه على حروف المعجم.

* تراجمه مختصرة وغالبها في أقل من سطر.

* ويحكم على الراوي بكلمة واحدة غالباً.

وبلغ عدد تراجمه (٦٧٥)، والكتاب مطبوع في جزء في نحو (١١٠ صفحة).

---

(١) بدأت بها لأنها هي الأصل، ومتقدمة في التأليف.

٣- «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني.

* رتبه على حروف المعجم.

* تراجمه مختصرة وغالبها في أقل من سطر.

* ويحكم على الراوي بكلمة واحدة غالباً.

* ويوجد عدد من الرواة سكت عنهم.

وبلغت تراجمه (٦٣٢)، والكتاب مطبوع في جزء واحد.



ثانياً: المصادر الموسعة في الضعفاء

(١) «الضعفاء» للعقيلي (ت ٣٢٢ هـ)

مؤلفه: هو الحافظ أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي الحجازي.

كان مقيماً بالحرمين وتوفي بمكة سنة (٣٢٢ هـ).

تسمية الكتاب: «الضعفاء والمتروكين» هكذا سماه ابن خير الإشبيلي، وابن حجر وغيرهما.

وأما تسميته بـ «الضعفاء الكبير» فمن صنع محقق الكتاب.

منزلة الكتاب: قال الحافظ الذهبي: له مصنَّف جليل في «الضعفاء».

منهجه فيه وترتيبه:

١- رتبه على حروف المعجم.

٢- بدأه بمقدمة في بيان جواز جرح الرواة.

٣- يسوق الأقوال في الجرح والتعديل والأحاديث بإسناده.

٤- يذكر جملة مما أنكر على الراوي من الأحاديث.

٥- بلغ عدد تراجمه (٢١٠١).

طبعاته:

١- بتحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، وسماه «الضعفاء الكبير»، نشر

دار الكتب العلمية في بيروت، سنة ١٤٠٤هـ في أربعة مجلدات.

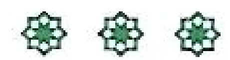
٢- بتحقيق د. حمدي بن عبدالمجيد السلفي، نشر دار الصميعي.

٣- بعناية دار التأصيل سنة ١٤٣٥ في أربعة مجلدات.

٤- بتحقيق د. بشار عواد معروف وابنه محمد، نشر دار الغرب، ١٤٣٦هـ.

٥- بتحقيق د. مازن السرساوي، نشر مكتبة الرشد ١٤٣٧هـ في (٧ مجلدات).

ويقوم مجموعة من طلاب الجامعة الإسلامية بالعمل عليه في رسائل علمية.



(٢) «المجروحين» لابن حبان (ت ٣٥٤هـ)

مؤلفه: الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي.

تسمية الكتاب: «كتاب المجروحين» هكذا وردت تسميته في «تاريخ ابن عساكر» وفي «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين و«تهذيب التهذيب» لابن حجر.

وسماه غيرهم «الضعفاء».

منهجه فيه وترتيبه:

١- بدأه بمقدمة طويلة تشتمل على:

أ - الحث على حفظ السنن وتغليظ شأن الكذب وجواز جرح الرواة.

ب - بيان الاحتياط للسنة وأول من احتاط من الصحابة ومن بعدهم.

ج - أنواع جرح الرواة وذكر عشرين نوعاً.

د - أجناس أحاديث الثقات التي لا يحتج بها وذكر ستة أجناس.

٢- يسوق الأقوال في الجرح والتعديل والأحاديث بإسناده.

٤- يذكر جملة من الأحاديث مما أنكر على الراوي.

٥- بلغ عدد تراجمه (١٢٨٤).

طبعاته:

١- تحقيق د. محمود إبراهيم، نشر دار الباز.

٢- تحقيق د. حمدي بن عبدالمجيد السلفي، نشر دار الصميعي في مجلدين ١٤٣٣هـ.

(٣) «الكامل في ضعفاء الرجال»
لابن عدي (٢٧٧ - ٣٦٥هـ)

مؤلفه: هو الحافظ الكبير أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني.

منزلة الكتاب:

قال حمزة السهمي: سألت الدارقطني أن يصنف كتابًا في الضعفاء؛ فقال: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ فقلت: بلى؛ قال: فيه كفاية لا يزاد عليه.

قال السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ»: هو أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلها، لكنه توسع لذكره كل من تكلم فيه وإن كان ثقة، مع أنه لا يحسن أن يقال «الكامل» للناقصين.

منهجه في كتابه «الكامل»:

١- بدأه بمقدمة طويلة ذكر فيها بيان وزر الكذب وعقوبته وفضيلة الكشف عن الكذابين، وبيان التحري في الرواية والتثبت فيها.

٢- سرد بعد ذلك التراجم على حروف المعجم، وبلغت تراجمه (٢٢٠٠) ترجمة

٣- يسوق الكلام في الراوي بالإسناد إلى قائله.

٤- يسوق في ترجمة الراوي جملة مما أنكر عليه.

٥- توسع في كتابه فذكر كل من تكلم فيه وإن كان ثقة.



(٤) التعريف بمصنفات الحافظ الذهبي في الضعفاء وأبرز الأعمال عليها

١- «**ديوان الضعفاء**»: كتاب مختصر في مجلد، تراجمه (٥١٠٠).

٢- «**ذيل الضعفاء**»: كتاب مختصر في مجلد ذكر فيه ما فاته في «الديوان».

٣- «**المغني في الضعفاء**»: كتاب مختصر في مجلدين، تراجمه (٧٨٥٠)، جمع فيه بين «الذيل» و«الديوان».

٤- «**ميزان الاعتدال**»: في مجلدات عديدة، جمع فيه ما سبق وزاد عليه وتوسع في التراجم، تراجمه (١١٠٣٨).

أبرز الأعمال على «**ميزان الاعتدال**»:

٥- «**ذيل ميزان الاعتدال**» للعراقي، في مجلد جمع فيه ما فات الحافظ الذهبي.

٦- «**لسان الميزان**» لابن حجر، جمع فيه بين «الميزان» و«ذيل العراقي» و«زيادات مما فاتهما»، وحذف منه ما كان في «تهذيب التهذيب» من الرواة.



(٥) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»

مؤلفه: الحافظ الناقد أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨هـ).

موضوعه: استقصاء الرواة الوضاعين والمتروكين والضعفاء وخلق كثير من المجهولين، وفيه خلق من الثقات الذين تكلم فيهم بكلام غير معتبر ذكرهم للدفاع عنهم.

منهجه وترتيبه:

١ - ألف الذهبي كتاباً مختصراً في الضعفاء سماه «المغني في الضعفاء» بلغ عدد تراجمه نحو (٧٨٥٠)، والترجمة فيه لا تجاوز سطراً واحداً غالباً مقتصراً فيها على اسم الراوي والحكم عليه.

٢ - قصد الذهبي استيعاب جميع ما ألف قبله في الضعفاء وزاد عليها حيث قال في مقدمته: قد جمعت في كتابي هذا أمماً لا يحصون فهو مغن عن مطالعة كتب كثيرة في الضعفاء فإني أدخلت فيه إلا من ذهلت عنه الضعفاء لابن معين وللبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي وابن خزيمة والعقيلي وابن عدي وابن حبان والدارقطني والدولابي والحاكمين والخطيب وابن الجوزي وزدت على هؤلاء ملتقطات من أماكن متفرقات...».

٣ - ثم ألف بعده «ميزان الاعتدال» وضمنه جميع تراجم «المغني في الضعفاء» وزاد عليه تراجم فاتته، وأدخل فيه خلقاً من الثقات المتكلم فيهم للذب عنهم وبلغ عدد تراجم «الميزان» إحدى

عشرة ألف ترجمة (١١ ألف).

٤ - افتتحه بمقدمة لخص فيها منهجه وطريقة ترتيبه ومراتب الرواة الذين ذكرهم وبعض ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها والرموز التي استعملها.

٥ - رتبه على حروف المعجم حتى في الآباء ليقرب تناوله.

٦ - يذكر جملة من أقوال النقاد في الراوي، وبعض الأحاديث التي أنكرت عليه.

٧ - يلخص حال الراوي ويحكم عليه غالباً.

طبعاته: الكتاب طبع طبعات عديدة أشهرها الطبعة التي حققها علي بن محمد البجاوي في أربع مجلدات.



(٦) «لسان الميزان»

مؤلفه: الحافظ أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢).

موضوعه: الاستدراك على الحافظ الذهبي في كتابه «ميزان الاعتدال»، والزيادة عليه مما فاته من (الرواة)، وكذا (الجرح والتعديل).

مجمل منهجه:

١- جعل «ميزان الاعتدال» أصل كتابه، وضم إليه «ذيل العراقي».

٢- زاد عليهما ما فاتهما من تراجم الضعفاء والمتكلم فيهم.

٣- يرمز لزيادات العراقي في «الذيل» بـ (ذ) ولزياداته (ز).

٤- حذف منه ما كان من الضعفاء والمتكلم فيهم في «تهذيب الكمال» لأنه استوعب الكلام فيهم في كتابه «تهذيب التهذيب».

٥- يذكر كلام الحافظ الذهبي في الترجمة كاملًا، ثم إن كان لديه زيادة على ما ذكره الذهبي ذكره مصدراً بـ (قلت).

٦- رتبه على حروف المعجم كترتيب أصله.

٧- سرد في آخر الكتاب أسماء الرواة الذين حذفهم من «الميزان».

منزلته العلمية:

يعد أوسع الكتب المصنفة في (الضعفاء والمتكلم فيهم) إلى وقته، لأنه استوعب جميع ما ألف قبله وزاد عليه.

الفصل الثالث
معرفة أئمة الجرح والتعديل ومناهجهم ومصطلحاتهم

ذكر الحافظ الذهبي أبرز من تكلم في الرواة في «جزء مفرد» من القرن الأول إلى زمانه في القرن الثامن، وقد اقتصر هنا على أبرز من صنف وألف في الرجال والجرح والتعديل[١].

أولًا: التعريف بأبرز أئمة الجرح والتعديل

١ - الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤هـ - ٢٤١هـ)

ترجمته بإيجاز: هو الإمام شيخ الإسلام وسيد المسلمين في عصره الحافظ الحجة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي.

كان أبوه جندياً من أبناء الدعوة ومات شاباً.

قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبا زرعة يقول: كان أبوك يحفظ ألف

---

(١) هذا الجزء المفرد ذكره الحافظ الزركشي في «النكت على ابن الصلاح» (٣/ ٤٣٨ - ٤٥٧)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٤/ ٣٥٢ - ٣٥٦).

ألف حديث، ذاكرته الأبواب: وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: حفظت كل شيء سمعته من هشيم في حياته. وقال إبراهيم الحربي: رأيت أحمد كأن الله قد جمع له علم الأولين والآخرين.

قال حرملة: سمعت الشافعي يقول: خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلًا أفضل ولا أعلم ولا أفقه من أحمد بن حنبل.

وقال علي بن المديني: إن الله أيد هذا الدين بأبي بكر الصديق يوم الردة وبأحمد بن حنبل يوم المحنة.

منهجه في الجرح والتعديل ومصطلحاته الخاصة:

الإمام أحمد من رؤوس أئمة النقد والتعليل الذين يعتمد على كلامهم في هذا الفن.

ومنهجه في أحكامه على الرواة **الاعتدال** غالباً.

فقد وصفه الذهبي(١) بأنه: (**معتدل منصف**).

وقال أيضاً: وكذلك أحمد بن حنبل سأله جماعة من تلاميذه عن الرجال وجوابه بإنصاف واعتدال وورع في المقال(٢).



---

(١) في (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) ص ١٧٢.

(٢) «فتح المغيث» (٤/ ٣٥٣).

٢- الإمام يحيى بن معين (١٥٨هـ - ٢٣٣هـ)

ترجمته بإيجاز: هو الإمام الحافظ الجهبذ، شيخ المحدثين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام. وقيل: اسم جده: غياث بن زياد بن عون بن بسطام الغطفاني، ثم المري مولاهم البغدادي أحد الأعلام.

قال ابن المديني: لا نعلم أحداً من لدن آدم عليه السلام كتب من الحديث ما كتب يحيى بن معين.

قال عباس الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه.

وعن يحيى بن معين قال: كتبت بيدي ألف ألف حديث.

وقال أحمد بن حنبل: يحيى بن معين أعلمنا بالرجال.

وقال أحمد: ههنا رجل خلقه الله لهذا الشأن يظهر كذب الكذابين يعني: ابن معين.

وقال أيضاً: كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس هو بحديث.

وقال علي بن المديني يقول: كنت إذا قدمت إلى بغداد منذ أربعين سنة كان الذي يذاكرني أحمد فربما اختلفنا في الشيء، فنسأل أبا زكريا، فيقوم فيخرجه، ما كان أعرفه بموضع حديثه.

منهجه في الجرح والتعديل ومصطلحاته الخاصة:

قال الحافظ الذهبي: يحيى بن معين وقد سأله عن الرجال عباس الدوري وعثمان الدارمي وطائفة وأجاب كل واحد منهم بحسب اجتهادات

الفقهاء المجتهدين وصارت لهم في المسألة أقوال[١]. اهـ.

وقد صفه الذهبي: بأنه (متعنت جداً)[٢].

مصطلحاته الخاصة:

١- (ليس بثقة) عند ابن معين:

قال العلامة المعلمي: يقول ابن معين في الراوي مرة «ليس بثقة» ومرة «ثقة» أو «لا بأس به» أو نحو ذلك، وربما يقول في الراوي «ليس بثقة» ويوثقه غيره.

وهذا قد يشعر بأن ابن معين قد يطلق كلمة «ليس بثقة» على معنى أن الراوي ليس بحيث يقال فيه ثقة على المعنى المشهور لكلمة «ثقة»[٣].

٢- (ليس به بأس) عند ابن معين:

قال ابن معين: إذا قلت «ليس به بأس» فهو ثقة[٤].

٣- (ليس بشيء) عند ابن معين:

«ليس بشيء» قال ابن القطان: إن ابن معين إذا قال في الراوي: ليس بشيء، إنما يريد أنه لم يرو حديثاً كثيراً[٥].

٤- (ثقة) أحياناً على الذي لا يتعمد الكذب:

قال العلامة المعلمي: وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة «ثقة» لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب[٦].

---

(١) في (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) ص ١٨٥.
(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٧١).
(٣) «التنكيل» (١/ ٢٥٨).
(٤) «اختصار علوم الحديث» (ص١٠٦).
(٥) «فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ١٢٧).
(٦) «التنكيل» (١/ ٢٥٨).

٣- الإمام علي بن المديني (١٦١هـ - ٢٣٤هـ)

ترجمته بإيجاز: هو حافظ العصر وقدوة أرباب هذا الشأن أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم المديني ثم البصري صاحب التصانيف.

ولد سنة إحدى وستين ومئة.

قال أبو حاتم: كان ابن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل، وما سمعت أحمد بن حنبل سماه قط إنما كان يكنيه تبجيلًا له.

وعن ابن عيينة قال: يلومونني على حب علي ابن المديني، والله لما أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني.

قال النسائي: كأن علي بن المديني خلق لهذا الشأن.

قال الحافظ الذهبي: مناقب هذا الإمام جمة لولا ما كدرها بتعلقه بشيء من مسألة القرآن وتردده إلى أحمد بن أبي داود إلا أنه تنصل وندم وكفر من يقول بخلق القرآن فالله يرحمه ويغفر له.

مات بسامرا في ذي القعدة سنة أربع وثلاثين ومئتين.

منهجه في الجرح والتعديل:

من رؤوس أئمة الجرح والتعديل، وهو في سلك (المعتدلين) في هذا الباب.

مؤلفاته في الجرح والتعديل:

قال العلامة النووي: لابن المديني نحو من مائتي مصنف.

قال يعقوب الفسوي، قال علي بن المديني: صنفت «المسند» مستقصى، وخلفته في المنزل، وغبت في الرحلة فخالطته الأرضة، فلم أنشط بعد لجمعه.

وقال علي مرة: كنت صنفت «المسند» على الطرق مستقصى، كتبته في قراطيس وصيرته في قمطر كبير وخلفته في المنزل وغبت هذه الغيبة.

قال: فجئت فحركت القمطر فإذا هو ثقيل بخلاف ما كانت، ففتحتها فإذا الأرضة قد خالطت الكتب فصارت طيناً.

١- كتاب الأسامي والكنى، ثمانية أجزاء.

٢- كتاب الضعفاء، عشرة أجزاء.

٣- كتاب المدلسين، خمسة أجزاء.

٤- كتاب أول من نظر في الرجال وفحص عنهم، جزء.

٥- كتاب الطبقات، عشرة أجزاء.

٦- كتاب من روى عن رجل لم يره، جزء.

٧- علل المسند، ثلاثون جزء.

٨- كتاب العلل لإسماعيل القاضي، أربعة عشر جزءاً.

٩- علل الحديث لابن عيينة، ثلاثة وعشرون جزءاً.

١٠- كتاب من لا يحتج بحديثه ولا يسقط، جزآن.

١١- كتاب من نزل من الصحابة سائر البلدان، خمسة أجزاء.

١٢- كتاب التاريخ، عشرة أجزاء.

١٣- كتاب العرض على المحدث، جزآن.

١٤- كتاب من حدث ثم رجع عنه، جزآن.

١٥- كتاب يحيى وعبد الرحمن في الرجال، خمسة أجزاء.

١٦- سؤالاته يحيى، جزآن.

١٧- كتاب الثقات والمتثبتين، عشرة أجزاء.

١٨- كتاب اختلاف الحديث، خمسة أجزاء.

١٩- كتاب الأسامي الشاذة، ثلاثة أجزاء.

٢٠- كتاب الأشربة، ثلاثة أجزاء.

٢١- كتاب تفسير غريب الحديث، خمسة أجزاء.

٢٢- كتاب الإخوة والأخوات، ثلاثة أجزاء.

٢٣- كتاب من يعرف باسم دون اسم أبيه، جزآن.

٢٤- كتاب من يعرف باللقب والعلل المتفرقة، ثلاثون جزءاً.

٢٥- وكتاب مذاهب المحدثين، جزآن.

قال الخطيب البغدادي: وجميع هذه الكتب قد انقرضت ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة فحسب.

ولعمري إن في انقراضها ذهاب علوم جمة وانقطاع فوائد ضخمة.

وكان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها ولسان طائفة الحديث وخطيبها رحمة الله عليه وأكرم مثواه لديه[1].

❁ ❁ ❁

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٤٦٥).

٤- الإمام البخاري (١٩٤هـ - ٢٥٦هـ)

ترجمته بإيجاز: شيخ الإسلام وإمام الحفاظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي مولاهم البخاري صاحب الصحيح. مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومئة. وأول سماعه للحديث سنة خمس ومائتين.

وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبي.

ونشأ يتيماً ورحل مع أمه وأخيه سنة عشر ومائتين بعد أن سمع مرويات بلده.

شدا وصنف وحدث وما في وجهه شعرة، وكان رأساً في الذكاء، رأساً في العلم، ورأساً في الورع والعبادة.

وقال محمد بن خميرويه سمعت البخاري يقول: أحفظ مئة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح، وقال ابن خزيمة ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من البخاري.

مات ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين.

منهج البخاري في الجرح والتعديل:

وصفه الحافظ الذهبي بأنه: (معتدل منصف)[١].

---

(١) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص ١٧٢).

مصطلحاته الخاصة:

١- (سكتوا عنه) و(فيه نظر) عند الإمام البخاري.

قال الذهبي: أما قول البخاري: «سكتوا عنه»، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء، أنها بمعنى: «تركوه».

وكذا عادته إذا قال: «فيه نظر»، بمعنى أنه: «متهم»(١).

وقال: وقل أن يكون عند البخاري (رجل فيه نظر) إلا وهو متهم(٢).

وقال الحافظ ابن كثير: ومن ذلك أن البخاري إذا قال، في الرجل: «سكتوا عنه»، أو «فيه نظر»، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، لكنه لطيف العبارة في التجريح، فليعلم ذلك(٣).

وقال الحافظ العراقي: وفلانٌ فيه نظرٌ، وفلانٌ سكتوا عنه - وهاتانِ العبارتانِ يقولهُمَا البخاريُّ فيمَنْ تركوا حديثَهُ(٤).

وقال الحافظ السخاوي: (فيه نظر) وفلان (سكتوا عنه)، وكثيرا ما يعبر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثير: إنهما أدنى المنازل عنده وأردؤها، [قلت: لأنه لورعه قل أن يقول: كذاب أو وضاع. نعم، ربما يقول]: كذبه فلان، ورماه فلان بالكذب(٥).

وقال المعلمي: وقال البخاري: (سكتوا عنه) وهذه من أشد صيغ

---

(١) «الموقظة» (ص٨٣).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٢).

(٣) «اختصار علوم الحديث» (ص١٠٦).

(٤) «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٣٧٧).

(٥) «فتح المغيث» (٢/ ١٢٦).

الجرح عند البخاري. وقال: قال البخاري (فيه نظر) وهذه من أشد صيغ الجرح عنده[١].

٢- (مقارب الحديث).

وردت مقارَب بفتح الراء، ومقارِب بكسر الراء، قال السخاوي: إن القرب ضد البعد، قال بعضهم: إن الكسر من ألفاظ التعديل، والفتح من ألفاظ التجريح، لظنهم أن الشيء المقارَب هو الرديء، ولكن الصحيح أن الروايتين من أصحاب التعديل، ومن قال: إن الشيء المقارَب هو الرديء فليس ذلك في اللغة، بل هو من كلام العوام فمقارِب - بكسر الراء - معناه:

أن حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات، أما مقارَب - بفتح الراء - أي: أن حديثه يقاربه حديث غيره، فهو على المعتمد بالكسر، والفتح وسط لا ينتهي إلى درجة السقوط، ولا الجلالة وهو نوع مدح.

وممن ضبطها بالوجهين أيضا - أي: بالفتح والكسر - ابن العربي، وغيره، قال ومعناها: يقارب الناس في حديثه، ويقاربونه، أي: ليس حديثه بشاذ أو منكر، فلا يختلف أمرها - بفتح ولا بكسر[٢].

٣- (منكر الحديث).

نقل ابن القطان أن البخاري قال: كل من قلت فيه: منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه، قال الحافظ ابن حجر: وهذا القول مروي بإسناد صحيح عن عبد السلام بن أحمد الخفاف عن البخاري[٣].

---

(١) التعليق على «الفوائد المجموعة» (ص٢١٣، ٤٦٦).

(٢) «فتح المغيث» (٢/ ١١٩، ١٣٤).

(٣) «لسان الميزان» لابن حجر (١/ ٢٠) في ترجمة أبان بن جبلة.

قال البخاري: كل من قلت فيه: منكر الحديث لا يحتج به، وفي لفظ: لا تحل الرواية عنه[١].

٤- (ليس بالقوي).

قال الحافظ الذهبي: بالاستقراء، إذا قال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت. والبخاري قد يطلق على الشيخ: «ليس بالقوي»، ويريد أنه: «ضعيف»[٢].

٥- (ليس بثقة).

قال الذهبي: إذا قال البخاري «ليس بثقة». فهو عنده أسوأ حالًا من: «الضعيف»[٣].



(١) «فتح المغيث» (٢/ ١٣٠)، و«النكت الوفية» (٢/ ٣٥).

(٢) «الموقظة» (ص٨٣).

(٣) «الموقظة» (ص٨٣).

٥- الإمام أبو زرعة الرازي (٢٠٠هـ - ٢٦٤هـ)

ترجمته بإيجاز: الإمام حافظ العصر عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي مولاهم أبو زرعة الرازي.

قال البخاري: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل قال نزل أبو زرعة عندنا فقال لي أبي: يا بني قد اعتضت عن نوافلي بمذاكرة هذا الشيخ.

وعن أبي زرعة أن رجلًا استفتاه أنه حلف بالطلاق أنك تحفظ مئة ألف حديث، فقال: تمسك بامرأتك.

مات أبو زرعة في آخر يوم من سنة أربع وستين ومائتين.

منهجه في الجرح والتعديل:

وصفه الذهبي بأنه: (معتدل منصف)[١].

الموازنة بين أبي حاتم وأبي زرعة:

قال الحافظ الذهبي: يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبين عليه الورع والمخبرة، بخلاف رفيقه أبي حاتم، فإنه جراح[٢].



---

(١) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص ١٧٢.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٨١).

٦- الإمام أبو حاتم الرازي (١٩٥هـ - ٢٧٧هـ)

ترجمته بإيجاز: أبو حاتم الرازي الإمام الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي أحد الأعلام: ولد سنة خمس وتسعين ومئة وقال: كتبت الحديث سنة تسع ومئتين.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: قلت على باب أبي الوليد الطيالسي: من أغرب علي حديثاً صحيحاً فله درهم. وكان ثم خلق أبو زرعة فمن دونه وإنما كان مرادي أن يلقي علي ما لم أسمع به، لأذهب إلى راويه فأسمعه، فلم يتهيأ لأحد أن يغرب علي.

توفي أبو حاتم في شعبان سنة سبع وسبعين وله اثنتان وثمانون سنة.

وهو من نظراء البخاري لكنه عمر بعده أزيد من عشرين سنة.

منهجه في الجرح والتعديل:

وصفه الذهبي بأنه: (متعنت)[1] و(جراح)[2].

مصطلحاته الخاصة:

١- (يكتب حديثه ولا يحتج به):

قال العلامة المعلمي في «التنكيل» (١/ ٢٣٨): هذه العبارة يقولها أبو حاتم فيمن هو عنده صدوق ليس بحافظ يحدث بما لا يتقن حفظه، فيغلط ويضطرب كما صرح بذلك في ترجمة إبراهيم بن مهاجر.

---

(١) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص ١٧٢.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٨١).

٢- (صدوق):

قال العلامة المعلمي: أبوحاتم معروف بالتشدد، قد لا تقل كلمة (صدوق) منه عن كلمة (ثقة) من غيره[١].



(١) «التنكيل» (٢/ ٥٧٤).

٧- الإمام النسائي (٢١٥هـ - ٣٠٣هـ)

ترجمته بإيجاز: هو الإمام الحافظ أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار أبوعبد الرحمن النسائي. ولد بنسى في سنة خمس عشرة ومئتين.

وقال الدارقطني: أبو عبدالرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره.

وقال الذهبي: ولم يكن أحد في رأس الثلاث مئة أحفظ من النسائي هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم والترمذي وأبي داود وهو جار في مضمار البخاري وأبي زرعة.

وتوفي بفلسطين سنة (٣٠٣هـ)، وله ثمان وثمانون سنة.

منهجه ومصطلحاته الخاصة:

يعتبر الإمام النسائي من المتشددين في موضوع الجرح والتعديل، ولكنه ليس كأبي حاتم الرازي في التعنت في هذا الباب.

قال ابن حجر: فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج أحاديث جماعة من رجال الصحيحين.

قال الذهبي: وقد قيل في جماعات: «ليس بالقوي، واحتج به».

وهذا النسائي قد قال في عدة: «ليس بالقوي»، ويخرج لهم في كتابه. قال: «قولنا: (ليس بالقوي) ليس بجرح مفسد»[١].

---

(١) «الموقظة» (ص٨٢).

مؤلفاته في الجرح والتعديل:

١- «أسماء الرواة والتمييز بينهم» المشهور بـ «التمييز»، وهو كتاب «الجرح والتعديل» له سماه بعضهم بمعناه.

٢- «الضعفاء والمتروكين».

٣- «ذكر المدلسين» ذكر فيه نحو عشرين راوياً في ورقة واحدة.



٨- الحافظ ابن حبان (.... - ٣٥٤ هـ)

ترجمته بإيجاز: الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي.

قال أبو سعد الإدريسي: كان على قضاء سمرقند زمانًا وكان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار، عالمًا بالطب والنجوم وفنون العلم، صنف المسند الصحيح، والتاريخ، وكتاب الضعفاء، وفقه الناس بسمرقند.

مات أبو حاتم بن حبان في شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، وهو في عشر الثمانين.

منهجه في المراد بالثقة:

١- قال ابن عبد الهادي: وقد علم أن ابن حبان ذكر في الكتاب الذي جمعه في الثقات عددًا كثيرًا وخلقًا عظيمًا من المجهولين الذين لا يعرف هو ولا غيره أحوالهم[١].

٢- وقال ابن كثير: قال الخطيب البغدادي وغيره: وترتفع الجهالة عن الراوي:

أ - بمعرفة العلماء له.

ب - أو برواية عدلين عنه. قال الخطيب: لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه.

قال ابن كثير: وعلى هذا النمط مشى ابن حبان وغيره: بأن حكم له

(١) «الصارم المنكي» (ص١٠٣).

بالعدالة بمجرد هذه الحالة، والله أعلم[١].

٣- قال الزركشي: ظاهر تصرف ابن حبان في كتاب الثقات أعني الاكتفاء في العدالة برواية الواحد الثقة[٢].

٤- وقال الحافظ ابن حجر: «وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيب والجمهور على خلافه وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألفه فإنه يذكر خلقاً ممن ينص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره»[٣].

٥- قال الحافظ السخاوي: وإليه يومئ قول ابن حبان: العدل من لم يعرف فيه الجرح؛ إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه[٤]. اهـ

قال العلامة المعلمي: والتحقيق أن توثيقه على درجات:

الأولى: أن يصرح به كأن يقول «كان متقناً» أو «مستقيم الحديث» أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن

---

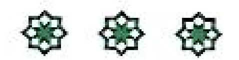
(١) «اختصار علوم الحديث» (ص٩٨).
(٢) «النكت على ابن الصلاح» (٣/ ٣٨٤).
(٣) «لسان الميزان» (١/ ١٤).
(٤) «فتح المغيث» (٢/ ٤٨).

ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل، والله أعلم[1].



(١) «التنكيل» (٢/ ٦٦٩).

٩- الحافظ ابن عدي (٢٧٧هـ - ٣٦٥هـ)

ترجمته بإيجاز: الحافظ الكبير أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجرجاني: ويعرف أيضًا بابن القطان صاحب كتاب «الكامل»، كان أحد الأعلام، ولد سنة سبع وسبعين ومئتين.

- قال حمزة السهمي: سألت الدارقطني أن يصنف كتابًا في الضعفاء؛ فقال: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ فقلت: بلى؛ قال: فيه كفاية لا يزاد عليه.

قال حمزة السهمي: كان حافظًا متقنًا لم يكن في زمانه أحد مثله.

- قال الخليلي: كان عديم النظير حفظًا وجلالة، سألت عبد الله بن محمد الحافظ: أيهما أحفظ، ابن عدي أو ابن قانع؟ فقال: زر قميص ابن عدي أحفظ من عبد الباقي بن قانع[١].

منهجه ومصطلحاته الخاصة: وصفه الحافظ الذهبي بأنه: (معتدل منصف)[٢].

مصطلحاته الخاصة:

قال العلامة المعلمي: (أرجو أنه لا بأس به) هذه الكلمة رأيت ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده (أرجو أنه لا يتعمد الكذب) وهذا منها، لأنه قالها بعد أن ساق أحاديث يوسف بن محمد بن المنكدر وعامتها لم يتابع عليها[٣].

لفظ ابن عدي (هو عندي من أهل الصدق) يعني: إن لم يكن يتعمد الكذب.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٥٥).
(٢) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص ١٧٢).
(٣) التعليق على «الفوائد المجموعة» (ص ٣٥).

١٠- الإمام الدارقطني (٣٠٦هـ - ٣٨٥هـ)

ترجمته بإيجاز[1]: الإمام شيخ الإسلام حافظ الزمان، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني.

قال الذهبي: وكان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه والاختلاف والمغازي وأيام الناس، وغير ذلك.

وقال أبو بكر البرقاني: كان الدارقطني يملي علي العلل من حفظه.

قال الذهبي: إن كان كتاب «العلل» الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه - كما دلت عليه هذه الحكاية، فهذا أمر عظيم يقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا، وإن كان قد أملى بعضه من حفظه، فهذا ممكن.

قال الذهبي: وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل له فإنك تندهش ويطول تعجبك.

توفي يوم الخميس لثمان خلون من ذي القعدة من سنة خمس وثمانين وثلاث مائة.

وقال الخطيب في ترجمته: حدثني أبو نصر علي بن هبة الله بن ماكولا قال: رأيت كأني أسأل عن حال الدارقطني في الآخرة، فقيل لي: ذاك يدعى في الجنة الإمام.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي (١٢/ ٤١٤).

منهجه في الجرح والتعديل:

يصنف الإمام الدارقطني ضمن (المعتدلين) في الجرح والتعديل.

وذكره السخاوي في المتكلمين على الرواة ووصفه بأنه (معتدل).

وذكره الذهبي ووصفه بأنه يتساهل في بعض الأوقات قال:

والمتساهل: الترمذي والحاكم والدارقطني في بعض الأوقات[١].

مؤلفاته في الجرح والتعديل:

صنف الدارقطني وانتخب الكثير من التصانيف والفوائد، وقد جاوزت مصنفاته السبعين مصنفاً، ومن مصنفاته في الجرح والتعديل:

١- كتاب «الضعفاء والمتروكين» تراجمه مختصرة وغالبها في أقل من سطر.

٢- «الجرح والتعديل» ذكره ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٤) (٥/ ٢٦٧) وذكره سزكين في «تاريخ التراث».

٣- «الذيل على التاريخ الكبير للإمام البخاري» ذكره السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص٢٢٠).

٤- «ذكر قوم أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحهما وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء»، ذكر د. موفق عبدالقادر سنة ١٤٠٤هـ أنه أتم تحقيقه وسينشره قريباً.

٥- «التعليق والاستدراك على المجروحين لابن حبان» عبارة عن حواش على نسخته من «المجروحين» لابن حبان تتضمن البيان

---

(١) «الموقظة» (ص٨٦).

والاستدراك، وقد طبع قريباً.

٦- «سؤالات الدارقطني» جمع أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، والكتاب مطبوع في مجلد واحد بتحقيق د. موفق عبدالقادر، نشره مكتبة المعارف سنة ١٤٠٤هـ اشتمل نحو (٥٢٥) سؤالاً.

٧- «سؤالات الدارقطني» جمع أبي عبدالرحمن السلمي (ت ٤١٢هـ)، اشتمل نحو (٥٠٠) سؤالاً، طبع عدة طبعات أجودها بإشراف د. سعد الحميد.

٨- «سؤالات الدارقطني» جمع أبي بكر البرقاني، حققه محمد زاهد الكوثري، وطبع سنة ١٣٦٥هـ، ثم طبعت بتحقيقات مختلفة، وهو أصغر كتب السؤالات المطبوعة حيث بلغ عدد سؤالاته (٥٧) سؤالاً.

٩- «سؤالات الدارقطني» جمع حمزة السهمي (ت ٤٢٧هـ)، والكتاب مطبوع في مجلد واحد بتحقيق د. موفق عبدالقادر، نشره مكتبة المعارف سنة ١٤٠٤هـ، اشتمل نحو (٤٠٠) سؤالاً.

وقد ذكر د. موفق عبد القادر في مقدمة تحقيقه «سؤالات الدارقطني» جمع أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ص ٣٤) عدداً من كتب السؤالات للدارقطني معتمداً على مقدمة ابن طاهر لكتابه «أطراف الأفراد والغرائب».

وراجعت كلام ابن طاهر فلم أجد شيئاً صريحاً في ذكر هذه السؤالات، وهي:

- «سؤالات الدارقطني» جمع أبي نعيم الأصبهاني.

- «سؤالات الدارقطني» جمع أبي بكر الخوارزمي (ت ٤٢٥).

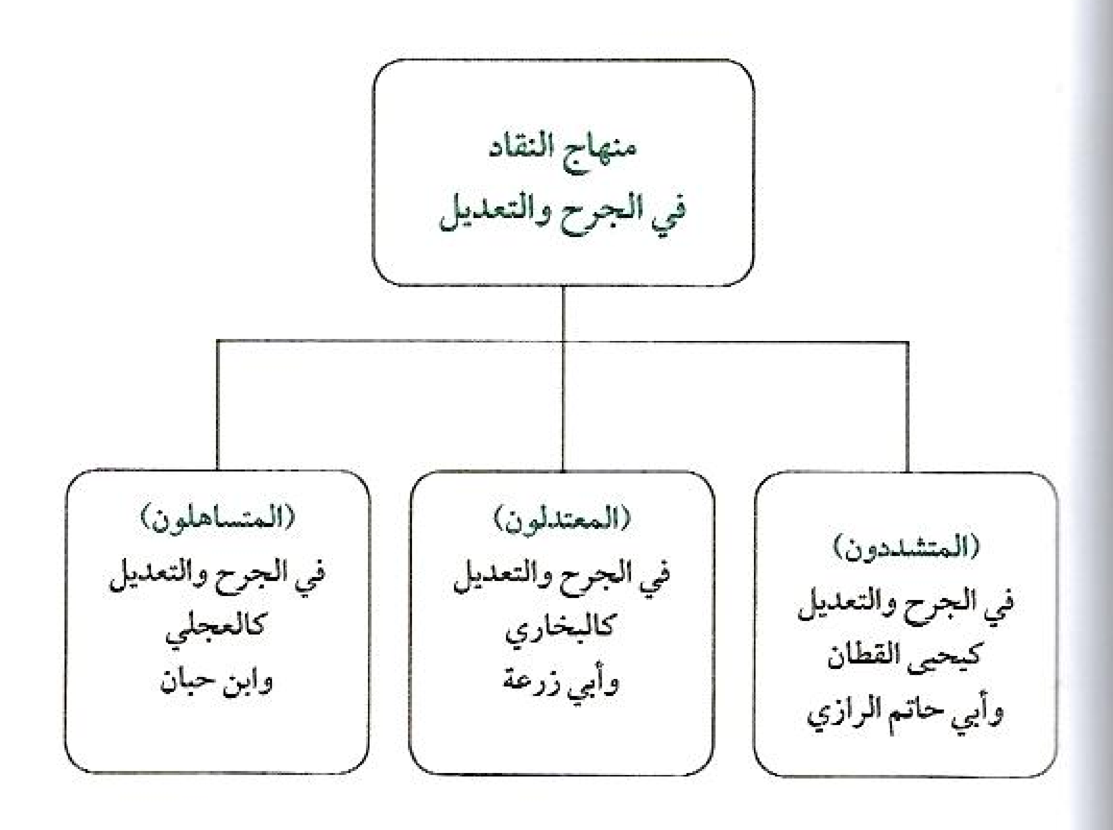
- «سؤالات الدارقطني» جمع أبي ذر الهروي.

- «سؤالات الدارقطني» جمع عبدالغني بن سعيد الأزدي.

وقد قام عدد من الباحثين بجمع جميع كلام الدارقطني في الجرح والتعديل ورتبوا الرجال فيه على حروف المعجم، وبلغت تراجمه أكثر من أربعة آلاف ترجمة (٤٠٠٠) والكتاب مطبوع في مجلدين عن دار عالم الكتب ببيروت.



ثانياً: مناهجهم في الجرح والتعديل



١- **المتشددون**: وهم من يتعنت في الجرح ويتثبت في التعديل ويغمز الراوي بالغلطتين والثلاثة.

قال الحافظ الذهبي: فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بنواجذك وتمسك بتوثيقه وإذا ضُعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل احد من الحذاق فهو ضعيف وإن وثقه أحد فهذا هو الذي قالوا: لا يقبل منه الجرح إلا مفسراً، يعني لا يكفي فيه قول ابن معين مثلًا: هو ضعيف، ولم يبين سبب ضعفه، ثم يجيئ البخاري وغيره يوثقه، ومثل هذا يختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه[1].

ومن أبرز المتشددين: يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش.

٢- **المعتدلون**: كأحمد، والبخاري، وأبي زرعه. والدارقطني، وابن عدي.

٣- **المتساهلون**: ك: العجلي، وابن حبان، والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات[2].

قال السخاوي: ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه يعني أن كل طبقة من الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط.

فمن الأولى شعبة والثوري وشعبة أشدهما.

ومن الثانية يحيى القطان وابن مهدي ويحيى أشدهما.

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» للزركشي (٣/ ٤٤٢).

(٢) «الموقظة» (ص٨٣).

ومن الثالثة ابن معين وأحمد وابن معين أشدهما.

ومن الرابعة أبو حاتم والبخاري وأبو حاتم أشدهما.

فقال النسائي: لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه.

فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه القطان مثلًا فإنه لا يترك لما عرف من تشدد يحيى ومن هو مثله في النقد(١).

تنبيه:

قال العلامة المعلمي: «ما اشتهر من أن فلاناً من الأئمة مسهل وفلاناً متشدد ليس على إطلاقه، فإن منهم من يسهل تارة ويشدد تارة، بحسب أحوال مختلفة. ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم لا تحصل إلا باسقراء بالغ لأحكامهم، مع التدبر التام»(٢).

فائدة معرفة مناهج النقاد:

معرفة مناهج النقاد في الجرح والتعديل لها فائدة جليلة في دراسة حال الراوي عند تعارض الجرح والتعديل فبعضهم يوثقه، وبعضهم يضعفه.

فإذا ضعفه مثل أبي حاتم الرازي، ووثقه مثل البخاري.

فإنه - في هذه الحالة - يقدم قول المعتدل على المتشدد، ويكون الكلام في الراوي بهذه الصورة: الراجح أنه «ثقة» لتوثيق البخاري له، وأما تضعيف أبي حاتم فهو معروف بالتشدد في هذا الباب.

---

(١) «فتح المغيث» (٤/ ٣٦٠)، و«المتكلمون في الرجال» (ص ١٤٤).

(٢) «مجموع المعلمي» (٢٥/ ٢٥٢).

ثالثاً: مصطلحاتهم في الجرح والتعديل

مصطلحات الجرح والتعديل أنواع متعددة، وتختلف باعتبارات متعددة، وكل نوع منها له أحكام خاصة، وفيما يأتي بيان أبرز أنواع عبارات الجرح والتعديل:

<table dir="rtl">
<tr><th colspan="2">مصطلحات الجرح والتعديل</th><th>أمثلتها</th></tr>
<tr><td rowspan="3">١ - مصطلحات مشهورة
وهي الأغلب في الاستعمال</td><td>مفردة</td><td>(ثقة)، (صدوق)، (ضعيف)</td></tr>
<tr><td>مكررة</td><td>(ثقة ثقة)، (ثقة حافظ)</td></tr>
<tr><td>مركبة</td><td>(ثقة يهم) (صدوق يهم)
(صدوق سيئ الحفظ)</td></tr>
<tr><td colspan="2">٢ - مصطلحات نادرة
وهي مصطلحات قليلة الورود والاستعمال في كلام النقاد</td><td>(بين يدي عدل)
(إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث)</td></tr>
<tr><td colspan="2">٣ - مصطلحات متجاذبة
مترددة بين الجرح والتعديل</td><td>(شيخ)، و(يكتب حديثه)
(صالح)</td></tr>
<tr><td rowspan="2">٤ - مصطلحات خاصة</td><td>تكون العبارة خاصة في الاستعمال</td><td>(سكتوا عنه) و(فيه نظر) مصطلحات خاصة بالإمام البخاري يطلقها على (المتهم)</td></tr>
<tr><td>أو تكون العبارة متداولة معروفة ثم تستعمل في غير المعنى المشهور لها</td><td>(ليس بشيء) يستعملها ابن معين أحياناً فيمن لا يروي إلا القليل من الحديث</td></tr>
</table>

أنواع المصطلحات في الجرح والتعديل

أنواع مصطلحات النقاد في الجرح والتعديل عديدة يمكن إجمالها في هذه الأنواع: (المشهورة، والنادرة، والمتجاذبة، والخاصة).

والوقوف مع كل نوع والتفصيل فيه يخرج به عن مقصود هذا الكتاب، ولذا سيكون الكلام في هذا المبحث في بيان مجمل هذه الأنواع مع الإشارة إلى البحوث والدراسات العلمية فيها لمن أراد الاستزادة في هذا الموضوع.

١- المصطلحات المشهورة، وتأتي: (مفردة، ومكررة، ومركبة).

المفردة مثل: (ثقة) أو (متقن) أو (صدوق) أو (ضعيف).

المكررة مثل: (ثقة ثقة) أو (ثقة ثبت) أو (صدوق لا بأس به).

المركبة مثل: (ثقة يخطئ)، أو (صدوق يهم).

(فالمفردة) الأمر فيها ظاهر، وليس فيها إشكال، وكذا (المكررة) الأمر فيها ظاهر، وغالباً ما يأتي التكرار لتأكيد حال الراوي.

وأما (المركبة) من وصفين مختفلين، فالأمر فيها يحتاج إلى بحث ونظر، وفي بعضها إشكال.

وممن عرف بالعبارات المركبة المشكلة الحافظ يعقوب بن شيبة، ومن عباراتها: (كان ثقة صدوقاً)[١].

وكثيراً ما يسلك الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» هذا المسلك في بيان حال الراوي.

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٣/ ٨٥).

الدراسات العلمية:

أ- [دراسة ما قال فيه ابن حجر (صدوق يهم) أو (صدوق يخطىء)] رسالة دكتوراه د. عبدالعزيز التخفيفي، مقدمة لقسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٥هـ.

ب- (ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب، ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي) للدكتور أحمد معبد، نشر دار أضواء السلف عام ١٤٢٥هـ، والكتاب مطبوع في مجلد واحد في (٤٢٧ صفحة).

٢- المصطلحات النادرة، وهي مصطلحات قليلة الاستعمال، والغالب أنها مأخوذة من عبارات أحاديث نبوية أو حكم وأمثال ثم وصف الراوي بها للمناسبة بين حال الراوي وهذه الحكمة

ومن أمثلة هذه العبارات:

(بين يدي عدل)(١)، و(فلان مود)(٢)، و(ليس من إبل القباب)(٣)، (ليس من جمال المحامل)(٤).

---

(١) ينظر تفسيرها والخلاف فيها «فتح المغيث» (٢/ ١٣٣) للحافظ السخاوي.

(٢) قال الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٣٣): فلان مود؛ فإنها اختلف في ضبطها، فمنهم من يخففها؛ أي: هالك، قال في الصحاح: أودى فلان؛ أي: هلك، فهو مود. ومنهم من يشددها مع الهمزة؛ أي: حسن الأداء.

(٣) نقل الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٢٩) عن الحافظ ابن حجر قوله: وهذه العبارة يؤخذ منه أنه يروى حديثه ولا يحتج بما ينفرد به؛ لما لا يخفى من الكناية المذكورة.

(٤) «فتح المغيث» (٢/ ١٢٩).

الدراسات العلمية:

أ- (شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال). د. سعدي الهاشمي ط. العلوم والحكم، المدينة النبوية ١٤١٣هـ.

ب- (شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال) د. سعدي الهاشمي.

ج- (معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة والمشهورة) للأستاذ سيد عبد الماجد الغَوْري.

٣- **المصطلحات المتجاذبة، وهي المترددة بين الجرح والتعديل،** وقد أشار لها ونبه عليها الحافظ الذهبي في كتابه «الموقظة» كذلك فقال: «ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من **(العبارات المتجاذبة)**...»(١).

ولم أقف على دراسة علمية جامعة لألفاظ وعبارات هذا الباب، وهذا الموضوع حري بالبحث والدراسة.

٤- **المصطلحات الخاصة**، وهي نوعان:

أ - تكون العبارة خاصة في الاستعمال مثل: (سكتوا عنه) و(فيه نظر) مصطلحات خاصة بالإمام البخاري يطلقها على (المتهم)، وهي من أشد صيغ الجرح عند البخاري كما تقدم.

قال المعلمي: قال البخاري (فيه نظر) وهذه من أشد صيغ الجرح عنده(٢).

---

(١) «الموقظة» (ص٨٢).

(٢) التعليق على «الفوائد المجموعة» (ص٢١٣، ٤٦٦).

ب - أو تكون العبارة متداولة معروفة ثم تستعمل في غير المعنى المشهور لها مثل (ليس بشيء) يستعملها ابن معين أحياناً فيمن لا يروي إلا القليل من الحديث.

وقد نوه الحفاظ بالعناية بهذا النوع وأهميته:

قال الحافظ الذهبي: «ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. **ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة**»[1].

وقال الحافظ ابن كثير: «قلت: وبين ذلك أمور كثيرة يعسر ضبطها، وقد تكلم الشيخ أبوعمرو على مراتب منها. **وثم اصطلاحات لأشخاص، ينبغي التوقيف عليها**»[2].

وقال العلامة المعلمي: «صيغ الجرح والتعديل كثيراً ما تطلق على معان مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك تتوقف على طول الممارسة واستقصاء النظر»[3].

المصطلحات الخاصة عند الحافظ الذهبي وابن حجر:

من المصطلحات الخاصة التي ينبغي الوقوف عليها والعناية بتفسيرها لكثرة دورانها مع رواة الكتب الستة:

١- (وثق) عند الحافظ الذهبي.

٢- (مقبول) عند الحافظ ابن حجر.

---

(١) «الموقظة» (ص٨٢).

(٢) «اختصار علوم الحديث» (ص١٠٦).

(٣) «مجموع المعلمي» (٢٥/ ٢٥٢).

الذي يتبادر إلى الذهن أن هاتين العبارتين تفيدان أن الراوي مقبول الرواية، لكن الواقع خلاف ذلك، فهما يطلقانهما في الراوي الذي ليس فيه توثيق معتبر، وإنما ذكره ابن حبان في «الثقات» فقط.

الدراسات العلمية:

عامة الدراسات العلمية في هذا الموضوع دراسات خاصة في بحث دلالة لفظة أو ألفاظ معدودة عن أحد الحفاظ، ولا تكاد توجد دراسة عامة لجميع المصطلحات الخاصة، **ومن هذه الدراسات الخاصة:**

١- «قول البخاري فيه نظر» د. مسفر الدميني.

٢- «قول البخاري سكتوا عنه» د. مسفر الدميني، مطبوع عام ١٤١١هـ.

٣- «دراسة ألفاظ مقارب الحديث وصدوق ولابأس به وأحكامها عند الإمام البخاري» رسالة ماجستير مقدمة لقسم السنة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام للباحث الشيخ عبدالعزيز الرميح، وتاريخ تسجيلها عام ١٤٢٥هـ.

الدراسات العلمية في ألفاظ الجرح والتعديل على وجه العموم:

١- **كتاب «شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل»** لأبي الحسن السليماني، مطبوع في مجلد واحد، وقد استوعب الشيخ في استقصاء جميع عبارات الجرح والتعديل بأنواعها وشرحها وبين مراتبها، ويعد هذا الكتاب من أفضل وأجمع الكتب في هذا الموضوع، حري بطالب العلم المتخصص أن يقف عليه.

٢- **«ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها»** للدكتور نور الدين عتر.

٣- **«معجم ألفاظ الجرح والتعديل مع تراجم مُوجَزة لأئمة الجرح**

والتعديل»: للأستاذ سيد عبد الماجد الغَوْري.

٤- «**معجم الجرح والتعديل**» للأستاذ خيري قدري.

٥- «**المعجم الاصطلاحي لألفاظ الجرح والتعديل في علم الحديث النبوي الشريف**»: للدكتور بشير محمود فتّاح.

٦- «**الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل**» يوسف محمد صديق ط. ابن تيمية في الكويت. ١٤١٠هـ.

مسألة أهمية حكاية ألفاظ الجرح والتعديل بنصها:

المراد بحكاية الجرح والتعديل، أن ينقل كلام الناقد بنصه دون معناه، وذلك بالرجوع إلى المصادر الأصلية.

فمثلًا إذا قال أبو حاتم الرازي (يكتب حديثه ولا يحتج به) لا تقل (ضعفه أبو حاتم) بل انقل العبارة بحروفها (يكتب حديثه ولا يحتج به).

لأنك إذا قلت (ضعفه أبو حاتم) تكون ذكرت المعنى الذي فهمت، وقد يكون هذا الفهم خاطئاً، أو قد تكون هذه العبارة من المصطلحات الخاصة التي وردت على خلاف الظاهر.

قال الحافظ الذهبي عقب ذكره جملة من الألفاظ الخاصة: «ومن ثم، قيل تجب حكاية الجرح والتعديل»[1].

وقال الحافظ السخاوي: فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها؛ ليتبين ما لعله خفي منها على كثير من الناس[2].

وقال المعلمي: إذا رأى في الترجمة «وثقة فلان» أو «ضعفه فلان» أو

(١) «الموقظة» (ص٨٣).

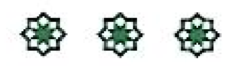
(٢) «فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ١٣٢).

«كذبه فلان» فليبحث عن عبارة فلان، فقد لا يكون قال: «هو ثقة» أو «هو ضعيف» أو «هو كذاب».

- ففي (مقدمة الفتح) في ترجمة إبراهيم بن سويد بن حبان المدني «وثقه ابن معين وأبو زرعة» والذي في ترجمته من (التهذيب): قال «أبو زرعة ليس به بأس».

- وفي (المقدمة) في ترجمة إبراهيم بن المنذر الحزامي «وثقه ابن معين... والنسائي» والذي في ترجمته من «التهذيب»: «قال عثمان الدارمي رأيت ابن معين كتب عن إبراهيم بن المنذر أحاديث ابن وهب ظننتها المغازي وقال النسائي: ليس به بأس».

- وفي «الميزان» و«اللسان» في ترجمة معبد بن جمعة «كذبه أبو زرعة الكشي» وليس في عبارة أبي زرعة الكشي ما يعطي هذا بل فيها أنه «ثقة في الحديث»[1].



(١) «التنكيل» (١/ ٢٥٣).



الباب الثاني

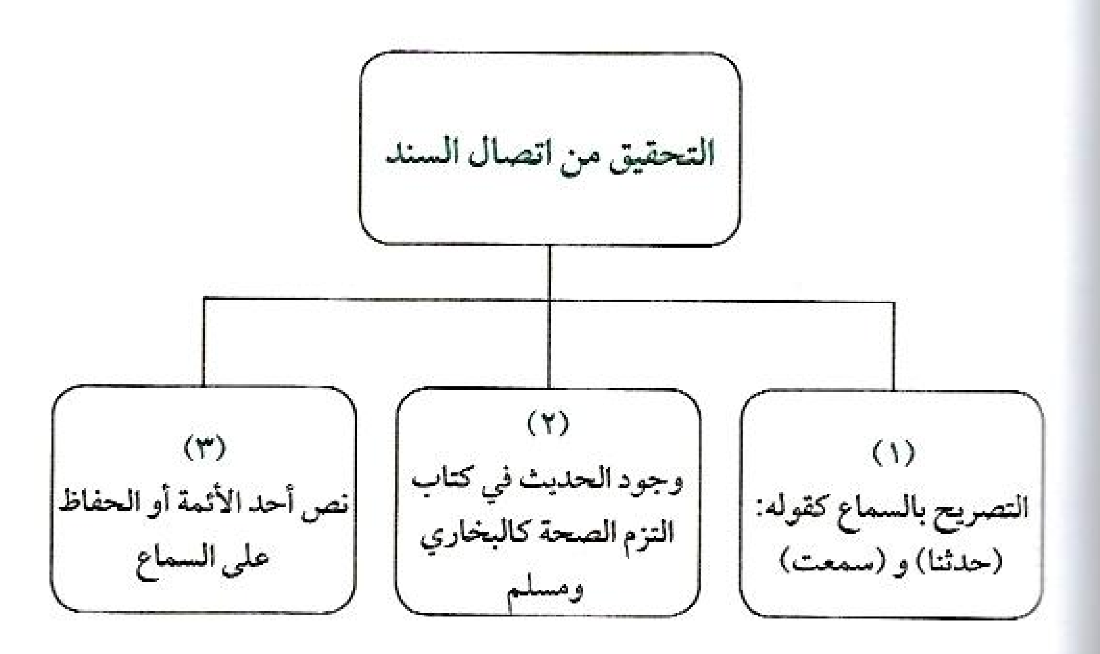
اتصال السند

أولاً: المراد بالاتصال.

أي أن يسمع كل راو ممن فوقه في السند.

ولا يلزم أن يصرح بالسماع في كل رواية، إنما يلزم وجود التصريح بالسماع ممن عرف واشتهر بالتدليس كم سيأتي تفصيله.

ثانياً: طرق إثبات الاتصال.



يعرف اتصال السند بأمور منها:

١- وجود التصريح بالسماع كـ (حدثنا، وأخبرنا).

٢- وجود الإسناد لدى من اشترط الصحة كالبخاري ومسلم.

٣- أن ينص إمام من الأئمة على سماع الراوي ممن فوقه.

ثالثاً: طرق تحمل الحديث[١].

طرق تحمل الحديث هي طرق تلقي الحديث من الشيخ وهي ثمانية: (السماع والعرض والإجازة والمناولة والمكاتبة والإعلام والوصية والوجادة).

وأهل الاصطلاح يتكلمون في هذا الباب على أمور ثلاثة مترابطة متدرجة وهي:

١- **(تحمل الحديث)**[٢]، يتكلمون فيه عن حكم تحمل الكافر والصغير، والسن المعتبر في تحمل الصغير، وطرق التحمل الثمانية، وأفردوا له نوعاً خاصاً وهو الرابع والعشرون، ووسم بـ (كيفية سماع الحديث وتحمله)، **وهو مقصود الكلام هنا.**

٢- **(كتابة الحديث)**، والمقصود به متى يصح كتابة الحديث؟ وما السن المعتبر في ذلك؟ وأفردوا له نوعاً خاصاً وهو الخامس والعشرون، ووسم بـ (معرفة كتابة الحديث، وكيفية ضبط الكتاب وتقييده).

٣- **(أداء الحديث وروايته)**، ويتكلون فيه عن تأهل المحدث للتحديث بما تحمله وكتبه، وما السن المعتبر في ذلك، وكذا شروط الرواية

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٢٨) - النوع الرابع والعشرون: معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه، و«شرح ألفية العراقي» للعراقي (١/ ٣٨٤)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ١٣٥).

(٢) التعبير بـ (التحمل) أصح من التعبير بـ (السماع)، لأن تلقي الحديث ليس مقصوراً على سماعه من الشيخ، بل يدخل فيه تلقيه بالطرق التي ليس فيها سماع كالمناولة والمكاتبة والوصية والإعلام، ومنه نعلم أن الاقتصار على لفظ (السماع) يخرج باقي طرق تحمل الحديث التي ليس فيها سماع، ولأجل هذا عبروا في تسمية هذا النوع بـ (كيفية سماع الحديث وتحمله) ليشمل الجميع السماع وغيره.

وآدابها، وأفردوا له نوعاً خاصاً وهو السادس والعشرون، ووسم بـ (معرفة كيفية رواية الحديث وشرط أدائه)؟

وفيما يأتي خلاصة أحكام تحمل الحديث، وبيان طرق التحمل:

لا يشترط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ:

فيصح التحمل قبل وجود كمال الأهلية: فتقبل رواية من تحمل قبل الإسلام وروى بعده، وكذلك رواية من سمع قبل البلوغ وروى بعده.

والدليل:

- أن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن بن علي، وابن عباس، وابن الزبير، والنعمان بن بشير، وأشباههم من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وما بعده، ولم يزالوا قديماً وحديثاً يحضرون الصبيان مجالس التحديث والسماع، ويعتدون بروايتهم لذلك.

- وجاء في الصحيحين من حديث جبير بن مطعم ﵁ قال: «سمعت رسول الله ﷺ - يعني حين قدم عليه في أسارى بدر - يقرأ في المغرب بالطور وفي رواية فلما بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ﴾ كاد قلبي أن يطير، وفي رواية البخاري وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي». ثم إنه أسلم بعد ذلك قبل الفتح وأداه.

- ووقع في درس ابن تيمية أن صبياً من اليهود سمع شيئاً من الحديث فكتب بعض الطلبة اسمه في الطبقة فأنكر عليه وسئل عنه ابن تيمية فأجازه ولم يخالفه أحد من أهل عصره. واتفق أن ذلك الصبي أسلم بعد بلوغه وأدى فسمعوا منه[1].

---

(١) «فتح المغيث» (٢/ ١٣٥). و«الغاية» (١/ ٨٣) كلاهما للحافظ السخاوي.

- **السن الذي يصح به سماع الصغير:**

- جاء عن الإمام أحمد بن حنبل أنه سئل: «متى يجوز سماع الصبي للحديث؟» فقال: «إذا عقل وضبط». فذكر له عن رجل أنه قال: «لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة»، فأنكر قوله، وقال: «بئس القول».

فالمعتبر على الصحيح (التمييز والفهم) وهو في كل شيء بحسبه[1].

قال الحافظ ابن الصلاح: التحديد بخمس سنين هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعداً (سمع)، ولمن لم يبلغ خمساً (حضر)، أو (أحضر)، **والذي ينبغي** أن يعتبر في كل صغير حاله على الخصوص، فإن وجد مرتفعاً عن حال من لا يعقل فهماً للخطاب ورداً للجواب ونحو ذلك صحح سماعه، وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم يصحح سماعه، وإن كان ابن خمس، بل ابن خمسين[2]. اهـ.

وقد ترجم البخاري في «صحيحه»: «متى يصح سماع الصغير؟» وأورد بإسناده عن محمود بن الربيع قال: «عقلت من النبي ﷺ مجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو»، وفي رواية أخرى: أنه كان ابن أربع سنين.

قال ابن الصلاح: حديث محمود بن الربيع يدل على صحة ذلك من ابن خمس مثل محمود، ولا يدل على انتفاء الصحة فيمن لم يكن ابن خمس، ولا على الصحة فيمن كان ابن خمس ولم يميز تمييز محمود رضي الله عنه، والله أعلم[3]. اهـ.

قال الحافظ السخاوي: ويحصل [التمييز والفهم] في خمس غالبًا وربما يتخلف، بل قد يحصل قبلها[4].

---

(١) «التوضيح الأبهر» للحافظ السخاوي (ص٧٦).

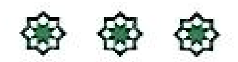
(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١٣٠).

(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١٣٠).

(٤) «التوضيح الأبهر» للحافظ السخاوي (ص٧٦).

مجمل طرق تحمل الحديث

طرق التحمل	لفظ الأداء	حكم الرواية بها
١ - السماع	سمعت، وحدثني سمعت	صحيحة
٢ - العرض	أخبرني وقرأت عليه	صحيحة
٣ - الإجازة	أنبأني	صحيحة
٤ - المناولة	ناولني	صحيحة بشرط الإذن بالرواية
٥ - المكاتبة	كتب إلي	صحيحة بشرط الإذن، وصححت بدونه للقرينة
٦ - الإعلام	شافهني أو أعلمني	صحيحة بشرط الإذن بالرواية
٧ - الوصية	أوصى إلي فلان	صحيحة بشرط الإذن بالرواية
٨ - الوجادة	(وجـــدت بخط فــلان) و(قــرأت بخطه)	من باب المنقطع إلا أن يحصل فيها إذن بالرواية



مفصل طرق تحمل الحديث

طرق التحمل	لفظ الأداء	حكم الرواية بها
١ - السماع وهو أن يقرأ الشيخ، والطالب يسمع، سواء حدث الشيخ من حفظه أو من كتابه.	(سمعت) و(حدثني) و(أخبرني). أما بعد التخصيص، أصبحت الألفاظ على ما يأتي: ١- (سمعت وحدثني) للسماع من لفظ الشيخ. ٢- (أخبرني) للقراءة على الشيخ وهو العرض. ٣- (أنبأني) للإجازة. ٤- (قال لي، وذكر لي) للمذاكرة.	(صحيحة) وقد اختلف في مرتبتها: أ - أرفع أنواع التحمل عند الجمهور. ب - وعند الإمام مالك أن (العرض) أرفع منها. ج - وعند الإمام البخاري وغيره (السماع) و(العرض) سواء.
٢ - العرض وهو أن يقرأ الطالب والشيخ يسمع، سواء قرأ الطالب أو قرأ غيره وهو يسمع.	(أخبرني) و(قرأت عليه).	صحيحة وكان الإمام مالك يستعمل هذه الطريقة في إسماع (الموطأ) وروايته.

٣ - **الإجـازة** هـي أن يـأذن الشيخ للتلميذ بالرواية عنه لفظاً أو كتابة، من دون سماع ولا قراءة.	أنبأني	صحيحة إلا في حالات وهي: أ - **الإجازة العامة في المجاز** له لا به، كأن يقول: أجزت لجميع المسلمين، أو لمن أدرك حياتي. ب - **الإجازة للمجهول**، كأن يكون مبهماً أو مهملًا. ج - **الإجـازة للمعدوم**، كأن يقول: أجـزت لمن سيولد لفلان. د - **الإجـازة المعلقة بشرط** مشيئة الغير، كأن يقول: أجزت لك إن شاء فلان.
٤ - **المناولة** وهـي أن يناوله الكتابَ، ويقول: «هذا من حديثي، أو من سماعاتي»	ناولني	صحيحة بشرط الإذن بالرواية. - والإذن هو الإجازة، وصورته: أن يناوله الكتاب ويقول الشيخ للتلميذ: «اروِه عني، أو: أذِنتُ لك في روايتِه» أو «أجزت لك روايته». - **والمناولة مع الإذن** أعلى أنواع الإجازةِ على الإِطلاق.

٥ - المكاتبة وهي أن يكتب الشيخُ إلى الطالب وهو غائبٌ شيئاً من حديثِه بخطِّه، أو يكتب له ذلك وهو حاضر.	كتب إليّ	صحيحة بشرط الإذن، وصححت بدون الإذن للقرينة.
٦ - الإعلام إعلامُ الشيخ للطالبِ بأن هذا الحديثَ أو هذا الكتابَ سماعُه من فلان أو روايتُه.	شافهني أو أعلمني	صحيحة بشرط الإذن بالرواية وصورته: أن يعلم الشيخ تلميذه أن هذا حديثه ثم يقول: «اروِه عني، أو: «أذِنتُ لك في روايته»
٧ - الوصية وهي أن يوصِيَ الشيخ بكتابٍ يرويه، عند موته أو سفرِه، لشخصٍ.	أوصى إلى فلان	صحيحة بشرط الإذن بالرواية وصورته: أن يوصي الشيخ لأحد تلاميذه بكتابه يقول: «أذِنتُ له في روايتِه عني».
٨ - الوجادة أن يقف على كتابِ شخص فيه أحاديثُ يرويها بِخَطِّه ولم يلقه، أو لَقِيه، ولكن لم يسمعْ منه ذلك الذي وجده بخطِّه، ولا له منه إجازةٌ ولا نحوُها.	(وجدت بخط فلان) و(قرأت بخطه)	من باب المنقطع إلا أن يحصل فيها إذن بالرواية.

رابعاً: علاقة الاتصال بصيغ الأداء.

صيغ الأداء في الجملة على قسمين:

أ- **صريحة في السماع** كـ (سمعت، وحدثنا، وأخبرنا)، فالصريحة في السماع إذا جاءت في الرواية حكم باتصالها، إلا أن يدل دليل على الخطأ في الصيغة.

ب- **غير صريحة في السماع** كـ (عن، وقال، وروى)، وهذا القسم محتمل للسماع وعدمه، فلا يحكم بالسماع بمجرد هذه الصيغة.

خامساً: حكم الإسناد المعنعن، والإسناد المؤنن ويقال له: (المؤنأن).

الإسناد المعنعن: ما ورد بصيغة (عن) ولو في موضع واحد في السند، من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع.

صورته: هو قول الراوي: حدثنا فلان (عن) فلان.

مثاله: أمثلته كثيرة جداً، بل الغالب على الأسانيد أنها معنعنة، ومنها:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن».

فهذا إسناد معنعن، روي (بعن) في أكثر من موطن.

حكمه: ذهب الجماهير من المحدثين وغيرهم إلى أنه متصل، - وحكى غير واحد الإجماع على ذلك - لكن بشرطين:

أ- أن لا يكون الراوي مدلساً.

ب - ثبوت اللقاء ولو مرة عند ابن المديني والبخاري وغيرهما - قال ابن حجر: وهو المختار -، واكتفى مسلم بإمكان اللقاء[١].

فإذا توفر هذان الشرطان فإن (عن) محمولة على السماع، وهي مثل (حدثنا)، لكن الراوي أو من دونه اختصر أو لم ينشط فقال (عن) بدل (حدثنا).

وممن حكى الإجماع على الاتصال بشرطه:

الحاكم النيسابوري قال: الأحاديث المعنعنة التي ليس فيها تدليس متصلة بإجماع أئمة النقل[٢].

وكذا قال الخطيب: أهل العلم مجمعون على أن قول المحدث غير المدلس: فلان عن فلان، صحيح معمول به إذا كان لقيه وسمع منه[٣].

*** الإسناد المؤنن ويقال له: (المؤنأن):**

تعريفه: ما ورد بصيغة (أن)، كقول الراوي: حدثنا فلان (أن) فلاناً قال كذا[٤].

مثاله: قال مالك: عن الزهري أن سعيد بن المسيب قال كذا.

حكمه: جمهور المحدثين أن (عن) و(أن) سواء، وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة يعني مع السلامة من التدليس[٥].

---

(١) «نزهة النظر» لابن حجر (ص١٥٩)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٠٥).

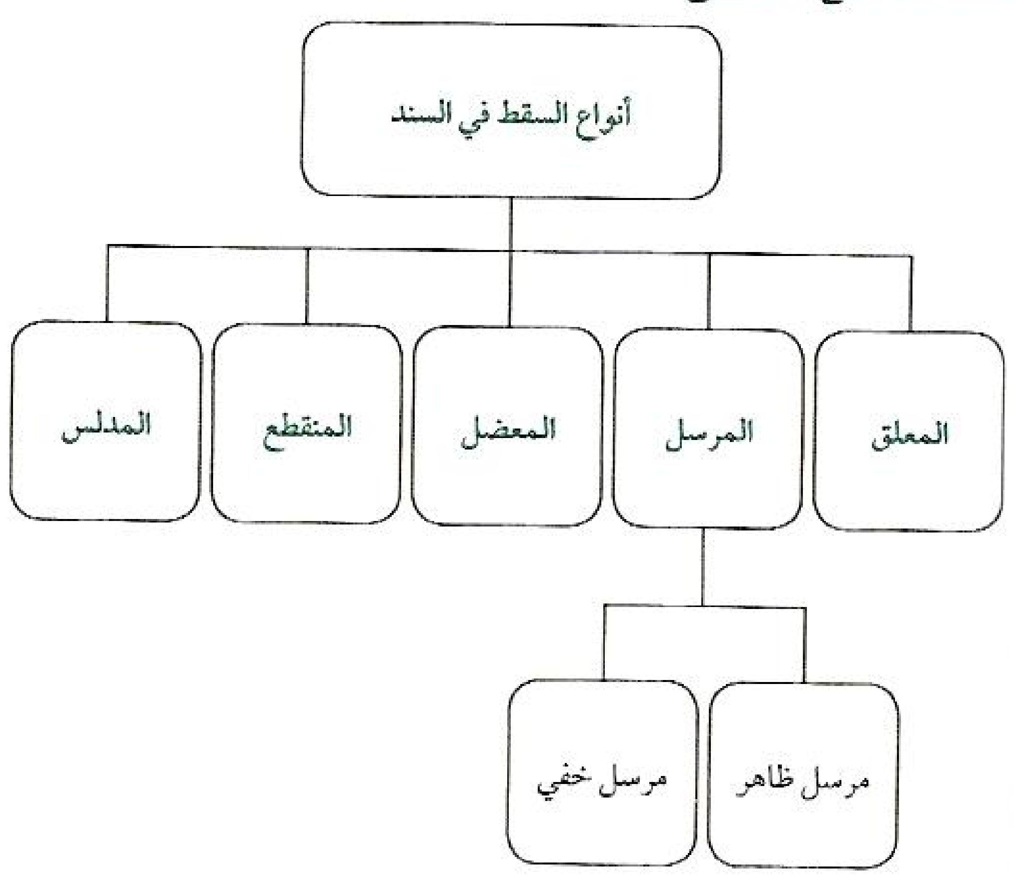
(٢) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٥٨٣).

(٣) «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٠٣).

(٤) «الغاية في شرح الهداية» للسخاوي (ص٩٧).

(٥) «الغاية في شرح الهداية» للسخاوي (ص٩٧)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢١١).

سادساً: أنواع الانقطاع.



١- **المعلق**: ما سقط من مبدأ إسناده راو أو أكثر من تصرف مصنف.

من صوره: أن يقول البخاري: قال مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ.

أو يقول البخاري: قال ابن عمر عن رسول الله ﷺ الحديث[١].

---

(١) المعلق نوع من أنواع الحديث الضعيف لانقطاعه، والمعلقات في صحيح البخاري ليست من شرط كتابه الصحيح، وقد أورد الإمام البخاري جملة من الأحاديث المعلقة في «صحيحه» لأسباب عديدة منها: الاختصار، أو عدم التكرار أو الشرح لمتن سابق.

٢- **المرسل**: ما سقط مِن آخره مَن بعد التابعي[١].

صورة المرسل: قول التابعي - سواء كان كبيراً أو صغيراً - قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا أو نحو ذلك.

٣- **المنقطع**: ما سقط منه قبل الوصول إلى الصحابي واحد أو أكثر مع عدم التوالي.

وعرفه ابن الصلاح وغيره: بأنه مالم يتصل إسناده من أي وجه كان، فيشمل المرسل والمعضل وجميع أنواع الانقطاع.

فالتعريف الأول هو المنقطع الخاص، والثاني هو المنقطع العام.

الفرق بين المنقطع والمرسل:

أئمة الحديث وكذا الأصوليون يطلقون لفظ (المرسل) على المنقطع، ثم استقر الاصطلاح على المغايرة بين المرسل والمنقطع.

قال الخطيب البغدادي: والمنقطع مثل المرسل، إلا أن هذه العبارة تستعمل غالباً في رواية من دون التابعين عن الصحابة، مثل أن يروي مالك بن أنس عن عبد الله بن عمر أو سفيان الثوري عن جابر بن عبد الله أو شعبة بن الحجاج عن أنس بن مالك، وما أشبه ذلك[٢].

قال النووي: وأما المرسل فهو عند الفقهاء والأصوليين والخطيب البغدادي وجماعة من المحدثين ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه فهو عندهم بمعنى المنقطع[٣].

---

(١) «نزهة النظر» (ص١٠١).

(٢) «الكفاية» (ص٢١).

(٣) «النكت على ابن الصلاح» للزركشي (١/ ٤٤٨).

قال الحافظ ابن حجر: أكثر المحدثين على التغاير، لكنه عند إطلاق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط، فيقولون: أرسله فلان، سواء كان ذلك مرسلًا أم منقطعاً، ومن ثم أطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين أنهم لا يغايرون بين المرسل والمنقطع، وليس كذلك؛ لما حررناه، وقل من نبه على النكتة في ذلك، والله أعلم(١).

وهذا التفصيل من الحافظ ابن حجر في أنهم غايروا في الاسم دون الفعل محل نظر، فكثيراً ما يطلق الأئمة النقاد لفظ (المرسل) بصيغة الاسم على المنقطع(٢).

٤- **المعضل**: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر بشرط التوالي(٣).

من صور المعضل(٤):

ما يرويه تابع التابعي قائلًا فيه: قال رسول الله ﷺ،

وكذلك ما يرويه من دون تابع التابعي عن رسول الله ﷺ، أو عن أبي بكر وعمر وغيرهما غير ذاكر للوسائط بينه وبينهم.

إذا سقط اثنان في موضعين:

إذا لم يتوال السقط فهو منقطع من موضعين، قال العراقي: ولم أجد في كلامهم إطلاق المعضل عليه(٥).

---

(١) «نزهة النظر» (ص٦٦).

(٢) «النكت على ابن الصلاح» للزركشي (١/ ٤٤٦). وانظر الأمثلة في «علل الترمذي المفرد» (رقم/ ٨، ١٧٦، ٣٠٦، ٣١٤، ٣٠٥، ٣٥١، ٣٥٥، ٤٤١، ٦٣٢).

(٣) «نزهة النظر» لابن حجر (ص٦٦)، و«التوضيح الأبهر» للسخاوي (ص٤٤).

(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٥٩).

(٥) «نزهة النظر» لابن حجر (ص٦٧)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٢٤١).

٥- الحديث المدلس.

تعريف التدليس، وأقسامه:

اشتقاقه من الدَّلَس بالتحريك، وهو اختلاط الظلام، سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء[١].

١- تدليس الإسناد[٢]:

أن يروي الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه بصيغة تحتمل السماع وغيره كـ (عن) و(قال).

وهو الذي يقصد غالباً عند إطلاق لفظ (التدليس)[٣].

وتدليس الإسناد له أنواع وصور عديدة، وشر أنواعه: تدليس التسوية[٤] وصورته: أن يروي المدلس حديثاً عن شيخ ثقة بسند فيه راوٍ ضعيف، فيحذفه المدلس من بين الثقتين اللذين لقي أحدهما الآخر، ولم يذكر أولهما بالتدليس، ويأتي بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات، ويصرح المدلس بالاتصال عن شيخه، وممن كان يفعل: بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم.

---

(١) «نزهة النظر» لابن حجر (ص١٠٣).

(٢) «شرح ألفية العراقي» للعراقي (١/ ٢٣٤)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٢٣) للسخاوي، و«التوضيح الأبهر» للسخاوي (ص٤٦)، وأول من عرف تدليس الإسناد الحافظ البزار في جزء له في «معرفة من يترك حديثه أو يقبل»، ثم تبعه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام»، ونقله عنه العراقي والسخاوي وغيرهما.

(٣) اقتصر الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» على بيان تدليس الإسناد، ولم يتكلم على تدليس الشيوخ.

(٤) أدرجه الخطيب والنووي في أنواع تدلس الإسناد، ولم يذكره ابن الصلاح. انظر «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٢٥)، و«تدريب الراوي» (١/ ٢٥٧)

٢- تدليس الشيوخ[(١)]:

أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

التدليس ليس جرحاً بإطلاق:

التدليس له مقاصد وأسباب متعددة: منها الاختصار، ومنها التردد في الرواية، ومنها قصد إخفاء العيب إلى غير ذلك من الأسباب.

وقد فعله أئمة كبار في العلم والدين والورع كسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ولم يعد ذلك عيباً ولا جرحاً ألبتة لأن الأئمة الكبار لا يفعلونه بقصد إخفاء الضعف.

قال الحافظ الزركشي: وأما من الثقات فلهم فيه أغراض لا تضر فمنها: الاختصار وكأن تدليسهم بمنزلة روايتهم المرسل، ولهذا كانوا إذا سئلوا أحالوا على الثقات فلم يكن ذلك قادحاً[(٢)]. اهـ.

وقال الحافظ العلائي: لأن جماعة من الأئمة الكبار دلسوا وقد اتفق الناس على الاحتجاج بهم ولم يقدح التدليس فيهم كقتادة والأعمش والسفيانين الثوري وابن عيينة وهشيم بن بشير وخلق كثير وأيضاً، فإن التدليس ليس كذباً صريحاً بل هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل[(٣)].

وإنما يذم التدليس وصاحبه إذا كان قصده إخفاء العيب، وعلى هذا

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٧٤)، وهنالك أنواع أخرى للتدليس مثل: تدليس العطف وتدليس القطع وتدليس البلاد. انظر «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٦١٧، ٦٥١) و«مراتب المدلسين» لابن حجر (ص١٦).

(٢) «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ١٣٠).

(٣) «جامع التحصيل» للعلائي (ص٩٧).

يحمل كثير من كلام الأئمة في ذم التدليس.

ونقل ابن دقيق العبد عن بعض الحفاظ قوله: التدليس اسم ثقيل شنيع الظاهر، لكنه خفيف الباطن سهل المعنى.

قال السخاوي: هذا محمول على غير المحرم منه[١].



---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٣٦).

أغراض التدليس(١)

التدليس له أسباب عديدة، وهذه الأسباب بعضها يقع من الثقات، وبعضها يقع من الضعفاء، ومن أبرزها:

١- أن يكون شيخ الراوي المدلس أصغر منه أو من أقرانه.

٢- امتحان أذهان التلاميذ.

٣- التردد في الرواية.

٤- أن يكون شيخ الراوي المدلس ضعيفاً.

مراتب المدلسين:

المدلسون ليسوا في منزلة واحدة من حيث كثرة التدليس وقلته أو طريقة التدليس، والأسباب الباعثة له، بل هم متفاوتون في ذلك، وهذا التفاوت له أثر في حكم رواية المدلس، فالذي يدلس المرتين والثلاث أو يدلس عن الثقات، ليس كمن يدلس الكثير أو يدلس عن الضعفاء.

وقد قام الحافظ العلائي بتقسيم المدلسين إلى خمس طبقات، ثم سرد أسماء المدلسين.

ثم جاء الحافظ ابن حجر وتابعه على تقسيمه، واجتهد ابن حجر في توزيع المدلسين ضمن الطبقات الخمس، وقد خولف في بعضها، وفيما يأتي بيان طبقات المدلسين كما ذكرها العلائي وكذا ابن حجر:

(١) «النكت على ابن الصلاح» للزركشي (٢/ ١٣٠).

قال الحافظ العلائي: هذه أسماء من ظفرت به أنه ذكر بالتدليس ثم ليعلم بعد ذلك أن هؤلاء كلهم ليسوا على حد واحد، حيث أنه يتوقف في كل ما قال فيه واحد منهم (عن) ولم يصرح بالسماع بل هم على طبقات:

١- **أولها: من لم يوصف بذلك إلا نادراً جداً،** بحيث أنه لا ينبغي أن يعد فيهم: كيحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة وموسى بن عقبة.

٢- **وثانيها: من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع وذلك إما لإمامته أو لقلة تدليسه في جنب ما روى** أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة وذلك: كالزهري وسليمان الأعمش وإبراهيم النخعي وإسماعيل بن أبي خالد وسليمان التيمي وحميد الطويل والحكم بن عتبة ويحيى بن أبي كثير وابن جريج والثوري وابن عيينة وشريك وهشيم. ففي الصحيحين وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثير مما ليس فيه التصريح بالسماع، وبعض الأئمة حمل ذلك على أن الشيخين اطلعا على سماع الواحد لذلك الحديث الذي أخرجه بلفظ عن ونحوها من شيخه وفيه تطويل، والظاهر أن ذلك لبعض ما تقدم آنفاً من الأسباب، قال البخاري: لا أعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ولا عن سلمة بن كهيل ولا عن منصور وذكر مشايخ كثير لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً ما أقل تدليسه.

٣- **وثالثها: من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع وقبلهم آخرون مطلقاً** كالطبقة التي قبلها لأحد الأسباب المتقدمة: كالحسن وقتادة وأبي إسحاق السبيعي وأبي الزبير المكي وأبي سفيان طلحة بن نافع وعبد الملك بن عمير.

٤- **ورابعها: من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لغلبة تدليسهم وكثرته عن الضعفاء والمجهولين**: كابن إسحاق وبقية وحجاج بن أرطأة وجابر الجعفي والوليد بن مسلم وسويد بن سعيد وأضرابهم ممن تقدم فهؤلاء هم الذين يحكم على ما رووه بلفظ عن بحكم المرسل.

٥- **وخامسها**: من قد ضعف **بأمر آخر غير التدليس** فرد حديثهم به، لا وجه له إذ لو صرح بالتحديث لم يكن محتجاً به كأبي جناب الكلبي وأبي سعد البقال ونحوهما.

حكم رواية المدلس:

التحقيق أن رواية المدلس بالعنعنة مقبولة إلا في حالين:

١- أن يكون الراوي مكثراً من التدليس بحيث يغلب على رواياته.

٢- أن يكون الراوي معروفاً بالتدليس عن الضعفاء والمتروكين.

قال يعقوب بن شيبة: سألت علي بن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل فيه حدثنا؟ فقال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا[1]. اهـ.

وقد اشتهر في جملة من كتب الاصطلاح إطلاق القول بعدم قبول عنعنة من ثبت عليه التدليس ولو مرة واحدة **حتى يصرح بالتحديث**.

قال الحافظ ابن حجر: وحكم من ثبت عنه التدليس - إذا كان عدلًا -: أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث، على الأصح[2].

وقد أخذ ذلك كثير من أهل الاصطلاح من نص الإمام الشافعي حيث

---

(١) «الكفاية» للخطيب (ص ٣٦٢).

(٢) «نزهة النظر» (ص ١٠٤).

قال: ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته.

وليست تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه، ولا النصيحة في الصدق، فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق.

فقلنا: لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول فيه: (حدثني) أو (سمعت)[١].

قال الحافظ ابن رجب: ولم يعتبر الشافعي أن يتكرر التدليس من الراوي، ولا أن يغلب على حديثه، بل اعتبر ثبوت تدليسه، ولو بمرة واحدة.

واعتبر غيره من أهل الحديث أن **يغلب التدليس** على حديث الرجل، وقالوا: إذا غلب عليه التدليس لم يقبل حديثه حتى يقول: (ثنا) وهذا قول ابن المديني، حكاه يعقوب بن شيبة عنه[٢]. اهـ.

وهذا التقرير - وهو أن من ثبت عنه التدليس لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث - **مخالف لعمل الأئمة والحفاظ، وكذا مخالف لما تقدم تقريره واستقر عليه الأمر من تقسيم المدلسين إلى مراتب: الأولى والثانية** مقبولة، والثالثة موضع خلاف، والرابعة غير مقبولة لغلبة تدليسهم، **وكثرته عن الضعفاء والمجهولين**، كما ذكر الحافظ العلائي.

ولو كان الأمر على ما اشتهر في كتب الاصطلاح، لما كان هناك فائدة أو جدوى لهذا التقسيم، فكل من ثبت عليه التدليس ولو مرة لم تقبل عنعنته، وبناء على هذا الإطلاق يكون المدلسون جميعاً في طبقة واحدة، وليس هنالك حاجة للطبقات الخمس فتأمل.

---

(١) «الرسالة» للإمام الشافعي (ص٣٧٨)، و«النكت على ابن الصلاح» للزركشي (٢/ ٨٧).

(٢) «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٥٨٢).

فوائد في رواية بعض المدلسين:

١- التجوز في صيغة الجمع من بعض الرواة، كقول الحسن البصري: خطبنا ابن عباس، وخطبنا عتبة بن غزوان، وأراد أهل البصرة بلدة فإنه لم يكن بها حينئذ ونحوه في قوله حدثنا أبو هريرة، وقول طاووس قدم علينا معاذ اليمن وأراد أهل بلده، فإنه لم يدركه[(١)].

٢- حميد الطويل لم يسمع من أنس إلا اليسير، وجل حديثه، إنما هو عن ثابت عنه، ولكنه يدلسه.

قال العلائي رداً على من قال: إنه لا يحتج من حديث حميد إلا بما صرح فيه؛ قال: قد تبين الواسطة فيها، وهو ثقة محتج به[(٢)].

٣- رواية شعبة عن الأعمش وأبي إسحاق وقتادة معلومة الاتصال، فإن شعبة قال: كفيتكم تدليسهم. فإذا جاء حديثهم من طريقه بالعنعنة حمل على السماع جزماً، قال الحافظ ابن حجر: فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معنعنة[(٣)].

٤- قال البخاري: لا يعرف لسفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور عن كثير من مشايخه تدليس ما أقل تدليسه.

٥- شعبة كان لا يقبل التدليس مطلقاً سواء كان عن ثقة أو لم يكن[(٤)].

---

(١) «فتح المغيث» (١/ ٢٢٦)، (٢/ ١٦٠).

(٢) «جامع التحصيل» (ص١٦٨).

(٣) «طبقات المدلسين» لابن حجر (ص٥٩).

(٤) «جامع التحصيل» (ص١٠١).

نقل ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن - يعني ابن مهدي - قال سمعت شعبة - أو حدثني رجل عن شعبة أنه قال كل شيء حدثتكم به فذلك الرجل حدثني به أنه سمعه من فلان إلا شيئاً أبينه لكم قال ابن أبي حاتم فذكرته لأبي قال يعني أنه كان لا يدلس[(١)].

٦- محمد بن شهاب الزهري الإمام العلم مشهور به وقد قبل الأئمة قوله (عن)[(٢)].

(تتمة) في إطلاق لفظ التدلس على الإرسال الخفي:

جاء عن جماعة من النقاد والحفاظ إطلاق لفظ التدليس على الإرسال الخفي، لأنه نوع من الإيهام، ومن أمثلة ذلك:

* قال ابن عبد البر: وقتادة إذا لم يقل سمعت وخولف في نقله فلا تقوم به حجة لأنه يدلس كثيراً عمن من لم يسمع منه وربما كان بينهما غير ثقة[(٣)].

* قال الدارقطني: [عطاء الخراساني] هو في نفسه ثقة، لكن لم يلق ابن عباس. وعلق عليه الذهبي فقال: يعني: أنه يدلس[(٤)].

* قال الذهبي: ومن أمثلة التدليس: الحسن عن أبي هريرة. وجمهورهم على أنه منقطع، لم يلقه[(٥)].

* ونقل الذهبي عن الإمام أحمد قوله: لم يسمع هشيم من يزيد بن

---

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ١٣٧).
(٢) «جامع التحصيل» (ص١٠١).
(٣) «التمهيد» (٣/ ٣٠٧).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (ص١٠٩).
(٥) «الموقظة» (ص٤٩).

أبي زياد، ولا من الحسن بن عبيد الله، ولا من أبي خالد، ولا من سيار، ولا من موسى الجهني، ولا من علي بن زيد بن جدعان، ثم سمى جماعة كثيرة، يعني فروايته عنهم مدلسة(١).

٦- **المرسل الخفي**(٢): أن يروي الراوي عمن عاصره ولم يلقه.

الفرق بين الإرسال والتدليس:

الفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق:

وهو أن التدليس: يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه.

والمرسل الخفي: فيمن عاصره ولم يلقه.

قال الحافظ ابن حجر: ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي، لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه. والصواب التفرقة بينهما.

ولذا يفارق المدلس حال المرسل بإبهامه السماع ممن لم يسمعه فقط، وهو الموهن لأمره فوجب كون التدليس متضمناً للإرسال.

ويدل على أن اعتبار اللقي في التدليس - دون المعاصرة وحدها - لابد منه إطباق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين، كأبي عثمان النهدي، وقيس بن أبي حازم، عن النبي ﷺ من قبيل الإرسال، لا من قبيل التدليس، ولو كان مجرد المعاصرة يكتفى به في التدليس لكان هؤلاء مدلسين؛ لأنهم عاصروا النبي ﷺ قطعاً، ولكن لم يعرف: هل لقوه أم لا.

سابعاً: أهم الكتب التي يستفاد منها الكشف عن الاتصال والانقطاع.

عمدة الباحث - غالباً - في الكشف عن الاتصال والانقطاع على

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٠٣).

(٢) «نزهة النظر» لابن حجر (ص١٠٤)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٢٣).

نصوص الأئمة النقاد في هذا الموضوع، ولذا ينبغي له أن يتتبع ذلك ويبحث عنه في بطون الكتب، ومن أبرز الكتب المختصة ببيان الاتصال والانقطاع ما يأتي:

١- كتاب «المراسيل» لابن أبي حاتم

المؤلف: الحافظ أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠هـ - ٣٢٧هـ).

منهجه فيه:

١- بدأه بباب فيه بيان عدم الاحتجاج بالحديث المرسل.

٢- ذكر بعده باب شرح المراسيل المروية عن النبي ﷺ وعن أصحابه والتابعين رضي الله عنهم ومن بعدهم على حروف الهجاء

٣- رتبه على الرواة، ورتب الرواة على حروف الهجاء.

٤- ذكر فيه قريب من (٤٨٦) راو.

٥- ذكر فيه نحو (٩٦٧) نصاً في بيان الاتصال والانقطاع غالبها عن أبيه وأبي زرعة الرازي.

٦- والكتاب مطبوع في مجلد واحد.

تتمة: كتاب «المراسيل» لابن أبي حاتم، المقصود بـ (المرسل) في هذا الكتاب (المنقطع) أياً كان انقطاعه، وهو المعروف عند الأصوليين كما تقدم.

وأما كتاب «المراسيل» لأبي داود السجستاني. فالمقصود بـ (المرسل) فيه، المرسل الذي استقر الاصطلاح عليه، هو قول التابعي قال النبي ﷺ.

٢- كتاب «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» للعلائي

المؤلف: الحافظ صلاح الدين أبو سعيد بن خليل العلائي (٦٩٤ هـ - ٧٦١هـ).

منهجه فيه:

١- بدأه بمقدمة موجزة أبان فيها عن سبب تأليفه ومنهجه فيه.

٢- ذكر فيه ستة أبواب، وهي:

الباب الأول في تحقيق الحديث المرسل وبيان حده.

الباب الثاني في ذكر مذاهب العلماء فيه.

الباب الثالث في الاحتجاج لكل قول وبيان الراجح من ذلك.

الباب الرابع في فروع وفوائد غزيرة يترتب بها ما تقدم.

الباب الخامس في بيان المراسيل الخفي إرسالها في أثناء السند.

الباب السادس في معجم الرواة المحكوم على روايتهم بالإرسال.

٣- ذكر في الباب السادس الرواة المحكوم على روايتهم بالانقطاع عن ذلك الشيخ المعين إما على الإطلاق أو في حديث مخصوص، وهذا الباب هو لب الكتاب.

٤- رتب الرواة على حروف المعجم.

٥- زاد هذا الكتاب على كتاب ابن أبي حاتم قدر النصف، حيث زاد عدد الرواة فيه على الألف بقليل

٦- حوى هذا الكتاب عامة كتاب ابن أبي حاتم وتراجمه، وفاته منه إحدى عشرة ترجمة فقط، واستدركها المحقق في آخر «جامع التحصيل».

٧- والكتاب مطبوع في مجلد واحد.



٣- كتاب «تحفة التحصيل في أحكام المراسيل» للعراقي

المؤلف: الحافظ أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين الشهير بأبي زرعة العراقي (ت ٨٢٦ هـ).

منهجه فيه:

١- استل الباب السادس الخاص برواة المراسيل من كتاب «جامع التحصيل» للحافظ العلائي، وأفرده بالتصنيف، حيث قال: وعقد لذلك الإمام أبو سعيد العلائي في كتابه جامع التحصيل في أحكام المراسيل باباً جمع فيه فأوعى، جمع بدعاً وأبدع جمعاً

فرأيت إفراده بتصنيف أولى وأبلغ في إدراك المطلوب منه وأعلى فجمعته في هذه الأوراق.

٢- رتبه كترتيب العلائي على حروف المعجم.

٣- زاد على العلائي زيادات ومناقشات ضمن التراجم، وصدر زياداته بكلمة (**قلت**)، وفي آخرها (**انتهى**)

٤- ميز بين تراجم ابن أبي حاتم والعلائي، حيث جعل تراجم ابن أبي حاتم هي الأصل، ورمز لما زاده العلائي بـ (ع).

٥- زاد أبو زرعة العراقي على العلائي تراجم مستقلة فاتته، ورمز لها (ز).

٦- الكتاب مطبوع في مجلد واحد.



٤- كتاب «الإكليل فيما زاد على كتب المراسيل»

المؤلف: مجدي عطية حمود (معاصر).

منهجه فيه:

١- جمع فيه نصوص الأئمة في إثبات السماع ونفيه مما فات على الكتب المتقدمة.

٢- بلغ عدد الرواة الذين جمع فيه نصوصاً فائتة (٧٩١) راوياً.

٣- يذكر الراوي ثم ينقل النصوص في إثبات السماع من عدمه في رواياته.

٤- الكتاب مطبوع في مجلد لطيف في (١٦٠) صفحة، نشر مكتبة ابن عباس بمصر.

* والكتاب عليه استدراكات وملاحظات من جهة أنه أدخل فيه نصوصاً ليس لها علاقة بموضوع الاتصال والانقطاع، وهو مع هذا مفيد نافع.



٥- كتاب «الجامع في المراسيل ومايجري مجراها»

المؤلف: مجدي عطية حمود (معاصر).

منهجه فيه:

١- جمع فيه الكتب المتقدمة في المراسيل كتاب ابن أبي حاتم والعلائي وأبي زرعة العراقي.

٢- أضاف إليها كتابه «الإكليل فيما زاد على كتب المراسيل».

٣- أضاف إلى ذلك نصوصاً فاتت عليه في كتابه السابق.

٤- الكتاب مطبوع في مجلد لطيف في (٧٨٤) صفحة، ونشر الكتاب: المكتب العلمي لتحقيق التراث.





الباب الثالث

السلامة من الشذوذ والعلة

أولًا: تعريف الشاذ والمعلول، والعلاقة بينهما

(١) - تعريف الحديث الشاذ:

الشاذ في اللغة: المنفرد.

وفي الاصطلاح: مخالفة الثقة لمن هو أولى منه[١].

وأولى منه أن يقال: مخالفة المقبول لمن هو أولى منه[٢].

والمراد بالمقبول: الراوي الثقة والراوي الصدوق.

وعرفه الخليلي بأنه: تفرد الراوي ثقة كان أو غيره. وعرفه الحاكم النيسابوري بأنه: تفرد الراوي الثقة[٣].

والتعريف الأول هو تقييد الشاذ بالمخالفة هو للإمام الشافعي.

قال ابن حجر: كلام الخليلي عام، وأخص منه كلام الحاكم لأنه يقول: تفرد الثقة، وأخص منه كلام الشافعي: لأنه يقول الثقة المخالف بمن هو

---

(١) «تدريب الراوي» (١/ ٢٧٦).

(٢) «نزهة النظر» (ص٨٥).

(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٧٦)، و«شرح ألفية العراقي» للعراقي (١/ ٢٤٦)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٤٦).

أرجح منه(١).

أقسام الشاذ باعتبار موضعه(٢):

أ- شاذ الإسناد: وهو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه.

ب- شاذ المتن(٣): كالأحاديث التي صحت الأحاديث بخلافها، أو أجمعت أئمة العلماء على القول بغيرها منها:

- حديث أسماء بنت عميس: «تسلبي(٤) ثلاثاً ثم اصنعي ما بدا لك» خرجه أحمد وابن حبان. وقال الإمام أحمد: «إنه من الشاذ المطرح»(٥).

قال الحافظ ابن حجر بقوله: إنه مخالف للأحاديث الصحيحة في الإحداد(٦).

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦٥٣).

(٢) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٢٤).

(٣) **شاذ المتن** في حقيقته داخل ضمن الحديث الموضوع، إما موضوع عمداً، أو موضوع خطأ، ولذا إذا كانت مخالفته شديدة، أطلق عليه الأئمة لقب: (باطل) و(مطرح) ونحوذلك، ولا يلزم في الحديث الشاذ متناً أن يكون في السند مخالفة، بل قد يكون من قبل تفرد الراوي المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو دون ذلك.

(٤) جاء في «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٣٨٧). أي البسي ثوب الحداد وهو السلاب، والجمع سلب. وتسلبت المرأة إذا لبسته وقيل هو ثوب أسود تغطي به المحد رأسها.

(٥) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٢٤).

(٦) «فتح الباري» (٩/ ٤٨٧) وقال ابن حجر: قال شيخنا في شرح الترمذي ظاهره أنه لا يجب الإحداد على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لأن أسماء بنت عميس كانت زوج جعفر بن أبي طالب بالاتفاق وهي والدة أولاده عبد الله ومحمد وعون وغيرهم، قال: بل ظاهر النهي أن الإحداد لا يجوز، وأجاب: بأن هذا الحديث شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة وقد أجمعوا على خلافه.

- حديث «أن الناس يوم القيامة يدعون بأمهاتهم لا بآئهم». قال ابن القيم: هو باطل والأحاديث الصحيحة بخلافه، قال البخاري في صحيحه: «باب ما يدعى الناس يوم القيامة بآبائهم» ثم ذكر حديث «ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة بقدر غدرته فيقال هذه غدرة فلان بن فلان» وفي الباب أحاديث أخرى غير ذلك[١].

- حديث «من أهديت إليه هدية وعنده جماعة فهم شركاؤه». قال العقيلي: «لا يصح في هذا الباب شيء» وقال البخاري في صحيحه: «باب من أهدي له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق» قال: «ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاؤه ولم يصح»[٢].

استعمال لفظ (الشاذ):

استعمال لفظ (الشاذ) قليل في كلام أئمة الحديث، والغالب عليهم استعمال لفظ (المنكر)، ولذا لا تكاد تجد في «العلل» عن أحمد» أو «علل ابن أبي حاتم» أو «علل الدارقطني» وصف الحديث بالشذوذ، بينما تجد وصف الحديث بالنكارة كثير جداً.

تفرد الراوي بين الإمام الشافعي وأكثر النقاد.

تكلم الحافظ ابن رجب معلقاً على تعريف الإمام الشافعي للشاذ وتقييده له بالمخالفة، وعدم إدخال تفرد الثقة في تعريف الشاذ.

وقال: وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه.

---

(١) «المنار المنيف» (ص١٣٩).

(٢) «المنار المنيف» (ص١٣٥).

اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه[١].

تعريف المنكر:

مخالفة الراوي الضعيف للثقة[٢].

الفرق بين الشاذ والمنكر:

الشاذ: (مخالفة) الراوي (المقبول) لمن هو أوثق منه.

المنكر: (مخالفة) الراوي (الضعيف) للثقة.

فاجتمعا في اشتراط (المخالفة)، وافترقا في (وصف الراوي)[٣].

استعمالات المنكر عند الأئمة[٤]:

الحديث المنكر يقع في كلام أئمة الحديث على صور عديدة، من أشهرها:

أ- تفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد.

قال الحافظ ابن حجر: وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث [كأحمد والنسائي][٥].

---

(١) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٨٢).

(٢) «نزهة النظر» (ص٨٦).

(٣) «نزهة النظر» (ص٨٧).

(٤) «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦٧٥).

(٥) «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٦٧٥)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٥٠).

قال ابن الصلاح: وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث[١]. اهـ.

ب- مخالفة الضعيف لغيره من الثقات، وهو الذي استقر عليه الاصطلاح في تعريف المنكر، واعتمده الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة»، وهو عند التحقيق صورة من صور المنكر في اصطلاح الأئمة.

(٢) - تعريف الحديث المعلول:

هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها[٢].

وعرف بأخصر منه:

وهو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح[٣].

العلة: سبب غامض خفي قادح[٤].

أي قادح في الراوي لأجل وهمه، وقد يقدح في الحديث وقد لا يقدح.

العلة تقع في أحاديث الثقات:

قال الحاكم: وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فتخفى عليهم علته، والحجة فيه عندنا العلم والفهم

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٨٠).
(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٩٠).
(٣) «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٢٧٦).
(٤) «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ٢٩٥).

والمعرفة(١).

وقال ابن الصلاح: ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر(٢).

الحديث الذي ضعفه ظاهر لا يسمى معلولًا:

قال الحافظ ابن حجر: فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع معلولًا، ولا الحديث الذي راويه مجهول معلولًا أو ضعيف.

وإنما يسمى معلولًا إذ آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك(٣).

ألقاب الحديث المعلول:

الحديث المعلول اسم عام يقع على أنواع عدة من علوم الحديث.

- بعضها له لقب خاص مثل: (المقلوب، والمزيد في متصل الأسانيد، والمدرج، والمضطرب، والشاذ).

- وبعضها ليس له لقب خاص.

قال السخاوي واصفاً بعض المصنفات في «العلل»: «وقد أفرد شيخنا [ابن حجر] من هذا الكتاب [العلل للدارقطني] ما له لقب خاص: كالمقلوب والمدرج والموقوف، فجعل كلًا منها في تصنيف مفرد، وجعل العلل المجردة في تصنيف مستقل»(٤).

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص١١٢).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٩٠).

(٣) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٧١٠).

(٤) «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٣١١).

تتمة: قد يطلق اسم العلة على الأسباب القادحة الظاهرة كالكذب وسوء الحفظ.

قال ابن الصلاح: **ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من** باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث[1].

العلاقة بين الشاذ والمعلول.

يعلم مما تقدم أن مفهوم المعلول أوسع من الشاذ، وأن الشاذ نوع من أنواع الحديث المعلول، بل أبرز أنواعه، وقد أفرد الشاذ عن المعلول لأهميته.

جاء في تعريف الحديث الصحيح: ما رواه عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ.

فقوله: (غير معلل ولا شاذ) من باب عطف الخاص على العام لأهميته، ويحتمل أن أبرز في التعريف ليدخل الشاذ متناً.



---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٩٣).

ثانياً: قرائن وجود العلة في الحديث

قال الحافظ ابن الصلاح: ويستعان على إدراكها: **بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له**، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك[1]. اهـ.

١- التفرد: أي تفرد الراوي بالحديث.

صورته: أن ينفرد الراوي بحديث عن شيخ ولا يتابعه غيره فيه، كما لو تفرد سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابن عمر بحديث، ولا يشاركه أحد من أصحاب الزهري فيه، فهذا تفرد، ويعبر عنه بـ (تفرد به سفيان).

وينقسم التفرد - في الجملة - إلى قسمين:

الأول: **(تفرد المستور والضعيف ومن دونه)** فهذا الأمر فيه ظاهر لا يخفى.

الثاني: **(تفرد المقبول)** والمقصود به الثقة والصدوق، وهذا القسم ينقسم إلى عدة أقسام أبرزها:

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٩٠).

أ - **تفرد الثقة أو الصدوق عن الإمام الحافظ**، وصورته أن يتفرد الثقة عن إمام حافظ له أصحاب ملازمون حافظون لحديثه، فيأتي بشيء ليس عند هؤلاء الحفاظ، **فهذا الأمر فيه ظاهر للمتأهل، خاصة إذا تكرر منه مثل هذا التفرد.**

ب - **تفرد الثقة أو الصدوق عن الشيخ الثقة**، ولا يكون هذا الشيخ من الحفاظ المعروفين بكثرة الأصحاب الملازمين، فهذا الموضع دقيق جداً، والجزم بكون التفرد هنا مؤثر أو غير مؤثر مرده للنقاد أصحاب هذا الشأن.

وموضوع (التفرد) من أغمض الأنواع وأدقها، وهو أصعب وأدق من موضوع (المخالفة) خاصة تفرد الثقة عن الثقة.

ولدقته وخفاء وجه التعليل فيه لم يتصد له إلا أفراد من الأئمة النقاد.

ولذا نشاهد أن عامة الدراسات التطبيقية المعاصرة في الحديث المعل إنما هي في (الأحاديث المعلة بالاختلاف)[1]، بينما لا تكاد تجد رسالة علمية تطبيقية في (جمع الأحاديث المعلة بالتفرد ودراستها).

ومن العجيب أنك تجد المسارعة في التعليل بالتفرد في تلك المواضع الغامضة الدقيقة من جملة من الباحثين ممن يتصدون للدراسات الحديثية،

---

(١) في قسم السنة بكلية أصول الدين بالرياض العديد من المشاريع العلمية في هذا الموضوع، منها:

* (الأحاديث التي ذكر الترمذي فيها اختلافا في «السنن») وفيه خمس رسائل ماجستير.
* (الاختلاف في سنن أبي داود) عدة رسائل ماجستير.
* (الأحاديث التي اختلف فيها في سنن النسائي) رسالة دكتوراه.
* (الاختلاف على الحفاظ في علل الدارقطني) عدة رسائل دكتوراه.
* (الأحاديث التي اختلف فيها في سنن البيهقي).

وتسمع وتقرأ مثل هذه العبارات: «فلان لا يحتمل منه التفرد»، و«فلان تفرده منكر»!

وإنما تستفاد مثل هذه الأحكام الجليلة والعبارات الرفيعة من أمثال الإمام أحمد والبخاري والنسائي والدارقطني.

٢- المخالفة أو (الاختلاف على الراوي).

أي مخالفة الراوي لغيره من الرواة، كأن يروي جماعة من أصحاب الزهري حديثاً، وينفرد أحدهم بزيادة فيه لا يرويها غيره.

والمخالفة أشد من التفرد لأنها تتضمن التفرد وزيادة، و(المخالفة) هي القرينة الأغلب في هذا الموضوع.

قال الحافظ ابن حجر: «وإذا تقرر هذا فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف عن الخطيب أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته **وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف**»[(١)].

حكم المخالفة:

(المخالفة) أو (الاختلاف على الراوي)، هي القرينة الأكثر وقوعاً في الحديث المعلول، وقد تكلم أهل الاصطلاح عليها في **مسألة: ما روي موقوفاً ومرفوعاً، أو مرسلاً ومتصلاً**[(٢)].

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٧١١). قال الحافظ الذهبي في «الموقظة» (ص٥٢): «أكثر المتكلم فيهم ما ضعفهم الحفاظ إلا لمخالفتهم الأثبات».

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٧١)، و«المنهل الروي» لابن جماعة (ص٤٤)، و«النكت على ابن الصلاح» للزركشي (٢/ ٥٦)، و«المقنع في علوم الحديث» لابن الملقن (١/ ١٥١)، و«شرح ألفية العراقي» (١/ ٢٢٧) و«النكت على ابن =

ويسمى هذا في الاصطلاح (تعارض الوقف والرفع) و(تعارض الوصل والإرسال).

وهذه المسألة فرع من مسألة (زيادات الثقات)، ولذا قال السخاوي: كان الأنسب في (تعارض الوصل والإرسال والوقف والرفع) ضمه لزيادات الثقات[1].

صورتها:

إذا روى ثقة حديثاً متصلاً ورواه ثقة غيره مرسلاً، أو روى ثقة حديثاً مرفوعاً ورواه ثقة غيره موقوفاً، فإن الوصل يعد زيادة بالنسبة للإرسال، وكذا الرفع يعد زيادة بالنسبة للوقف.

مثال الاختلاف على الراوي في الوصل والإرسال أو (تعارض الوصل والإرسال):

قال الإمام الترمذي (رقم/ ١١٤٠) «حدثنا ابن أبي عمر قال: حدثنا بشر بن السري قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عبد الله بن يزيد، عن عائشة، أن النبي ﷺ كان يقسم بين نسائه، فيعدل، ويقول: «اللّهم هذه قسمتي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك».

قال الترمذي: ورواه حماد بن زيد، وغير واحد، عن أيوب، عن أبي قلابة مرسلاً، أن النبي ﷺ كان يقسم وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة.

مثال الاختلاف على الراوي في الوقف والرفع أو (تعارض الرفع والوقف):

= الصلاح» لابن حجر (٢/ ٦٠٣).

(١) «فتح المغيث» (١/ ٢١٤).

قال الإمام الترمذي (رقم/ ١٧٧٧): حدثنا القاسم بن دينار قال: حدثنا إسحاق بن منصور السلولي كوفي قال: حدثنا هريم بن سفيان البجلي الكوفي، عن ليث، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قالت: «ربما مشى النبي ﷺ في نعل واحدة».

قال الترمذي: حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، «أنها مشت بنعل واحدة». وهذا أصح وهكذا رواه سفيان الثوري، وغير واحد، عن عبد الرحمن بن القاسم موقوفاً وهذا أصح. اهـ.

قد اختلف في هذه المسألة على مذاهب عديدة أشهرها مذهبان:

١- **الأول**: أن الحكم في ذلك لمن وصله، أو رفعه سواء كان المخالف له مثله أو أكثر، أحفظ منه أم لا، هذا المعروف عند الفقهاء والأصوليين وطائفة من المحدثين.

٢- **الثاني**: أنه لا يحكم فيه بحكم مطرد، بل بحسب القرائن المحتفة بكل حديث، فأحياناً يكون الراجح الوصل وأحياناً الإرسال، **كالقول في زيادة الثقة، وهو القول الصحيح وهو الذي عليه عموم نقاد الحديث.**

قال ابن دقيق العيد: إن من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارضت رواية مرسل ومسند أو واقف ورافع أو ناقص وزائد: أن الحكم للزائد؛ فلم يصب في هذا الإطلاق فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية، تعرف صواب ما نقول[1].

(١) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٦٠٤).

وقال الحافظ ابن عبدالهادي: إذا روى بعض الثقات حديثًا فأرسله، ورواه بعضهم فأسنده، فقد اختلف أهل الحديث في ذلك:

فحكى الخطيب أن أكثر أصحاب الحديث يرون: أن الحكم في هذا للمُرْسِل.

وعن بعضهم: أن الحكم للأكثر. وعن بعضهم: أن الحكم للأحفظ.

وصحح الخطيب أن الحكم لمن أسنده إذا كان عدلا ضابطًا، وسواء كان المخالف له واحدًا أو جماعة. والصحيح أن ذلك يختلف: فتارة يكون الحكم للمُرْسِل، وتارة يكون للمُسنِد، وتارة للأحفظ(١).

وقال أيضاً: الأخذ بالمرفوع والمتصل في كل موضع طريقة ضعيفة لم يسلكها أحد من المحققين وأئمة العلل في الحديث(٢).

وقال الحافظ العلائي: الذي يظهر من كلامهم - أي المحدثين - خصوصاً المتقدمين كيحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كأحمد ابن حنبل وعلي بن المديني ويحيى ابن معين وهذه الطبقة، ومن بعدهم كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين ومسلم والترمذي والنسائي وأمثالهم والدارقطني والخليلي، كل هؤلاء مقتضى تصرفهم في الزيادة قبولًا ورداً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعم جميع الأحاديث، وهذا هو الحق(٣).

وقال الحافظ ابن حجر: المنقول عن أئمة الحديث المتقدمين اعتبار

---

(١) «تنقيح التحقيق» (١/ ١٨٨).
(٢) «تنقيح التحقيق» (١/ ٢١٤).
(٣) «نظم الفرائد» للعلائي (ص٢٠٩).

الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة[(١)].

وقال: ثم إن تعليلهم الموصول بالمرسل أو المنقطع والمرفوع بالموقوف أو المقطوع ليس على إطلاقه، بل ذلك دائر على غلبة الظن بترجيح أحدهما على الآخر بالقرائن التي تحفه[(٢)].

وقال الحافظ البقاعي: ثم إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين، على أن لحذاق المحدثين في هذه المسألة نظرا آخر لم يحكه، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد، وإنما يدورون في ذلك مع القرائن[(٣)].

المؤلفات فيه:

١- «بيان الفصل لما رجح فيه الإرسال على الوصل» للحافظ ابن حجر.

٢- «مزيد النفع لمعرفة ما رجح فيه الوقف على الرفع» للحافظ ابن حجر أيضاً.

علاقة التفرد والمخالفة بالحديث المعلول.

التفرد والمخالفة قرينتان على وجود العلة، وليستا دليلًا موجباً لها، فلا يلزم من وجود التفرد والمخالفة تعليل الحديث.

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٦٠٤).

(٢) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٧٤٦، ٦٨٧).

(٣) «النكت الوفية» للبقاعي (١/ ٤٢٦)، ونقله عنه الصنعاني في «توضيح الأفكار» (١/ ٣٣٩).

قال الحافظ العلائي: «وأما من يقول: إن الاختلاف في الحديث دليل على عدم ضبطه في الجملة، فهو قول ضعيف عند أئمة هذا الفن في مثل هذا الاختلاف.

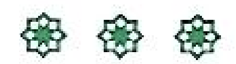
ولو كان مسقطاً للاحتجاج بالحديث، لسقط الاحتجاج بما لا يحصى من الحديث مما في إسناده مثل هذا الاختلاف.

وقد جاء في «الصحيحين» منه شيء كثير، فإن من تتبع «الصحيحين» وجد فيهما العدد الكثير من مثل هذا، ولم يعدوا ذلك خلافاً ولا استدركه عليهما الدارقطني وغيره فيما استدرك على الكتابين من العلل في بعض أحاديثهما»[1]. اهـ.

وما يقال في الاختلاف، يقال في التفرد أيضاً، فليس كل تفرد موجب لتعليل الحديث وضعفه، ومن أمثلة ذلك:

* أول حديث في «صحيح البخاري» حديث عمر رضي الله عنه «إنما الأعمال بالنيات» فإنه حديث فرد غريب وقع التفرد فيه في عدة طبقات.

* وآخر حديث في صحيح البخاري - وهو: «كلمتان خفيفتان على اللسان». أيضاً حديث فرد غريب وقع التفرد فيه في أكثر من طبقة.



(١) «جزء في تصحيح حديث القلتين» للعلائي (ص٢٥)، وينظر أيضاً «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٧٨٥).

ثالثاً: قرائن الترجيح والجمع في الحديث المختلف فيه

إذا وقع اختلاف في الحديث بين رفعه ووقفه، أو وصله وإرساله أو غير ذلك، فالنظر فيه في الجملة بين أمرين:

الأول: الترجيح بين الوجهين، والمراد بالترجيح: تصحيح أحد الوجهين - بحسب القرائن - واطراح الوجه الآخر، وهذا هو الواقع الغالب في الأحاديث التي وقع فيها اختلاف، وقرائن الترجيح كثيرة[1].

قال الحافظ العلائي: ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق[2].

---

(١) ذكر منها الحافظ الحازمي في كتابه «الاعتبار» خمسين وجهاً من أوجه الترجيح (ص٩ - ٢٢). قال الحافظ العراقي في «التقييد» (ص٢٨٦): مع أن وجوه الترجيحات تزيد على المائة وقد رأيت عدها مختصرا فأبدأ بالخمسين التي عدها الحازمي ثم أسرد بقيتها على الولاء. اهـ.
وجملة من المرجحات المئة جار على طريقة الفقهاء والأصوليين. انظر «شرح الألفية» للعراقي (٢/ ١١٣).
وقد قسم السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٦٥٩) المرجحات إلى سبعة أقسام وقال في ختامها: فهذه أكثر من مائة مرجح، وثم مرجحات أخر لا تنحصر ومثارها غلبة الظن.

(٢) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٧١٢، ٧٧٨).

وأبرز وجوه الترجيح:

١- كثرة العدد في أحد الجانبين.

٢- أن يكون أحد الراويين أتقن وأحفظ.

الثاني: الجمع بين الوجهين: وهو ما يعرف بـ (تصحيح الوجهين)، أي كلا الوجهين محفوظ عن الراوي الذي وقع عليه الاختلاف، وليس ثمَّ خطأ أو وهم منه أو من الرواة عنه.

وقرائن الجمع - على طريقة المحدثين - قليلة محصورة في قرينتين[١]:

١- (قصر الإسناد)، هو تعمد الراوي الثقة وقف المرفوع وإرسال الموصول، وتقصيره عن الرفع والوصل[٢].

٢- (سعة الرواية)[٣]، وهو أن يكون الراوي الذي وقع عليه الاختلاف من الحفاظ المكثرين بحيث يمكن أن يحمل الاختلاف عليه على سماعه لجميع الأوجه لا وهمه.

وفي «الصحيحين» أمثلة عديدة للاختلاف غير المؤثر بسبب سعة الرواية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في توجيه بعض الاختلاف في الحديث: «ومثل هذا الاختلاف لا يقدح إلا مع قرينة فإن الحفاظ كالزهري وعبيد الله

---

(١) هناك قرينتان أو ثلاث من قرائن الجمع ذكرها الحافظ ابن رجب في آخر «شرح العلل» وغيره، عند التأمل نجد أنها راجعة إلى هاتين القرينتين (قصر الإسناد) و(سعة الرواية).

(٢) قد كتبت بحثاً في (قصر الإسناد وأثره في الحديث المختلف فيه) طبع حديثاً.

(٣) قد بينت ذلك مع الأمثلة في بحث (سعة الرواية وأثرها في الحديث المختلف فيه)، ولم يطبع بعد.

ونحوهما يكون الحديث عندهم من وجهين وثلاثة أو أكثر. فتارة يحدثون به من وجه وتارة يحدثون به من وجه آخر، وهذا يوجد كثيراً في الصحيحين وغيرهما، ويظهر ذلك بأن من الرواة من يفرق بين شيخين أو يذكر الحديثين جميعاً»(١).

وقال الحافظ ابن رجب في بيان هذه القرينة: «ويقوي قبول قوله إن كان المروي عنه واسع الحديث، يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة كالزهري، والثوري، وشعبة، والأعمش»(٢).



---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٥/ ١٤٩).

(٢) «شرح العلل» (٢/ ٨٣٨).

رابعاً: أنواع الاختلاف على الراوي

أنواع الاختلاف في الإسناد[١]:

١- أحدها: تعارض الوصل والإرسال.

٢- ثانيها: تعارض الوقف والرفع.

٣- ثالثها: تعارض الاتصال والانقطاع.

٤- رابعها: أن يروي الحديث قوم - مثلًا - عن رجل عن تابعي عن صحابي، ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي بعينه.

٥- خامسها: زيادة رجل في أحد الإسنادين.

٦- سادسها: الاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف.

قال الحافظ العلائي: فهذه الأنواع الستة التي يقع بها التعليل... وما عداها إن وجد لم يخف إلحاقه بها[٢].

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر (٢/ ٧٩٠).

(٢) «النكت على ابن الصلاح» للحافظ ابن حجر (٢/ ٧٩٠)

أبرز أنواع الاختلاف في المتن[١]:

١- الاختلاف باختصار الحديث وروايته بالمعنى.

٢- الاختلاف بالإدراج.

٣- الاختلاف بالاضطراب في المتن.

٤- الاختلاف بالزيادة أو النقص في المتن.

٥- الاختلاف بالقلب في المتن.

٦- الاختلاف بالتصحيف والتحريف في المتن.



(١) لم أجد تقسيماً واضحا لأنواع الاختلاف في المتن كتقسيمهم لأنوع الاختلاف في السند، وقد جمعت خلاصة ما تفرق في هذا الموضوع في بحث (الحديث المعلول بالاختلاف في المتن).

خامساً: أهم مصادر بيان العلل

١- المصنفات الخاصة في العلل، ومن أشهرها:

أ- «العلل» للإمام علي بن المديني شيخ البخاري (ت ٢٣٤هـ).

قال ابن كثير: أحسن كتاب وضع في ذلك وأجله وأفحله «كتاب العلل» لعلي بن المديني شيخ البخاري[(١)].

ب- «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت ٢٤١هـ).

ج- «العلل المفرد» لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ).

د- «علل الحديث» للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٩هـ)، وهو مرتب على أبواب الفقه.

هـ- «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للحافظ علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة (٣٨٥هـ)، مرتب على المسانيد.

قال الحافظ الذهبي: إن كان كتاب (العلل) الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه... فهذا أمر عظيم، يقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا، وإن كان قد أملى بعضه من حفظه فهذا ممكن[(٢)].

---

(١) «اختصار علوم الحديث» (ص ١٠٥).

(٢) «سير اعلام النبلاء» (١٦/ ٤٥٥).

قال السخاوي: وهو على المسانيد مع أنه أجمعها، وليس من جمعه، بل الجامع له تلميذه الحافظ أبو بكر البرقاني؛ لأنه كان يسأله عن علل الأحاديث، فيجيبه عنها بما يقيده عنه بالكتابة، فلما مات الدارقطني وجد البرقاني قمطره امتلأ من صكوك تلك الأجوبة، فاستخرجها وجمعها في تأليف نسبه لشيخه[١].

قال ابن كثير: وهو من أجل كتاب بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، ولكن يعوزه شيء لا بد منه، وهو أن يرتب على الأبواب ليقرب تناوله على الطلاب[٢].

قال البلقيني: أجل كتاب صنف في العلل كتاب ابن المديني، وابن أبي حاتم، والخلال، وأجمعها كتاب الدارقطني.

و- «**الزهر المطلول في الخبر المعلول**» للحافظ ابن حجر.

قال الشيخ أحمد محمد شاكر: ولم أره، ولو وجد لكان في رأيي جديراً بالنشر، لأن الحافظ ابن حجر دقيق الملاحظة، واسع الاطلاع، ويظن أنه يجمع كل ما تكلم فيه المتقدمون من الأئمة من الأحاديث المعلولة[٣].

٢- كتب السؤالات الحديثية، ومن أمثلتها:

أ- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة: لعلي بن المديني في الجرح والتعديل.

ب- سؤالات أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني: للإمام

(١) «فتح المغيث» (٣/ ٣١٠).
(٢) «اختصار علوم الحديث» (ص١٠٥).
(٣) «الباعث الحثيث» (ص١٠٦).

أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم.

ج- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني.

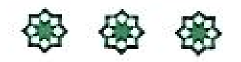
د- سؤالات الحاكم النيسابوري: للدارقطني في الجرح والتعديل.

٣- كتب التواريخ والجرح والتعديل، ومنها:

أ- «تواريخ يحيى بن معين» (ت٢٥٦هـ)، رواية جمع من تلاميذه بتحقيق محمد أحمد نور سيف وغيره.

ب- «التاريخ الكبير» للإمام محمد ابن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٥٦هـ)، صححه وعلق عليه العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني.

ج- «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي ت٣٢٧هـ، صححه العلامة المعلمي أيضاً.





القسم الثاني:

الدراسة العملية

الباب الأول: الخطوات العملية لدراسة الإسناد.

الباب الثاني: تطبيقات عملية على دراسة الأسانيد.

القسم الثاني
الدراسة العلمية

الباب الأول: الخطوات العملية لدراسة الإسناد:

الفصل الأول: التحقق من العدالة والضبط (دراسة أحوال الرواة).

الفصل الثاني: التحقق من اتصال السند.

الفصل الثالث: التحقق من سلامته من الشذوذ والعلة، وفيه: مراحل دراسة (الحديث المعل بالاختلاف).

الفصل الرابع: الحكم على الحديث، وصيغه، والمؤلفات فيه.

المبحث الأول: الحكم على الحديث، وهو على مرتبتين:

المرتبة الأولى: الحكم على الإسناد المفرد.

المرتبة الثانية الحكم على الحديث بمجموع طرقه وشواهده - عند الحاجة -.

المبحث الثاني: صيغ الحكم على الحديث.

المبحث الثالث: المؤلفات التي يستفاد منها بيان درجة الحديث.

الباب الثاني: تطبيقات عملية على دراسة الإسناد:

الفصل الأول: تطبيقات عملية على دراسة الحديث الذي ليس فيه اختلاف.

الفصل الثاني: تطبيقات عملية على دراسة الحديث المعل بالاختلاف.

* ملحق: نماذج تدريبات على دراسة الأسانيد.

١- نماذج لتدريبات على (استخراج الترجمة وتمييزها).

٢- نماذج لتدريبات على (دراسة الترجمة وصياغتها).

٣- نماذج لتدريبات على (دراسة الإسناد الذي ليس فيه اختلاف).

٤- نماذج لتدريبات على دراسة (الحديث المعل بالاختلاف).





الباب الأول
الخطوات العملية لدراسة الإسناد

الفصل الأول : دراسة أحوال الرواة للتحقق من عدالتهم وضبطهم.

الفصل الثاني : التحقق من اتصال السند.

الفصل الثالث: التحقق من سلامته من الشذوذ والعلة، وفيه: مراحل دراسة (الحديث المعل بالاختلاف).

الفصل الرابع : الحكم على الحديث، وصيغه، والمؤلفات فيه.



الباب الأول:

الخطوات العملية لدراسة الإسناد

(مجمل الخطوات العملية لدراسة الإسناد)



الفصل الأول:
دراسة أحوال الرواة للتحقق من عدالتهم وضبطهم

دراسة أحوال الرواة تمر بخطوات تتلخص فيما يأتي: (الكشف عن الترجمة، ثم دراسة الترجمة، ثم صياغة الترجمة).

أولًا - الكشف عن الراوي وتمييزه:

المقصود بذلك البحث عن الراوي في كتب الجرح والتعديل، وتمييزه عن غيره عند وقوع التشابه في الأسماء، ومن الأمور التي تيسر الوصول للراوي في كتب التراجم، وكذا تحديده وتمييزه عن غيره عند الاشتباه:

١- معرفة مصادر الرواة وطريقة ترتيبها.

أولًا - مصادر الرواة:

تقدم التعريف بأبرز مصادر الرواة، ونجمل ذلك هنا فنقول مصادر الرواة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ - (**المصادر العامة**) وهي التي تشتمل على الثقات والضعفاء، وهي على قسمين:

الأول: عامة مطلقة، ومن أبرزها «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي.

الثاني: عامة مقيدة: مقيدة بالكتب كتهذيب الكمال وفروعه، ومقيدة

بالبلدان كتاريخ بغداد، أو بوصف في الراوي كالكتب الخاصة بالمدلسين أو المختلطين.

ب - (**مصادر الرواة الثقات**)، ومن أبرزها: «الثقات» لابن حبان.

ج - (**مصادر الرواة الضعفاء**)، ومن أبرزها: «الكامل في الضعفاء» لابن عدي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي.

ثانياً - طريقة ترتيب مصادر الرواة:

هنالك ترتيبان مشهوران لكتب الرواة:

أ: **الترتيب على حروف المعجم**، ومن أبرز الكتب المرتبة على ذلك: «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب».

ويتأكد أيضاً على الباحث الوقوف على الترتيب الداخلي للكتب المرتبة على حروف المعجم ولو بالاطلاع على فهرس الكتاب.

ولنأخذ لذلك مثلاً كتاب «تقريب التهذيب»: رتب الحافظ ابن حجر كتابه «تقريب التهذيب» على حروف المعجم وبدأ بأسماء الرجال، ثم الكنى، ثم من نسب إلى أبيه أو أمه ونحو ذلك، ثم الأنساب، ثم الألقاب، ثم المبهمات، ثم آخر الكتاب أسماء النساء. وهكذا ترتيب غالب كتب الرواة.

ب: **الترتيب على الطبقات**، يعني على السنين كطبقة الصحابة ثم طبقة التابعين ثم طبقة أتباع التابعين وهكذا، ومن أبرز الكتب المصنفة على الطبقات «الطبقات» لابن سعد، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي.

٢- **التأكد من سلامة الإسناد من التصحيف**، من خلال عدة أمور أبرزها:

أ - الرجوع إلى مصادر محققة موثقة.

ب - تخريج الحديث من مصادر متعددة.

(تنبيه): الغالب اليوم ندرة وقوع التصحيف في أسماء الرواة في دواوين السنة المشهورة كالكتب الستة ومسند أحمد لتوافر الطبعات العديدة المحققة والمتقنة لها.

وإنما قد يحتاج لمثل هذا في بعض الكتب المغمورة التي لم تحقق تحقيقاً علمياً.

٣- معرفة صور ورود الراوي في الإسناد:

أ - **الاسم الكامل**، مثاله: أن يقول الراوي (حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) والكشف عن مثل هذا سهل لورود الاسم كاملًا.

ب - **الاسم الأول فقط**، وهذا يسمى (المهمل)، وصورته أن يقول البخاري مثلًا: (حدثنا إسماعيل عن مالك بن أنس). (فإسماعيل) في هذا الإسناد (مهمل) ويحتاج مزيد بحث وتفتيش، وهنالك كتب مصنفة في (تقييد المهمل).

ج - **الكنية**، وصورته (حدثني أبو إسحاق)، وهذا يبحث عنه في فصل الكنى، ويذكر في العادة في آخر الكتاب، وهنالك كتب مفردة في (الكنى).

د - **اللقب** مثل (الأعمش) و(الأعرج) و(الأعور) وهذا يبحث عنه في فصل الألقاب، ويذكر في العادة في آخر الكتاب، وهنالك كتب مفردة في (الألقاب).

هـ - **النسب** مثل (الهاشمي) أو (المكي)، وهذا يبحث عنه في فصل الأنساب، ويذكر في العادة في آخر الكتاب، وهنالك كتب مفردة في (الأنساب).

٤- **تمييز صاحب الترجمة عمن يشتبه معه في الاسم**، وهذا من أهم الأمور التي ينبغي للباحث العناية به، لوقوعه كثيراً في الأسانيد، والخطأ فيه ليس بالقليل.

صورته: أن يقول الإمام أبو داود مثلًا: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم)، فإذا رجعنا لكتاب «تقريب التهذيب» سنجد نحو خمسة عشر راوياً كلهم يحمل هذا الاسم.

ويمكن تمييزه من خلال عدة أمور أهمها:

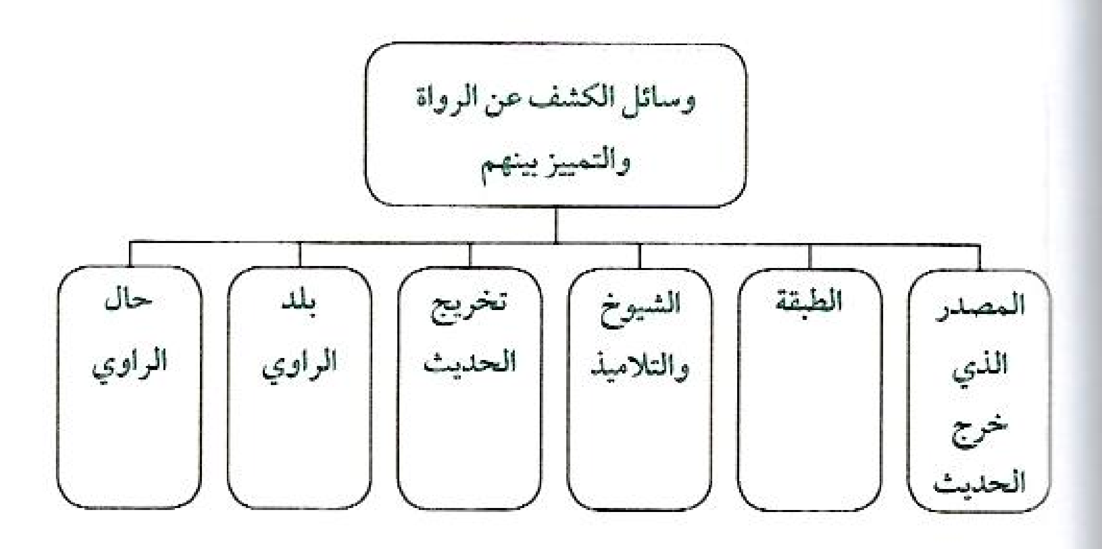
أ- النظر في الشيوخ والتلاميذ.

ب- النظر فيمن أخرج له. فإذا كان الحديث الذي تترجم لرواته خرجه أبو داود في «السنن» فإنك تبحث فيمن رمز له (د) أو (٤) أو (ع).

ج- معرفة طبقة الراوي.

د- تخريج الحديث، فقد يرتفع الإشكال في بعض المصادر، فبالتخريج قد يظهر - في بعض طرق الحديث - ما يميز الراوي عن غيره بنسبه أو كنيته أو لقبه.

ومن الأمور المساعدة في التمييز بين الرواة: (معرفة بلد الراوي) و(حال الراوي).



٥- **معرفة طبقات الرواة**، والمقصود (بطبقة الراوي) الفترة الزمنية التي عاش فيها، ويدخل في طبقته من اشترك معه هذه الفترة الزمنية.

ومعرفة الطبقات أمر مهم في تحديد الرواة والتميز بينهم عند الاشتباه في الأسماء، وكذا مهم في معرفة الاتصال والانقطاع.

ومن صور التقسيم على الطبقات، طبقات الرواة في كتاب «تقريب التهذيب»:

أ- (الصحابة) الطبقة الأولى، وفترتهم الزمنية تقريباً (١ - ١١٠ هـ).

ب- (التابعون) طبقات عديدة من (٢ - ٦)، وفترتهم الزمنية تقريباً (٣٠ - ١٥٥ هـ).

ج- (أتباع التابعين) (٧ - ٨) وفترتهم الزمنية تقريباً (١٥٠ - ٢٠٠ هـ).

د- (الآخذون عن تبع الأتباع) (٩ - ١٢) وفترتهم الزمنية تقريباً (٢٠٠ - ٣٠٠ هـ).

جدول تقريبي لمعرفة طبقات الرواة

الصحابة	التابعون	أتباع التابعين	الآخذون عن أتباع التابعين
١	٢-٣-٤-٥-٦	٧-٨	٩-١٠-١١-١٢
(١-١١٠هـ)	(٣٠-١٥٠هـ)	(١٥٠-٢٠٠هـ)	(٢٠٠-٣٠٠هـ)

مثال لمعرفة طبقات الرواة:

قال الإمام البخاري: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد، عن هشام [بن عروة]، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ «إذا اغتسل من الجنابة غسل يده».

هذا إسناد خماسي، وبيان طبقاته كما يأتي:

١- عائشة صحابية من الطبقة الأولى.

٢- عروة بن الزبير من الطبقة الثالثة من التابعين، وتقدم أن التابعين عدة طبقات فكبار التابعين من الثانية وأوساطهم من الثالثة وصغارهم من الرابعة.

٣- هشام بن عروة من الطبقة الخامسة، فهو من طبقات التابعين لأنه لقي بعض الصحابة وسمع منهم، فعندنا في هذا الإسناد تابعي يروي عن تابعي.

٤- حماد بن زيد من الطبقة الثامنة، فهو من أتباع التابعين، الذين يروون عن التابعين ولم يدركوا أحداً من الصحابة.

٥- مسدد من الطبقة العاشرة، فهو من الآخذين عن تبع الأتباع، والغالب على مشايخ الكتب الستة أنهم من العاشرة.

- فإذا جاءك راوٍ وقال عنه الحافظ ابن حجر من (العاشرة)، فاعرف أنه من طبقة مشايخ أصحاب الكتب الستة.

- وإذا جاءك راوٍ وقال عنه الحافظ ابن حجر من (الثامنة أو السابعة)، فاعرف أنه أتباع التابعين الذين لم يلقوا الصحابة، فإذا روى شخص من (الثامنة أو السابعة) عن أحد من الصحابة فاعرف أنه منقطع.

- وإذا جاءك راوٍ وقال عنه الحافظ ابن حجر من (الرابعة أو الثالثة أو الثانية)، فاعرف أنه من التابعين الذين سمعوا من الصحابة، وهكذا يمكن تحديد زمن الراوي بمعرفة طبقته.

ثانياً - دراسة الترجمة.

المقصود بدراسة الترجمة: النظر في حال الراوي جرحاً وتعديلاً، وتحرير القول الراجح فيه عند الاختلاف وفق قواعد الجرح والتعديل.

ومن الأسس المهمة في دراسة ترجمة الراوي المختلف فيه:

(١) الأساس الأول: معرفة أقسام الرواة ومراتبهم.

(٢) الأساس الثاني: معرفة مناهج النقاد ومصطلحاتهم.

وقد سبق الكلام على ذلك في الدراسة النظرية، ولذا سنجمل الكلام عليه هنا:

(١) الأساس الأول: معرفة أقسام الرواة ومراتبهم.

أقسام الرواة:

أ- **ثقة متفق على توثيقه**، فهذا أمره ظاهر بَيِّن.

ب- **ضعيف متفق على ضعفه**، وهذا كسابقه في ظهور حاله وتبين أمره.

ج- **من لم يعرف بجرح ولا تعديل معتبر** وهو (المجهول)

د- **مختلف فيه جرحاً وتعديلاً**، فهذا محل الدراسة. وقد بين أهل الاصطلاح قواعد وضوابط الحكم عليه في مسألة (تعارض الجرح والتعديل).

وغالب قواعد الجرح والتعديل خاصة بـ (الراوي المختلف فيه)، ولأجله رتب المتكلمون في الرواة إلى متشدد ومتساهل ومعتدل.

ولو كان الرواة منحصرين في الأقسام الثلاثة الأولى، لما كان هناك كبير حاجة إلى كثير من علم الجرح والتعديل وقواعده وضوابطه.

وقد سبق الكلام على ضوابط دراسة (الراوي المختلف فيه)، نلخصها فيما يأتي:

أبرز قرائن الجمع عند اختلاف الجرح والتعديل.

١- أن يكون أحد الناقدين معروفاً بالتشدد، والآخر معتدل، فيقدم قول المعتدل.

٢- أن يحمل أحد القولين على الجرح والتعديل المقيد (النسبي).

٣- أن يحمل أحد القولين على مصطلح خاص بالناقد.

٤- أن يحمل أحد القولين على اختلاف حال الراوي.

٥- القول الوسط هو الراجح عند تكافؤ الاختلاف، إذا اختلف في الراوي جرحاً وتعديلاً ولم نستطع الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع، ولم نجد مرجحاً بيناً لأحد القولين، فالغالب أن حال الراوي وسط بين الجرح والتعديل.

أبرز قرائن الترجيح عند اختلاف الجرح والتعديل.

١- التثبت من صحة الإسناد إلى الناقد، فإذا كان أحد الإسنادين ضعيفاً ترجح الآخر.

٢- أن يوافق أحد القولين قول جمهور النقاد، فإذا اتفق النقاد على توثيق راوٍ مثلًا، وتفرد أحدهم بجرحه فإن قول الجمهور مقدم، وعكسه كذلك.

٣- اختلاف الاجتهاد من الناقد.

٤- أن يكون أحد الجارحين ممن لا يعتمد عليه في الجرح والتعديل.

٥- الوهم في النقل عن الناقد.

٦- التحرز في الجرح الصادر بسبب الخلاف المذهبي والعقدي، ومن أشهر من عرف بذلك الجوزجاني وابن عقدة وابن خراش.

مراتب الرواة ووصف حديثهم:

من المهم جداً أن يعرف الباحث مراتب الرواة ليصف حديث كل راو بالوصف المناسب له: (صحيح) أو (حسن) أو (ضعيف)، وقد تقدم تفصيل هذا في القسم النظري في بيان مراتب الرواة، **وخلاصته ما يأتي:**

١- (ثقة حافظ) أو (ثقة) ونحوهما يوصف حديثهم بأنه (صحيح).

٢- (صدوق) أو (لا بأس به) ونحوهما يوصف حديثهم بأنه (حسن).

٣- (ضعيف) أو (مستور) ونحوهما يوصف حديثهم بأنه (ضعيف).

٤- (متروك) أو (واهٍ) ونحوهما يوصف حديثهم بأنه (ضعيف جداً).

٥- (كذاب) أو (وضاع) ونحوهما يوصف حديثهم بأنه (موضوع).

(٢) الأساس الثاني: معرفة مناهج النقاد ومصطلحاتهم.

المقصود معرفة مناهج النقاد من حيث التشدد والاعتدال والتساهل في الجرح والتعديل، وكذا المصطلحات الخاصة ببعض النقاد.

ويعد هذا الأمر أبرز أسباب اختلاف الجرح والتعديل في الراوي، وأكثر الاختلاف بين النقاد في الرواة ناتج عن هذا السبب، ولذا أفرد عن بقية الأسباب وخص بمزيد اهتمام ودراسة.

- (مثال في مناهج النقاد): إذا وقفنا على راو قال عنه الإمام البخاري: ثقة. وقال عنه ابن معين وأبوحاتم الرازي: صدوق.

فنقول في الترجيح في حاله: الراجح أنه ثقة فقد وثقه البخاري وهو معتدل، ويجاب عن قول ابن معين وأبي حاتم أنهما معروفان بالتشدد.

- (مثال في المصطلحات الخاصة للنقاد): إذا وقفنا على راو قليل الحديث، وقد وثقه أكثر النقاد وقال عنه ابن معين: ليس بشيء.

فنقول في الترجيح في حاله: الراجح أنه ثقة، ويجاب عن قول ابن معين «ليس بشيء» بأنه مصطلح خاص يطلقه أحياناً على الراوي إذا كان قليل الحديث.

(تتمة) في العناية بأقوال الحفاظ أصحاب الاختيارات:

يتأكد على الباحث جداً في هذا المجال خاصة في رواة الكتب الستة العناية باختيارات الحفاظ المتأخرين الذين تصدوا للنظر في كلام أئمة الجرح والتعديل، وبيان الراجح منها، ومن أبرز هؤلاء الحفاظ:

١- **الحافظ الذهبي**، فقد اعتنى الذهبي عناية كبيرة بتحرير القول في الرواة، واختيار القول الراجح الذي يراه وفق قواعد الجرح والتعديل في العديد من كتبه في هذا المجال، كـ «سير أعلام النبلاء»، و«ميزان الاعتدال»، و«الكاشف» و«ديوان الضعفاء».

ومن أبرزها مما يخص رواة الكتب الستة كتاب (الكاشف)، وقد تقدم

التعريف به، ومما يحسن إضافته هنا أن الحافظ الذهبي له اصطلاحات خاصة في «الكاشف» من أبرز هذه الاصطلاحات:

قوله: (وثق): الغالب على الحافظ الذهبي إطلاقه على الراوي الذي لم يذكر بجرح ولا تعديل، وإنما ذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»، وتقدم أن مجرد ذكر الراوي في كتاب «الثقات» لابن حبان ليس توثيقاً معتبراً.

فالراوي الموصوف بـ (وثق) عند الذهبي في «الكاشف»: حديثه ضعيف - غالباً - لعدم معرفة حاله، وهذا الضعف من اليسير الذي ينجبر.

٢- **الحافظ ابن حجر**، اعتنى الحافظ ابن حجر برواة الكتب الستة عناية فائقة حيث ألف كتاب «تهذيب التهذيب» ثم اختصره في كتاب «تقريب التهذيب»، واعتنى في كتابه «التقريب» بتحرير القول في كل راو من رواة الكتب الستة وبيان الراجح في حاله، وأصبح اختياره وترجيحه في ذلك عمدة لكثير من الباحثين في هذا المجال.

والحافظ ابن حجر له اصطلاحات خاصة في كتابه «تقريب التهذيب» من أشهرها وأكثرها وقوعاً:

قوله: (مقبول): الذي يتبادر إلى الذهن أن هذه العبارة تفيد أن الراوي مقبول الرواية، لكن الواقع خلاف ذلك، ف (مقبول) تطلق عند الحافظ ابن حجر على الراوي الذي لم يوثق توثيقاً معتبراً وهو المستور وهو مجهول الحال.

وقد فسر الحافظ هذا المصطلح في مقدمة «التقريب» بقوله: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه

الإشارة بلفظ (مقبول) حيث يتابع وإلا فلين الحديث.

فهو يقول إذا توبع فهو (مقبول)، وإذا لم يتابع فهو (لين الحديث).

فالراوي الموصوف بـ (مقبول) عند ابن حجر: حديثه ضعيف - إذا لم يتابع - لعدم معرفة حاله، وهذا الضعف من اليسير الذي ينجبر[١].

ثالثاً - صياغة الترجمة:

تشتمل عناصر الترجمة التامة الوافية على الأمور الآتية:

١- اسم الراوي ونسبه بما يميزه عن غيره.

٢- ذكر عدد من الشيوخ والتلاميذ.

٣- عرض خلاصة الأقوال في الجرح والتعديل وتمحيصها.

٤- خلاصة حال الراوي وبيان الراجح فيه وسبب الترجيح، مستعيناً بحكم الذهبي وابن حجر خاصة إذا كان الراوي من رجال الكتب الستة.

٥- وفاته ثم من أخرج له.

٦- مصادر الترجمة.

وهذه العناصر ليست في منزلة واحدة:

- فمنها ما هو أساسي في كل ترجمة كاسم الراوي، والجرح والتعديل فيه.

- ومنها ما هو فرعي كالشيوخ والتلاميذ.

---

(١) ذكر العلامة المعلمي في مقدمة كتابه «التنكيل» (١/ ٣٢ - ٨٣) قواعد وفوائد مهمة تتعلق بالرواة والجرح والتعديل يتأكد على الباحث في هذا المجال الوقوف عليها.

وقد يكون الفرعي أساسياً في بعض التراجم مثل:

ذكر الشيوخ وكذا التلاميذ هذا عنصر فرعي، ويكون مهماً ومتأكداً في حالات:

١- ألا يذكر الراوي بجرح أو تعديل. فهنا يجتهد في ذكر جميع الشيوخ وكذا التلاميذ لأن هذا يفيد أن هذا الراوي معروف بالطلب وليس بمغمور.

٢- أن يكون في تلاميذه من عرف عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة كيحيى القطان وشعبة ومالك فمثل هؤلاء يجتهد الباحث في إبرازهم في التلاميذ.

٣- أن يشتبه الراوي بغيره في الاسم، ويكون له خصوصية ببعض شيوخه أو بعض تلاميذه فيذكر هذا الشيخ أو التلميذ ليتميز هذا الراوي عن غيره.

طريقة ميسرة لصياغة الترجمة لرواة الكتب الستة:

١- نقل اسم الراوي كاملًا مع ضبط المشكل من كتاب «تقريب التهذيب»، ينقل الاسم كاملًا دون الجرح والتعديل.

٢- نقل الشيوخ والتلاميذ من كتاب «الكاشف» للحافظ الذهبي.

٣- نقل خلاصة الكلام في حال الراوي من كتاب «تهذيب التهذيب» مع تأكيد الرجوع للمصادر الأصلية - عند الإشكال -، أو الحاجة لذلك، وحال الرواة على أقسام:

أ - إذا كان الراوي من الحفاظ الكبار، فينقل عبارة أو عبارتين من عبارات الثناء عليه كـ (أحد الأعلام الحفاظ) أو (متفق على إمامته وجلالته) ونحو ذلك.

ب - إذا كان الراوي متفقاً على توثيقه أو هو ثقة وفيه خلاف غير معتبر فيقال: (متفق على توثيق) أو (الجمهور على توثيقه) ونحو ذلك، ولا بأس بنقل عدد من عبارات التوثيق فيه، وكذا عبارة الذهبي وابن حجر فيه.

ج - إذا كان الراوي متفقاً على تضعيفه أو هو ضعيف وفيه خلاف غير معتبر فيقال: (متفق على تضعيفه) أو (الجمهور على تضعيفه) ونحو ذلك، ولا بأس بنقل عدد من عبارات التضعيف فيه، وكذا عبارة الذهبي وابن حجر فيه.

د - إذا كان الراوي مختلفاً فيه، فيذكر أبرز عبارات الجرح والتعديل مما يؤثر في الحكم عليه، ولا تنقل جميع العبارات لما فيه من التطويل.

ويتأكد هنا نقل عبارة الحافظ الذهبي وكذا الحافظ ابن حجر، لأهمية اختيارهما في الرواة المختلف فيهم - كما تقدم بيانه -، ثم يذكر الباحث ترجيحه - وفق ضوابط الجرح والتعديل - مع بيان أسباب الترجيح.

٤- ذكر سنة وفاته أو طبقته، مع ذكر من أخرج له من أصحاب الكتب الستة، وينقل ذلك من كتاب «تقريب التهذيب» كما ذكره ابن حجر.

٥- ذكر مصادر الترجمة التي اعتمد عليها الباحث ورجع إليها.



مجمل أحوال الرواة ووصف حديثهم

وصف الراوي	درجة حديث الراوي
أوثق الناس، أو ثقة ثبت، أو ثقة	حديثه صحيح
صدوق أو لا بأس به	حديثه حسن
الراوي الموصوف (بالبدعة)	الراوي المبتدع إذا كان صادقاً أميناً ضابطاً يقبل حديثه.
الراوي الموصوف (بالاختلاط)	١- إذا كان الاختلاط يسيراً، ولم يؤثر على حديثه (مقبول) ٢- إذا كان الاختلاط شديداً مؤثراً: أ - (يقبل) من روى عنه قبل الاختلاط ب- (لا يقبل) من روى عنه بعد الاختلاط ولم يتميز
مجهول	حديثه ضعيف
ضعيف	حديثه ضعيف
متهم، أو متروك، أو ضعيف جداً	حديثه ضعيف جداً
كذاب، أو وضاع	حديثه موضوع

(تتمة): هنالك عبارات وألفاظ أخرى كثيرة في الجرح والتعديل كـ (صويلح، وصدوق يهم، ومحله الصدق، وشيخ وسط)، وكـ (هالك، وتالف، ومنكر الحديث، وتعرف وتنكر، ولين، وشيخ) يتأكد على الباحث معرفتها، وكذا معرفة حكم حديث من وصفوا بها، ومن أفضل من استوعب ذلك وبينه:

١- كتاب «فتح المغيث» للحافظ السخاوي، في أواخر نوع صفة من تقبل روايته وترد (٢/ ١١٢ - ١٣٤).

٢- كتاب «شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل» لأبي الحسن السليماني.



نماذج لطريقة صياغة تراجم الرواة

١- عناصر تراجم الأعلام الحفاظ:

- هو ....
- روى عن: .... وعنه: ....
- (أحد الأعلام الحفاظ) أو (متفق على حفظه وإتقانه وإمامته وجلالته) أو (أمير المؤمنين في الحديث) أو (جبل الحفظ والإتقان).
- توفي سنة: .... وأخرج له: ....

[مصادر الترجمة]: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

٢- عناصر ترجمة الراوي المتفق على توثيقه:

- هو ....
- روى عن: .... وعنه: ....
- متفق على توثيقه، فقد وثقه .... وغيرهم.
- قال الحافظ ابن حجر: ....
- توفي سنة: .... وأخرج له: ....

[مصادر الترجمة]: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

٣- عناصر ترجمة الراوي المتفق على تضعيفه:

- هو ....

- روى عن: .... وعنه: ....

- متفق على تضعيفه، فقد ضعفه .... وغيرهم.

- قال الحافظ ابن حجر: ....

- توفي سنة: .... وأخرج له: ....

[مصادر الترجمة]: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (/)، و«لسان الميزان» لابن حجر (/) و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

٤- عناصر ترجمة الراوي الذي فيه خلاف غير معتبر والجمهور على توثيقه أو تضعيفه:

- هو ....

- روى عن: .... وعنه: ....

- جمهور النقاد (على توثيقه فقد وثقه من أهم أعلم وأمكن بهذا الفن وهم: ....).
- أو جمهور النقاد (على تضعيفه فقد ضعفه من أهم أعلم وأمكن بهذا الفن وهم: ....).
- قال الحافظ ابن حجر: ....
- توفي سنة: .... وأخرج له: ....

[مصادر الترجمة]: «التاريخ» لابن معين (/)، و«التاريخ» للبخاري (/)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

٥- عناصر ترجمة الراوي المختلف فيه:

- هو ....
- روى عن: .... وعنه: ....
- وثقه: ....
- وتكلم فيه: ....
- ورجح الحافظ الذهبي أنه: ....
- والراجح أنه: ....
- والسبب: ....

....

- توفي سنة: .... وأخرج له: ....

[مصادر الترجمة]: «التاريخ» لابن معين (/)، و«التاريخ» للبخاري (/)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

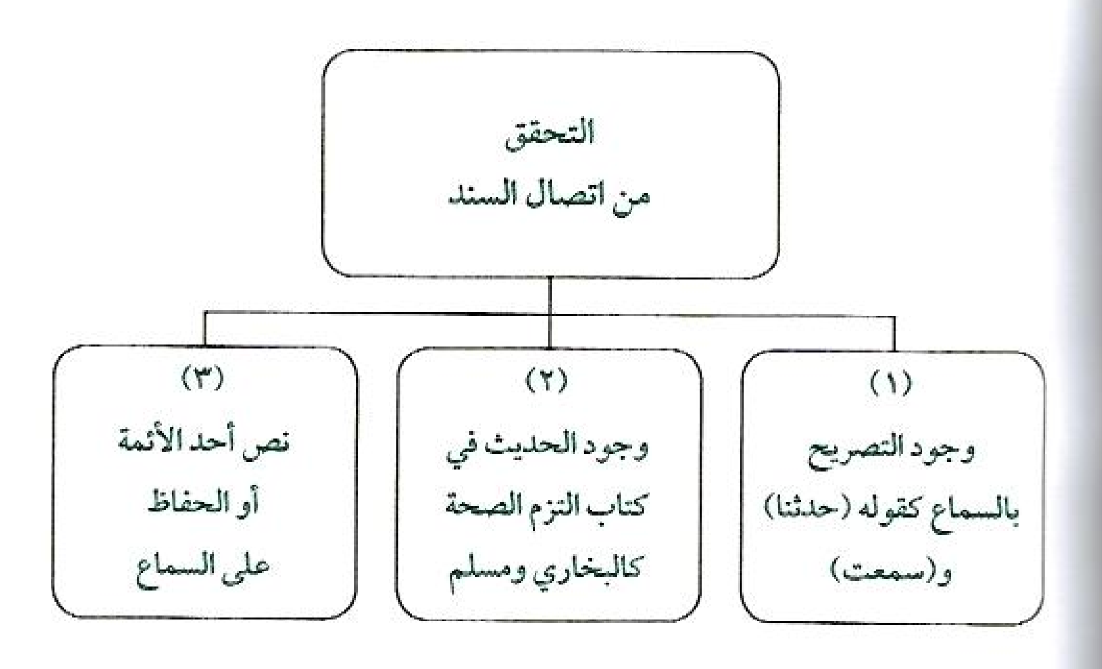


نموذج لدراسة وصياغة ترجمة بعض الرواة المختلف فيهم

١- اسم الراوي ونسبه	(١) - إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البناني أبوإسحاق الطالقاني.
٢- الشيوخ والتلاميذ	روى عن: ابن المبارك ومالك وابن عيينة. وعنه: أحمد وابن معين وغيرهما.
٣- الجرح والتعديل	قال ابن معين: ثقة، وفي موضع آخر: ليس به بأس. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت يقول بالإرجاء. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن حبان: يخطئ ويخالف. قال الذهبي: ثبت مرجيء. وقال ابن حجر: صدوق يغرب.
٤- خلاصة حال الراوي مع التعليل مستعيناً بحكم الذهبي وابن حجر	**والراجح فيه أنه ثقة**، فقد وثقه ابن معين - في رواية - وهو تلميذه وأعلم به، وأطراه يعقوب بن شيبة فقال: ثقة ثبت. ومما يقويه أيضاً ويرفع من حاله تخريج الإمام مسلم له في «صحيحه». ولأجل هذا كله لخص حاله الحافظ الذهبي فقال: ثبت مرجئ. والجواب عن قول أبي حاتم: صدوق، أنه متشدد في هذا الباب، وأن صدوق عنده بمنزلة ثقة عند غيره، أما قول ابن حبان: يخطئ ويخالف فمعارض بمن هم أعلم وأمكن من في هذا الفن.
٥- وفاته ثم من أخرج له	توفي سنة خمس عشرة ومئتين، خرج له مسلم وأبو داود والنسائي.
٦- مصادر الترجمة	ينظر: «تهذيب الكمال» (٢/ ٣٩)، و«الكاشف» (١/ ٢٠٨)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٨٩)، و«تقريب التهذيب» (ص٨٦).

١- اسم الراوي ونسبه	**(٢) - عبد العزيز بن أبي سليمان الهذلي مولاهم أبو مودود المدني القاص.**
٢- الشيوخ والتلاميذ	رأى أبا سعيد الخدري وغيره روى عن محمد بن كعب القرظي. وعنه ابن مهدي ووكيع والقعنبي وآخرون.
٣- الجرح والتعديل	قال أحمد وابن معين وابن المديني وابن نمير وأبو داود: ثقة. وقال ابن سعد: كان من أهل النسك والفضل وكان متكلماً يعظ وكان كبيراً. وقال البرقي: وممن يضعف في روايته ويكتب حديثه أبو مودود المدني.
٤- خلاصة	قال الذهبي: وثقوه. وقال الحافظ ابن حجر: مقبول.
حال الراوي مع التعليل مستعيناً بحكم الذهبي وابن حجر	والراجح فيه أنه ثقة فقد أطبق أئمة الجرح والتعديل على توثيقه وعلى رأسهم أحمد وابن معين وابن المديني. وأما قول ابن البرقي فيه فلا يقاوم وحده هؤلاء النقاد، وهم أقدم وأقعد وأعلم منه في هذا الفن. وأما قول ابن حجر: مقبول، ومعناها لين إلا أن يتابع، فلعله سبق قلم منه لما تقدم بيانه، والغريب أن ابن حجر قد نقل توثيق أولئك الأئمة في «تهذيب التهذيب».
٥- وفاته ثم من أخرج له	من الطبقة السادسة. خرج له أبو داود والترمذي والنسائي.
٦- مصادر الترجمة	ينظر: «تهذيب الكمال» للمزي (١٨/ ١٤٢)، و«الكاشف» للذهبي (١/ ٦٥٥)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٦/ ٣٠٣)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص٣٥٧).

الفصل الثاني:
التحقق من اتصال السند



كيفية معرفة اتصال السند:

نعرف اتصال السند إجمالًا بإحدى الطرق الآتية:

١- وجود التصريح بالسماع كقوله (حدثنا) و(سمعت).

٢- وجود الحديث في كتاب التزم الصحة كالبخاري ومسلم.

٣- نص أحد الأئمة أو الحفاظ على السماع.

وتفصيل ذلك فيما يأتي:

أولًا: البحث عن التصريح بالسماع، وفيه أمور ينبغي معرفتها.

* **معرفة صيغ الأداء، وهي في الجملة على قسمين:**

أ - صيغ صريحة في السماع كـ (سمعت، وحدثنا، وأخبرنا)، فالصريحة في السماع إذا جاءت في الرواية حكم باتصالها، إلا أن يدل دليل على الخطأ في الصيغة.

ب - صيغ غير صريحة في السماع كـ (عن، وقال، وروى)، وهذا القسم محتمل للسماع وعدمه، فلا يحكم بالسماع بمجرد هذه الصيغة.

* **حكم صيغة الأداء (روى) في تراجم الرواة.**

يذكر بعض النقاد والحفاظ كالحافظ المزي في «تهذيب الكمال»، والحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» **في تراجم الرواة** جملة ممن روى عنهم الراوي وكذا جملة ممن رووا عنه، مثاله كما في «تهذيب الكمال»:

* **سلمة بن عَبد المَلِك العوصي الكلبي الحمصي.**

روى عن: إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماية الحمصي، وإبراهيم بن يزيد النصري الدمشقي، وإسرائيل بن يونس، والحجاج بن سعد، والحسن بن صالح بن حي (س)، وعبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، وعبد العزيز بن أبي رواد، وعبيد الله بن عمر، وعلي بن صالح بن حي (عس)، والمعافى بن عمران.

روى عنه: أحمد بن أبي الحواري، وأبو عتبة أحمد بن الفرج الحجازي، وأيوب بن سليمان الرصافي، وخالد بن خلي الكلاعي الحمصي (س)، وسعيد بن عثمان التنوخي، وابناه: عبد الله بن سلمة بن عبد الملك، ومحمد بن سلمة بن عبد الملك.

التنبيه:

عبارة (روى عن) وكذا (روى عنه) لا يثبت بها السماع، وكذا لا تفيد نفيه، بل (روى) صيغة محتملة للسماع وعدمه، فيبحث عن أدلة أخرى لسماع الراوي.

وهؤلاء الشيوخ والتلاميذ قد التقطهم الحافظ المزي عن طريق النظر في أسانيد الكتب الستة، فيذكر في كل راو مَن فوقه ومَن تحته في السند في جميع المواطن في الكتب الستة، ومن المعلوم أن مثل هذا لا يفيد السماع إلا ما كان في البخاري ومسلم.

وعمل الحافظ المزي رحمه الله هذا جهد كبير جبار لا تقوى عليه هيئات ومؤسسات.

وتقدم الكلام في الجانب النظري عن طرق التحمل وهي على قسمين:

١- (السماع والعرض والإجازة) وبيان صيغ الرواية بها، وأن هذه الطرق محمولة على الاتصال.

٢- (المناولة والمكاتبة والوصية والإعلام والوجادة) وبيان صيغ الرواية بها، وأن هذه الطرق محمولة على الاتصال بشرط الإذن بالرواية.

ثانياً: وجود الحديث في الصحيحين أو أحدهما.

وجود الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما دليل كاف للحكم باتصال السند، فصيغة (عن) الموجودة في الصحيحين مثل (حدثنا).

(فائدة مهمة):

نستفيد من وجود الحديث في «الصحيحين» فائدة مهمة نلخصها فيما يأتي:

١- أنه إذا وردت هذه السلسلة من الإسناد نفسها خارج الصحيحين بصيغة (عن) عند أبي داود مثلًا حكم بالاتصال - مالم يتبين خطأ -، ودليل السماع والاتصال هنا أن يقال: رواية فلان عن فلان في «الصحيحين» أو أحدهما.

٢- إذا وقع خلاف في سماع راو ممن فوقه في «سنن أبي داود» مثلًا، فإن وجود روايته عنه في «الصحيحين» أو أحدهما من المرجحات بل الأدلة على السماع، ومن شواهد ذلك:

*** رواية الحسن البصري عن بعض الصحابة.**

وقع خلاف في سماع الحسن البصري من بعض الصحابة، ومن الأدلة على سماعه تخريج البخاري في «صحيحه» لروايته عنهم.

قال الحافظ العلائي: قال الدارقطني أيضاً: أن الحسن لم يسمع من أبي بكرة [قال العلائي]: وله عنه في صحيح البخاري عدة أحاديث منها (قصة الكسوف) ومنها حديث (زادك الله حرصاً ولا تعد)، وإن لم يكن فيها التصريح بالسماع فالبخاري لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء[١].

وقال العلائي: وقال علي بن المديني: رأى الحسن أم سلمة ولم يسمع منها ولا من أبي موسى الأشعري.. ولا من عمرو بن تغلب قلت [العلائي]: في صحيح البخاري عن الحسن قال حدثنا عمرو بن تغلب أن النبي ﷺ أتي بمال أو سبي فقسمه الحديث[٢].

*** رواية إبراهيم بن محمد أبو إسحاق الفزاري عن أبي طوالة.**

قال العلائي: أخرج البخاري له في باب غزو المرأة في البحر عن

---

(١) «جامع التحصيل» (ص١٦٣).

(٢) «جامع التحصيل» (ص١٦٣).

أبي طوالة عبد الله بن عبد الرحمن عن أنس قصة أم حرام بنت ملحان ونوم النبي ﷺ عندها، وذكر أبو بكر بن مردويه الحافظ أنه لم يسمع من أبي طوالة وأن الصواب ما رواه المسيب بن واضح عن أبي إسحاق الفزاري عن زائدة عن أبي طوالة.

قال العلائي: وفي ذلك نظر لما تقدم أن البخاري لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء وأبو إسحاق الفزاري ليس بمدلس والله أعلم(١).

*** رواية زهرة بن معبد أبو عقيل عن ابن عمر**

قال الحافظ العلائي: توقف ابن أبي حاتم في روايته عن ابن عمر وقال: لا أدري أسمع منه، وروايته عن ابن عمر في صحيح البخاري وذلك يقتضي السماع(٢).

*** رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان ﷺ.**

قال شعبة: لم يسمع من عثمان ولا من عبد الله بن مسعود ولكنه سمع من علي.

وقال أبو حاتم: لا تثبت روايته عن علي ﷺ فقيل له سمع من عثمان فقال روى عنه لا يذكر سماعاً.

قال الحافظ العلائي: أخرج له البخاري حديثين عن عثمان (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) والآخر (أن عثمان أشرف عليهم وهو محصور)، وقد علم أنه لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء(٣).

---

(١) «جامع التحصيل» (ص١٤٠).
(٢) «جامع التحصيل» (ص١٧٧).
(٣) «جامع التحصيل» (ص٢٠٨).

* **رواية منصور بن المعتمر عن الشعبي.**

نقل أبو زرعة العراقي: قال يحيى بن معين لم يسمع من الشعبي شيئاً.

قال أبو زرعة العراقي: روايته عنه في الكتب الستة[١].

فما تقدم نماذج لإثبات السماع في جملة من الرواة الذين اختلف في سماعهم لأجل وجود الرواية نفسها في «الصحيح».

ثالثاً: البحث عن نصوص الأئمة والحفاظ في إثبات السماع أو عدمه.

الأئمة النقاد أصحاب هذا الشأن كأحمد والبخاري كلامهم معتمد في إثبات السماع ونفيه، مالم يقع خلاف بينهم فينظر في الترجيح بين أقوالهم.

وقد تقدم بيان المؤلفات التي تعتني بجمع نصوص الأئمة والحفاظ في بيان السماع وعدمه، وهي:

* كتاب «المراسيل» لابن أبي حاتم.
* كتاب «جامع التحصيل» للعلائي.
* كتاب «تحفة التحصيل» لأبي زرعة العراقي.

ومن كتب المعاصرين:

* كتاب «الإكليل فيما زاد على كتب المراسيل» لمجدي عطية حمود (معاصر).
* كتاب «الجامع في المراسيل وما يجري مجراها» للباحث السابق.

نتيجة البحث في الاتصال، وأنواع الانقطاع:

إذا وجد أحد هذه الثلاثة وهي: (التصريح بالسماع، أو وجود الرواية في

---

(١) «تحفة التحصيل» (ص٣١٧).

الصحيحين أو أحدهما، أو نص أحد النقاد على السماع) فهو إسناد متصل.

وإذا لم توجد جميعها فالحديث منقطع، والانقطاع في السند أنواع عديدة تقدم شرحها وبيانها، ونذكرها هنا مجملها:

١- إذا سقط شيخ المصنف فمن فوقه فهو (معلق).

٢- إذا سقط من فوق التابعي فهو (مرسل).

٣- وإذا سقط منه اثنان فأكثر على التوالي فهو (معضل).

٤- إذا سقط منه واحد، أو سقط منه اثنان في موضعين ولم يكن أحد الأنواع السابقة فهو (منقطع).

٥- إذا روى التلميذ عن شيخه بصيغة (عن)، وكان التلميذ مكثراً من التدليس، فهو حديث (مدلس).

والمدلسون مراتب وطبقات، وليسوا على درجة واحدة في تدليسهم، فمنهم الذي يحتمل منه التدليس، ومنه من لا يحتمل منه.

ولذا يجب معرفة أسماء المدلسين وطبقاتهم، ومن أبرز من حصرهم ورتبهم الحافظ ابن حجر في كتابه «مراتب المدلسين»، **وفي الجدول الآتي تلخيص للمدلسين عند ابن حجر:**

المرتبة	وصفها	حكمها	عدد الرواة
الأولى	من لم يوصف به إلا نادراً، كيحيى بن سعيد الأنصاري	مقبولة	٣٣ راوياً
الثانية	من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة	مقبولة	٣٣ راوياً

الثالثة	من أكثر من التدليس كأبي الزبير المكي	فيهم خلاف والجمهور على عدم الاحتجاج إلا بما صرحوا فيه بالسماع	٥٠راوياً
الرابعة	من كان أكثر تدليسه عن الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد	الاتفاق على عدم الاحتجاج إلا بما صرحوا فيه بالسماع	١٢ راوياً
الخامسة	من ضعف بأمر آخر سوى التدليس كابن لهيعة	ضعيف ولو صرح بالسماع	٢٤ راوياً

وجميع هذه الأنواع السابقة يشملها اسم (الانقطاع) العام، فيصح أن تقول في كل واحد منها (حديث ضعيف لأنه منقطع)، لكن الأولى أن تحدد نوع الانقطاع فتقول مثلًا (حديث ضعيف لأنه مرسل) أو (حديث ضعيف لأنه معضل).

(تتمة) **البحث في (تواريخ الوفيات):**

١- **يفيد في نفي السماع** إذا تحققنا من خلال التواريخ أنه ولد بعد وفاة من روى عنه، أو أدركه صغيراً لا يحتمل منه السماع فإننا نحكم بالانقطاع.

قال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ.

وقال حفص بن غياث القاضي: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين - يريد احسبوا سنه وسن من كتب عنه -.

٢- **لا يفيد إثبات السماع**، فلو تحققنا أنه أدرك حياته إدراكاً يصح معه السماع، فمثل هذا يعد قرينة على السماع إذا أمكن اللقاء، ولا يثبت به السماع على التحقيق من مذاهب النقاد كما تقدم بيانه.

الفصل الثالث:
التحقق من سلامته من الشذوذ والعلة

وفيه: مراحل دراسة (الحديث المعل بالاختلاف).

أولاً - قرائن وجود العلة.

١- (التفرد)، أي تفرد الراوي بالحديث.

صورته: أن يروي معمر بن راشد عن الزهري حديثاً، ولا يشاركه أحد من أصحاب الزهري فيه، فهذا تفرد، ويعبر عنه بـ (تفرد به معمر).

٢- (المخالفة)، وهو أن يروي الراوي خلاف رواية أقرانه.

صورته: أن يروي سفيان بن عيينة عن الزهري حديثاً، ويخالفه أصحاب الزهري في عدم ذكر هذه الزيادة، فهذه مخالفة، ويعبر عنها بـ (خالف سفيان أصحاب الزهري). فالمخالفة أشد من التفرد لأنها تتضمن التفرد وزيادة.

والتفرد والمخالفة قرينتان على وجود العلة، وليستا دليلًا موجباً لها، فلا يلزم من وجود التفرد والمخالفة أن يكون الحديث معلولًا.

ثانياً - طرق الكشف عن العلة والشذوذ.

١- جمع الطرق عن طريق تخريج الحديث.

أهم ما ينبغي على الباحث في التحقق من وجود العلة أو عدمها هو تخريج الحديث وجمع طرقه والنظر فيها فإذا وجد فيه اختلافاً في الإسناد

أو المتن، فهو قرينة على وجود العلة، ثم ينظر في هذا الاختلاف ويدرسه فإن كان مؤثراً تحققت العلة.

قال علي بن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه.

وقال الخطيب البغدادي: «والسبيل إلى معرفة علة الحديث: أن يُجمع بين طرقه، ويُنظر في اختلاف رواته، ويُعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط».

٢- المقارنة بين الأوجه المختلفة.

ويكون ذلك بواسطة معرفة الحفاظ الذين تدور عليهم الأحاديث وطبقات الرواة عنهم، وهذا هو الأساس في الترجيح بين أوجه الاختلاف في الحديث.

وقد اعتنى المحدثون ببيان مراتب الرواة عن الأئمة الحفاظ، وقد أفرد الحافظ ابن رجب فصلًا محرراً في هذا الموضوع عنونه بـ (معرفة مراتب أعيان الثقات، الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم وبيان مراتبهم في الحفظ وذكر من يرجح قوله منهم عند الاختلاف)، وأبرز ما ذكر الحافظ ابن رجب[1]:

* أصحاب عبد الله بن دينار، ومن يقدم فيه عند الاختلاف عليه.
* أصحاب الزهري، ومن يقدم فيه عند الاختلاف عليه.
* أصحاب يحيى بن أبي كثير، ومن يقدم فيه عند الاختلاف عليه.
* أصحاب هشام بن عروة، ومن يقدم فيه عند الاختلاف عليه.
* أصحاب عمرو بن دينار، ومن يقدم فيه عند الاختلاف عليه.
* أصحاب ثابت البناني، ومن يقدم فيه عند الاختلاف عليه.

---

(١) «شرح للعلل» (٢/ ٦٦٥)، وقد سجلت نحو عشر رسائل دكتوراه في دراسة (الأحاديث المعلة بالاختلاف على هؤلاء الثقات - في علل الدارقطني -) في كلية أصول الدين بجامعة الإمام وكذا بجامعة الملك سعود.

* أصحاب قتادة بن دعامة، ومن يقدم فيه عند الاختلاف عليه.

* أصحاب أبي إسحاق السبيعي، ومن يقدم فيه عند الاختلاف عليه.

* أصحاب الأعمش، ومن يقدم فيه عند الاختلاف عليه.

٣- التفتيش عن نصوص النقاد في الكشف عن العلل.

الأئمة النقاد هم أصحاب هذا الشأن، وهم أهله وخاصته، ومنهم يتلقى ويستفاد هذا العلم الدقيق، وعليهم المعول فيه.

فالمصير إلى أحكامهم - إذا اتفقوا - بل تقليدهم أمر حتم، ولو خالف حكمهم ظاهر السند أو الظاهر من جهد الباحث وعمله.

ولا يعرف هذا الأمر ويقدره قدره إلا من وقف على علو قدرهم ومكانتهم في هذا المجال.

قال الحافظ العلائي: وهذا بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله تعالى التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي **ولم يجيء بعدهم مساو لهم ولا مقارب**(١). اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر - معلقاً على الاستعانة بكلام النقاد في الكشف عن العلل -: وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين وشدة فحصهم وقوة بحثهم وصحة نظرهم وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه، وكل من حكم بصحة الحديث مع ذلك إنما مشى فيه على ظاهر الإسناد(٢). اهـ.

---

(١) «فتح المغيث» للحافظ السخاوي (١/ ٣١٣).

(٢) «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٧٢٦).

أهم مصادر بيان علل الحديث.

أ - المصنفات الخاصة في العلل، ومن أشهرها:

* «**علل الحديث**» للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وهو مرتب على أبواب الفقه.

* «**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**» للحافظ علي بن عمر الدارقطني، وهو مرتب على المسانيد.

ب - كتب السؤالات الحديثية، ومن أبرزها:

* سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم.

* سؤالات الحاكم النيسابوري: للدارقطني في الجرح والتعديل.

ج - **كتب التواريخ والجرح والتعديل، ومن أبرزها:** «تواريخ الإمام يحيى بن معين و«تواريخ الإمام البخاري.

ثالثاً - دراسة الاختلاف في الحديث[1].

تمر دراسة الحديث المختلف فيه بمراحل، يمكن إجمالها فيما يأتي:

المرحلة الأولى: (جمع الطرق)، وفيها:

١- جمع طرق الحديث وتحديد نوع الاختلاف.

---

(١) من الكتب النافعة في دراسة الحديث المعل بالاختلاف كتاب أ. د. علي الصياح «المنهج العلمي في دراسة الحديث المعل» نشر دار ابن الجوزي.
- وقد ذكرت في التطبيقات العملية - في آخر الكتاب - دراسة عدد من الأحاديث المعلة بالاختلاف).
وقد تقدمت الإشارة إلى أبرز المشاريع العلمية في دراسة (الحديث المعل بالاختلاف).

٢- تحديد الراوي المختلف عليه (مدار الحديث).

٣- حصر أوجه الاختلاف على (المدار)، وتحديد عدد الرواة في كل وجه.

المرحلة الثانية: (دراسة الاختلاف) وفيها:

١- الترجمة لمدار الحديث.

٢- الترجمة لرواة الوجه الأول.

٣- ثم الترجمة لرواة الوجه الثاني.

المرحلة الثالثة: (الحكم على أوجه الاختلاف) على النحو الآتي:

بعد الترجمة للمدار ولرواة الوجهين عنه، يأتي دور (المقارنة بين المرويات) والأوجه، ومعرفة من يقدم في هذا الشيخ الذي وقع عليه الاختلاف.

ويتلخص النظر في الاختلاف - في الجملة - في أمرين:

أ -: (**محاولة الجمع بين الأوجه**)، وهو ما يعرف بـ (تصحيح الوجهين)[1] - إن أمكن -، وأوجه الجمع تتلخص في أمرين:

* (قصر الإسناد).

---

(١) ينظر للفائدة:

* رسالة دكتوراه للباحث الشيخ علي الشهري في (تصحيح الوجهين)، وهي (الأحاديث التي صححت بالوجهين في علل الدارقطني) (١٦١) حديثاً.

* وبحث محكم لفضيلة الدكتور عبدالرحمن العواجي في (قرائن تصحيح الوجهين).

* وتقدمت الإشارة إلى بحث (قصر الإسناد) و(سعة الرواية).

* (سعة الرواية).

وقد تقدم الكلام عليهما في الدراسة النظرية.

ب - (الترجيح بين الأوجه)، إن لم يمكن الجمع بين أوجه الاختلاف على الراوي، انتقل إلى الترجيح بينها من خلال قرائن الترجيح الكثيرة[(١)].

وأبرزها:

١- الحفظ والإتقان.

٢- العدد (الكثرة).

- وكذا البحث عن أقوال النقاد والاستعانة بها في بيان الوجه الراجح.

قال الحافظ العلائي: ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق[(٢)].

---

(١) تقدمت الإشارة إلى أن وجوه الترجيحات تزيد على المئة. انظر «شرح الألفية» للعراقي (٢/ ١١٣).

(٢) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/ ٧١٢، ٧٧٨)، وقد جمع جملة من هذه القرائن د. عادل الزرقي في بحث «قواعد العلل وقرائن الترجيح» نشر دار المحدث بالرياض عام ١٤٢٥هـ.
وهنالك رسالة ماجستير بعنوان «قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري» جمع ودراسة د. نادر العمراني رحمه الله نشر مكتبة الرشد بالرياض.
تنبيه: الغالب من حيث الواقع هو استعمال (الترجيح) لا (الجمع) - بحسب القرائن - فقد يدرس الباحث - أحياناً - مئة حديث معل يكون منها: (٩٥) حديثاً حصل الترجيح فيها، و(٥) فقط هي التي أمكن فيها الجمع.

المرحلة الرابعة: (الحكم على الوجه الراجح).

الحكم على الوجه الراجح، وذلك بالترجمة لرواته ممن فوق المدار، وكذا النظر إلى الشروط الأخرى للحديث المقبول.

المرحلة الخامسة: (الحكم على الحديث بشواهده)

وهو الحكم النهائي، وسيأتي الكلام على ذلك مفصلًا.

فتبين أن عندنا ثلاثة أحكام في (الحديث المعل بالاختلاف):

الأول: الحكم بين أوجه الاختلاف.

الثاني: الحكم على الإسناد الراجح.

الثالث: الحكم على الحديث بشواهده.



الفصل الرابع: الحكم على الحديث، وصيغه، والمؤلفات فيه

المبحث الأول: الحكم على الحديث، وهو على مرتبتين:

المرتبة الأولى: الحكم على الإسناد المفرد

بعد النظر في شروط الحديث المقبول (الصحيح والحسن)، ومدى توفرها يحكم على الإسناد حكماً أولياً دون النظر للشواهد والمتابعات، وأبرز صيغ الحكم هي:

إسناده صحيح: يطلق هذا الحكم إذا كان رواة الإسناد ثقات، وتوفرت سائر الشروط الأخرى وهي اتصال السند، وسلامته من الشذوذ، وكذا سلامته من العلة.

إسناده حسن: يطلق هذا الحكم إذا كان في الإسناد راو صدوق فأكثر، وتوفرت سائر الشروط الأخرى المتقدمة.

إسناده ضعيف: يطلق هذا الحكم إذا تخلف أحد شروط الحديث الصحيح كأن يكون في الإسناد راو ضعيف أو مستور، أو يكون في الإسناد انقطاع.

عبارات أخرى في الحكم على الحديث:

(**رواته ثقات**) هذا العبارة لا تدل على صحة الحديث، إنما تفيد توفر شرطين من شروط الصحيح وهما العدالة والضبط، ويبقى النظر في تحقق الشروط الثلاثة الأخرى.

(**رجاله رجال الصحيح**) هذا العبارة لا تدل على صحة الحديث، إنما تفيد **غالباً** توفر شرطين من شروط الصحيح وهما العدالة والضبط، ويبقى النظر في تحقق الشروط الثلاثة الأخرى.

وإنما قيل (غالباً) لأنه يوجد في رواة الصحيح من هو متكلم فيه، وإنما خرج له صاحب الصحيح العدد القليل من الحديث على سبيل الانتقاء.

المرتبة الثانية: الحكم على الحديث بالمتابعات والشواهد - عند الحاجة -[1].

أ- المراد بالمتابعة والشاهد:

(المتابعة):

هي موافقة راو لراو آخر في رواية حديث معين، كأن يروي الحديث الزهري ثم يرويه عنه ابن عيينة ومالك، فيقال: مالك تابع ابن عيينة.

والمتابعة على مرتبتين[2]:

١- إن حصلت للراوي نفسه فهي (المتابعة التامة).

٢- وإن حصلت لشيخه فمن فوقه فهي (المتابعة القاصرة).

---

(١) إنما قيد ذلك (بالحاجة) لأن الحديث الذي في الصحيحين لا يحتاج إلى تقوية - في الجملة -، وكذا الحديث الصحيح خارج الصحيحين إذا لم يكن غريباً.

(٢) «نزهة النظر» لابن حجر (ص٨٧).

مثال المتابعة: ما رواه الشافعي في «الأم»، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

فهذا الحديث، رواه أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ: «فإن غم عليكم فاقدروا له». وقد وجد للشافعي متابعاً، وهو عبد الله بن مسلمة القعنبي، كذلك أخرجه البخاري عن القعنبي، عن مالك، **وهذه متابعة تامة للشافعي**.

ووجد أيضاً، **متابعة قاصرة** في «صحيح ابن خزيمة» من رواية عاصم بن محمد، عن أبيه - محمد بن زيد - عن جده عبد الله بن عمر، بلفظ: «فكملوا ثلاثين».

وفي «صحيح مسلم» من رواية عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، بلفظ: «فاقدروا ثلاثين».

ولا اقتصار في هذه المتابعة - سواء كانت تامة أم قاصرة - على اللفظ، بل لو جاءت بالمعنى كفى، **لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي**[1].

(الشاهد):

أن يوجد الحديث بلفظه أو معناه لكن من رواية صحابي آخر.

كأن يروي الحديث أبوهريرة رضي الله عنه، ويروي الحديث نفسه ابن عمر رضي الله عنهما فيقال: حديث ابن عمر شاهد لحديث أبي هريرة.

مثال الشاهد[2]:

ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين، **عن ابن عباس**، عن

---

(١) «نزهة النظر» لابن حجر (ص٨٨) بتصرف.

(٢) «نزهة النظر» لابن حجر (ص٩٠) بتصرف.

النبي ﷺ «الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

فهذا شاهد لحديث ابن عمر السابق بنفس اللفظ.

وأما بالمعنى فهو ما رواه البخاري من رواية محمد بن زياد، عن أبي هريرة، بلفظ: «فإن غمي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين».

فهنا نقول: من شواهد حديث ابن عمر: حديث ابن عباس وحديث أبي هريرة.

وقد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمر فيه سهل.

ب- بعض أقوال الأئمة النقاد في تقوية الحديث بالشواهد والمتابعات.

قال الإمام أحمد في ابن لهيعة: ما كان حديثه بذلك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، أنا قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد.

وقال في رواية المروزي: كنت لا أكتب حديثه - يعني جابر الجعفي - ثم كتبته أعتبر به[١].

وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول ما حديث ابن لهيعة بحجة إلا أني كنت كثيراً ما أكتب حديث الرجل لا أعرفه ويقوي بعضه بعضاً.

وسأله المروذي عن جابر الجعفي فقال: قد كنت لا أكتب حديثه ثم كتبته أعتبر به.

وقال له مهنا: لم تكتب حديث ابن أبي مريم وهو ضعيف قال أعرفه

---

(١) «العدة في أصول الفقه» للقاضي أبي يعلى (٣/ ٩٤٢)، و«الواضح في أصول الفقه» لابن عقيل (٥/ ٢٣).

وقال سمعته يقول لرجل عنده في حديث رجل متروك قال له الرجل قد رميت بحديثه ما أدري أين هو قال له أبو عبد الله ولم كيف لم تدعها حتى تنظر فيها وتعتبر بها[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: قوله: (كأني أستدل به مع حديث غيره لا أنه حجة إذا انفرد) يفيد... أنه جزء حجة لا حجة فإذا انضم إليه الحديث الآخر صار حجة وإن لم يكن واحد منهما حجة فضعيفان قد يقومان مقام قوي[٢].

وقال أيضاً: من المحدثين من لا يكون حجة لو انفرد فإذا وافقه مثله صار حجة وكذلك الحديث يروى من وجهين فيصير بذلك حجة وهذا باب واسع يجب اعتباره[٣].

وقال: والمقصود هنا «أن تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة يوجب العلم بمضمون المنقول؛ لكن هذا ينتفع به كثيراً في علم أحوال الناقلين. وفي مثل هذا ينتفع برواية المجهول والسيئ الحفظ وبالحديث المرسل ونحو ذلك.

ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث ويقولون: إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل لأعتبره ومثل هذا بعبد الله بن لهيعة قاضي مصر؛ فإنه كان من أكثر الناس حديثاً ومن خيار الناس؛ لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخر غلط فصار يعتبر بذلك ويستشهد به»[٤].

---

(١) «المسودة في أصول الفقه» (ص٢٩١).

(٢) «المسودة في أصول الفقه» (ص٢٧٤).

(٣) «المسودة في أصول الفقه» (ص٢٩٠).

(٤) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٥٢).

وقال أيضاً: «وقد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه ويكون حديثه إذا الغالب عليه الصحة لأجل الاعتبار به والاعتضاد به؛ فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً حتى قد يحصل العلم بها ولو كان الناقلون فجاراً فساقاً فكيف إذا كانوا علماء عدولًا ولكن كثر في حديثهم الغلط.

ومثل هذا عبد الله بن لهيعة فإنه من أكابر علماء المسلمين وكان قاضياً بمصر كثير الحديث لكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه فوقع في حديثه غلط كثير مع أن الغالب على حديثه الصحة قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به: مثل ابن لهيعة.

وأما من عرف منه أنه يتعمد الكذب فمنهم من لا يروي عن هذا شيئاً وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب؛ لكن يروي عمن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد»(١).

ج- أنواع الأحاديث التي تتقوى بالشواهد والمتابعات.

١- الحديث الصحيح الغريب.

الحديث الغريب هو الذي تفرد بروايته راو واحد فقط في أي طبقة من طبقات السند، فإذا كان الإسناد (صحيحاً غريباً)، فإنه يتقوى ويرتقي بالشواهد والمتابعات من (صحيح غريب) إلى (صحيح عزيز) أو (صحيح مشهور).

٢- الحديث الحسن لذاته.

الحديث الحسن لذاته: هو ما رواه عدل خفيف الضبط بسند متصل ولم يكن شاذاً ولا معلولًا.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٦).

فإذا كان الإسناد حسناً لذاته، فإنه يتقوى ويرتقي بالشواهد والمتابعات من (حسن لذاته) إلى (صحيح لغيره).

٣- الحديث الضعيف.

الحديث الضعيف: هو ما اختل فيه شرط من شروط الحديث المقبول.

فإذا كان الإسناد (ضعيفاً)، فإنه يتقوى ويرتقي بالشواهد والمتابعات من (ضعيف) إلى (حسن لغيره).

*** أنواع (الضعيف) باعتبار تقويته بالشواهد والمتابعات:**

الحديث الضعيف باعتبار تقويته بالشواهد والمتابعات على قسمين:

القسم الأول: الضعيف الذي يتقوى بالشواهد والمتابعات، وهو (الضعيف المنجبر)، وهو الذي لا يكون ضعفه شديداً.

وضابط ذلك أن يكون الضعف ناشئاً عن أمرين:

الأول: (الطعن في ضبط الراوي أو التوقف في عدالته).

الثاني: (السقط في السند).

أنواع الضعيف الذي يتقوى

- الطعن في ضبط الراوي أو التوقف في عدالته
  - سوء الحفظ اللازم والطارئ
  - المجهول
  - المستور
- الحديث المنقطع
  - المعلق
  - المرسل
  - المعضل
  - المنقطع
  - المدلس
  - المرسل الخفي

ومثل له الحافظ ابن حجر بما يأتي:

١- حديث سيئ الحفظ.

٢- حديث المختلط الذي لم يتميز.

٣- حديث المستور.

٤- الحديث المرسل.

٥- المدلس إذا لم يعرف المحذوف.

صورة التقوية:

* إذا جاء حديث من رواية الحسن البصري عن النبي ﷺ، فإنه ضعيف لأنه مرسل.

* ثم وقفنا على الحديث نفسه من طريق آخر لكن في إسناده راو مستور، فإنه ضعيف لأن فيه راوياً مستوراً وهو الذي لم يوثق توثيقاً معتبراً.

فإننا نقول في الحكم على هذا الحديث: (حسن لغيره) لأن المرسل تقوى برواية الراوي المستور فارتفع من درجة الضعف اليسير إلى الحسن لغيره[1].

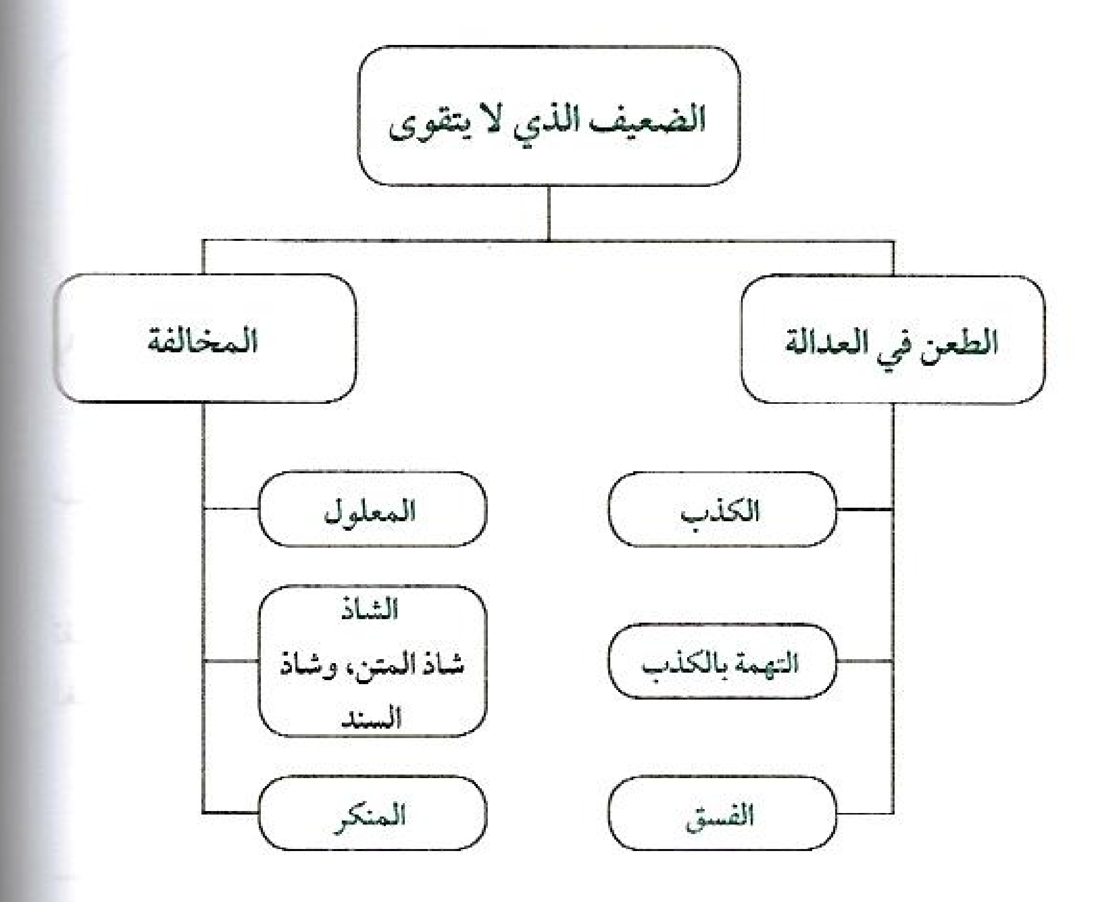
---

(١) قال الزركشي في «النكت» (١/ ٣٢٢): وشذ ابن حزم عن الجمهور فقال ولو بلغت طرق الضعيف ألفاً لا يقوى ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف إلا ضعفاً وهذا مردود لأن الهيئة الاجتماعية لها أثر ألا ترى أن خبر المتواتر يفيد القطع مع أنا لو نظرنا إلى آحاده لم يفد ذلك فإذا كان ما لا يفيد القطع بانفراده يفيده عند الانضمام فأولى أن يفيد الانضمام الانتقال من درجة الضعف إلى درجة القوة.

القسم الثاني: الضعيف الذي لا يتقوى بالشواهد والمتابعات، وهو الذي يكون ضعفه شديداً، وضابط ذلك أن يكون الضعف ناشئاً عن أمرين:

الأول: (الطعن في عدالة الراوي).

الثاني: (المخالفة).



ومن أمثلته:

١- حديث الكذاب وهو (الموضوع).

٢- حديث المتهم بالكذب وهو (المتروك).

٣- حديث الفاسق وهو (المنكر) على رأي.

٤- الحديث المعلول بأنواعه ويدخل فيه شاذ المتن.

فهذه الأنواع لا تتقوى بالمتابعات والشواهد.

صورته:

* لو جاءنا حديث في إسناده راو كذاب، فإنه حديث موضوع.

* ثم جاءنا الحديث نفسه من طريق صحابي آخر في إسناده راو متهم بالكذب.

* ثم جاءنا الحديث نفسه من طريق صحابي ثالث في إسناده فاسق.

فإن الحديث بمجموع هذه الطرق لا يتقوى ولا يكون حسناً، ولو كثرت الطرق من رواية الكذابين والمتهمين بالكذب وبلغت العشرة وزيادة، بل يبقى الحديث في حيز المردود الذي لا يقبل التقوية.

قال الحافظ ابن الصلاح: لعل الباحث الفهم يقول: إنا نجد أحاديث محكوماً بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة مثل حديث: «الأذنان من الرأس» ونحوه، فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن، لأن بعض ذلك عضد بعضاً، كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق آنفاً.

وجواب ذلك أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت:

١- فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه **ناشئاً من ضعف حفظ راويه**، مع كونه من أهل الصدق والديانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف

قليل، يزول بروايته من وجه آخر.

٢- ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك، لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته. وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب، أو كون الحديث شاذاً[١]. اهـ.

د- أمثلة للحديث الضعيف الذي لا يتقوى:

١- **(حديث الطير)**، عن أنس بن مالك، قال: كان عند النبي ﷺ طير فقال: «اللّهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي فأكل معه» خرجه الترمذي.

قال الحافظ أبو موسى المديني في كتاب الحياء: كم من حديث له طرق تجمع في جزء لا يصح منها حديث واحد «كحديث الطير»، يروى عن قريب من أربعين رجلًا من أصحاب أنس، ويروى عن جماعة من الصحابة غيره، وقد جمع غير واحد من الحفاظ طرقه للاعتبار والمعرفة كالحاكم أبي عبد الله وأبي بكر بن مردويه وأبي نعيم[٢].

٢- **(حديث من حفظ على أمتي أربعين حديثاً)**: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينهم، بعثه الله يوم القيامة فقيهاً عالماً»، وجاء بلفظ: «من حفظ على أمتي أربعين حديثا، ينفعهم الله بها، قيل له: أدخل من أي أبواب الجنة شئت».

قال النووي: اتفق الحفاظ على أنه ضعيف وإن كثرت طرقه[٣].

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٣).

(٢) «النكت على ابن الصلاح» للزركشي (١/ ٣٢٨)

(٣) انظر طرقه في كتاب «شرف أهل الحديث» للخطيب البغدادي (ص١٩)، وتكلم عليه الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤١٥) ونقل كلام النووي.

٣- (حديث من غسل ميتاً فليغتسل).

قال الماوردي: جمع بعض المحدثين طرقه فكانت مئة وعشرين طريقاً[١].

قال الحافظ الزيلعي: وكم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف؟ كحديث: الطير وحديث الحاجم والمحجوم وحديث: من كنت مولاه، فعلي مولاه، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً[٢].

هـ - (تتمة) أنواع الشواهد:

الشاهد من حيث العموم لا يقتصر على الأحاديث فقط، بل يشمل أنواعاً أخرى، والكلام المتقدم هو على (الشاهد الحديثي)، وهو محل البحث هنا في موضوع (دراسة الأسانيد).

ومن أبرز أنواع الشواهد التي تقوي العمل بمقتضى الحديث الضعيف - المنجبر -:

١- القرآن الكريم.

٢- الإجماع.

٣- عمل الصحابة.

وهذه محل الكلام عليها - غالباً - في كتب أصول الفقه، وتفصيل الكلام عليها يحتمل رسائل دكتوراه.

وقد فصل الإمام ابن القيم في بعض ذلك في كتابه «إعلام الموقعين».

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» للزركشي (١/ ٣٢٨)
(٢) «نصب الراية» (١/ ٣٦٠).

وهنالك رسالة دكتوراه مفيدة في هذا الموضوع بعنوان (مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة) للدكتور المرتضي الزين أحمد، طبعت بدار الرشد بالرياض عام ١٤١٥هـ، والرسالة متاحة على (شبكة المعلومات).

مع التنبيه والتنبه: أن هذه الأنواع من الشواهد يتقوى بها العمل دون الإسناد، ولم يجر في استعمال الحفاظ تقوية إسناد الحديث بها، بمعنى لا يقال: (إسناده ضعيف، والحديث مع هذه الآية حسن لغيره).

قال الحافظ ابن حجر: من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث، فإنه يقبل حتى يجب العمل به، وقد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول.

ومن أمثلته قول الشافعي ﵁: «وما قلت من أنه إذا غير طعم الماء وريحه ولونه يروى عن النبي - ﷺ - من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله، ولكنه قول العامة لا أعلم بينهم فيه خلافاً».

وقال في حديث: «لا وصية لوارث»: «لا يثبته أهل العلم بالحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخا لآية الوصية للوارث»[1].

ومن الأمثلة في تقوية العمل بالضعيف بالإجماع وعمل أهل العلم:

قال مهَنّا: قال أحمد: الناس كلهم أكْفاء إلا الحائك والحجام والكساح، فقيل له: تأخذ بحديث (كل الناس أكْفاء إلا حائكاً أو حجاماً) وأنت تضعفه؟ فقال: إنما نضعف إسناده، لكن العمل عليه.

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٩٤).

وكذلك قال في رواية ابن مُشَيْش وقد سأله: عمن تحل له الصدقة وإلى أي شيء يذهب في هذا؟ فقال: إلى حديث، حكيم بن جبير، فقلت: وحكيم بن جبير ثَبت عندك في الحديث؟ قال: ليس هو عندي ثَبْتاً في الحديث.

وكذلك قال مُهَنّا: سألت أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: عن حديث مَعْمَر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي - ﷺ -: أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة، قال: ليس بصحيح، والعمل عليه[1].



---

(١) «العدة في أصول الفقه» للقاضي أبي يعلى (٣/ ٩٣٨)، و«المسودة في أصول الفقه» (ص٢٧٤)، و«الواضح في أصول الفقه» لابن عقيل (٥/ ٢٣).

المبحث الثاني:
صيغ الحكم على الحديث

تختلف صيغ الحكم على الحديث باختلاف حال الحديث من حيث القبول والرد، وكذا باختلاف مراتب المقبول والمردود.

فالمقبول درجات وأبرزها: الصحيح والحسن.

وكذا المردود درجات وأبرزها: الضعيف، والضعيف جداً، والموضوع.

وفيما يأتي بيان أبرز صور الأسانيد، وصيغ الحكم عليها - بإيجاز -:

١- الحديث الصحيح:

المصنف	١	٢	٣	٤	النبي ﷺ
	ثقة ثبت	ثقة حافظ	ثقة متقن	الصحابي	
إسناده صحيح، رجال إسناده ثقات أثبات					

المصنف	١	٢	٣	٤	النبي ﷺ
	ثقة	ثقة	ثقة	الصحابي	
إسناده صحيح، رجال إسناده ثقات					

٢- الحديث الحسن لذاته:

المصنف	١	٢	٣	٤	النبي ﷺ
	ثقة	ثقة	صدوق	الصحابي	
إسناده حسن، فيه راو صدوق					

المصنف	١	٢	٣	٤	النبي ﷺ
	ثقة	ثقة	لا بأس به	الصحابي	
إسناده حسن، فيه راو لا بأس به					

المصنف	١	٢	٣	٤	النبي ﷺ
	صدوق	صدوق	صدوق	الصحابي	
إسناده حسن، رجال إسناده كلهم في مرتبة الصدوق					

٣- الحديث الضعيف:

أ- (الضعيف المنجبر) الذي يتقوى بمجيئه من طريق آخر.

المصنف	١	٢		٣	النبي ﷺ
	ثقة	ثقة		الصحابي	
إسناده ضعيف، فيه انقطاع					

المصنف	١	٢	٣	٤	النبي ﷺ
	ثقة	مجهول	ثقة	الصحابي	
إسناده ضعيف، فيه راو مجهول					

المصنف	١	٢	٣	٤	النبي ﷺ
	سيئ الحفظ	ثقة	ثقة	الصحابي	
إسناده ضعيف، فيه راو سيئ الحفظ					

ب - (شديد الضعيف) الذي لا يتقوى بمجيئه من طريق آخر.

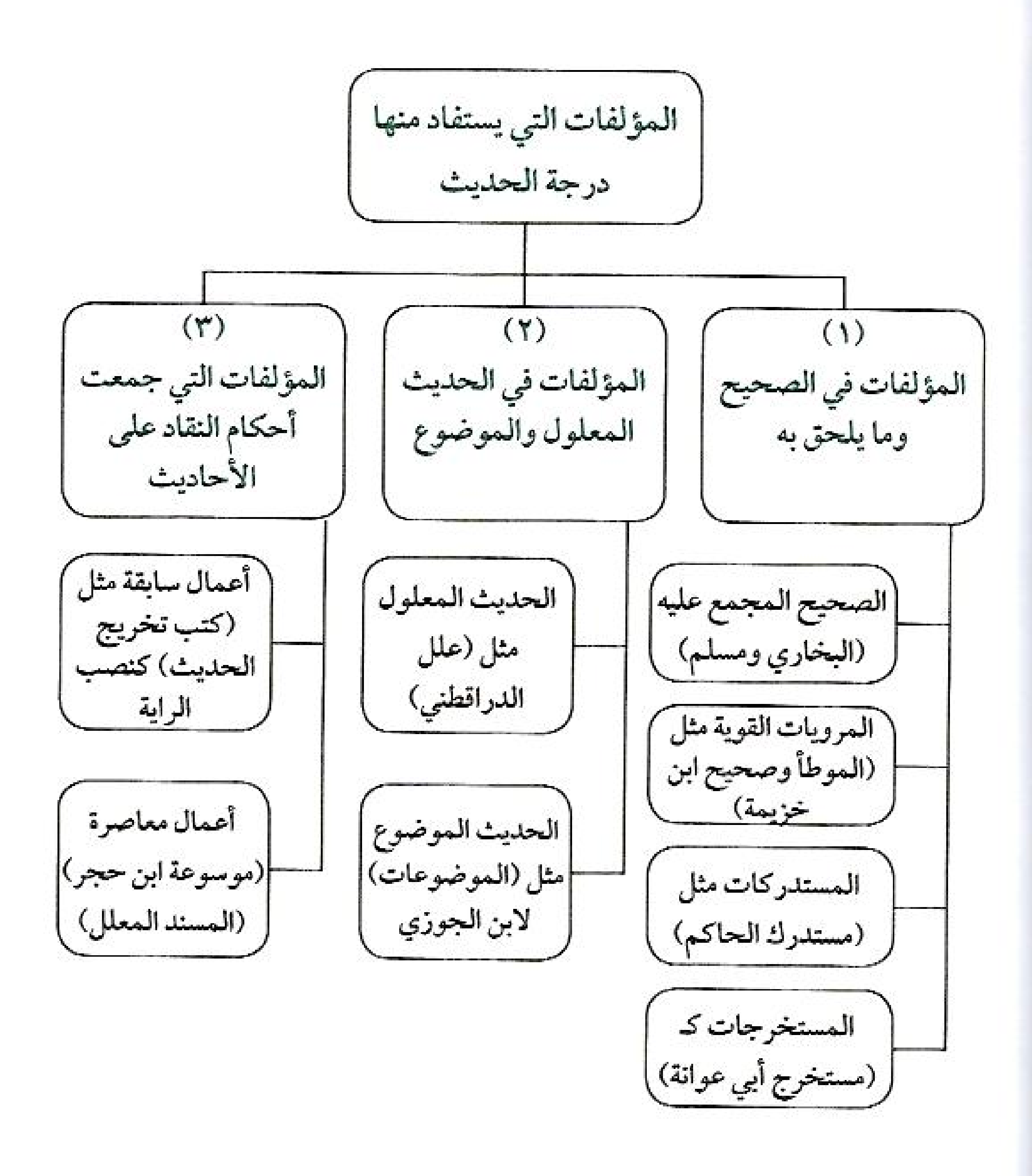
	١	٢	٣	٤	
المصنف	صدوق	متروك	ثقة	الصحابي	النبي ﷺ
إسناده ضعيف جداً، فيه راو متروك الحديث					

	١	٢	٣	٤	
المصنف	صدوق	متهم	ثقة	الصحابي	النبي ﷺ
إسناده ضعيف جداً، فيه راو متهم بالكذب					

	١	٢	٣	٤	
المصنف	صدوق	كذاب	ثقة	الصحابي	النبي ﷺ
إسناده موضوع، فيه راو كذاب					



المبحث الثالث:
المؤلفات التي يستفاد منها بيان درجة الحديث



يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الكتب المصنفة في الحديث الصحيح وما يلحق به.

القسم الثاني: الكتب المصنفة في الحديث المعلول والموضوع .

القسم الثالث: الكتب التي جمعت نصوص النقاد في الحكم على الحديث.

القسم الأول: الكتب المصنفة في الحديث الصحيح وما يلحق به.

وهي كالتالي:

أولًا: الكتب المصنفة في الصحيح المجمع عليه.

وهي:

١- (صحيح البخاري) واسمه العلمي «الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه». **للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ).**

٢- (صحيح مسلم)، واسمه العلمي «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله - ﷺ -» **للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ).**

قال الحافظ ابن الصلاح في مراتب الصحيح»: وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به»[1] اهـ.

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٨)

ثانياً: الكتب المصنفة في المرويات القوية:

تعددت المصنفات الحديثية التي اشتملت على المرويات القوية مما لم يبلغ رتبة «الصحيحين».

وهذه المؤلفات ليست في رتبة واحدة، بل هي متفاوتة في التزام شرائط القبول، بل يقع فيها شيء من الحديث الضعيف، وغالبه من المنجبر الصالح للاعتبار، وأبرز هذه المؤلفات:

١- (الموطأ) للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ).

قال الحافظ ابن حجر: والحاصل من هذا أن أول من صنف في الصحيح يصدق على مالك باعتبار انتقائه وانتقاده للرجال، فكتابه أصح من الكتب المصنفة في هذا الفن من أهل عصره وما قاربه كمصنفات سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة، والثوري، وابن إسحاق، ومعمر وابن جريج، وابن المبارك وعبد الرزاق وغيرهم، ولهذا قال الشافعي: «ما بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك».

فكتابه صحيح عنده وعند من تبعه ممن يحتج بالمرسل والموقوف.

وأما أول من صنف الصحيح المعتبر عند أئمة الحديث الموصوف بالاتصال وغير ذلك من الأوصاف فأول من جمعه البخاري، ثم مسلم كما جزم به ابن الصلاح[(١)] اهـ.

٢- (السنن الصغرى) للإمام أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ).

كتاب «سنن النسائي» معروف (بالسنن الصغرى)، وسماه (المجتبى)، بالنون، أو الباء الموحدة، والمعنى قريب، والأشهر هو الأخير.

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٢٧٩).

قال الحافظ ابن حجر: قلت: وقد أطلق عليه اسم الصحة أبوعلي النيسابوري وأبوأحمد بن عدي وأبو الحسن الدارقطني وابن منده وعبد الغني بن سعيد وأبو يعلى الخليلي وغيرهم.

وقال الذهبي - مشيداً بكتابه السنن -: أبوعبد الرحمن النسائي صاحب الصحيح.

قال ابن حجر: وفي الجملة فكتاب النسائي أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلًا مجروحاً ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي[(١)] اهـ.

٣- (المنتقى) لابن الجارود (ت ٣٠٧ هـ).

قال الحافظ الذهبي:: «المنتقى في السنن» مجلد واحد في الأحكام، لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبداً، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد[(٢)].

٤- **(صحيح ابن خزيمة)** للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ)، وسمى ابن خزيمة كتابه: «المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة».

قال السيوطي: صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان، لشدة تحريه، حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا ونحو ذلك[(٣)].

٥- **(صحيح ابن حبان)** للإمام محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ).

قال الحافظ ابن حجر - عن شرط ابن خزيمة -: مثل شرط ابن حبان

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٤٨١ - ٤٨٤).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٤٧).
(٣) «تدريب الراوي» (١/ ١١٥).

سواء، لأن ابن حبان تابع لابن خزيمة مغترف من بحره ناسج على منواله.

٦- (المختارة)، واسمه «الأحاديث الجياد المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما» وهو مشهور بـ «المختارة» للضياء المقدسي (ت ٦٤٣هـ).

وهو مرتب على المسانيد على حروف المعجم لا على الأبواب ولم يكمل.

التزم فيه الصحة وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها[(١)] وقد سلم له فيه إلا أحاديث يسيرة.

وذكر ابن تيمية والزركشي وغيرهما أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وذكر الزركشي: أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وأنه قريب من تصحيح الترمذي، وابن حبان.

وذكر ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» نحوه، وزاد: فإن الغلط فيه قليل ليس هو مثل صحيح الحاكم فإن فيه أحاديث كثيرة[(٢)]. اهـ.

قال الحافظ ابن كثير: قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خير من (المستدرك) بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً... ولا بد من النظر في أحاديث كل ليحكم على كل واحد منها بما يليق به، والله أعلم[(٣)].

قال ابن حجر: فحكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علة قادحة[(٤)].

---

(١) «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص ٢٤).

(٢) «الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص ٢٤).

(٣) «اختصار علوم الحديث» (ص ٢٧).

(٤) «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٢٩١).

ثالثاً: الكتب المصنفة في (المستدركات على الصحيحين).

هي المصنفات التي جمعت الأحاديث التي على شرط البخاري ومسلم وليست بمذكورة فيهما.

وهذه المؤلفات ليست في رتبة واحدة، ويقع فيها الحديث الضعيف، ومن أبرز هذه المصنفات:

١- **(كتاب الإلزامات)** لأبي الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) وهو كالمستدرك على الصحيحين جمع فيه ما وجده على شرطهما من الأحاديث وليس بمذكور في كتابيهما وألزمهما ذكره وهو مرتب على المسانيد في مجلد لطيف.

٢- **(المستدرك عليهما)** للحافظ أبي ذر عبد بن أحمد الأنصاري الهروي المالكي نزيل مكة (٤٣٤هـ) وهو كالمستخرج على كتاب الدارقطني في مجلد لطيف أيضاً[1].

٣- **(المستدرك على الصحيحين)** لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ).

قصد الحاكم استدراك أحاديث صحيحة فاتت البخاري ومسلماً، لكن وقع له في كتابه قصور شديد، حيث اشتمل على الصحيح والحسن والضعيف، وكذا الواهي والمنكر والموضوع، وقد اختلف الحفاظ في توجيه هذا القصور والجواب عنه.

قال الحافظ الذهبي: ففي المستدرك جملة وافرة على شرطهما، وجملة كثيرة على شرط أحدهما، وهو قدر النصف، وفيه نحو الربع مما صح سنده أو حسن، وفيه بعض العلل وباقيه مناكير وواهيات وفي بعضها

---

(١) «الرسالة المستطرفة» للكتاني (ص٢٣).

موضوعات قد أفردتها في جزء. اهـ(١).

وقال الحافظ ابن كثير: في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة:

فيه الصحيح المستدرك، وهو قليل، وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما، لم يعلم به الحاكم، وفيه الحسن والضعيف والموضوع أيضاً.

وقد اختصره شيخنا أبو عبد الله الذهبي، وبين هذا كله، وجمع فيه جزءاً كبيراً مما وقع من الموضوعات وذلك يقارب مائة حديث. والله أعلم(٢).

قال الحافظ ابن حجر: وإنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية(٣).

رابعاً: الكتب المصنفة في (المستخرجات على الصحيحين)

المستخرجات جمع مستخرج، وهو مشتق من الاستخراج، وهو: أن يأتي حافظ إلى «صحيح البخاري» - مثلاً - فيورد أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه، أو فيمن فوقه(٤).

والمستخرجات ليست في رتبة واحدة، وقد يقع فيها الحديث الضعيف، ومن أبرز هذه المستخرجات:

* (المستخرج على الصحيحين) لأبي بكر البرقاني.

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٣١٤).

(٢) «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص٢٧).

(٣) «تدريب الراوي» (١/ ١١٣)، وانظر مزيد تفصيل عن «المستدرك» كتاب «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٣١٢ - ٣١٩).

(٤) «تدريب الراوي» (١/ ١١٧)، و«فتح الباقي» لزكريا الأنصاري (١/ ١١٨).

* (المستخرج على الصحيحين) لأبي نعيم الأصفهاني.

* (المستخرج على البخاري) لأبي بكر الإسماعيلي.

* (المستخرج على صحيح مسلم) لأبي عوانة الإسفراييني

قال ابن حجر: كتاب أبي عوانة وإن سماه بعضهم مستخرجاً على مسلم فإن له فيه أحاديث كثيرة مستقلة... ويوجد فيها الصحيح والحسن والضعيف - أيضاً - والموقوف[1].

القسم الثاني: الكتب المصنفة في الحديث المعلول والموضوع.

ومن أبرز المصنفات في ذلك:

١- المؤلفات في الحديث المعلول.

ومنها:

أ- «علل ابن أبي حاتم»، وهو مرتب على أبواب الفقه.

ب- «علل الدارقطني»، وهو مرتب على مسانيد الصحابة.

وهما من أجمع المؤلفات في هذا المجال.

(تنبيه): يتأكد بل يجب على كل مشتغل بالتصحيح والتضعيف أن يراجعهما قبل إصدار أي حكم على الأحاديث.

ولا يخفى على عارف أن من أبرز أسباب كثرت الأخطاء في التصحيح والتضعيف عدم مراجعة أمثال هذه الكتب للتأكد من خلو الحديث من العلل الخفية التي لا تبدو في ظاهر الإسناد غالباً.

---

(١) «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (١/ ٢٩٠).

٢- المؤلفات في الحديث الموضوع والواهي.

ومنها:

أ- «الموضوعات» لابن الجوزي.

ب- «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» لابن الجوزي.

ج- «تنزيه الشريعة المرفوعة، عن الأحاديث الشنيعة والموضوعة» لابن عراق، وهو من أوسع الكتب المؤلفة في جمع الأحاديث الموضوعة، حيث اشتمل على جميع ما تقدمه من الكتب في هذا المجال وزاد عليها.

د- «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني.

القسم الثالث: الكتب التي جمعت نصوص النقاد في الحكم على الحديث.

نصوص الأئمة في الحكم على الأحاديث تستفاد **من مصادر كثيرة متنوعة، أبرزها:**

أ - **المؤلفات في تواريخ الرواة والسؤالات** كتواريخ ابن معين، والبخاري، والسؤالات للإمام أحمد.

ب - **المؤلفات المسندة**، ككتب السنن والجوامع ونحوها، ومن أبرز الكتب المسندة التي تعتني ببيان درجة الحديث كـ «**سنن الترمذي**».

ج - **المؤلفات في «علل الحديث»**، فالمؤلفات في «العلل» تعتني ببيان علة الحديث غالباً، والمصنفون لها ينقلون أقوال النقاد في التعليل وبيان الدرجة.

د - **المؤلفات في تخريج الحديث**، يعتني أصحاب المصنفات في تخريج الأحاديث بنقل أقوال النقاد في بيان حال الحديث غالباً، ومن أبرز هذه المصادر وأشهرها:

* «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» للحافظ الزيلعي.

* «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» للحافظ ابن حجر.

هـ - **المؤلفات المعاصرة الجامعة لأحكام الأئمة**، قام عدد من الباحثين بجهود كبيرة مشهودة مشكورة في تيسير الوصول لأحكام الأئمة النقاد على الأحاديث، **ومن أبرز هذه الأعمال**:

١- **«المسند المعلل»** د. بشار عواد معروف، ويعتبر من أكبر الموسوعات المعاصرة في جمع أحكام الأئمة النقاد في بيان درجة الحديث والعلل على فوت فيه.

٢- **«أقوال الإمام أحمد في الطهارة والصلاة»** جمع إبراهيم النحاس، وهو مطبوع في جزء متوسط، اعتنى فيه بنقل أحكام وتعليلات الإمام أحمد على أحاديث الطهارة والصلاة، ثم أتم عمله وجمع أحكام الإمام أحمد في جميع أبواب الفقه، وطبع في مجلدين ضمن (مجموع الإمام أحمد).

٣- **«موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله»** لمجموعة من الباحثين، مطبوع في مجلدين.

٤- **«الأحاديث والآثار التي حكم عليها الإمام النووي في كتبه»** جمع الدكتور ناصر السلامة.

٥- **«الأحاديث التي حكم عليها شيخ الإسلام ابن تيمية»** جمع الدكتور عبدالرحمن الفريوائي، وهو قسم من رسالته الدكتوراه عن (جهود

شيخ الإسلام في الحديث وعلومه)، والرسالة مطبوعة في أربع مجلدات بدار العاصمة.

٦- «**الأحاديث والآثار التي حكم عليها ابن رجب**» جمع ناصر السوهاجي، طبع مكتبة الرشد.

٧- «**موسوعة الحافظ ابن حجر الحديثية**» لمجموعة من الباحثين، وصدر عن دار الحكمة في ست مجلدات، طريقتهم: نقل أحكام الحافظ ابن حجر، وكذا ما يذكره الحافظ من أحكام النقاد على الأحاديث والآثار في جميع كتبه المطبوعة، وقد رتبوا ذلك على الأبواب لتيسير الوصول للمقصود.

٨- «**جمهرة الأحكام الحديثية عند الإمام ابن القيم**» تأليف خالد المطيري، دار التوحيد.

ومما يذكر ويشكر في هذا المجال الجهود العظيمة والأعمال الجليلة التي قام بها الشيخ العلامة الألباني في تمييز الصحيح من الضعيف[1] على مدى أكثر من نصف قرن من الزمان، حيث تصدى الشيخ لخدمة السنة النبوية وصيانتها والذب عنه، وتفرد بمثل هذه الأعمال الكبيرة التي لا تضاهى في هذا العصر، ومن أشهر مؤلفاته وأوسعها في هذا المجال:

١- «سلسلة الأحاديث الصحيحة».

٢- «سلسلة الأحاديث الضعيفة».

---

(١) قد نوقش الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في جملة من الأحاديث التي عمل عليها، وهذه المناقشات منها المقبول ومنها المردود ومنها ما هو قابل للاجتهاد.
وهذه طبيعة العلم، فالعالم المكثر الواسع التأليف تتوالى المناقشات على أعماله وجهوده من أهل الاختصاص لكثرة الورود على حياضه، والنهل من معينها.

٣- «صحيح الجامع الصغير وزيادته».

٤- «ضعيف الجامع الصغير وزيادته».

ويتأكد على الباحث أن يعتني عناية كبيرة بتحصيل ما استطاع إليه سبيلًا من هذه المؤلفات والمجاميع المعاصرة، فهي غنيمة كبيرة، حيث تختصر هذه المؤلفات كثيراً من الوقت والجهد في الوصول لأحكام النقاد على الأحاديث.

*** ومما يذكر في هذا المجال (برامج الحاسب) المفيدة في بيان درجة الحديث، ومن أبرزها:**

برنامج **(جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية) حيث** يحتوي البرنامج على خدمات يتفرد بها عن سائر البرامج، ومن أجل هذه الخدمات الخاصة به:

(الحكم على الحديث)، حيث يقوم البرنامج بتحصيل وتجميع كافة أحكام النقاد والحفاظ المتفرقة في الكتب المدخلة في البرنامج.

فإذا أردت معرفة درجة أي حديث، فما عليك إلا أن تطلب خدمة (الحكم على الحديث) حينئذ تظهر لك أحكام النقاد مباشرة - مجتمعة ومنسقة في موضع واحد -، وقد كفيت مؤنة البحث والجمع وكذا الكتابة، وما عليك إلا أن تقوم بنسخها ونقلها للموضع المقصود في بحثك.

تحميل البرنامج:

البرنامج مجاني ومتاح لجميع الباحثين، ويوجد له موقع على الشبكة بهذا العنوان (جامع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله للسنة النبوية).

يوجد البرنامج على (سي دي)، ويوزع مجاناً من قبل دار الإفتاء بالسعودية.

وتم تطوير نسخة من البرنامج للعمل على أجهزة الهواتف الذكية.

وهنا عمل جليل القدر، وإنه ليسير على من يسره الله عليه: وهو حصر المؤلفات المعاصرة التي اعتنت بجمع أحكام النقاد على الأحاديث[1]، وإدخالها ضمن البرنامج - بعد ربط الأحكام بالأحاديث -.

وأحسب أن في ذلك خدمة جليلة للسنة النبوية ينشدها كافة الباحثين ويستشرفون لها.

والله المسؤول أن يوفق إلى من يقوم بهذا العمل أو يدل عليه أو يسهم فيه بماله وجاهه، وأن يجزيه عن الإسلام والمسلمين خيراً.

وعسى الله أن يوفق القائمين على البرنامج على تحقيق هذا الأمر، أو يقوم المبرمجون (للمكتبة الشاملة) به.

والله إنه لشرف عظيم يتطلع إليه كل مسلم.



(١) قد سبق ذكر ثمانية منها، ويستقصى أيضاً في تتبع ما صنف في هذا المجال.



الباب الثاني: تطبيقات عملية على دراسة الإسناد[1]

الفصل الأول: تطبيقات عملية على دراسة الحديث الذي ليس فيه اختلاف.

الفصل الثاني: تطبيقات عملية على دراسة الحديث المعل بالاختلاف.

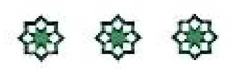
(١) هذه تدريبات على (دراسة الأسانيد)، وإتماماً للفائدة سيضاف لها (تخريج الحديث) لتصبح نموذجاً تاماً لدراسة الحديث بعناصره الثلاثة الرئيسية وهي (تخريج الحديث ثم دراسة الإسناد ثم الحكم على الحديث).
وقد أفردت لمعرفة التخريج وطرقه كتاباً مستقلًا وسمته بـ (تخريج الحديث)، وهو مطبوع.

الفصل الأول:
تطبيقات عملية على دراسة
الحديث الذي ليس فيه اختلاف

مجمل مراحل تخريج ودراسة الحديث الذي ليس فيه اختلاف

١ - تخريج الحديث	تخريج الحديث من الكتب المشهورة، وفي الدراسات المتخصصة في السنة النبوية نحتاج للتوسع في التخريج وترتيب المتابعات التامة فالقاصرة. ونستفيد من ذلك عدة أمور أبرزها: ١- رفع الغرابة عن الحديث الغريب. ٢- تقوية الحديث الحسن. ٣- تقوية الحديث الضعيف المنجبر. ٤- التثبت أنه لم يقع اختلاف على الراوي.
٢ - دراسة إسناد الحديث	ويشمل: ١- الترجمة لرواة الإسناد. ٢ - النظر في الاتصال والانقطاع بين الرواة. وأما العلة والشذوذ فقد حصل العلم بعدمها من خلال تخريج الحديث، وكذا عدم تعليل النقاد للحديث.
٣ - الحكم الأول	الحكم على الإسناد محل الدراسة.

٤ - الحكم الثاني عند الحاجة	الحكم على الحديث بالمتابعات والشواهد عند الحاجة.
(إجمال صياغة الحكم)	من صور الحكم: (إسناده ضعيف، والحديث حسن بشواهده).
(شرح الحكم)	الحديث في إسناده فلان وهو ضعيف، لكن تابعه عدد من الرواة منهم الثقة ومنهم الصدوق كما تقدم في التخريج، وجاء للحديث شواهد يتقوي بها أيضاً، وهي: ١- الشاهد الأول. ٢- الشاهد الثاني. فالحديث بمجموع هذه الشواهد والمتابعات يرتقي لدرجة الحسن لغيره.



التطبيقات

١ قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ مَيْمُونٍ أَبُو سَهْلٍ عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ كُلَّ يَوْمٍ مِائَتَيْ مَرَّةٍ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ مُحِيَ عَنْهُ ذُنُوبُ خَمْسِينَ سَنَةً إِلاَّ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٤٣٩)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٧١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٥٠٨)، والقزويني في «التدوين» (٣/ ٤٥٥)، من طريق محمد بن مرزوق.

وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (٦/ ١٠٣/ ٣٣٦٥)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٤٣٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٥٠٧)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصفهان» (١/ ٣٩٦)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٠٣)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٤٤) من طريق أبي الربيع الزهراني.

كلاهما: (محمد بن مرزوق، وأبو الربيع الزهراني) عن حاتم بن ميمون به بألفاظ متقاربة.

لفظ أبي الربيع الزهراني: من قرأ في يوم ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] مئتي مرة كتب له ألف وخمس مئة حسنة إلا أن يكون عليه دين.

دراسة الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ الْبَصْرِيُّ. هو محمد بن محمد بن مرزوق بن بكير بن

البهلول الباهلي أبو عبد الله البصري وقد ينسب إلى جده.

روى عن: أبي عامر العقدي وحاتم بن ميمون. وعنه: مسلم والترمذي وابن ماجه.

وثقه الخطيب. وقال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عدي: لين. وقال الذهبي: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام.

والأقرب أنه صدوق فقد خرج له مسلم في «صحيحه»، وقال عنه أبو حاتم - المعروف بالتشدد -: صدوق. وما عنده من الأوهام أنزلته من رتبة الثقة إلى الصدوق.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣٧٧)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٦)، و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٦٢٩)، و«الكاشف» (٢/ ٢١٥)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٨٢)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٠٥).

حَاتِمُ بْنُ مَيْمُونٍ أَبُو سَهْلٍ. هو حاتم بن ميمون الكلابي أبو سهل البصري.

روى عن ثابت البناني. وعنه: مالك بن الخليل ومحمد بن مرزوق.

قال البخاري: كانوا يتقون مثل هؤلاء المشايخ.

وقال ابن عدي: يروي عن ثابت أحاديث لا يرويها غيره وفي حديثه بعض ما فيه ومقدار ما يرويه في فضائل الأعمال. وقال ابن حبان: يروي عن ثابت ما لا يشبه حديثه لا يجوز الاحتجاج به بحال. قال المزي: روى له الترمذي حديثين في فضل قل هو الله أحد. وقال الذهبي: عن ثابت له مناكير. وقال ابن حجر: ضعيف.

ويتبين من حاله أنه ضعيف، وله مناكير عن ثابت.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٥/ ١٩٥)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٤٢٨)، و«الكاشف» (١/ ٣٠١)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ١١٣)، و«تقريب التهذيب» (ص١٤٤).

ثَابِت الْبُنَانِي. هو ثابت بن أسلم أبو محمد البناني.

روى عن أنس وابن الزبير وابن عمر ﷺ، وعنه حميد الطويل وشعبة والحمادان.

قال ابن سعد: ثقة مأمون. وقال النسائي والعجلي: ثقة.

قال الذهبي: كان رأساً في العلم والعمل، يقال: لم يكن في وقته أعبد منه، عاش ستاً وثمانين. وقال ابن حجر: ثقة عابد. أخرج له الجماعة

ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٢٠)، و«الكاشف» (١/ ١١٥)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٢)، و«التقريب» (ص١٣٢).

درجة الحديث:

حديث منكر. تفرد به حاتم بن ميمون عن ثابت البناني، وهو ضعيف، ومتكلم في روايته عن ثابت، وقد ذكر ابن عدي وابن حبان والذهبي هذا الحديث في مناكيره.

والحديث أورده السيوطي في «اللآ لىء المصنوعة» (١/ ٢٣٨)، ونقل عن ابن الجوزي في «الموضوعات» قوله: موضوع، حاتم لا يحتج به.

وجاء الحديث من طرق عن ثابت بألفاظ مختلفة أوردها السيوطي في «اللآلىء المصنوعة»، و«النكت البديعات على الموضوعات» (رقم/ ٣٦) كلها ضعيفة لا تصلح للاعتبار بها.

٢ قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ يَعْنِي ابْنَ خَالِدٍ حَدَّثَنَا الشُّعَيْثِيُّ عَنْ زُفَرَ بْنِ وَثِيمَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ أَنَّهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يُسْتَقَادَ فِي الْمَسْجِدِ وَأَنْ تُنْشَدَ فِيهِ الْأَشْعَارُ وَأَنْ تُقَامَ فِيهِ الْحُدُودُ».

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/ ٨٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٢٠٤/ ٣١٣٠)، وفي «مسند الشاميين» (٢/ ٣٣٠/ ١٤٣٦)، من طريق **صدقة بن خالد**.

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/ ٨٥)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ٣٣٠/ ١٤٣٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٣٢٨) **من طريق عمر بن علي بن مقدم**.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ٣٣٠/ ١٤٣٦) من طريق محمد بن إسحاق بن راهويه حدثني أبي أنا وكيع بن الجراح.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ٣٣٠/ ١٤٣٦) من طريق محمد بن شعيب بن شابور.

جميعاً: (صدقة بن خالد، وعمر بن علي، ووكيع، ومحمد بن شابور) عن الشعيثي محمد بن عبد الله بن المهاجر عن زفر بن وثيمة عن حكيم بن حزام به مرفوعاً بنحوه.

دراسة الإسناد:

هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، هو هشام بن عمار بن نصير السلمي الدمشقي الخطيب

٢ قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ يَعْنِي ابْنَ خَالِدٍ حَدَّثَنَا الشُّعَيْثِيُّ عَنْ زُفَرَ بْنِ وَثِيمَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ أَنَّهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يُسْتَقَادَ فِي الْمَسْجِدِ وَأَنْ تُنْشَدَ فِيهِ الْأَشْعَارُ وَأَنْ تُقَامَ فِيهِ الْحُدُودُ».

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/ ٨٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٢٠٤/ ٣١٣٠)، وفي «مسند الشاميين» (٢/ ٣٣٠/ ١٤٣٦)، من طريق صدقة بن خالد.

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/ ٨٥)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ٣٣٠/ ١٤٣٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٣٢٨) من طريق عمر بن علي بن مقدم.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ٣٣٠/ ١٤٣٦) من طريق محمد بن إسحاق بن راهويه حدثني أبي أنا وكيع بن الجراح.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ٣٣٠/ ١٤٣٦) من طريق محمد بن شعيب بن شابور.

جميعاً: (صدقة بن خالد، وعمر بن علي، ووكيع، ومحمد بن شابور) عن الشعيثي محمد بن عبد الله بن المهاجر عن زفر بن وثيمة عن حكيم بن حزام به مرفوعاً بنحوه.

دراسة الإسناد:

هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، هو هشام بن عمار بن نصير السلمي الدمشقي الخطيب.

روى عن: مالك، ويحيى بن حمزة وغيرهما.

وعنه: البخاري، وأبو داود، والنسائي.

قال يحيى بن معين: حدثنا هشام بن عمار وليس بالكذوب. وقال أبو زرعة: صدوق وقال النسائي: لا بأس به. وقال الدارقطني: صدوق كبير المحل. وقال عبدان: ما كان في الدنيا مثله.

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لما كبر هشام تغير فكلما دفع إليه قرأه وكلما لقن تلقن وكان قديماً أصح كان يقرأ من كتابه. وقال أبو داود: حدث هشام بأربع مئة حديث مسندة ليس لها أصل.

قال الذهبي في «المغني»: ثقة مكثر له ما ينكر. وقال في «الميزان»: صدوق مكثر له ما ينكر. وقال ابن حجر: صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح.

وخلاصة القول فيه ما قاله الحافظ ابن حجر كما يظهر من ترجمته.

مات سنة خمس وأربعين ومئتين على الصحيح وله اثنتان وتسعون سنة أخرج له البخاري والأربعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٤٢)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٠٢)، و«المغني في الضعفاء» (٢/ ١١٧)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٤٦)، و«التقريب» (ص٥٧٣).

صَدَقَةُ يَعْنِي ابْنَ خَالِدٍ. هو صدقة بن خالد الدمشقي.

روى عن: زيد بن واقد وعدة. وعنه: أبو النضر الفراديسي وهشام بن عمار.

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ثقة ليس به بأس صالح الحديث. وقال ابن معين ودحيم وابن نمير والعجلي ومحمد بن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم: ثقة.

قال ابن حجر: ثقة. أخرج له البخاري والأربعة إلا الترمذي.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١٣/ ١٢٨) و«الكاشف» (١/ ٥٠١)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٦٤)، و«تقريب التهذيب» (ص ٢٧٥).

الشُّعَيْثِيُّ. هو محمد بن عبد الله بن المهاجر الشعيثي الدمشقي.

روى عن: أبيه ومكحول وزفر بن وثيمة. وعنه: الأوزاعي وصدقة بن خالد.

قال أبو حاتم عن دحيم: كان ثقة وكان قديماً يروي عن مكحول. وقال المفضل بن غسان الغلابي: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به.

قال ابن حجر: صدوق. وهو الراجح فقد وثقه دحيم وهو بلديه وهو أعلم به، وكذا وثقه المفضل بن غسان، وقال النسائي: لا بأس به.

أما قول أبي حاتم فالجواب عنه أنه معروف بالتشدد في هذا الباب، وإذا انفرد بالجرح فيتأمل وينظر فكيف إذا خالف كما هنا.

قال الذهبي: إذا وثق أبو حاتم رجلًا فتمسك بقوله فإنه لا يوثق إلا رجلًا صحيح الحديث وإذا لين رجلًا أو قال فيه: لا يحتج به فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد فلا تبن على تجريح أبي حاتم فإنه متعنت في الرجال قد قال في طائفة من رجال الصحاح ليس بحجة، ليس بقوي أو نحو ذلك.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٥٥٩)، و«الكاشف» (٢/ ١٩٠)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٤٩)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٩٠).

زُفَر بْن وَثِيمَة. هو زفر بن وثيمة - بفتح أوله وكسر المثلثة - بن مالك بن أوس بن الحدثان النصري الدمشقي.

روى عن: حكيم بن حزام وقيل لم يلقه، والمغيرة بن شعبة.

روى عنه: محمد بن عبد الله الشعيثي.

قال عثمان الدارمي عن ابن معين وعن دحيم: ثقة. زاد دحيم: ولم يلق حكيم بن حزام. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن القطان: لا يعرف، وتعقبه الذهبي فقال: وثقه ابن معين ودحيم. قال ابن حجر: مقبول.

والراجح أنه ثقة فقد وثقه ابن معين على تشدده. وكذا دحيم وهو بلديه وأعلم به من غيره. ولعلهما وثقاه لاستقامة حديثه هذا، فليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث والله أعلم.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٩/ ٣٥٣) و«ميزان الاعتدال» (٣/ ١٠٥)، و«الكاشف» (١/ ٤٠٤)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٨٣)، و«تقريب التهذيب» (ص ٢١٥).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف، والحديث حسن بشواهده.

الحديث فيه زفر بن وثيمة جهله بعضهم، ووثقه ابن معين ودحيم.

ولا يخفى أن توثيقهما له منبثق عن الحكم على حديثه بالاستقامة[1]،

(١) قال العلامة المعلمي في «التنكيل» (١/ ٦٦): ابن سعد وابن معين والنسائي وآخرون غيرهم يوثقون من كان من التابعين وأتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد. اهـ.

إذ لو كان حديثه هذا خطأ أو منكراً - عندهما - لكان ضعيفاً، فهو مقل جداً فليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث والله أعلم.

ويحتمل أن يقال: إن إسناده حسن باعتبار أن سماع زفر من حكيم بن حزام ممكن. ولذا قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ٧٨): ولا بأس بإسناده.

بينما قال في «بلوغ المرام» (رقم/ ٢٦٩): رواه أحمد وأبو داود بسند ضعيف.

وقال الذهبي في «الميزان»: ضعفه عبد الحق - أعني الحديث -، وقال ابن القطان علته الجهل بحال زفر تفرد عنه محمد بن عبد الله الشعيثي. قال الذهبي قد وثقه ابن معين ودحيم. اهـ.

فكلامهم دائر في أن علة هذا الحديث زفر بن وثيمة، ولم يتعرضوا لمسألة السماع. وقد تقدم أن زفر بن وثيمة ثقة.

- وجاء للحديث شاهد من حديث جبير بن مطعم:

عن جبير بن مطعم ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن تقام الحدود في المساجد أو ينشد فيها الأشعار أو يسل فيها السلاح.

أخرجه إسحاق بن راهويه في «المسند» كما في «المطالب العالية» (٣/ ٥٢٢) من طريق محمد بن إسحاق عن أبيه عن جبير بن مطعم ﷺ به.

قال ابن حجر: هذا إسناد حسن إن كان إسحاق بن يسار سمعه من جبير ﷺ.

= وقال الإمام علي بن المديني: عتي بن ضمرة السعدي مجهول سمع من أبي بن كعب لا نحفظها إلا من طريق الحسن، وحديثه يشبه حديث أهل الصدق وإن كان لا يعرف. انظر «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٠٤).

٣ قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ عَنْ عُفَيْرِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ:

«خَيْرُ الْأُضْحِيَةِ الْكَبْشُ وَخَيْرُ الْكَفَنِ الْحُلَّةُ».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه في «السنن» كتاب الأضاحي، باب ما يستحب من الأضاحي (٢/ ١٠٤٦/ ٣٠٣١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٧٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١٦٣/ ٧٦٨١)، من طريق الوليد بن مسلم ثنا أبو عائذ أنه سمع سليم بن عامر يحدث عن أبي أمامة الباهلي أن رسول الله ﷺ قال: «خير الكفن الحلة وخير الضحايا الكبش الأقرن». لفظ ابن ماجه. وليس عند الترمذي «الأقرن».

قال البيهقي: الحلة هي ثوبان أحمران غالباً، والأحاديث في أن النبي ﷺ كفن في ثياب بيض وأنه استحب البياض أصح وبالله التوفيق.

دراسة الإسناد:

سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ. هو سلمة بن شبيب أبو عبد الرحمن النيسابوري الحافظ.

روى عن: أبي أسامة وعبد الرزاق. وعنه: مسلم والأربعة.

قال أبو حاتم وصالح بن محمد البغدادي: صدوق. وقال النسائي: ما علمنا به بأساً. وقال أبو نعيم الأصبهاني: أحد الثقات حدث عنه الأئمة والقدماء. وقال الحاكم: هو محدث أهل مكة والمتفق على إتقانه وصدقه.

قال الذهبي: حجة. وقال ابن حجر: ثقة. أخرج له مسلم والأربعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ٢٨٤)، والكاشف» (١/ ٤٥٣)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٢٩)، و«تقريب التهذيب» (ص٢٤٧).

أَبُو الْمُغِيرَةِ. هو عبد القدوس بن الحجاج أبو المغيرة الخولاني الحمصي.

روى عن: الأوزاعي وصفوان بن عمرو وعدة. وعنه: أحمد والبخاري وخلق.

وثقه العجلي والدارقطني وغيرهما. وقال أبو حاتم: صدوق يكتب حديثه. وقال النسائي: ليس به بأس.

قال الذهبي وابن حجر: ثقة. أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٣٧)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٨٤)، و«الكاشف» (١/ ٦٦٠)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٢٩)، و«تقريب التهذيب» (ص٣٦٠).

عُفَيْر بْن مَعْدَانَ. هو عفير بن معدان الحمصي المؤذن أبو عائذ.

روى عن عطاء وقتادة وسليم بن عامر. وعنه أبو اليمان والنفيلي وجماعة.

قال أبو داود: شيخ صالح ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: يكثر عن سليم عن أبي أمامة بما لا أصل له. وقال يحيى: ليس بشيء. وقال مرة: ليس بثقة. وقال أحمد: منكر الحديث ضعيف. قال ابن حجر: ضعيف. أخرج له الترمذي وابن ماجه.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٧٦)، و«ميزان الاعتدال» (٥/ ١٠٤)، و«الكاشف» (٢/ ٢٨)، و«تقريب التهذيب» (ص٣٩٣).

سُلَيْم بْن عَامِرٍ. هو سليم بن عامر الحمصي.

روى عن: أبي الدرداء وعوف بن مالك. وعنه: عفير ومعاوية بن صالح.

قال ابن سعد والعجلي والنسائي ويعقوب بن سفيان: ثقة.

وقال أبو حاتم: لا بأس به.

قال الذهبي وابن حجر: ثقة. أخرج له مسلم والأربعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ٣٤٤) و«الكاشف» (١/ ٤٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٤٦)، و«تقريب التهذيب» (ص٢٤٩).

الحكم على الحديث:

ضعيف. فيه عفير بن معدان ضعيف الحديث، وروايته عن سليم بن عامر متكلم فيها.

قال أبو حاتم - كما تقدم -: يكثر عن سليم عن أبي أمامة بما لا أصل له.

وجاء الحديث من وجه آخر لكنه ضعيف أيضاً.

أخرجه أبو داود في «السنن» كتاب الجنائز، باب كراهية المغالاة في الكفن (٣/ ١٩٩/ ٣١٥٦)، وابن ماجه في «السنن» كتاب الجنائز، باب ما جاء فيما يستحب من الكفن (١/ ٤٧٣/ ١٤٧٣)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٥٤/ ٧٥٥١)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٨/ ٣٤٩/ ٤٢٥٩) من طريق ابن وهب عن هشام بن سعد عن حاتم بن أبي نصر عن عبادة بن نسي عن أبيه عن عبادة بن الصامت مرفوعاً بلفظ: «خير الضحية الكبش الأقرن وخير الكفن الحلة».

قال عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٨٦): سئل أبي عن عبادة بن نسي فقال: شامي ثقة، قيل: يحدث عنه حاتم بن أبي نصر يعني أحاديث مناكير، فقال: مَن حاتم بن أبي نصر، عبادة بن نسي ثقة.

وحاتم بن أبي نصر، ونسي الكندي والد عبادة مجهولان كما في «التقريب» (ص١٤٤، ٥٦٠).

٤ قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ الْخَزَّازُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَنْطَبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:

«عُرِضَتْ عَلَيَّ أُجُورُ أُمَّتِي حَتَّى الْقَذَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنْ الْمَسْجِدِ وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي فَلَمْ أَرَ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ سُورَةٍ مِنْ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أُوتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا».

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٤٤٠)، و«شعب الإيمان» (٢/ ٣٣٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/ ١٣٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٢/ ٣٦٤) من طريق أبي داود به بلفظه.

وأخرجه الترمذي في «السنن» في أبواب فضائل القرآن، باب.. (٥/ ١٧٨/ ٢٩١٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٢٧١) بإسناد أبي داود سواء.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. قال: وذاكرت به محمد بن إسماعيل فلم يعرفه واستغربه، قال محمد: ولا أعرف للمطلب بن عبد الله سماعاً من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا قوله حدثني من شهد خطبة النبي ﷺ.

قال: وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول: لا نعرف للمطلب سماعاً من أحد من أصحاب النبي ﷺ. قال عبد الله: وأنكر علي بن المديني

أن يكون المطلب سمع من أنس.

دراسة الإسناد:

عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ الْخَزَّازُ. هو عبد الوهاب بن عبد الحكم بن نافع أبو الحسن الوراق البغدادي ويقال له أبو الحكم أيضا وهو نسائي الأصل.

روى عن: حجاج بن محمد وعبد المجيد بن أبي رواد ويزيد بن هارون.

وعنه: أبو داود وأبو القاسم البغوي وابن صاعد وآخرون.

قال أحمد: رجل صالح مثله يوفق لإصابة الحق. وقال الميموني عن أحمد: ليس يعرف مثله. وقال النسائي والدارقطني: ثقة. وقال الخطيب: كان ثقة رجلًا صالحاً ورعاً زاهداً. وقال الذهبي: ثقة صالح متأله كبير القدر. وقال ابن حجر: ثقة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١٨/ ٤٩٧)، و«الكاشف» (١/ ٦٧٤)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٩٦)، و«تقريب التهذيب» (ص٣٦٨).

عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ. هو عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد الأزدي مولى المهلب أبو عبد الحميد المكي.

روى عن: أبيه وابن جريج ومعمر وغيرهم. وعنه: الشافعي وأحمد والحميدي.

قال أحمد: ثقة وكان فيه غلو في الإرجاء. وقال ابن معين: ثقة ليس به بأس. وقال ابن معين: ثقة كان يروي عن قوم ضعفاء وكان أعلم الناس بحديث ابن جريج.

وقال البخاري: كان يرى الإرجاء كان الحميدي يتكلم فيه. وقال

الآجري عن أبي داود: ثقة حدثنا عنه أحمد ويحيى بن معين. قال أبو داود: كان مرجئاً داعية في الإرجاء وقال النسائي: ثقة، وقال في موضع آخر: ليس به بأس.

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي يكتب حديثه. وقال الدارقطني: لا يحتج به يعتبر به.

روى له ابن عدي أحاديث ثم قال: كلها غير محفوظة على أنه ثبت في حديث ابن جريج، وله عن غير ابن جريج، وعامة ما أنكر عليه الإرجاء.

وقال الدارقطني في العلل: كان أثبت الناس في ابن جريج. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث مرجئاً ضعيفاً.

والأقرب أنه: ثقة مرجىء، ثبت في ابن جريج.

فقد وثقه أئمة الحديث ونقاده كأحمد وابن معين وغيرهما وقد جالسوه وخبروه وأخذوا عنه، فهم أعلم به من غيرهم. وأكثر ما تكلم فيه لأجل الإرجاء.

والبدعة المفسقة لا تؤثر في رواية الراوي إذا كان ضابطاً صادقاً أميناً على الصواب، وإن كانت تؤثر في الراوي بهجره ونحو ذلك بحسب المصلحة.

وحال عبد المجيد مثال حي لهذا الأمر فقد رمي بالإرجاء بل قال أحمد: ثقة وكان فيه غلو في الإرجاء. وقال أبو داود: كان مرجئاً داعية في الإرجاء.

والمتبع لكلام أئمة الحديث ونقاده فيمن رموا بالبدعة من الرواة يجد هذا جلياً واضحاً بل كثيراً ما تجدهم يقولون: ثقة في حديثه، متهم في دينه.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٧١)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٤٨)، و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٤٠٣)، و«الكاشف» (١/ ٦٦٢)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٣٩)، و«تقريب التهذيب» (ص ٣٦١).

ابْن جُرَيْج، عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم، أبو خالد المكي، ثقة ثبت يدلس عن الضعفاء، سيأتي.

الْمُطَّلِب بْن عَبْدِ الله بْنِ حَنْطَبٍ. هو المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب بن الحارث بن عبيد بن عمر بن مخزوم المخزومي.

روى عن: عمر وعائشة وأبي هريرة وأنس وغيرهم.

وعنه: عاصم الأحول وابن جريج وكثير بن زيد.

قال أبو زرعة ويعقوب بن سفيان والدارقطني: ثقة. وقال أبو حاتم: عامة حديثه مراسيل. وسئل أبو زرعة سمع المطلب من عائشة فقال: نرجو أن يكون سمع منها.

وقال ابن أبي حاتم في المراسيل عن أبيه: لم يدرك أحداً من الصحابة إلا سهل بن سعد ومن في طبقته.

وقال أبو عيسى: قال محمد: لا أعرف للمطلب بن عبد الله سماعاً من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا قوله حدثني من شهد خطبة النبي ﷺ.

قال الذهبي: أحد الثقات. قال ابن حجر: صدوق كثير التدليس والإرسال.

والأقرب أنه ثقة كثير الإرسال فأكثر ما ذكر فيه: روايته عن قوم لم يدركهم.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٨١)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣١٧)،

و«الكاشف» (١/ ٢٧٠)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٦١)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٣٤).

الحكم على الحديث:

ضعيف جداً، فيه علتان:

١- المطلب بن حنطب لم يسمع من أنس كما قال علي بن المديني وغيره.

٢- فيه ابن جريج وهو ممن وصف بالتدليس القبيح، وقد رواه بالعنعنة.

قال الحاكم في «سؤالاته للدارقطني» (ص١٧٤): سئل عن تدليس ابن جريج[1] فقال: يتجنب تدليسه فإنه وحش التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم ابن أبي يحيى وموسى بن عبيدة وغيرهما.

وجاء في «تهذيب التهذيب» (١/ ١٣٩) قال الدارقطني: تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح. اهـ.

وقد ظهر في هذا الحديث مصداق كلام الإمام الدارقطني في وصف تدليس ابن جريج.

فقد أخرج الخطيب البغدادي في كتابه «الكفاية» (ص٣٥٨) في باب ذكر شيء من أخبار بعض المدلسين، من طريق عبد الله بن علي بن المديني

---

(١) هذا الكلام من الإمام الدارقطني في تدليس ابن جريج لا في عنعنته، يعني إذا تبين أنه دلس كأن يقول: حدثت ونحو ذلك. وهنالك فرق بين مسألة التدليس والعنعنة قد يغيب على البعض.

قال: سألت أبي عن حديث.. ابن جريج عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: عرضت علي أجور أمتي حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد.

قال [علي بن المديني]: ابن جريج لم يسمع من المطلب بن عبد الله بن حنطب كان يأخذ أحاديثه عن ابن أبي يحيى عنه[1]. اهـ.

فتبين أن ابن جريج أخذ هذا الحديث من إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك الحديث كما في «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٦)، و«تقريب التهذيب» (ص٩٣).

قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٤/ ١٣٥): ليس هذا الحديث مما يحتج به لضعفه.



(١) ذكر ذلك عن ابن جريج أيضاً الحافظ ابن رجب في «شرح العلل» (٢/ ٨٢٥)

٥ قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ جَنَاحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ:

«فَقِيهٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٠٨)، وعنه أخرجه الترمذي في «الجامع».

وأخرجه ابن ماجه في «السنن» كتاب العلم، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم» (١/ ٨١/ ٢٢٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (١/ ١٣٥)، وجعفر الفريابي في «الصيام» (ص١٥٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٧٨)، و«مسند الشاميين» (٢/ ١٦١)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٠)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٤٥)، والعسكري كما في «المقاصد الحسنة» (ص٥٣٤)، والأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ١٨٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٢٦٧)، **جميعاً من طرق عن الوليد بن مسلم به بنحوه.**

دراسة الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَعِيلَ. هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بذدزبه وقيل بزرويه وقيل بن الأحنف الجعفي مولاهم أبو عبد الله البخاري.

روى عن: عفان وأبي عاصم النبيل وأبي مسهر وخلق كثير.

وروى عنه: أبو زرعة وأبو حاتم وإبراهيم الحربي.

قال أحمد: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل. وقال أبو عيسى الترمذي: لم أر في معنى العلل والرجال أعلم من محمد بن إسماعيل.

قال الذهبي: كان إماماً حافظاً حجة رأساً في الفقه والحديث مجتهداً من أفراد العالم مع الدين والورع والتأله. وقال ابن حجر: جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٣٠)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩١)، و«الكاشف» (٢/ ١٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٤١)، و«تقريب التهذيب» (ص٤٦٨).

إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى. هو إبراهيم بن موسى بن يزيد بن زاذان التميمي أبو إسحاق الرازي الفراء المعروف بالصغير.

روى عن: هشام بن يوسف والوليد بن مسلم وغيرهما.

وعنه: البخاري ومسلم وأبو داود.

قال أبو زرعة: هو أتقن من أبي بكر بن أبي شيبة وأصح حديثاً منه لا يحدث إلا من كتابه. وقال أبو حاتم: من الثقات وهو أتقن من أبي جعفر الجمال.

وكان أحمد ينكر على من يقول له الصغير ويقول هو كبير في العلم والجلالة. وقال الخليلي: من الحفاظ الكبار.. ثقة إمام. وقال ابن حجر: ثقة حافظ أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢/ ٢١٩)، و«الكاشف» (١/ ٢٢٦)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ١٤٨)، و«تقريب التهذيب» (ص٩٤).

الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ. هو الوليد بن مسلم القرشي مولى بني أمية وقيل مولى بني العباس أبو العباس الدمشقي عالم الشام.

روى عن: الأوزاعي وابن جريج والثوري. وعنه: أحمد وإسحاق وابن المديني.

قال علي بن المديني ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن الوليد ثم سمعت من الوليد وما رأيت من الشاميين مثله وقد أغرب بأحاديث صحيحة لم يشركه فيها أحد.

وقال أبو مسهر: كان من ثقات أصحابنا، - وفي رواية - من حفاظ أصحابنا.

وقال ابن سعد والعجلي ويعقوب بن شيبة: ثقة.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان الوليد رفاعاً. وقال المروذي عن أحمد: كان الوليد كثير الخطأ.

ولما قيل للوليد في تدليسه التسوية عن الأوزاعي وذلك بإسقاطه مشايخ الأوزاعي الضعفاء، قال: أنبل الأوزاعي عن هؤلاء.

وقد وصفه بهذا النوع من التدليس أبو مسهر والدارقطني وغيرهما.

قال الذهبي في ترجمة بقية بن الوليد: قال أبو الحسن بن القطان: بقية يدلس عن الضعفاء ويستبيح ذلك وهذا إن صح مفسد لعدالته. قال الذهبي: نعم تيقنا أنه كان يفعله وكذلك رفيقه الوليد بن مسلم وغير واحد ولكنهم ما يظن بهم أنهم اتهموا من حدثهم بالوضع لذلك فالله أعلم.

قال الذهبي: إمام مشهور صدوق ولكنه يدلس عن ضعفاء لا سيما في الأوزاعي فإذا قال ثنا الأوزاعي فهو حجة. وقال: البخاري ومسلم قد احتجا به ولكنهما ينتقيان حديثه ويتجنبان ما ينكر له. وقال ابن حجر: ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية. أخرج له الجماعة. والأقرب أنه ثقة جليل يدلس تدليس التسوية عن الأوزاعي خاصة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٣١/ ٨٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢١٢)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٤٧)، و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٧٢٥)، و«الكاشف» (٢/ ٣٥٥)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٣٣)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٨٤).

رَوْحُ بْنُ جَنَاحٍ. هو روح بن جناح الأموي مولاهم أبو سعد الدمشقي.

روى عن: مجاهد وعمر بن عبد العزيز والزهري.

وعنه: الوليد بن مسلم ومحمد بن شعيب.

قال عثمان الدارمي عن دحيم: ثقة إلا أن مروان يعني أخاه أوثق منه.

وقال الحاكم أبو أحمد: لا يتابع في حديثه، حديثه ليس بالقائم وذكر حديثه في البيت المعمور ثم قال هذا حديث منكر. وقال العقيلي: قصة البيت المعمور لا يتابع عليه. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو نعيم: يروي عن مجاهد مناكير.

وذكر له ابن عدي أحاديث، ثم قال: ولروح بن جناح غير ما ذكرت من الحديث قليل وربما أخطأ في الأسانيد ويأتي بمتون لا يأتي بها غيره وهو ممن يكتب حديثه.

روى له الترمذي وابن ماجه حديثاً واحداً متنه: «فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد» قال الساجي: وهو حديث منكر.

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً يروي عن الثقات ما إذا سمعه الإنسان شهد له بالوضع روى عن مجاهد عن ابن عباس فقيه واحد الحديث.

قال الذهبي: ليس بقوي ووثقه دحيم. وقال ابن حجر: ضعيف اتهمه ابن حبان أخرج له الترمذي وابن ماجه.

والأقرب أنه ضعيف وحديثه عن مجاهد فيه مناكير، فجمهور الأئمة على تضعيفه، ومنهم من خص حديثه عن مجاهد بمزيد إنكار، ولم يوثقه إلا دحيم.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٩/ ٢٣٣)، و«المغني في الضعفاء» (١/ ٢٣٣)، و«الكاشف» (١/ ٣٩٨)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٥٢)، و«تقريب التهذيب» (ص٢١١).

مُجَاهِد. هو مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج المخزومي المقرئ.

روى عن: علي وسعد بن أبي وقاص وابن عباس وخلق كثير.

روى عنه: أيوب وعطاء وعكرمة وروح بن جناح وآخرون.

قال ابن معين وأبو زرعة: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة فقيهاً عالماً كثير الحديث. وقال ابن حبان: كان فقيهاً ورعاً عابداً متقناً.

قال مجاهد: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة. وقال يحيى القطان: مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلات عطاء. وكذا قال الآجري عن أبي داود.

وقال الذهبي: أجمعت الأمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به. وقال ابن حجر: ثقة إمام في التفسير وفي العلم.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ١٩٥)، و«سير أعلام النبلاء»

(٤/ ٤٤٩)، و«الكاشف» (٢/ ٢٤٠)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٨)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٢٠).

الحكم على الحديث:

منكر، تفرد به روح بن جناح عن مجاهد، وهو ضعيف الحديث، وفي روايته عن مجاهد مناكير، وقد عد الساجي هذا الحديث منها كما في «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٣/ ٢٥٢) قال: حديث منكر.

وجاء الحديث من أوجه أخرى لكنها ضعيفة لا تتقوى.

وتكلم ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٦٩) على هذا الحديث وضعفه.

وقال أيضاً في «مفتاح دار السعادة» (١/ ١١٨): والظاهر أن هذا من كلام الصحابة فمن دونهم.

وقال الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص٥٣٤): سنده ضعيف، ثم أورد حديث ابن عباس وقال: وسنده ضعيف أيضاً لكن يتأكد أحدهما بالآخر.



٦ قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ حَدِيدٍ عَنْ صَخْرٍ الْغَامِدِيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«**اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا وَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا بَعَثَهُمْ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ**» وَكَانَ صَخْرٌ رَجُلًا تَاجِرًا وَكَانَ يَبْعَثُ تِجَارَتَهُ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ فَأَثْرَى وَكَثُرَ مَالُهُ.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في «السنن» كتاب البيوع، باب ما جاء في التبكير للتجارة (٣/ ٥١٧/ ١٢١٢)، وابن ماجه في «السنن» كتاب التجارات، باب ما يرجى من البركة في البكور (٢/ ٢٥٧/ ٢٢٣٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٥٣٤/ ٣٣٦١٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٦٢/ ٤٧٥٤) **من طريق هشيم**.

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٥/ ٢٥٨/ ٨٨٣٣)، والدارمي في «السنن» (٢/ ٢٨٣/ ٢٤٣٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١١/ ٦٣/ ٤٧٥٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٥١) **من طريق شعبة**.

كلاهما: (هشيم وشعبة) عن يعلى بن عطاء، عن عمارة بن حديد، عن صخر الغامدي مرفوعاً به بلفظه.

قال أبو عيسى: وفي الباب عن علي وابن مسعود وبريدة وأنس وابن عمر وابن عباس وجابر. قال: حديث صخر الغامدي حديث حسن، ولا نعرف لصخر الغامدي عن النبي ﷺ غير هذا الحديث، وقد روى سفيان

الثوري عن شعبة عن يعلى بن عطاء هذا الحديث.

دراسة الإسناد:

سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ. هو سعيد بن منصور أبو عثمان الخراساني مصنف السنن.

روى عن: فليح والليث وهشيم. وعنه: مسلم وأبو داود وخلق.

قال سلمة بن شبيب ذكرته لأحمد فأحسن الثناء عليه وفخم أمره. وقال أبو حاتم: ثقة من المتقنين الأثبات ممن جمع وصنف. وقال الخليلي: ثقة متفق عليه. وقال ابن حجر: ثقة مصنف. أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ٧٧) و«الكاشف» (١/ ٤٤٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٧٨)، و«تقريب التهذيب» (ص٢٤١).

هُشَيْمٌ. هو هشيم بن بشير أبو معاوية السلمي الواسطي حافظ بغداد.

روى عن عمرو بن دينار وأبي الزبير. وعنه أحمد وابن معين وهناد وخلق.

مجمع على ثقته وتثبته وإنما تكلم في تدليسه وروايته عن الزهري.

قال هشيم: كتبت عن الزهري صحيفة بمكة فجاءت الريح فحملت الصحيفة فطرحتها. وقال ابن المبارك قلت لهشيم: لم تدلس وأنت كثير الحديث فقال: كبيراك قد دلسا الأعمش وسفيان. وقال أحمد: وكان هشيم كثير التسبيح ولازمته أربعاً أو خمساً ما سألته عن شيء هيبة له إلا مرتين.

قال الذهبي: إمام ثقة مدلس. وقال ابن حجر: أحد الأئمة متفق على توثيقه إلا أنه كان مشهوراً بالتدليس وروايته عن الزهري خاصة لينة عندهم،

فأما التدليس فقد ذكر جماعة من الحفاظ أن البخاري كان لا يخرج عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث واعتبرت أنا هذا في حديثه فوجدته كذلك، إما أن يكون قد صرح به في نفس الإسناد أو صرح به من وجه آخر، وأما روايته عن الزهري فليس في الصحيحين منها شيء واحتج به الأئمة كلهم والله أعلم. وقال: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال.

أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٧٢)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٠٦)، و«الكاشف» (٢/ ٣٣٨)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٥٣)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٧٤)، و«هدي الساري» (ص٤٤٩).

يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ. هو يعلى بن عطاء الطائفي.

روى عن: أوس بن أبي أوس وعمارة بن حديد. وعنه: هشيم وشعبة وطائفة.

قال الأثرم أثنى عليه أحمد بن حنبل خيراً. وقال ابن سعد وابن معين والنسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

قال الذهبي وابن حجر: ثقة. أخرج له مسلم والأربعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٩٣)، و«الكاشف» (٢/ ٣٩٨)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٥٤)، و«تقريب التهذيب» (ص٦٠٩).

عُمَارَةُ بْنُ حَدِيدٍ. هو عمارة بن حديد البجلي.

روى عن صخر الغامدي. وعنه يعلى بن عطاء.

قال أبو زرعة: لا يعرف. وقال أبو حاتم وابن السكن: مجهول. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن المديني: لا أعلم أحداً روى عنه غير يعلى بن عطاء.

قال الذهبي: لا يدرى من هو. وقال أيضاً: عمارة مجهول كما قال الرازيان ولا يفرح بذكر ابن حبان له في الثقات فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يعرف.

وقال ابن حجر: مجهول. أخرج له الأربعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢١/ ٢٣٦)، و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٤٦٠)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ١٧٥) و«الكاشف» (٢/ ٥٣)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٦٢)، و«تقريب التهذيب» (ص٤٠٨).

الحكم على الحديث:

إسناده حسن - **إن شاء الله** -، وهو قوي بشواهده. فيه عمارة بن حديد لا يعرف بجرح ولا تعديل، وقد قوى الحفاظ كالترمذي والعقيلي وابن حبان وابن حجر، والسخاوي وغيرهم حديث عمارة بن حديد هذا. وفي تقويتهم لحديثه على انفراده تقوية لحاله وهذا من التوثيق الفعلي.

قال الذهبي في معرض ذكره لمراتب الثقات في «الموقظة» (ص٧٨): «وإن صحح له [أي للراوي] مثل الترمذي وابن خزيمة فجيد».

قال العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٠١): ويروى... بإسناد جيد.

وقال أيضاً في (٢/ ٣٢٢): فيه رواية تثبت.

وقال في «الضعفاء» (١/ ٢٣٦): وحديث بارك الله لأمتي في بكورها. رواه شعبة عن يعلى بن عطاء عن عمارة بن حديد عن صخر الغامدي عن النَّبيِّ ﷺ مثله وهو أولى بإسناد جيد.

وقال ابن طاهر في «تخريج أحاديث الشهاب» - كما في «التلخيص الحبير» لابن حجر (٤/ ٩٧) -: هذا الحديث رواه جماعة من الصحابة ولم

يخرج شيء منها في الصحيح وأقربها إلى الصحة والشهرة هذا الحديث.

وقال الحافظ الذهبي في «تلخيص العلل المتناهية» (ص١١١): هذا أجود ما في الباب.

وساق السخاوي طرقه في «المقاصد الحسنة» (ص١٥٩) مبتدئاً بطريق صخر الغامدي ثم قال: وكلها ما عدا الأول ضعاف، وفي الباب عن بريدة وجابر وعبد الله بن سلام وابن عمر وعلي وعمران بن حصين وأبي بكرة. وقال شيخنا: منها ما يصح ومنها ما لا يصح ومنها الحسن والضعيف. اهـ.

وعلى تقدير أن إسناد هذا الحديث ضعيف، فالحديث حسن بشواهده على أقل أحواله.



٧ قال الإمام الترمذي: وَقَدْ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

«مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طُهْرٍ كَتَبَ اللهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ».

قَالَ: وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ **الْأَفْرِيقِيُّ** عَنْ **أَبِي غُطَيْفٍ** عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ **الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ الْمَرْوَزِيُّ** حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ** عَنْ **الْأَفْرِيقِيِّ** وَهُوَ إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: ذَكَرَ لِهِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: هَذَا إِسْنَادٌ مَشْرِقِيٌّ.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في «السنن» كتاب الطهارة، باب الرجل يجدد الوضوء من غير حدث (١/ ١٦/ ٦٢) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٦٢) -، وابن ماجه في «السنن» كتاب الطهارة، باب الوضوء على طهارة (١/ ١٧٠/ ٥١٢)، وعبد بن حميد في «المسند» (رقم/ ٨٥٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٦/ ٥٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٤٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٣٣٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٨/ ٢٤٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٤٣/ ١٧٨) من طريق عبدالرحمن ابن زياد عن أبي غطيف الهذلي قال: كنت عند عبد الله بن عمر فلما نودي بالظهر توضأ فصلى، فلما نودي بالعصر توضأ فقلت له فقال: كان رسول الله ﷺ يقول: من توضأ على طهر كتب الله له عشر حسنات.

هذا لفظ أبي داود. وقال أبو داود: هذا حديث مسدد وهو أتم.

دراسة الإسناد:

الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ الْمَرْوَزِيُّ. هو الحسين بن حريث أبو عمار الخزاعي المروزي.

روى عن فضيل بن عياض وابن المبارك. وعنه الجماعة سوى ابن ماجه.

قال النسائي: ثقة. وقال الذهبي وابن حجر: ثقة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٥٨)، و«الكاشف» (١/ ٣٣٢)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٨٩)، و«تقريب التهذيب» (ص١٦٦).

مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ. هو محمد بن يزيد الكلاعي الواسطي.

روى عن إسماعيل بن أبي خالد ومجالد. وعنه أحمد وإسحاق وابن معين.

قال أحمد بن حنبل: كان ثبتاً في الحديث. وقال ابن سعد وابن معين وأبوداود والنسائي: ثقة. وقال الذهبي: حجة يعد من الأبدال. وقال ابن حجر: ثقة ثبت عابد. أخرج له الأربعة إلا ابن ماجه.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٣٠)، و«الكاشف» (٢/ ٢٣١)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٦٥)، و«تقريب التهذيب» (ص٥١٤).

الْأَفْرِيقِي. هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي.

روى عن: أبيه ومسلم بن يسار وأبي عبد الرحمن الحبلي وعنه: ابن وهب والمقرئ.

وثقه يحيى بن سعيد القطان ـ في رواية ـ، وأحمد بن صالح المصري. وقال أحمد بن حنبل، وصالح بن محمد البغدادي: منكر الحديث. وقال

أحمد في رواية: «ليس بشيء»، وقال مرة: «لا أكتب حديثه». وقال علي بن المديني: كان أصحابنا يضعفونه، وأنكر أصحابنا عليه أحاديث تفرد بها لا تعرف». وقال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث».

قال الذهبي: ضعفوه، والأفريقي قاضي أفريقية وعالمها وله جلالته، وإنما أتي - رَحِمَهُ اللَّهُ - من سوء حفظه، لا أنه يتعمد، وقد وصف كتابه بالصحة والاستقامة.

فالأقرب أنه ضعيف خاصة إذا تفرد أو خالف. خرج له الأربعة سوى النسائي.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٠٢)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٦١)، و«الكاشف» (٢/ ١٤٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٤١١).

أبو غُطَيْف. هو أبو غطيف الهذلي ويقال غطيف ويقال غضيف.

روى عن ابن عمر حديث: من توضأ على طهر كتب الله تعالى له عشر حسنات. وعنه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم. قال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: لا يعرف اسمه. وقال ابن حجر: مجهول.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٤/ ١٧٨)، و«ميزان الاعتدال» (٧/ ٤١١) و«الكاشف» (٢/ ٤٥٠)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢١٩)، و«تقريب التهذيب» (ص ٦٦٤).

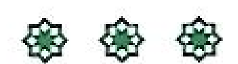
الحكم على الحديث:

ضعيف. فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ضعيف، وأبو غطيف مجهول، والحديث ضعفه الإمام الترمذي كما تقدم.

وقال الذهبي في «الميزان» (٧/ ٤١): أبو غطيف الهذلي سمع ابن عمر حديث: الوضوء لكل صلاة. وعنه الإفريقي فقط. قال البخاري: لم يتابع عليه

قلت [الذهبي]: والإفريقي عبد الرحمن ضعيف. اهـ.

والحديث صححه ابن السكن وأخرجه في السنن الصحاح المأثورة كما في «تحفة المحتاج» لابن الملقن (١/ ٢١٠).



٨ قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاكِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ وَادْرَءُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٤/ ١٩٠) من طريق أبي داود به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٢٥٠/ ٢٨٨٣) قال نا أبو أسامة به.

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (١/ ٣٦٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٧٨)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٢/ ٢٨٤) من طريق مجالد به.

دراسة الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ. هو محمد بن العلاء بن كريب الهمداني أبو كريب الكوفي مشهور بكنيته.

روى عن: هشيم وابن المبارك. وعنه: الجماعة والسراج وابن خزيمة.

كان ابن عقدة يقدمه في الحفظ والمعرفة على جميع مشايخهم ويقول: ظهر لأبي كريب بالكوفة ثلاث مئة ألف حديث. وقال ابن أبي حاتم سئل أبي عنه فقال: صدوق وقال النسائي: لا بأس به. وقال مرة: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

قال ابن حجر: ثقة حافظ. أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٤٣)، و«الكاشف» (٢/ ٢٠٨)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٢٤)، و«تقريب التهذيب» (ص ٥٠٠).

أَبُو أُسَامَةَ. هو حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي أبو أسامة مشهور بكنيته.

روى عن هشام بن عروة والأعمش. وعنه أحمد وإسحاق ويحيى بن معين.

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: أبو أسامة أثبت من مئة مثل أبي عاصم كان صحيح الكتاب ضابطاً للحديث كيساً صدوقاً. وقال أيضاً عن أبيه: كان ثبتاً، ما كان أثبته لا يكاد يخطئ.

قال الذهبي: حجة عالم أخباري. وقال ابن حجر: ثقة ثبت ربما دلس. أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٧/ ٢١٧)، و«الكاشف» (١/ ٣٤٨)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٧٧).

مُجَالِد. هو مجالد بن سعيد بن عمير الهمْداني أبو عمرو الكوفي.

قال البخاري: صدوق. وقال العجلي: جائز الحديث. وقال يعقوب بن سفيان: تكلم الناس فيه وهو صدوق. قال البخاري: كان يحيى بن سعيد يضعفه وكان ابن مهدي لا يروي عنه وكان أحمد بن حنبل لا يراه شيئاً. وقال أبو طالب عن أحمد: ليس بشيء يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس وقد احتمله الناس. وقال الدوري عن ابن معين: لا يحتج بحديثه. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ضعيف واهي الحديث كان يحيى بن سعيد يقول: لو أردت أن يرفع لي مجالد حديثه كله رفعه. وقال النسائي: ليس بالقوي ووثقه مرة. وقال ابن عدي: له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة وعن

غير جابر وعامة ما يرويه غير محفوظة. وقال الدارقطني: مجالد لا يعتبر به.

قال الذهبي في «المغني»: مشهور صالح الحديث. وقال في «الميزان»: صاحب حديث على لين فيه. وقال في «السير»: في حديثه لين.

وقال ابن حجر: ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره.

والأقرب أنه لين الحديث. أخرج له مسلم مقروناً والأربعة

ينظر: «الكامل» (٢٧/ ٢١٩)، و«تهذيب الكمال» (٧/ ٢١٧)، و«الكاشف» (٢/ ٢٣٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٨٤)، و«ميزان الاعتدال» (٦/ ٢٣)، و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٥٤٢)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٣٦)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٢٠).

أَبو الْوَدَّاكِ. هو جبر بن نوف الهَمْداني البكالي أبو الوداك.

روى عن: أبي سعيد الخدري وشريح القاضي. وعنه: مجالد وأبو إسحاق السبيعي.

قال ابن معين: ثقة. وقال النسائي: صالح. وقال يحيى القطان: هو أحب إلي من عطية. وقال ابن سعد: كان قليل الحديث. وقال النسائي - في رواية -: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في الثقات.

قال الذهبي في «المغني» و«الميزان»: صدوق مشهور ضعفه ابن حزم. وقال في «الكاشف»: ثقة.

وقال ابن حجر: كوفي صدوق يهم. وقال: أخرج النسائي حديثه في السنن الكبرى في الحدود وغيرها ولم يرقم له المزي.

والأقرب أنه ثقة، فقد وثقه ابن معين على تشدده، وكذا الذهبي. واحتج به مسلم في «صحيحه» وخرج له أحاديث عن أبي سعيد.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٩٥)، و«الكاشف» (١/ ٢٨٩)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٢)، و«تقريب التهذيب» (ص١٣٧).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف.

قال النووي في «شرح مسلم» (٤/ ٢٢٧): حديث لا يقطع صلاة المرء شيء ضعيف.

وقال ابن حجر في «البلوغ» (رقم/ ٢٥٠): في سنده ضعف. وقال في «الدراية» (١/ ١٧٨): وفي إسناده مجالد وهو لين.

وقد عارض حديث أبي سعيد ما أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ٣٦٥/ ٥١٠) عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: يقطع صلاة الرجل إذا لم يكن بين يديه كآخرة الرحل: المرأة والحمار والكلب الأسود. قلت: ما بال الأسود من الأحمر. قال: يابن أخي سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال: الكلب الأسود شيطان.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/ ٧٦): سمعت أبي يقول: حديث أبي ذر عن النبي ﷺ يقطع الصلاة الكلب الأسود البهيم أصح من حديث أبي سعيد لا يقطع الصلاة شيء.

- وجاء الحديث من أوجه أخرى حديث ابن عمر، ومن حديث أبي أمامة، ومن حديث أنس، ومن حديث جابر رضي الله عنهم.

ذكرها بطرقها وعللها الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (٢/ ٧٦).

وهي ضعيفة وواهية لا يتقوى بها الحديث.

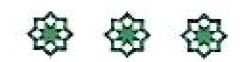
والحديث أخرجه مالك في «الموطأ» (رقم/ ٤١٧) موقوفاً على ابن عمر بإسناد صحيح، قال الإمام مالك حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه، قال: «لا يقطع الصلاة شيء مر بين يدي المصلي»، انتهى. ووقفه البخاري في «صحيحه».

وقال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (١/ ٤٦٦): وعلى تقدير ثبوت قول النبي ﷺ: لا يقطع الصلاة شيء». لا يعارض به حديث أبي ذر وأبي هريرة وابن مغفل لأنها خاصة فيجب تقديمها على العام.

وقال النووي في «شرح مسلم» (٤/ ٢٢٧): وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهم وجمهور العلماء من السلف والخلف لا تبطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء ولا من غيرهم.

وتأول هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بالقطع نقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء وليس المراد إبطالها.

ومنهم من يدعي نسخه بالحديث الآخر: لا يقطع صلاة المرء شيء وادرؤوا ما استطعتم، وهذا غير مرضي لأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع بين الأحاديث وتأويلها وعلمنا التاريخ وليس هنا تاريخ ولا تعذر الجمع والتأويل بل يتأول على ما ذكرناه.



الفصل الثاني:
تطبيقات عملية على دراسة الحديث المعل بالاختلاف[1]

مجمل مراحل تخريج ودراسة (الحديث المعل بالاختلاف)

جمع طرق الحديث	عن طريق التوسع في تخريج الحديث.
تحديد المدار	(المدار): هو الراوي الذي تلتقي عنده طرق الحديث.
تحديد نوع الاختلاف وتخريج الأوجه	من أنواع الاختلاف: - الاختلاف بين رفع الحديث ووقفه. تنبيه: يخرج كل وجه على حداه، كأنه حديث مستقل، فيخرج الوجه المرفوع أولًا، ويخرج الموقوف بعده.
دراسة الراوي مدار الاختلاف	يترجم لمدار الحديث ترجمة وافية مع بيان طبقات الرواة عنهم معرفة من يقدم عند الاختلاف عليه.
دراسة رواة الأوجه	يترجم لرواة الوجه الأول، ثم يترجم لرواة الوجه الثاني مع العناية ببيان منزلة كل راو في الشيخ الذي وقع عليه الاختلاف.

(١) قد حصل التنوع في هذه الأمثلة فمنها: ما يتعلق بالجمع بين الأوجه (تصحيح الوجهين)، ومنها ما يتعلق بالترجيح بقرائن الترجيح المعروفة.
ومنها ما وقع الاختلاف فيها على (عدة مدارات).

الحكم الأول بيان الراجح في أوجه الاختلاف	الحكم على أوجه الاختلاف، وبيان الراجح فيها بالقرائن المعروفة في هذا الفن مع الاستعانة بأقوال النقاد في بيان الراجح.
الحكم الثاني الحكم على الوجه الراجح	الحكم على الوجه الراجح، فلا يلزم من رجحان أحد الوجهين أن يكون صحيحاً، فقد يكون منقطعاً أو فيه راو ضعيف.
الحكم الثالث الحكم على الحديث بمجموع شواهده	الحكم على الحديث بمجموع شواهده - عند الحاجة -.



التطبيقات

١ قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لِحْيَانَ سَقَطَ مَيِّتًا بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تُوُفِّيَتْ فَقَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ عَقْلَهَا عَلَى عَصَبَتِهَا.

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

الوجه الثالث: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الوجه الرابع: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلاً.

الوجه الأول: الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وأخرجه البخاري أيضاً في «صحيحه»، كتاب الديات، باب جنين

المرأة وأن العقل على الوالد... (٤/ ٢٧٥/ ٦٩٠٩)، ومسلم في «صحيحه» كتاب القسامة (١١/ ١٤٦/ ٣٥)، والنسائي في «السنن»، كتاب القسامة، باب دية جنين المرأة: (٨/ ٤٧/ ٤٨١٧)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٥٩٣)، **جميعاً من طريق الليث بن سعد عن الزهري به بنحوه.**

الوجه الثاني: الزهري عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الديات، باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد... (٤/ ٢٧٦/ ٦٩١٠) - ومن طريقه أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ٤٧٩) - ومسلم في «صحيحه»، كتاب القسامة (١١/ ١٤٧/ ٣٦)، وأبو داود في «السنن»، كتاب الديات، باب دية الجنين: (٤/ ١٩٢/ ٤٥٧٦)، - ومن طريقه أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد»: (٦/ ٤٨٠) -، والنسائي في «السنن»، كتاب القسامة، باب دية جنين المرأة: (٨/ ٤٨/ ٤٨١٨) **جميعاً من طريق ابن وهب.**

وأخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٥٣٥)، والدارمي في «السنن» كتاب الديات، باب دية الخطأ على من هي: (٢/ ٢٥٨/ ٢٣٨٢)، وابن أبي عاصم في «الديات»: (ص٤٩، ٨٧) والدارقطني في «العلل»: (٩/ ٣٥٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب الديات: (٨/ ١١٤)، **جميعاً من طريق عثمان بن عمر.**

كلاهما: (ابن وهب، وعثمان بن عمر) عن يونس، عن الزهري به.

وأخرجه الطيالسي في «المسند: (ص٣٠٨)، وابن أبي عاصم في «الديات: ص/ ٥٠)، من طريق زمعة عن الزهري به بنحوه، وأحال على حديث متقدم.

كلاهما: (يونس، وزمعة) عن الزهري به بنحوه.

الوجه الثالث: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الطب، باب الكهانة: (٤/ ٤٧/ ٥٧٥٨)، وابن حبان في «صحيحه» - كما في الإحسان: (٧/ ٦٠٣/ ٥٩٨٥) وابن عبد البر في «التمهيد»: (٧/ ١١٠)، **من طريق عبد الرحمن بن خالد.**

وأخرجه مالك في «الموطأ»، كتاب العقول، باب عقل الجنين (٢/ ٨٥٥/ ٥)، - ومن طريقه أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الطب، باب الكهانة: (٤/ ٤٧/ ٥٧٥٩) والبخاري أيضاً، كتاب الديات، باب جنين المرأة: (٤/ ٢٧٥/ ٦٩٠٤، ٦٩٠٥)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب القسامة: (١١/ ١٤٥/ ٣٤)، والنسائي في «السنن» كتاب القسامة، باب دية جنين المرأة، (٤/ ٤٨/ ٤٨١٩) وأحمد في «المسند»: (٢/ ٢٣٦) - **كلهم عن مالك به.**

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف»، باب نذر الجنين (١٠/ ٥٦/ ١٨٣٣٨) ومن طريقه الدارقطني في «العلل»: (٩/ ٣٥٢)، **من طريق معمر.**

ثلاثتهم: (عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، ومالك، ومعمر)، **عن الزهري به.**

وتابع الزهري على هذا الوجه، محمد بن عمرو:

أخرجه أبو داود في «السنن»، كتاب الديات، باب دية الجنين (٤/ ١٩٣/ ٤٥٧٩)، والترمذي في «السنن»، أبواب الديات، باب ما جاء في دية الجنين: (٤/ ٢٣/ ١٤١٠)، وابن ماجة في «السنن»، كتاب الديات، باب

دية الجنين: (٢/ ٨٨٢/ ٢٦٣٩)، وأحمد في «المسند»: (٢/ ٤٣٨، ٤٩٨) جميعاً من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة به بنحوه.

الوجه الرابع: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلًا.

أخرجه مالك في «الموطأ»، كتاب العقول، باب عقل الجنين: (٢/ ٨٥٥/ ٦)، ومن طريقه أخرجه البخاري معلقاً في «صحيحه»، كتاب الطب، باب الكهانة: (٤/ ٤٧/ ٥٧٦٠)، والنسائي في «السنن»، كتاب القسامة، باب دية جنين المرأة، (٨/ ٤٩/ ٤٨٢٠).

وأخرجه الشافعي في «الأم»: (٦/ ١٠٧)، وفي «السنن»: (٢/ ٢٢٩/ ٦٠٩)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «معرفة السنن والآثار»، كتاب الديات، باب دية الجنين (٦/ ٢٥١/ ٤٩٦٤)، جميعاً عن مالك به.

وأخرجه عبد الرازق في «المصنف»، باب نذر الجنين (١٠/ ٦٠/ ١٨٣٤٩)، عن ابن جريج به.

كلاهما: (مالك، وابن جريج)، عن الزهري به بنحوه.

دراسة الاختلاف

تبين مما سبق في التخريج أن هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف فيه عليه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: الزهري عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ.

الوجه الثالث: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ.

الوجه الرابع: الزهري، عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مرسلًا.

وفيما يأتي بيان حال مدار الحديث، والمختلفين عليه.

أما مدار الحديث، فهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري.

روى عن: ابن عمر وأنس وابن المسيب وخلق كثير.

وعنه: يونس ومعمر وشعيب ومالك وابن عيينة وأمم.

أحد الأئمة الأعلام الفقيه الحافظ متفق على جلالته وحفظه وإتقانه.

قال مكحول: ما بقي على ظهرها أحد أعلم بسنة ماضية من الزهري. مات في رمضان ١٢٤ هـ، وأخرج له الجماعة.

ينظر: تهذيب الكمال»: (٢٦/ ٢١٩)، «الكاشف» (٢/ ٢١٩)،، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٤٥) و«تقريب التهذيب» (ص٥٠٦).

❁ وقد رواه عنه على الوجه الأول:

الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، الإمام الحافظ الثقة الثبت شيخ الإسلام، وعالم الديار المصرية.

روى عن: عطاء، وقتادة، وعقيل بن خالد. وعنه: ابن المبارك وابن وهب وغيرهما.

قال الشافعي: «الليث أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به»، وقال ابن حبان: «كان من سادات أهل زمانه فقهاً وعلماً وورعاً وفضلًا وسخاء».

وقال ابن حجر «ثقة ثبت فقيه إمام مشهور»، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة خمسة وسبعين ومئة. وحديثه في دواوين الإسلام.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٢٤/ ٢٥٥)، و«سير أعلام النبلاء»: (٨/ ١٣٦)، و«تذكرة الحفاظ»: (١/ ٢٢٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٨/ ٤٥٩)، و«التقريب»، (ص٤٦٤).

*** ورواه عن الزهري على الوجه الثاني:**

١- يونس بن يزيد بن أبي النِّجَاد الأيلي، أبو يزيد القرشي.

روى عن الزهري والقاسم وعكرمة، وعنه بن المبارك وابن وهب.

قال الذهبي: «صاحب الزهري ثقة حجة، شذ ابن سعد في قوله ليس بحجة وشذ وكيع في قوله سيئ الحفظ». وقال مرة: «الحافظ الثبت»، خرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٣٢/ ٥٥١)، و«الكاشف»: (٢/ ٤٠٤)، و«تهذيب التهذيب»: (١١/ ٤٠٥).

٢- زَمْعة بسكون الميم، ابن صالح الجَنَدي، اليماني نزيل مكة، أبو وهب.

روى عن: عبد الله بن كثير والزهري، وعنه ابن مهدي وأبو نعيم.

قال أحمد وابن معين وأبو داود وأبو حاتم والنسائي: ضعيف.

قال الحافظ ابن حجر: «ضعيفٌ وحديثه عن مسلم مقرونا».

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٩/ ٣٨٦)، و«الكاشف»: (١/ ٤٠٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٣/ ٣٣٨).

*** ورواه عن الزهري على الوجه الثالث:**

١- عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي، أمير مصر.

روى عن: الزهري فقط. وعنه: الليث بن سعد، ويحيى بن أيوب.

وثَّقه العجلي، والدارقطني، وقال أبو حاتم: «صالح»، وقال النسائي: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو سعيد بن يونس وكذا الذهلي: «كان ثبتاً في الحديث»، وقال الساجي: «وهو عندهم من أهل الصدق وله مناكير».

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق»، والأقرب أنه ثقة، فقد وصفه أبو سعيد بن يونس - وهو من أعلم الناس بالمصريين -، والذهلي بـ«الثبت في الحديث»، ولولا كلام بعض الأئمة فيه لكان ثقة ثبتاً. توفي رحمه الله سنة سبع وعشرين ومئة وروى له البخاري وأبو داود في «المراسيل»، و«القدر»، والترمذي والنسائي، واستشهد به مسلم في حديث واحد.

ينظر: تهذيب الكمال»: (١٧/ ٧٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٦/ ١٦٥)، و«التقريب»: (ص٣٣٩).

٢- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين.

روى عن: نافع والزهري، وعنه ابن مهدي وابن القاسم ومعن وأبو مصعب.

قال ابن عيينة: كنا نتبع آثار مالك وننظر إلى الشيخ إن كتب عنه وإلا تركناه.

قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر من السابعة. أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٩١)، و«الكاشف» (٢/ ٢٣٤)، و«تذكرة

الحفاظ» (١/ ٢٠٧)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٨)، و«تقريب التهذيب» (ص٥١٦).

٣- معمر بن راشد الأزدي، أبو عروة البصري، نزيل اليمن الإمام الحافظ.

روى عن: الزهري وهمام، وعنه غندر وابن المبارك وعبد الرزاق.

جمهور الأئمة على توثيقه إلا في روايته بالبصرة، وكذا في روايته عن بعض شيوخه.

قال الحافظ الذهبي: «ومع كون معمر ثقة ثبتاً، فله أوهام، لا سيما لما قدم إلى البصرة لزيارة أمه، لأنه لم يكن معه كتبه، فحدث من حفظه فوقع للبصريين عنه أغاليط». قال ابن رجب: حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد.

ولخص الحافظ ابن حجر أقوال الحفاظ فيه فقال: ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به في البصرة. اهـ.

ويضاف إليهم قتادة، فقد تكلم في روايته عن قتادة، قال الدارقطني: معمر سيىء الحفظ لحديث قتادة والأعمش.

وقال ابن معين: قال معمر جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيد.

توفي سنة ثلاث وخمسين ومئة، وأخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٠٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٧/ ٥)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ١٥٤)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١٩٠)، و«شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٦٧، ٧٧٤، ٨٠٤) (٢/ ٦٩٨)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٤٣)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٤١).

*** وتابع الزهري على رواية هذا الوجه:**

محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني.

روى عن: أبيه، ونافع مولى ابن عمر، وأبي سلمة بن عبد الرحمن.

وعنه: مالك، والسفيانان، وشعبة، وغيرهم.

وثَّقه ابن معين، والنسائي، وفي رواية لابن معين: «ما زال الناس يتقون حديثه»، وفي رواية النسائي: «ليس به بأس»، وقال يحيى بن القطان: «رجل صالح ليس بأحفظ الناس» وقدَّمه على سهيل بن أبي صالح، وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث يستضعف»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ»، وقال الذهبي في «السير»: «الإمام المحدث الصدوق»، وفي «الميزان»، و«المغني»، و«ديوان الضعفاء»: «مشهور حسن الحديث»، زاد في «الديوان»: «مهم من صحَّح حديثه»، وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام».

والراجح فيه أنه: «صدوق، حسن الحديث»، كما ذهب إليه الذهبي وغيره فإن الأخطاء التي عنده أنزلته من رتبة الثقة إلى الصدوق، وقد اشتهر عند علماء الاصطلاح أن من أمثلة الحديث الحسن الصحيح محمد بن عمرو بن علقمة.

توفي رحمه الله سنة خمس وأربعين ومئة، وأخرج له البخاري مقروناً بغيره، ومسلم في المتابعات، واحتج به الأربعة.

ينظر: «علوم الحديث»: (ص٣٥)، و«تهذيب الكمال»: (٢٦/ ٢١٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٦/ ١٣٦)، و«ميزان الاعتدال»: (٣/ ٦٧٣)، و«المغني في الضعفاء»: (٢/ ٦٢١)، و«تهذيب التهذيب»: (٩/ ٣٧٥)، و«تقريب التهذيب»: (ص٤٩٩).

*** ورواه عن الزهري على الوجه الرابع:**

١- مالك بن أنس إمام دار الهجرة، تقدَّم قبل قليل.

٢- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم، أبو خالد المالكي.

أحد الأعلام الثقات، وهو في نفسه مجمع على ثقته، وإنما تكلم فيه من جهة تدليسه قال الإمام أحمد: إذا قال ابن جريج «قال» فاحذره، وإذا قال «سمعت» أو «سألت» جاء في شيء ليس في النفس منه شيء.

وقال الدارقطني: تجنب تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح.

وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين وهم: من أكثر من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

فائدتان:

الأولى: قال ابن جريج: «إذا قلت قال عطاء فأنا سمعته، وإن لم أقل سمعت».

الثانية: قال يحيى بن سعيد القطان: أحاديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة كلها صحاح، وجعل يحدثني بها، ويقول: حدثنا ابن جريج، قال حدثني ابن أبي مليكة، فقلت، قل حدثني، قال: كلها صحاح.

فما تقدم يفيد أن رواية جريج عن عطاء، وابن أبي مليكة خاصة محمولة على السماع مطلقاً.

وقد تكلم في حديثه عن الزهري، قال يحيى بن معين: ليس بشيء في الزهري.

قال الحافظ الذهبي: الرجل في نفسه ثقة حافظ لكنه يدلس بلفظ: عن، وقال: توفي رحمه الله سنة خمسين ومئة. روى له الجماعة.

ينظر: «الجرح والتعديل» (١/ ٢٤١)، و«تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٣٨)، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٥٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/ ٣٢٥)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١٦٩)، و«شرح العلل» (٢/ ٦٨٢)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٠٢)، و«طبقات المدلسين» (ص ٤١).

خلاصة الدراسة

تبين مما تقدم في التخريج والدراسة أن الحديث روي على أربعة أوجه متقاربة في القوة، فالذي يبدو أن الحديث محفوظ عن الزهري بجميع هذه الأوجه، ولا يستغرب مثل هذا في مثل الزهري الإمام الواسع الرواية.

فقد تحمَّل الحديث عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، فمرَّة يحدث به عنهما ومرة يفرد كل واحد منهما، ولذا ذكر الإمام الترمذي الخلاف، وذكر الأوجه ولم يرجح وجهاً على آخر.

لكن قد تُشكل رواية الإرسال، والجواب عنها، أن الإمام الزهري كان الغالب عليه أن يحدث به على الوجه المرفوع، وأحياناً لا ينشط للرواية فيرسل الحديث، ولا يرفعه، وهذا شيء يقع للأئمة الكبار، وممن يقع منه ذلك الشيء الإمام راوي هذا الوجه عن الإمام الزهري.

ومما يدل على قوة هذه الأوجه جميعها عن الزهري، وأن مثل هذا الاختلاف لا يضر في الحديث، تخريج الشيخين لها جميعها، إلا الوجه الرابع فلم يخرجه مسلم.

قال ابن عبد البر في «التمهيد»: (٦/ ٤٧٦): «وهذا الحديث عند ابن

شهاب عن سعيد بن المسيب، وعن أبي سلمة جميعاً، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ... والحديث محفوظ لأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، من حديث ابن شهاب وغيره، ولسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، من حديث ابن شهاب، وهو حديث صحيح رواه جماعة من الصحابة، منهم: عمر بن الخطاب، وابن عباس، وجابر والمغيرة بن شعبة، وأبو هريرة، وحمل بن مالك بن النابغة، ومحمد بن مسلمة».

وقال ابن حجر في «فتح الباري»: (١٢/ ٢٥٨) في رواية عبد الله بن يوسف للحديث من طريق الزهري، عن أبي سلمة. ومرة من طريق الزهري عن سعيد. قال: «وكلا القولين صحيح..».

الحكم على الحديث

الحديث من جميع وجوهه محفوظ عن الإمام الزهري، وهو ثابت مرفوع عن النبي ﷺ، متفق على صحته، والله أعلم بالصواب.



[٢] **قال الإمام الترمذي**: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَة، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيٌّ فَقَالَ:

مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرَؤُهُ إِلاَّ كِتَابَ الله وَهَذِهِ الصَّحِيفَةَ، صَحِيفَةٌ فِيهَا أَسْنَانُ الإِبِلِ وَأَشْيَاءُ مِنَ الجِرَاحَاتِ، فَقَدْ كَذَبَ، وَقَالَ فِيهَا: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ الله وَالمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يَقْبَلُ الله مِنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ صَرْفًا وَلاَ عَدْلًا، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ الله وَالمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لاَ يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلاَ عَدْلٌ، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ.

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الأعمش، واختلف عنه، على وجهين:

الوجه الأول: الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

الوجه الأول: الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب فضائل المدينة، باب حرم المدينة: (٢/ ٢١/ ١٨٧٠)، وفي كتاب الجزية والموادعة، باب إثم من عاهد ثم غدر:

(٢/ ٤١٤/ ٣١٧٩)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب المناسك (٩/ ١٢٣)، وأحال على متقدم، وأبو داود في «السنن» كتاب المناسك، باب تحريم المدينة (٢/ ٢١٦/ ٢٠٣٤)، - ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب الحج، باب ما جاء في حرم المدينة (٥/ ١٩٦) - والنسائي في «السنن الكبرى»، كتاب الحج، باب منع الدجال من المدينة (٢/ ٤٨٦/ ٤٢٧٨)، وأحمد في «المسند»: (١/ ١٢٦)، **جميعاً من طريق الثوري.**

وأخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الجزية والموادعة، باب ذمة المسلمين وجوارهم واحدة... (٢/ ٤١١/ ٣١٧٢)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب المناسك: (٩/ ١٢٢/ ٤٦٨)، **من طريق وكيع.**

وأخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الفرائض، باب إثم من تبرأ من مواليه (٤/ ٢٤٢/ ٦٧٥٥) **من طريق جرير.**

وأخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الاعتصام، باب ما يكره من التعمق والتنازع... (٤/ ٣٦٣/ ٧٣٠٠)، وعبد الله بن الإمام أحمد في «السنة»: (٢/ ٥٤٢/ ١٢٥٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»: (٤/ ١٩١)، **من طريق حفص بن غياث.**

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب المناسك: (٩/ ١٢٢/ ٤٦٨)، **من طريق علي بن مسهر.**

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب المناسك: (٩/ ١٢١/ ٤٦٧)، وأحمد في «المسند»: (١/ ٨١)، وأبو يعلى في «المسند»: (١/ ١٧٠/ ٢٥٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف»: (١٤/ ١٩٨/ ١٨٠٧٠) - من طريقه أخرجه ابن أبي عاصم في «الديات»: (ص٣٥) -، وعبد الله بن الإمام أحمد في «السنة»: (٢/ ٥٤١/ ١٢٥٨)، - ومن طريقه أبو نعيم في «تثبيت الإمامة»: (ص١٨٨) - **من طريق أبي معاوية.**

وأخرجه أبو داود الطيالسي في «المسند»: (ص٢٦) عن شعبة به.

جميعهم: (الثوري، ووكيع، وجرير، وحفص بن غياث، وعلي بن مسهر، وأبو معاوية، وشعبة)، عن الأعمش به.

الوجه الثاني: الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، عن علي ﷺ عن النبي ﷺ.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب الحج، باب منع الدجال من المدينة: (٢/ ٤٨٦/ ٤٢٧٧)، وأحمد في «المسند»: (١/ ١٥١)، وفي «فضائل الصحابة»: (٢/ ٧٠٤/ ١٢٠٤)، - ومن طريقه ابنه عبد الله في «السنة»: (٢/ ٥٤٣/ ١٢٦١)، - ومن طريق عبد الله أخرجه أبو نعيم في «الحلية»: (١/ ١٣١) - وأخرجه الطبري في «تهذيب الآثار»: (٤/ ١٩٧/ ٣١٩)، جميعاً من طريق غندر، عن شعبة، عن الأعمش به.

دراسة الاختلاف

هذا الحديث مداره على الأعمش، واختلف عليه، على وجهين:

الوجه الأول: الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن علي ﷺ عن النَّبيِّ ﷺ.

الوجه الثاني: الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، عن علي ﷺ عن النبي ﷺ.

وفيما يأتي بيان حال مدار الحديث، والمختلفين عليه.

أما مدار الحديث: فهو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم، أبو محمد الكوفي، الإمام شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين.

روى عن: ابن أبي أوفى وزر وأبي وائل. وعنه: شعبة ووكيع وخلق.

كان شعبة إذا ذكر الأعمش قال: «المصحف المصحف»، وقال أبو بكر بن أبي عياش: «كنا نسمي الأعمش سيد المحدثين». وقال أبو زرعة: «سليمان الأعمش الإمام».

قال الذهبي في «الميزان»: «أحد الأئمة الثقات ما نقموا عليه إلا التدليس».

وقال أيضاً: «وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال: «حدثنا»، فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال».

أقول: عبارة الذهبي واضحة في أنه لا يرد حديث الأعمش بمجرد عنعنته، بل قال: «تطرق إليه احتمال التدليس»، وهذا لا ينازع فيه، بل هي جارية على كل مدلس يروي الحديث بالعنعنة، لكن يقال ما درجة هذا الاحتمال؟ يبينه ويوضحه مقدار تدليسه من حيث الكثرة والقلة، وكلام الأئمة في ذلك.

أما الأعمش فقد ذكره الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم لإمامتهم أو لقلته، وكذا فعل الحافظ ابن حجر في «طبقات المدلسين».

قال يعقوب بن سفيان: «وحديث الأعمش، وأبي إسحاق ما لم يُعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة».

وقال ابن حجر في «التقريب»: ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس» توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة سبعة وأربعين، أو ثمانية وأربعين ومئة. أخرج له الجماعة.

«فائدة» قال أبو داود في «سؤالاته لأحمد»: «سمعت أحمد سئل عن الرجل يُعرف بالتدليس، يُحتج به فيما لم يقل سمعت، قال: لا أدري، فقلت: الأعمش متى تصاد له الألفاظ؟ قال: يضيق هذا، أي أنك تحتج به».

وهذه فائدة عزيزة من إمام أهل الحديث في وقته، في قبول عنعنة الأعمش، وهذا مقيد بما إذا لم يعلم أنه دلس في حديث معين، كما هو عمل الأئمة في تضعيف أحاديث للأعمش تبين تدليسه فيها.

قال ابن حجر في «هدي الساري»: اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع، وبين ما دلسه، نبه على ذلك أبو الفضل بن طاهر، وهو كما قال».

ينظر: سؤالات أبي داود»: (ص١٩٩)، و«تهذيب الكمال»: (١٢/ ٧٦)، و«جامع التحصيل»: (ص١١٣)، و«ميزان الاعتدال»، (٢/ ٢٢٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/ ٢٢٢)، و«هدي الساري»: (ص٤١٨)، و«طبقات المدلسين»: (ص٣٣)، و«التقريب»: (ص٢٥٤).

*** ورواه عن الأعمش على الوجه الأول جماعة من أصحابه وهم:**

١- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي.

روى عن: أبيه وأبي إسحاق الشيباني وأبي إسحاق السبيعي وخلق كثير.

روى عنه: خلق لا يحصون منهم الأوزاعي ومالك وابن المبارك.

قال شعبة وابن عيينة وأبو عاصم وابن معين وغير واحد من العلماء: سفيان أمير المؤمنين في الحديث. وقال الخطيب: كان إماماً من أئمة المسلمين وعلماً من أعلام الدين مجمعاً على إمامته بحيث يستغنى عن تزكيته مع الإتقان والحفظ والمعرفة والضبط والورع والزهد. مات سنة إحدى وستين ومئة وله أربع وستون. أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ١٥٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٢٩)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٠٣)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٩٩)، و«تقريب التهذيب» (ص ٢٤٤).

٢- وكيع بن الجرَّاح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، الإمام الحافظ، محدث العراق، أحد الأعلام.

روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وشعبة، والسفيانين.

وعنه: أحمد بن حنبل، وابن مهدي، وابن معين، وخلقٌ كثير.

متفق على توثيقه وجلالته، وإمامته. قال ابن سعد: «كان وكيع ثقة مأموناً عالياً رفيعاً كثير الحديث حجة»، وقال أحمد بن حنبل: «ما رأيت قط مثل وكيع في العلم والحفظ والإسناد والأبواب مع خشوع وورع»، وقال ابن حجر: «ثقة حافظ عابد». توفي رحمه الله سنة ست وتسعين ومئة. وأخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٣٠/ ٤٦٢) و«سير أعلام النبلاء»: (٩/ ١٤٠) و«تهذيب التهذيب»: (١١/ ١٢٣)، و«التقريب»: (ص ٥٨١).

٣- جرير بن عبد الحميد بن قرط، الضبي الكوفي، نزيل الري وقاضيها.

روى عن: الأعمش، وسليمان التيمي، وعاصم الأحول.

وعنه: علي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وابن معين.

وثَّقه أبو حاتم، والعجلي، والنسائي وقال أبو القاسم اللالكائي: «مجمعٌ على ثقته». وقد نقل صاحب «الحافل»: أنه تغير قبل موته بسنة فحجبه أولاده، وتعقبه ابن حجر فقال: «وهذا ليس بمستقيم، فإنه إنما وقع لجرير بن حازم، فكأنه اشتبه على صاحب «الحافل». ونقل ابن حجر عن

أبي خيثمة: أنه لم يكن يدلس، ثم قال ابن حجر: «وروى الشاذكوني عنه ما يدل على التدليس، لكن الشاذكوني فيه مقال».

وقال في «التقريب»: «ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يَهِم من حفظه». أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٤/ ٥٤٠)، و«ميزان الاعتدال»: (١/ ٣٩٤)، «تهذيب التهذيب»: (٢/ ٧٥)، و«هدي الساري»: (ص٤١٤) و«التقريب»: (ص١٣٩).

٤- حفص بن غياث، أبو عمر الكوفي الحافظ العلامة قاضي الكوفة ومحدِّثها.

روى عن: عاصم الأحول ويحيى بن سعيد والأعمش. وعنه: أحمد ويحيى وإسحاق.

قال يعقوب بن شيبة: ثبت إذا حدث من كتابه ويتقى بعض حفظه.

وقال ابن حجر: «من الأئمة الأثبات، أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به إلا أنه في آخر الأمر ساء حفظه، فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه».

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٧/ ٥٦)، و«الكاشف»: (١/ ٣٤٣)، «تهذيب التهذيب»: (٢/ ٣٩٦)، و«التقريب»: (ص١٧٣).

٥- علي بن مسهر القرشي، أبو الحسن الكوفي، قاضي الموصل.

روى عن: هشام والأعمش. وعنه: هناد وعلي بن حجر.

قال العجلي: صاحب سنة ثقة في الحديث ثبت فيه صالح الكتاب.

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال أبو زرعة: صدوق ثقة وقال النسائي: ثقة.

قال الذهبي: كان فقيهاً محدثاً ثقة. وقال ابن حجر: ثقة له غرائب بعد أن أضر. أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢١/ ١٥٣) و«الكاشف» (٢/ ٤٧)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٣٥)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٠٥).

٦- أبو معاوية هو محمد بن خازم التميمي السعدي الضرير، الكوفي مولاهم.

روى عن: الأعمش، وشعبة، وعبيد الله بن عمر.

وعنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين.

قال أبو نعيم: «لزم أبو معاوية الأعمش عشرين سنة». وثَّقه العجلي، وابن سعد ويعقوب بن شيبة، والنسائي. وقال الدارقطني: «من الرفعاء الثقات»، وقال أحمد: «أبو معاوية في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً».

وقال ابن حبان: «كان حافظاً متقناً، ولكنه كان مرجئاً».

وقال الذهبي في «الميزان»: «ثقة ثبت ما عملت فيه مقالاً يوجب وهنه مطلقاً». وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين وهم من احتمل الأئمة تدليسهم.

وقال ابن حجر: «ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يَهِم في غيره». أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٢٥/ ١٢٣)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٣٣)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ١٣٧)، و«التقريب»: (ص ٤٧٥)، و«طبقات المدلسين»: (ص ٣٦).

٧- شعبة بن الحجاج، أبو بسطام الواسطي: الإمام الحافظ الحجة العابد الناسك، أمير المؤمنين في الحديث.

روى عن: حرب بن شداد ومنصور وخلق. وعنه: ابن مهدي والطيالسي وأمم.

قال الثوري: هو أمير المؤمنين في الحديث. وقال ابن حبان: كان من سادات أهل زمانه حفظاً وإتقاناً وورعاً وفضلًا وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٧٩)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٩٧)، و«تقريب التهذيب» (ص٢٦٦).

*** ورواه عن الأعمش بالوجه الثاني:**

شعبة بن الحجاج الإمام - في الوجه الآخر عنه -.

قد رواه عن شعبة بالوجه الأول الحافظ أبو داود الطيالسي صاحب «المسند»، وبالوجه الثاني محمد بن جعفر المشهور بغندر، وكلاهما ثقة حجة من خواص أصحاب شعبة، وإن كان غندر له نوع خصوصية بشعبة، فقد لازمه عشرين سنة.

وقال ابن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم». فكأن رواية غندر أرجح، ولو قيل إن شعبة رواه بالوجهين لما أبعد، لقوة الوجهين عن شعبة.

خلاصة الدراسة

يتضح مما سبق قوة الوجه الأول، وأرجحيته، فقد رواه ستة من الثقات الأثبات من أصحاب الأعمش، واختار هذا الوجه الإمامان البخاري، ومسلم فخرجاه في «صحيحيهما».

ورجحه الدارقطني، فقال في «العلل» (٤/ ١٥٤): «والمحفوظ قول الثوري ومن تابعه».

وقال عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٢/ ٥٤٣): «شعبة خالفهم، وقال عن الحارث بن سويد، فأخطأ، وإنما هو عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، وهو الصواب إن شاء الله».

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه الراجح صحيح مخرج في البخاري ومسلم، كما تقدم في التخريج، والله أعلم بالصواب.



٣ قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ الصَّبَّاحِ العَطَّارُ الهَاشِمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَحْبُوبُ بْنُ الحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَشَارَ عَلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ لَعَنَتْهُ المَلَائِكَةُ».

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على محمد بن سيرين، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً عليه.

الوجه الأول: محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب البر والصلة والآداب: (١٦/ ١٣٩/ ٢٦١٦)، والنسائي في «السنن الكبرى»، كتاب الملائكة، كما في «تحفة الأشراف»: (١٠/ ٣٣٦)، **من طريق ابن عيينة.**

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «ذكر أخبار أصبهان»: (١/ ١٢٣) **من طريق الثوري.**

كلاهما: (ابن عيينة والثوري) عن أيوب.

وأخرجه مسلم في «صحيحه» كتاب البر والصلة والآداب: (١٦/ ١٤٠/ ٢٦١٦)، وأحمد في «المسند»: (٢/ ٢٥٦، ٥٠٥)، وقال: لم يرفعه ابن أبي عدي (يعني: عن ابن عون)، وابن أبي شيبة في «المصنف»: (١٥/ ١٠٦/ ١٩٢٣٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى»: (٨/ ٢٣)، وفي «شعب الإيمان»: (٤/ ٣٤٣/ ٥٣٣٥)، وفي «الآداب»:

(رقم/ ٤٦٣)، من طريق يزيد بن هارون.

وأخرجه أبو عوانة في «المستخرج»، كما في «إتحاف المهرة»: (١٥/ ٥٥٣)، عن محمد بن عبد الله الأنصاري.

كلاهما: (يزيد بن هارون، ومحمد بن عبد الله الأنصاري)، عن ابن عون.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان»: (٧/ ٥٧٣/ ٥٩١٤)، و(٧/ ٥٧٤/ ٥٩١٧)، من طريق النضر، وعيسى بن يونس، عن هشام بن حسان.

وأخرجه البزار في «المسند»: (٢/ ق٢٧٦)، من طريق الأوزاعي.

وأخرجه الدارقطني في «الأفراد»، كما في «أطراف الأفراد والغرائب»: (٢/ ٣٢١)، من طريق إسحاق الرازي، عن مغيرة بن مسلم، عن مطر الوراق.

وأخرجه الثقفي في «الثقفيات» كما في «المداوي»: (٦/ ١٥١)، من طريق الصلت بن دينار.

خمستهم: (خالد الحذّاء، وأيوب، وابن عون، وهشام، والأوزاعي، ومطر الوراق، والصلت بن دينار)، عن محمد بن سيرين به.

الوجه الثاني: محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً عليه.

أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» كتاب الملائكة كما في «تحفة الأشراف»: (١٠/ ٣٣١)، من طريق حماد بن يزيد، عن أيوب، ويونس بن عبيد.

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» كتاب الملائكة كما في «تحفة الأشراف»: (١٠/ ٣٤٣)، من طريق سليم بن أخضر، عن ابن عون.

ثلاثتهم: (أيوب، ويونس بن عبيد، وابن عون)، عن ابن سيرين، موقوفاً.

دراسة الاختلاف

هذا الحديث مداره على محمد بن سيرين، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: محمد بن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ موقوفاً عليه.

وفيما يأتي بيان حال مدار الحديث والمختلفين عليه، أما مدار الحديث فهو:

محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري، مولى أنس بن مالك الإمام، شيخ الإسلام.

روى عن أنس بن مالك، وحذيفة وأبي هريرة ﷺ.

وعنه: أيوب وخالد الحذّاء ويونس بن عبيد.

متفق على جلالته، وإمامته. قال ابن حجر: «ثقة ثبت كبير القدر...» توفي رحمه الله سنة عشرة ومئة. روى له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٢٥/ ٣٤٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤/ ٦٠٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٩/ ٢١٤)، و«التقريب»: (ص٤٨٣).

*** وقد رواه عن ابن سيرين على الوجه الأول:**

١- خالد بن مهران، أبو المنازل، بفتح الميم وقيل بضمها، البصري، الحذّاء.

روى عن: محمد بن سيرين، وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري.

وعنه: حماد بن زيد، وحماد بن سلمة، والثوري وخلق كثير.

وثّقه ابن معين، والنسائي وجماعة، وقال أحمد: «ثبت»، وقال ابن سعد: «كان ثقة مهيباً كثير الحديث»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وأورده العقيلي في الضعفاء، ونقل عن شعبة أنه تكلم فيه، وتعقّب ذلك الذهبي فقال: «ما التفت أحدٌ إلى هذا القول أبداً»، وقال أيضاً: «وما خالد في الثبت بدون هشام بن عروة وأمثاله»، وقال: «ثقة إمام»، وقال ابن حجر: «ثقة يرسل». أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٨/ ١٧٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (٦/ ١٩٠)، و«الكاشف»: (١/ ٢٠٨)، و«ميزان الاعتدال»: (١/ ٦٤٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٣/ ١٢٠)، و«التقريب»: (ص ١٩١).

٢- أيوب بن أبي تميمة: كيسان السختياني، أبو بكر البصري.

روى عن: ابن سيرين، والحسن البصري، وقتادة بن دعامة.

وعنه: الحمادان، والسفيانان، ومالك بن أنس وخلقٌ.

متفق على إمامته وجلالته وثقته، قال ابن سعد: «كان ثقة ثبتاً في الحديث، جامعاً، كثير العلم حجة، عدلاً»، قال ابن حجر: «ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء والعباد» توفي رحمه الله سنة إحدى وثلاثين ومئة، وأخرج له الجماعة.

ينظر: تهذيب الكمال»: (٣/ ٤٥٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (٦/ ١٥)، و«تذكرة الحفاظ»: (١/ ١٣٠)، و«تهذيب التهذيب»، (١/ ٣٩٧)، و«التقريب»: (ص ١١٧).

وقد اختلف على أيوب، عن ابن سيرين:

فقد رواه عنه جبلا الحفظ السفيانان: الثوري، وابن عيينة.

وخالفهما حماد بن زيد، فرواه عنه على الوجه الثاني، وحماد بن زيد من أثبت الناس في أيوب.

والذي يبدو أن هذا الاختلاف على أيوب منه، لا من الرواة عنه، لأن رواة الوجهين عنه كما تقدَّم من الأئمة الأثبات، إضافة إلى أن أيوب قد عُرف عنه قصر الإسناد تهيباً وورعاً، وأيضاً عُرف به شيخه في هذا الإسناد محمد بن سيرين.

٣- عبد الله بن عون بن أرْطبان، أبو عون البصري، الإمام القدوة عالم البصرة.

روى عن: الحسن البصري، وابن سيرين، والشعبي.

وعنه: شعبة، والثوري، والنضر بن شميل، وغيرهم.

متفق على ثقته وإمامته وجلالته، قال الذهبي: «لابن عون جلالة عجيبة ووقع في النفوس، لأنّه كان إماماً في العلم رأساً في التأله والعبادة، حافظاً لأنفاسه، كبير الشأن».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن». توفي رحمه الله سنة خمسين ومائة، أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (١٥/ ٣٩٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٣٦٤)، و«تذكرة الحفاظ»: (١/ ١٥٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٥/ ٣٤٦)، و«التقريب»: (ص٣١٧).

وقد اختلف على عبد الله بن عون، عن ابن سيرين:

فرواه عنه يزيد بن هارون الإمام وهو «ثقة متقن»، ومحمد بن عبد الله

الأنصاري وهو «ثقة» كما في «التقريب»: (ص ٤٩٠)، على الوجه الأول.

وخالفهما: سليم بن أخضر، وهو «ثقة ضابط» كما في التقريب: (ص٢٤٩)، فرواه على الوجه الثاني.

وكلا الوجهين قويٌّ عن ابن عون، وذلك لأن سليم بن أخضر موصوف بالثبت في ابن عون، قال أبو حاتم: «سليم بن أخضر أعلم الناس بحديث ابن عون»، وقال القواريري: «سليم بن أخضر في ابن عون، كحماد بن زيد في أيوب»، وقال ابن سعد: «كان ألزمهم لعبد الله بن عون»، من «تهذيب الكمال»: (١١/ ٣٣٨).

وهو متابع أيضاً من ابن أبي عدي، فالقول في هذا الاختلاف على ابن عون كالقول في الاختلاف المتقدم على أيوب تماماً.

٤- هشام بن حسان بن الأزدي القُرْدوسي، أبو عبد الله البصري الإمام الحافظ.

روى عن: الحسن، وابن سيرين، وعطاء بن أبي رباح.

وعنه: الثوري، وشعبة، ويحيى بن القطان، وخلق كثير.

قال الذهبي: «هشام قد قفز القنطرة، واستقر توثيقه، واحتج به أصحاب الصحاح، وله أوهام مغمورة في سعة ما روى...».. وقال ابن حجر: «ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه قيل: كان يرسل عنهما».

توفي رحمه الله سنة ثمانية وأربعين ومئة، وأخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٣٠/ ١٨١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٣٥٥)، و«تهذيب التهذيب»: (١١/ ٣٤)، و«التقريب»: (ص ٥٧٢).

٥- الصلت بن دينار الأزدي الهُنائي البصري، أبو شعيب المجنون.

روى عن: الحسن البصري، وابن سيرين، وأبي عثمان النهدي.

وعنه: الثوري، وأبو داود الطيالسي، ووكيع بن الجراح.

قال أحمد، وعمرو بن علي: «متروك»، وزاد أحمد: «ترك الناس حديثه»، وضعَّفه أبو داود، ويعقوب بن سفيان وغير واحد، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن رجب: «الصلت لا تقبل روايته»، قال ابن حجر: «متروك ناصبي»، أخرج له أبو داود والترمذي.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (١٣/ ٢٢١)، و«ميزان الاعتدال»: (٢/ ٣١٨)، و«ديوان الضعفاء»: (ص١٩٦)، و«الكاشف»: (٢/ ٢٨)، و«شرح العلل»: (٢/ ٥٦٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/ ٤٣٤)، و«التقريب»: (ص٢٧٧).

٦- الأوزاعي، هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو واسمه يحمد الشامي أبو عمرو الإمام.

روى عن: عطاء بن أبي رباح ونافع مولى ابن عمر والزهري وغيرهم.

روى عنه: مالك وشعبة والثوري وابن المبارك وبقية وغيرهم.

قال ابن مهدي: الأئمة في الحديث أربعة الأوزاعي ومالك والثوري وحماد بن زيد. وقال ابن عيينة: كان إمام أهل زمانه. وقال أبو حاتم: إمام متبع لما سمع.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٠٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٠٧)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١٧٨)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ٢١٦)، و«تقريب التهذيب» (ص٣٤٧).

٧- مطر بن طمهان الورَّاق، أبو رجاء الخراساني، سكن البصرة.

روى عن: الشعبي، وعمرو بن دينار، وابن سيرين.

وعنه: شعبة، وإبراهيم بن طهمان، وهشام الدستوائي.

قال أبو زرعة، وأبو حاتم، وابن معين،: «صالح»، وقال العجلي، والساجي: «صدوق»، وزاد الساجي: «يهم»، وقال البزار: «ليس به بأس، ولا نعلم أحداً ترك حديثه»، وقال أبو داود: «ليس عندي بحجة»، وقال النسائي: والدارقطني: «ليس بالقوي»، وضعّف يحيى بن سعيد، ويحيى بن معين حديثه عن عطاء بن أبي رباح خاصة، وذكره ابن حبان في «الثقات» فقال: «ربما أخطأ»، وقال الذهبي: «صدوق، قد لُيِّن»، وقال أيضاً: «مطر من رجال مسلم، حسن الحديث»، وقال ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ، وفي روايته عن عطاء ضعفٌ».

والأقرب فيه أنه صدوق ربما أخطأ، وحديثه عن عطاء مضعّف، فكبار الأئمة النقاد على أنه صالح، ومنهم من قال: ليس بالقوي، أما قول الحافظ ابن حجر: كثير الخطأ، ففيه تشدد، فابن حبان على تعنته قال: ربما أخطأ، وقد ذهب الحافظ الذهبي إلى أنه صدوق حسن الحديث، توفي رحمه الله سنة تسع وعشرين ومئة، وأخرج له الجماعة إلا البخاري.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٢٨/ ٥١)، و«ميزان الاعتدال»: (٤/ ١٢٦)، و«ديوان الضعفاء»: (ص٣٩٠)، و«تهذيب التهذيب»: (١٠/ ١٦٧)، و«التقريب»: (ص٥٣٤).

*** ورواه عن ابن سيرين على الوجه الثاني موقوفاً.**

١- يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري الإمام القدوة الحجة.

روى عن: الحسن، وابن سيرين، ونافع مولى ابن عمر.

وعنه: شعبة، والثوري، وحماد بن سلمة.

قال الذهبي: «أحد أئمة البصرة.. من العلماء العاملين الأثبات»، قال ابن حجر: «ثقة ثبت فاضل»، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة تسع وثلاثين ومئة، أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٣٢/ ٥١٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٢٨٨)، «تذكرة الحفاظ»: (١/ ١٤٥)، و«الكاشف»: (٣/ ٢٦٦)، و«تهذيب التهذيب»: (١١/ ٤٤٢)، و«التقريب»: (ص ٦١٣).

٢- أيوب بن أبي تيمية في الوجه الثاني عنه وتقدم بيانه.

٣- عبد الله بن عون في الوجه الثاني عنه وتقدم بيانه.

خلاصة الدراسة

تبيّن مما تقدم في الدراسة قوة الوجهين كليهما عن ابن سيرين، ويبدو أن الاختلاف في هذا الحديث منه لا من الرواة عنه، فإنه معروف ومشهور بقصر الإسناد وعدم رفعه تهيباً وورعاً، وكذا عُرف هذا الشيء عن بعض من روى عنه هذا الحديث كابن عون، وأيوب.

قال الدارقطني: «وتقدم قولنا أن ابن سيرين من توقيه وتورعه، تارةً يصرِّح بالرفع، وتارة يومئ، وتارةً ربما توقف عن رفع الحديث توقياً».

فيكون هذا وجه الحديث أن محمد بن سيرين تحمله مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وهكذا كان يحدِّث به إذا نشط، وكان يتهيب من رفعه أحياناً فيقفه على أبي هريرة رضي الله عنه، فالوجهان كلاهما جاءا عن محمد بن سيرين، والوجه الصحيح منهما في الحديث رواية الرفع، وهذا ما رجحه الإمامان أبو حاتم الرازي، والدارقطني.

قال ابن أبي حاتم في «العلل»: (٢/ ٢٥٧): «سألت أبي عن حديث رواه حماد بن زيد، عن يونس، وأيوب، عن محمد، عن أبي هريرة قال: «الملائكة تلعن أحدكم إذا أشار إلى أخيه بحديدة، قال أبي: فرواه حماد بن سلمة، عن أيوب، ويونس، عن محمد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قلت لأبي: فأيهما الصحيح: موقوف أو مسند، قال: المسند أصح».

وقال الدارقطني في «العلل» (١٠/ ٤٠): «الأشبه بالصواب المسند، وهو الصحيح، أما الإمام الترمذي، فلم يذكر رأيه في ترجيح أحد الوجهين».



الحكم على الحديث

الحديث من الوجه الراجح صحيحٌ، فقد أخرجه مسلم في «صحيحه» كما تقدم.

❁ ❁ ❁

٤ قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرِيرِيُّ البَلْخِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمُصٌ مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدِيَّ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجُرُّهُ». قَالُوا: فَمَا أَوَّلْتَهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ «قَالَ: الدِّينَ».

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: الزهري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ به.

الوجه الثاني: الزهري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبي سعيد الخدري ﷺ عن النبي ﷺ به.

الوجه الأول: الزهري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ به.

أخرجه أحمد في «المسند»: (٥/ ٣٧٤) - ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (٤٤/ ١٣١) - من طريق معمر، عن الزهري به.

الوجه الثاني: الزهري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبي سعيد الخدري ﷺ عن النبي ﷺ به.

أخرجه البخاري في «صحيحه» كتاب التعبير، باب القميص في المنام: (٤/ ٣٠١/ ٧٠٠٨)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب فضائل الصحابة:

(١٥/ ١٢٩/ ٢٣٩٠)، والنسائي في «السنن الصغرى»، كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان (٨/ ١٣٣/ ٥٠١١)، وفي «السنن الكبرى»، كتاب المناقب، [باب] فضل أبي بكر وعمر ﵄: (٥/ ٤٠/ ٨١٢١)، والدارمي في «السنن»: (١/ ٥٦٣/ ٢٠٧٥)، وأبو عوانة في «المستخرج» كما في «إتحاف المهرة»: (٥/ ١٦٦) (٢/ ٣٥٧)، كلهم من طرقٍ، **عن صالح بن كيسان.**

وأخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب التعبير، باب جر القميص في المنام (٤/ ٣٠١/ ٧٠٠٩)، وابن أبي عاصم في «السنة»: (٢/ ٥٦٩/ ١٢٥٨)، وابن منده في «الإيمان»: (١/ ٤١٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (٤٤/ ١٣٢)، **من طريق عُقيل به.**

وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة»: (٢/ ٥٦٩/ ١٢٥٧)، وأبو نعيم الأصبهاني في «فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم»: (رقم/ ٥٢)، **من طريق الزبيدي.**

جميعاً: (صالح بن كيسان، وعُقيل، والزبيدي)، عن الزهري به بنحوه.

دراسة الاختلاف

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: الزهري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ به.

الوجه الثاني: الزهري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبي سعيد الخدري ﵁ عن النبي ﷺ به.

وفيما يأتي ترجمة لمدار الحديث، والمختلفين عليه، أما مدار الحديث، فهو:

الإمام محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي الزهري، أبو بكر المدني نزيل الشام، متفق على جلالته وإتقانه وتثبته تقدم.

☐ ورواه عنه على الوجه الأول:

* **معمر بن راشد البصري**، ثقة حجة إلا في روايته بالبصرة. وهو في الزهري دون مالك. قال ابن رجب: «حديثه بالبصرة فيه اضطرابٌ كثير، وحديثه باليمن جيد»، تقدم.

☐ **ورواه عن الزهري على الوجه الثاني:**

١- صالح بن كيسان المدني أبو محمد ويقال أبو الحارث.

روى عن: عروة بن الزبير، ونافع مولى ابن عمر، والزهري.

وعنه: مالك، وابن إسحاق، وابن جريج وغيرهم.

قال حرب سئل عنه أحمد فقال: بخ بخ. وقال ابن المديني: قد رأى ابن عمر وابن الزبير. وقال ابن معين: ليس في أصحاب الزهري أثبت من مالك ثم صالح بن كيسان وقال يعقوب: ثقة ثبت. وقال ابن عبد البر: كان كثير الحديث ثقة حجة.

قال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه. أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١٣/ ٧٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٥٤)، و«الكاشف» (١/ ٤٩٨)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٥٠)، و«التقريب» (ص٢٧٣).

٢- عقيل بن خالد الأيلي.

روى عن: عكرمة والقاسم والزهري. وعنه: الليث وضمام بن إسماعيل وخلق.

قال يحيى بن معين: عقيل ثقة وفي رواية: ثقة حجة. وقال يونس بن يزيد الأيلي: ما أحد أعلم بحديث الزهري من عقيل. وقال أبو حاتم: لم يكن بالحافظ كان صاحب كتاب محله الصدق.

وقال أحمد: ذكر عند يحيى القطان إبراهيم بن سعد وعقيل فجعل كأنه يضعفهما. قال أحمد: أي شيء ينفع هذا هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى.

قال الذهبي في «الميزان»: عقيل ثبت حجة وإنما ذكرناه لئلا يتعقب علينا.

وقال ابن حجر: ثقة ثبت. أخرج له الجماعة

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٢٤٢)، و«ميزان الاعتدال» (٥/ ١١١)، و«الكاشف» (٢/ ٣٢)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٢٨)، و«تقريب التهذيب» (ص٣٩٦).

٣- محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي أبو الهذيل الحمصي القاضي.

روى عن: الزهري وسعيد المقبري ونافع مولى ابن عمر وغيرهم.

روى عنه: الأوزاعي وشعيب بن أبي حمزة وإسماعيل بن عياش وآخرون.

قال الأوزاعي: «لم يكن في أصحاب الزهري أثبت من الزبيدي».

وقال علي بن المديني: ثقة ثبت. وقال ابن سعد والعجلي وأبو زرعة والنسائي وغيرهم: ثقة. وقال الخليلي: ثقة حجة.

وقال أبو داود: «ليس في حديثه خطأ»، وقال الذهبي: «ما فوق الزبيدي في الجلالة والإتقان لعلم الزهري أحدٌ، لكنه مات قديماً فلم ينتشر عنه كثير علم».

قال ابن حجر: ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري أخرج له الجماعة إلا الترمذي.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٥٨٦)، و«الكاشف» (٢/ ٢٢٨)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٤٣)، و«تقريب التهذيب» (ص ٥١١).

تبين مما تقدم أن كلا الوجهين عن الزهري قوي، وجميع رواتهما عنه من الطبقة الأولى من أصحابه، وإن كان الوجه الثاني في الظاهر أرجح وأقوى.

وقد اختلفت أنظار الأئمة الحفاظ فيمن يقدم في الزهري عند الاختلاف عليه، وجملة من هذا الاختلاف من قبيل الصحيح والأصح عنه، كهذا الحديث، فكل هؤلاء الذين وقع الاختلاف في الترجيح بينهم هم الطبقة الأولى من الرواة عن الزهري.

فذهب الأوزاعي إلى تقديم محمد بن الوليد الزُّبيدي على جميع من سمع من الزهري، كما في «العلل» للإمام أحمد: (رقم/ ١٠٢، ٢٣٦١).

أما ابن معين، فقال ابن الجنيد كما في «سؤالاته لابن معين» (ص ٢٢٤): «سئل يحيى بن معين وأنا أسمع من أثبت من روى عن الزهري؟ فقال: مالك، ثم معمر، ثم عُقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي والزبيدي، وسفيان بن عيينة، كل هؤلاء ثقات».

وقال عثمان بن سعيد الدارمي في «التاريخ»: (ص ٤١): سألت يحيى بن معين، معمر أحب إليك، أو صالح بن كيسان؟ قال: معمر».

فابن معين يجعل معمراً في المرتبة الثانية بعد مالك في الزهري، ويقدمه على كل من روى عن الزهري سوى مالك.

وخالفه في ذلك أبو حاتم الرازي، فقدَّم عُقيلًا على معمر:

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»: (٧/ ٤٣): «سئل أبي عقيل ومعمر أيهما أثبت؟ فقال: عُقيل أثبت، كان صاحب كتاب، وكان الزهري يكون بأيلة، وللزهري هناك ضيعة، وكان يكتب عنه هناك».

وقد أطال الحافظ ابن رجب في «شرح العلل»: (٢/ ٦٧١)، في ذكر اختلاف الأئمة، فيمن يُقدِّم من أصحاب الزهري عند الاختلاف عليه.

خلاصة الدراسة

تبين مما تقدم قوة الوجه الثاني، فقد رواه عنه: (صالح بن كيسان، وعقيل، ومحمد بن الوليد الزبيدي)، عن الزهري، وفيه التصريح باسم صحابي الحديث، وهو أبو سعيد الخدري رضي الله عنه. وخالفهم في ذلك معمر وحده، ورواية الجماعة عن الزهري أولى وأقوى.

وهذا هو ما اختاره الإمام الترمذي حيث قال بعد ذكره للرواية التي خالفت رواية معمر، قال: «وهذا أصح».

ومما يؤيد هذا الترجيح ويقويه أن البخاري ومسلماً أخرجا في «صحيحيهما» رواية: (صالح، وعُقيل)، وأعرضا عن رواية معمر فلم يخرجاها.

ولكّن الحافظ ابن عساكر لم يجعل ما وقع في هذا الحديث من قبيل الاختلاف، بل هذا عنده من قبيل أن راوي الحديث جاء مبهماً في بعض الروايات، وفي الأخرى مصرحاً به، ولذا عندما خرَّج رواية معمر التي وقع فيها إبهام الصحابي في «التاريخ»: (٤٤/ ١٣٢)، أعقبها بقوله: (هذا الصحابي الذي لم يسم في هذه الرواية، هو أبو سعيد الخدري، وذلك فيما أخبرنا أبو العز أحمد بن عبيد الله...، ثم ساق الحديث...).

والطريقة الأولى - طريق الإمام الترمذي - أولى وأقعد.

الحكم على الحديث

الحديث من الوجه الراجح متفق على صحته، فقد أخرجه البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، كما تقدم.



٥ قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الخَلَّالُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«فِي آخِرِ الزَّمَانِ لَا تَكَادُ رُؤْيَا المُؤْمِنِ تَكْذِبُ وَأَصْدَقُهُمْ رُؤْيَا أَصْدَقُهُمْ حَدِيثًا، وَالرُّؤْيَا ثَلَاثٌ، الحَسَنَةُ بُشْرَى مِنَ اللهِ، وَالرُّؤْيَا يُحَدِّثُ الرَّجُلُ بِهَا نَفْسَهُ، وَالرُّؤْيَا تَحْزِينٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ رُؤْيَا يَكْرَهُهَا فَلَا يُحَدِّثْ بِهَا أَحَدًا وَلْيَقُمْ فَلْيُصَلِّ».

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على أيوب، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، موقوفاً عليه.

الوجه الأول: أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الرؤيا، (١٥/ ١٨/ ٢٢٦٣)، وأحمد في «المسند»: (١/ ٢٦٩)، وعبد الرازق في «المصنف»: (١١/ ٢١١/ ٢٠٣٥٢) والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل»: (١/ ١٧١)، **من طريق معمر**.

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الرؤيا: (١٥/ ١٧/ ٢٢٦٣)، وأبو داود في «السنن»، كتاب الأدب، باب ما جاء في الرؤيا: (٤/ ٣٠٤/ ٥٠١٩)، والترمذي في «السنن»، أبواب الرؤيا عن رسول الله ﷺ، (٤/ ٥٣٢/ ٢٢٧٠)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في

النقل»: (١/ ١٦٩) من طريق عبد الوهاب الثقفي.

وأخرجه الحميدي في «المسند»: (٢/ ٤٨٤/ ١١٤٥)، عن سفيان مختصراً.

وأخرجه البغوي في «شرح السنة»: (١٢/ ٢٠٨/ ٣٢٧٨)، والذهبي في «السير»: (١٢/ ٦٣)، من طريق جرير.

جميعاً: (معمر، وعبد الوهاب الثقفي، وسفيان بن عيينة، وجرير بن حازم) عن أيوب به بنحوه.

وقد تابع أيوب على هذا الوجه عددٌ من أصحاب محمد بن سيرين، وهم: عوف بن أبي جميلة، وقتادة، والأوزاعي، وأبو بكر الهذلي، وهشام بن حسان، وقرة بن خالد، وخالد الحذّاء، ويونس بن عبيد، وفيما يأتي تخريج رواياتهم:

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب التعبير، باب القيد في المنام: (٤/ ٣٠٣/ ٧٠١٧) - ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل»: (١/ ١٧١) -، وابن ماجه في «السنن»، كتاب تعبير الرؤيا، باب الرؤيا ثلاث: (٢/ ١٢٨٥/ ٣٩٠٦)، وأحمد في «المسند»: (٢/ ٣٩٥)، من طريق عوف بن أبي جميلة به بنحوه.

وقال البخاري: وروى قتادة، ويونس، وهشام، وأبو هلال، عن ابن سيرين عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وأدرجه بعضهم كله في الحديث، وحديث عوف أبين. وقال يونس: «لا أحسبه إلا عن النبي ﷺ في القيد».

وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الرؤيا: (١٥/ ١٨/ ٢٢٦٣)، والترمذي في «السنن»، أبواب الرؤيا، باب تأويل الرؤيا: (٤/ ٥٣٧/ ٢٢٨٠)، والنسائي في «السنن الكبرى»، كتاب التعبير، إذا رأى ما يكره:

(٤/ ٣٩٠/ ٧٦٥٤)، والدارمي في «السنن»: (١/ ٥٦٦/ ٢٠٨٣)، وأحمد في «المسند»: (٢/ ٥٠٧)، من طريق **قتادة**.

وأخرجه ابن ماجه في «السنن» كتاب تعبير الرؤيا، باب أصدق الناس رؤيا: (٢/ ١٢٨٩/ ٣٩١٧)، من طريق **الأوزاعي**.

وأخرجه ابن ماجه في «السنن» كتاب تعبير الرؤيا، باب تعبير الرؤيا: (٢/ ١٢٩٤/ ٣٩٢٦)، من طريق **أبي بكر الهذلي مختصراً**.

وأخرجه أحمد في «المسند»: (٢/ ٥٠٧)، والدارمي في «السنن»: (١/ ٥٦١/ ٢٠٦٧، ٢٠٦٨)، وابن عبد البر في «التمهيد»: (١/ ٢٨٦) من طريق **هشام بن حسان**.

وأخرجه ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث»: (ص٢١١)، والدارقطني في «العلل»: (١٠/ ٣٣)، من طريق **قرة بن خالد**.

وأخرجه الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل»: (١/ ١٦٧)، من طريق **خالد الحذاء**.

وأخرجه ابن حجر في «تغليق التعليق»: (٥/ ٢٧٢)، من طريق **يونس بن عبيد**.

جميعاً: (عوف بن أبي جميلة، وقتادة، والأوزاعي، وأبو بكر الهذلي، وهشام بن حسان، وقرة بن خالد، وخالد الحذاء، ويونس بن عبيد)، عن **محمد بن سيرين بنحوه بألفاظ متقاربة به**.

الوجه الثاني: أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة موقوفاً.

أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الرؤيا: (١٥/ ١٨/ ٢٢٦٣)، من طريق حماد بن زيد، عن أيوب.

وأخرجه الدارقطني في «العلل»: (١٠/ ٣٣)، من طريق إسماعيل بن علية.

كلاهما: (حماد بن زيد، وإسماعيل بن علية)، عن أيوب به.

وتابعه على وقف الحديث: هشام بن حسان في أحد الوجهين عنه.

أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الرؤيا: «١٥/ ١٨/ ٢٢٦٣»، من طريق حماد بن زيد.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»: (١١/ ٧٧/ ١٠٥٦١)، من طريق أبي أسامة. **كلاهما: (حماد بن زيد، وأبو أسامة)، عن هشام بن حسان به بنحوه.**

دراسة الاختلاف

هذا الحديث مداره على أيوب، واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة موقوفاً عليه.

وفيما يأتي ترجمة لمدار الحديث والمختلفين عليه، أما مدار الحديث:

فهو أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني، أبو بكر البصري.

روى: عن عمرو بن سلمة وابن سيرين. وعنه: الحمادان والسفيانان وخلق.

قال شعبة: ما رأيت مثله كان سيد الفقهاء. وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتاً في الحديث جامعاً، كثير العلم حجة عدلاً.

قال ابن حجر: ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد، أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٥٧)، و«الكاشف» (١/ ٢٦٠)،

و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣٨٤)، و«تقريب التهذيب» (ص١١٧).

*** ورواه عنه على الوجه الأول:**

١- معمر بن راشد البصري الإمام، تقدمت ترجمته.

٢- عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي، أبو محمد البصري.

روى عن: أيوب السختياني، وحميد الطويل، ويونس بن عبيد وغيرهم.

وعنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وقتيبة بن سعيد وغيرهم.

وثَّقه ابن معين، والعجلي، وابن سعد وزاد و«فيه ضعف»، وقال ابن معين والعقيلي وغير واحد: اختلط في آخر عمره. وقال عقبة بن مكرم: اختلط قبل موته بثلاث سنين، أو أربع سنين. قال العلائي في كتاب «المختلطين»: «قال أبو داود: تغير، وكذلك قال العقيلي، وزاد: أن أهله حجبوه، فلم يرو شيئاً بعد ذلك: فهو من القسم الأول»، والقسم الأول عنده - كما أوضح في مقدمة كتابه -: من لم يوجب له ضعفاً أصلًا، ولم يحط من مرتبته؛ إما لقصر مدة الاختلاط وقلته كسفيان بن عيينة...؛ وإما لأنه لم يرو شيئاً حال اختلاطه فسلم حديثه من الوهم كجرير بن حازم، وعفان بن مسلم ونحوهما». وأشار الحافظ الذهبي إلى نحو هذا فقال: «لكن ما ضره تغيره، فإنه لم يحدث زمن التغير بشيء»، وقال: «الإمام الأنبل الحافظ الحجة». قال ابن حجر: «ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين».

فتبين مما تقدم في ترجمته: أنه ثقة حجة تغير بأخره، فلم يحدث بشيء. توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة أربع وتسعين ومئة، عن نحو من ثمانين عاماً. وأخرج حديثه الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (١٨/ ٥٠٣)، و«المختلطين»: (ص٧٩)،

و«سير أعلام النبلاء»: (٩/ ٢٣٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٦/ ٤٤٩)، و«تقريب التهذيب»: (ص٣٦٨).

٣- **سفيان بن عيينة الإمام الحجة**، وهو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي.

روى عن: الزهري وعمرو بن دينار وعنه: أحمد وعلي والزعفراني

أحد الأعلام متفق على إمامته وجلالته وتقدمه وهو ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (١١/ ١٧٧)، و«الكاشف»: (٩/ ٤٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/ ١٧١)، و«تقريب التهذيب»: (ص٢٤٥).

٤- **جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، ثم العتكي أبو النضر البصري.**

روى عن: أيوب، والحسن، وحميد الطويل، وخلق.

وعنه: الثوري، وعبد الله بن المبارك، ويحيى القطان.

وثَّقه العجلي، وابن معين، والساجي، وقال النسائي: «ليس به بأسٌ»، وقال ابن مهدي: «جرير بن حازم أثبت عندي من قرة بن خالد». وقال أبو حاتم: «صدوق صالح»، وقال: «تغير قبل موته بسنة»، لكن لم يحدث وقت تغيره بشيء كما ذكر ابن مهدي. وتكلم ابن معين وغيره في روايته عن قتادة، وقال ابن عدي: «جرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث صالحٌ فيه، إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي عن قتادة أشياء لا تتابع.. وجرير من ثقات الناس، حدث عنه الأئمة من الناس».

وقال الذهبي: «أحد الأئمة الكبار الثقات»، وقال: «اغتفرت أوهامه في سعة ما روى» وقال ابن حجر: «ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام

إذا حدث من حفظه»، توفي رحمه الله سنة سبعين ومئة، وأخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٤/ ٥٢٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (٧/ ٩٨)، و«ميزان الاعتدال»: (١/ ٣٩٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٢/ ٦٩)، و«هدي الساري»: (ص٤١٤)، و«تقريب التهذيب»: (ص١٣٨).

وتابع أيوب على هذا الوجه جمع من الثقات ومنهم أئمة أثبات وهم[1]:

١- عوف بن أبي جميلة، «ثقة ثبت».

٢- قتادة بن دعامة بن قتادة السَّدوسي، أبو الخطاب البصري الحافظ الثبت سيأتي.

٣- الإمام الحجة الأوزاعي الحجة تقدم.

٤- هشام بن حسان الأزدي، قال ابن حجر: «ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين».

٥- قرة بن خالد السدوسي البصري ثقة ضابط.

٦- خالد بن مهران الحذّاء، قال الذهبي: «ثقة إمام»، وقال ابن حجر: «ثقة يرسل».

٧- يونس بن عبيد، قال الذهبي: «أحد أئمة البصرة... من العلماء العاملين الأثبات».

*** ورواه عن أيوب على الوجه الثاني:**

١- حماد بن زيد بن درهم الإمام أبو إسماعيل الأزديُّ.

روى عن: ثابت وأنس بن سيرين وعاصم الأحول. وعنه: ابن المبارك

(١) ممن تابعه كما تقدم في التخريج: أبو بكر الهذلي، قيل اسمه سُلمى بن عبد الله، وقيل روح، أخباري لكنه متروك الحديث، أخرج له ابن ماجه وحده. كما في «التقريب» (ص٦٢٥).

وابن مهدي وابن وهب.

أحد الأعلام متفق على إمامته وجلالته. قال ابن مهدي: ما رأيت أحداً لم يكتب أحفظ منه وما رأيت بالبصرة أفقه منه ولم أر أعلم بالسنة، **وقال ابن معين**: «حماد بن زيد ثقة، أعلم الناس بأيوب، من خالفه في أيوب فليس يسوى فلساً».

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٧/ ٢٣٩)، و«الكاشف»: (١/ ٣٤٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٣/ ٩)، و«تقريب التهذيب»: (ص١٧٨).

٢- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، البصري، المعروف بابن علية.

روى عن: حميد الطويل، وأيوب، وعوف الأعرابي.

وعنه: حماد بن زيد، والشافعي، وأحمد، وخلق كثير.

متفق على ثقته وحفظه، قال ابن حجر: «ثقة حافظ»، توفي رحمه الله سنة ثلاث وتسعين ومئة، وقد بلغ ثلاثاً وثمانين، وأخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب التهذيب»: (١/ ٢٧٥)، و«التقريب» (ص١٠٥).

وتابع أيوب على هذا الوجه:

هشام بن حسان في الوجه الآخر عنه، تقدم قبل قليل.

خلاصة الدراسة

تبين مما تقدم رجحان الوجه الأول المرفوع عن أيوب فقد رواه عنه: معمر وعبد الوهاب الثّقفي، وسفيان بن عيينة، وجرير بن حازم، وجميعهم من أصحابه الثقات الأثبات.

بينما خالفهم حماد بن زيد، وإسماعيل بن علية فروياه موقوفاً، وحماد بن زيد وإن كان أثبت الناس في أيوب في رأي بعض الأئمة، ومع

متابعة إسماعيل بن علية له، إلا أنه خالفهما أئمة كبار فيهم مثل سفيان بن عيينة وهو أيضاً مقدم في أيوب في رأي بعض الأئمة.

ومما يؤيد أرجحية الوجه الأول، أن أيوب متابع عليه من جماعة من أصحاب محمد بن سيرين الثقات ومنهم أئمة أثبات: عوف بن أبي جميلة، وقتادة، والأوزاعي، وقرة بن خالد، وخالد الحذّاء.

ولم يتابع أيوب على الوجه الثاني الموقوف سوى هشام بن حسان، وقد جاء عنه الوجهان، عن ابن سيرين.

وأومأ الإمام الدارقطني إلى رجحانه، فقال بعد ذكره للاختلاف في الحديث وذكر جملة من طرقه وأسانيده في «العلل» (١٠/ ٣٣)، قال: «ورفعه صحيح».

لكن عند التأمل في الاختلاف الواقع في هذا الحديث، يظهر أن الاختلاف في رفعه ووقفه واقع من أيوب بن أبي تميمة نفسه، فهو معروف بقصر الإسناد، وهو وقف ما كان عنده مرفوعاً تهيباً وورعاً ومما يقوي هذا الاحتمال أن رواة الوجه الثاني عنه أئمة أثبات: حماد بن زيد، وإسماعيل بن علية، بل قد عرف عن حماد بن زيد هذا الأمر، وهو قصر الإسناد.

فيتبين مما تقدم أن الصحيح في الحديث الرفع كما رواه غير واحد من الحفاظ عن أيوب، وكما توبع عليه أيوب من غير واحد من الحفاظ، وكان أيوب يقصر بالإسناد أحياناً تهيباً من رفعه، وهكذا تحمّله عنه حماد بن زيد، وإسماعيل بن علية.

الحكم على الحديث

الحديث من الوجه الراجح صحيح متفقٌ على صحته، أخرجه الشيخان كما تقدم في التخريج.

٦ **قال الإمام الترمذي**: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ زِيَادٍ الأَسَدِيِّ، عَنْ فَاتِكِ بْنِ فَضَالَةَ، عَنْ أَيْمَنَ بْنِ خُرَيْمٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ خَطِيبًا فَقَالَ:

«يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَدَلَتْ شَهَادَةُ الزُّورِ إِشْرَاكًا بِاللَّهِ» ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ الله ﷺ ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ وَٱجۡتَنِبُواْ قَوۡلَ ٱلزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على سفيان بن زياد الأسدي، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: سفيان بن زياد الأسدي، عن فاتك بن فضالة، عن أيمن بن خريم، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: سفيان بن زياد الأسدي، عن أبيه، عن حبيب بن النعمان الأسدي، عن خريم بن فاتك الأسدي رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

الوجه الأول: سفيان بن زياد الأسدي، عن فاتك بن فضالة، عن أيمن بن خريم، عن النبي ﷺ.

أخرجه ابن الأثير في «أسد الغابة»: (١/ ١٨٨)، من طريق أبي عيسى الترمذي.

وأخرجه أحمد في «المسند»: (٤/ ١٧٨، ٢٣٣، ٣٢٢)، - ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة»: (٢/ ٣٧٤)، وابن قانع في «معجم الصحابة»: (١/ ٥٣)، والمزي في «تهذيب الكمال»: (٣/ ٤٤٦) - **من طريق مروان بن معاوية الفزاري به.**

الوجه الثاني: سفيان بن زياد الأسدي، عن أبيه، عن حبيب بن النعمان الأسدي، عن خريم بن فاتك الأسدي رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو داود في «السنن»، كتاب الأقضية، باب في شهادة الزور: (٣/ ٣٠٥/ ٣٥٩٩)، وابن ماجة في «السنن» كتاب الأحكام، باب شهادة الزور: (٢/ ٧٩٤/ ٢٣٧٢)، وأحمد في «المسند»: (٤/ ٣٢١)، - ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال»: (٣/ ٤٤٦) -، وإسحاق بن راهويه في «المسند» كما في «تخريج الكشاف» للزيلعي: (٢/ ٣٨٣) - ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير»: (٤/ ٢٠٩/ ٤١٦٢) -، والبيهقي في «السنن الكبرى»: (١٠/ ١٢١)، وفي «شعب الإيمان»: (٤/ ٢٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (١٠/ ٣٩)، **من طريق محمد بن عبيد الطنافسي، عن سفيان بن زياد به.**

وقد توبع محمد بن عبيد على هذا الوجه: تابعه أخوه يعلى بن عبيد، وأبو أسامة حماد بن أسامة.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المسند»: (٢/ ٢٥٤/ ٧٤٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى»: (١٠/ ١٢١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (١٠/ ٣٩، ٤٠)، **من طريق يعلى بن عبيد.**

وأخرجه الطبري في «تفسيره»: (٩/ ١٤٤/ ٢٥١٣٦)، **من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة.**

كلاهما: (يعلى بن عبيد، وحماد بن أسامة)، عن سفيان بن زياد به بنحوه.

دراسة الاختلاف

هذا الحديث مداره على سفيان بن زياد، واختلف عنه على وجهين.

الوجه الأول: سفيان بن زياد الأسدي، عن فاتك بن فضالة، عن

أيمن بن خريم، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: سفيان بن زياد الأسدي، عن أبيه، عن حبيب بن النعمان الأسدي، عن خريم بن فاتك الأسدي ﷺ عن النبي ﷺ.

وفيما يأتي ترجمة لمدار الحديث، والمختلفين عليه، أما مدار الحديث، فهو: سفيان بن زياد العُصْفِري، أبو الورقاء الأحمري، ويقال الأسدي الكوفي.

روى عن: أبيه زياد، وسعيد بن جبير، وشريح القاضي وغيرهم.

وعنه: حماد بن أسامة، ومحمد بن عبيد، ويعلى بن عبيد، ومروان بن معاوية.

وثّقه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وابن القطان الفاسي.

وقال ابن حجر: «ثقة»، روى له الجماعة سوى مسلم.

ينظر: «بيان الوهم والإيهام»: (٤/ ٥٤٨)، و«تهذيب الكمال»: (١١/ ٣١٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/ ١١١)، و«التقريب»: (ص٢٤٤).

□ ورواه عن سفيان بن زياد، على الوجه الأول:

*** مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري أبو عبد الله الكوفي نزيل مكة.**

روى عن: عاصم الأحول وحميد. وعنه أحمد وإسحاق.

قال الذهبي: الحافظ، وقال ابن حجر: ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ.

توفي **١٩٣** أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٢٧/ ٤٠٣)، و«الكاشف» (٢/ ٢٥٤)،

و«تقريب التهذيب»: (ص ٥٢٦).

□ **ورواه عن سفيان بن زياد، على الوجه الثاني:**

١- محمد بن عبيد بن أبي أمية الكوفي، أبو عبد الله الطَّنَافسي.

روى عن: الأعمش، وزكريا بن أبي زائدة، وسفيان العصفري.

وعنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، والذهلي.

وثَّقه العجلي، وابن سعد، وأحمد، وابن معين، والنسائي، وقال ابن عمار الموصلي: «أولاد عبيد كلهم ثبت»، وقال الدارقطني: «بنو عبيد كلهم ثقات».

وقال ابن حجر: «ثقة يحفظ»، وأخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٢٦/ ٦٠)، و«تهذيب التهذيب»: (٩/ ٣٢٧)، و«تقريب التهذيب»: (ص ٤٩٥).

٢- يعلى بن عبيد بن أبي أمية الكوفي، أبو يوسف الطَّنافسي.

روى عن يحيى بن سعيد والأعمش. وعنه ابن نمير والصاغاني.

قال أحمد: كان صحيح الحديث وكان صالحاً في نفسه. وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ثقة. وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ضعيف في سفيان ثقة في غيره. وقال الدارقطني: بنو عبيد كلهم ثقات. وقال ابن عمار الموصلي: أولاد عبيد كلهم ثبت وأحفظهم يعلى. وقال أبو حاتم: صدوق وهو أثبت أولاد أبيه في الحديث.

قال الذهبي: ثقه عابد. وقال ابن حجر: ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين. أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٨٩) و«الكاشف» (٢/ ٣٩٧)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٥٣)، و«تقريب التهذيب» (ص ٦٠٩).

٣- حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي أبو أسامة مشهور بكنيته

روى عن هشام بن عروة والأعمش. وعنه أحمد وإسحاق ويحيى بن معين.

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: أبو أسامة أثبت من مئة مثل أبي عاصم كان صحيح الكتاب ضابطاً للحديث كيساً صدوقاً. وقال أيضاً عن أبيه: كان ثبتاً ما كان أثبته لا يكاد يخطئ.

قال الذهبي: حجة عالم أخباري. وقال ابن حجر: ثقة ثبت ربما دلس. أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٧/ ٢١٧)، و«الكاشف» (١/ ٣٤٨)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٣)، و«تقريب التهذيب» (ص١٧٧).

خلاصة الدراسة

يتضح مما تقدم قوة الوجه الثاني، عن سفيان بن زياد، وهو ما رواه محمد بن عبيد وأخوه يعلى بن عبيد، وحماد بن أسامة.

وخالفهم مروان بن معاوية الفزاري وهو «ثقة حافظ»، لكن رواية هؤلاء الثلاثة مجتمعين، وفيهم مثل حماد بن أسامة مقدمة عليه، فمروان بن معاوية وإن كان ثقة حافظاً، فقد أخطأ فيه ولم يقمه كما قاله ابن معين.

وهذا ما رجحه الإمام الترمذي حيث قال: «هذا عندي أصح، وخريم بن فاتك له صحبة، وقد روى عن النبي ﷺ أحاديث، وهو مشهور».

وكذا الإمام ابن معين في التاريخ - رواية الدوري -»: (٤/ ٤٣)، قال: «الحديث كما حدث به محمد بن عبيد، ومروان بن معاوية لم يقمه».

والثقة الحافظ قد يخطئ بعض الأخطاء التي تُحفظ له وتُعرف عنه،

لكن لا تضره ولا تقدح فيه لإمامته ولسعة روايته، وأيضاً مثل هذه الأخطاء من طبيعة البشر.

قال الحافظ الذهبي في «السير»: (٦/ ٣٦): «فأرني إماماً من الكبار سلم من الخطأ والوهم، فهذا شعبة وهو في الذروة له أوهام، وكذلك معمر، والأوزاعي، ومالك - رحمة الله عليهم -».

الحكم على الحديث

الحديث من الوجه الراجح ضعيف من أجل جهالة زيادة العصفري، وحبيب بن النعمان.

قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٩٦): «زياد العصفري لا يُدرى من هو، عن مثله»، يعني أن شيخه وهو حبيب بن النعمان مثله لا يُدرى من هو.

وحبيب بن النعمان الأسدي:

قال ابن القطان: لا تُعرف حاله»، وقال الذهبي في «المجرد»: «مجهول» وقال في «المغني»: «له مناكير في شهادة الزور، قلت: لا يكاد يُعرف». وقال ابن حجر «مقبول».

بينما ذكره الحافظ ابن حجر في «تبصرة المنتبه» وقال: «ثقة»، ولعل هذا التوثيق سبق قلم من الحافظ ابن حجر أو ذهول منه، لأن كل من ترجم لحبيب بن النعمان لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلًا، وذكر أنه لا يُعرف إلا بهذا الحديث، حتى الحافظ ابن حجر في «التهذيب»، ولذا قال عنه في «التقريب»: «مقبول» كما تقدم، وقال في التلخيص الحبير» عن الحديث: «إسناده مجهول».

فتبين أن كلام ابن حجر في «تبصرة المنتبه» مخالفٌ لكلام غيره من

الحفاظ، بل مخالفٌ لكلامه نفسه في كتبه الأخرى كما تقدم.

ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٥٤٨)، و«تهذيب الكمال»: (٥/ ٤٠٤)، و«المغني»: (١/ ١٤٩)، و«المجرد»: (ص ٧٠)، و«تبصير المنتبه»: (١/ ٤٠٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٢/ ١٩٢)، و«تقريب التهذيب»: (ص ١٥٢)، و«التلخيص الحبير»: (٤/ ١٩٠).

وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام»: (٤/ ٥٤٨): «لا يصح، لأنه من رواية سفيان بن زياد العصفري، عن أبيه، عن حبيب بن النعمان الأسدي، وحبيب لا يعرف بغير هذا، ولا تعرف حاله، وزياد العصفري مجهول، فأما ابنه سفيان فثقة».

وقال فيه ابن حجر في «التلخيص الحبير»: (٤/ ١٩٠): «إسناده مجهول».

وجاء الحديث موقوفاً على عبد الله بن مسعود ﷺ من وجه آخر:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»: (٧/ ٢٥٧/ ٣٠٨٩)، وعبد الرازق في «المصنف»: (٨/ ٣٢٧/ ١٥٣٩٥)، والطبري في «تفسيره»: (٩/ ١٤٤/ ٢٥١٣٤) من طريق سفيان الثوري، عن عاصم بن بهدلة، عن وائل بن ربيعة، عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: «عدلت شهادة الزور بالشرك بالله»، ثم قرأ عبد الله هذه الآية: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠].

وفي إسناده لين، فرجال إسناده ثقات سوى عاصم بن بهدلة: «صدوق».

ووائل بن ربيعة ذكره البخاري في «التاريخ»: (٨/ ١٧٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»: (٩/ ٤٣) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال المنذري في «الترغيب والترهيب»: (٣/ ١٦٦) «إسناده حسن».

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»: (٨/ ٣٢٧)، والطبري في

«تفسيره»: (٩/ ١٤٤/ ٢٥١٣٤)، من طريق أبي بكر عن عاصم، عن وائل بن ربيعة من قوله.

والأول أثبت وأصح لأنه من رواية الثوري عن عاصم، وخالفه أبو بكر بن عياش.

وتعظيم شأن شهادة الزور وقبحها وبشاعتها متقرر في النفوس والفِطَر، وقد جاء الوعيد الشديد في شأنها من غير حديث خريم بن فاتك.

ذكر المنذري في «الترغيب والترهيب»: (٣/ ١٦٦) **عدة أحاديث في ذلك، منها:**

١- حديث أبي بكرة نفيع بن الحارث ﷺ، عن النبي ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ - ثلاثاً - قلنا: بلى يا رسول الله، قال: الإشراك بالله، وعقوق الوالدين» - وكان متكئاً فجلس -، فقال: «ألا وقول الزور، ألا وشهادة الزور» فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت.

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الشهادة، باب ما قيل في شهادة الزور: (٢/ ٢٥١/ ٢٦٥٤)، ومسلم في «صحيحه» كتاب الإيمان: (٢/ ٧٠/ ٨٧).

٢- حديث أنس ﷺ، ذكر رسول الله ﷺ الكبائر، فقال: «الشرك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، وقال: ألا أنبئكم بأكبر الكبائر: قول الزور، أو قال: شهادة الزور».

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور: (٢/ ٢٥١/ ٢٦٥٣)، ومسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان: (٢/ ٧١/ ٨٨).



٧ قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نِيْزَكَ البَغْدَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا وَإِنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً، وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً»**.

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على الحسن البصري، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: الحسن، عن سمرة، عن رسول الله ﷺ.

الوجه الثاني: الحسن، عن رسول الله ﷺ مرسلًا.

الوجه الأول: الحسن، عن سمرة، عن رسول الله ﷺ.

أخرجه البخاري في «التاريخ»: (١/ ٤٤)، والطبراني في «المعجم الكبير»: (٧/ ٢١٣/ ٦٨٨١)، و«مسند الشاميين»: (٤/ ٣٠/ ٢٦٤٧)، وابن أبي عاصم في «السنة»: (٢/ ٣١٤)، وأبو القاسم الأصبهاني المعروف بقوام السنة في «الحجة في بيان المحجة»: (١/ ٤٥٥)، والديلمي في «الفردوس»: (٢/ ٣٣٥/ ٥٠٠٦) جميعهم من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة به.

وتابع سليمانُ بن سمرة، الحسنَ البصري عليه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: (٧/ ٢٥٩/ ٧٠٥٣)، من طريق خبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه، عن سمرة به بنحوه.

الوجه الثاني: الحسن، عن رسول الله ﷺ مرسلًا.

أخرجه ابن المبارك في «الزهد - رواية نعيم -»: (رقم/ ٤٠٤) عن هشام بن حسان.

وأخرجه ابن أبي الدنيا - كما في «النهاية» لابن كثير: (٢/ ٢٦٣)، و«فتح الباري»، لابن حجر: (١١/ ٤٧٥) -، من طريق حزم بن أبي حزم.

كلاهما: (هشام بن حسان، وحزم بن أبي حزم)، عن الحسن البصري به نحوه مرسلًا.

دراسة الاختلاف

هذا الحديث مداره على الحسن البصري، وقد اختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: الحسن، عن سمرة، عن رسول الله ﷺ.

الوجه الثاني: الحسن، عن رسول الله ﷺ مرسلًا.

وفيما يأتي بيان حال مدار الحديث، والمختلفين عليه، أما مدار الحديث فهو:

هو الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار، أبو سعيد الأنصاري.

روى عن: أنس، وجابر بن عبد الله، والأحنف بن قيس، وخلق.

وعنه: قتادة، وجرير بن حازم، وأبو طارق البصري، وغيرهم.

قال ابن سعد: كان الحسن رَحِمَهُ اللهُ جامعاً عالماً رفيعاً فقيهاً ثقة حجة مأموناً عابداً ناسكاً كثير العلم فصيحاً.

وقال الذهبي: كان سيد أهل زمانه علماً وعملًا. وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس.

وعبارة الحافظ ابن حجر فيه محررة، فالحسن كثير الإرسال مشهور به، ويدلس أيضاً، لكن إرساله أكثر وأشهر، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين وهم من احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا له

في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه وقال: كان مكثراً من الحديث، يرسل كثيراً عن كل أحد، وصفه بتدليس الإسناد النسائي وغيره.

وأئمة الحديث يطلقون لفظ التدليس أحياناً ويريدون به الإرسال.

وقد وقع هذا مع الحسن البصري. قال الحافظ الذهبي في «الموقظة»: ومن أمثلة التدليس: الحسن عن أبي هريرة، وجمهورهم على أنه منقطع، ولم يلقه، وقد روي عن الحسن قال: حدثنا أبو هريرة فقيل عنى بحدثنا: أهل بلده. اهـ.

فهنا الذهبي يذكر من أمثلة التدليس رواية الحسن عن أبي هريرة، ثم ينقل عن جمهور المحدثين عدم سماعه منه.

توفي سنة عشر ومئة، وقد قارب التسعين، وأخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٦/ ٩٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٦٣)، و«الموقظة» (ص٤٩)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦٣)، و«طبقات المدلسين» (ص٤٦)، و«تقريب التهذيب» (ص١٦٠).

* **وقد رواه عن الحسن على الوجه الأول المرفوع.**

قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري.

روى عن: أنس بن مالك رضي الله عنه، والحسن، وابن سيرين، وخلق.

وعنه: الأعمش، وشعبة، وحماد بن سلمة، وغيرهم.

قال الذهبي: «حافظ العصر، قدوة المفسرين والمحدثين...، ثم قال: هو حجة بالإجماع إذا بيّن السماع، فإنه مدلس معروف بذلك، وكان يرى القدر نسأل الله العفو، ومع هذا ما توقف أحد في صدقه وعدالته وحفظه...» اهـ.

وقتادة مقلٌّ في التدليس وإن اشتهر به! معروف بالإرسال.

قال أبو داود: «حدث قتادة عن ثلاثين رجلًا، لم يسمع منهم». اهـ. ومثل هذا يعد من قبيل الإرسال لا التدليس، ومن تأمَّل ترجمته في «جامع التحصيل» للعلائي تبين له مصداق ما تقدم، فأكثر عبارات الأئمة فيه: «لم يسمع، لم يسمع..».

ومما يوضح ذلك ويبينه، ما جاء عن الحافظ ابن عبد البر من قوله: «قتادة إذا لم يقل: سمعت، وخولف في نقله فلا تقوم به حجة، لأنه يدلس كثيراً عمن لم يسمع منه، وربما كان بينهما غير ثقة».

فهذا ظاهر من ابن عبد البر أنه يريد الإرسال لا التدليس، لأن التدليس إنما يكون عمن قد سمع منه.

وقد قال في موضع آخر: «قال [بعضهم]: قتادة إذا لم يقل: سمعت أو حدثنا، فلا حجة في نقله، وهذا تعسف».

وفرقٌ بين الإرسال والتدليس، وقد تقدم التنبيه على أن الأئمة يطلقون لفظ «التدليس» ويريدون به «الإرسال»، وهذا قبل استقرار الاصطلاح في تحرير مثل هذه الألفاظ والتمييز بينهما.

فإذا تبينا ووجدنا أن من روى عنه قتادة ممن نص الأئمة على أنه لم يسمع منه، كان الحديث ضعيفاً لأنه مرسل، ولا إشكال في هذا، وإذا كان شيخه ممن قد سمع منه، ثم روى عنه بالعنعة، قُبِل حديثه ما لم يتبين تدليسه فيه بأنه يدخل بينه وبين شيخه واسطة في بعض الروايات، أو بنص أحدٍ من الأئمة على أنه دلَّس في هذا الحديث المعين.

فيتبين مما تقدم أن عامة إطلاقات الأئمة في تدليس قتادة، إنما يعنون به الإرسال، وقد ذكر أبو عبد الله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» عن

قتادة: أنه ممن يدلس عن الثقات. وهذه فائدة عزيزة في صفة تدليس قتادة.

لكن قد وصف بالتدليس الشديد عن مثل سعيد بن المسيب، فيحترز في روايته عن مثل سعيد بن المسيب.

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، يقال: ولد أكمه، وهو رأس الطبقة الرابعة»، توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة بضع عشرة ومئة. أخرج له الجماعة.

ينظر: «معرفة علوم الحديث»: (ص١٠٣)، و«التمهيد»: (٣/ ٣٠٧) و(١٩/ ٢٨٧)، و«تهذيب الكمال»: (٢٣/ ٤٩٨)، و«جامع التحصيل»: (ص٢٥٤)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٣٥١) و«طبقات المدلسين»: (ص٤٣)، و«تقريب التهذيب»: (ص٤٥٣).

لكن في الإسناد إلى قتادة راو ضعيف، وهو سعيد بن بشير.

وقد تابع سليمان بن سمرة، الحسن البصري عليه.

لكن سليمان بن سمرة: «مقبول»، والرواي عنه ابنه خبيب بن سليمان بن سمرة «مجهول»، وفي الإسناد إليهما جعفر بن سعد بن سمرة: «ليس بالقوي» كما في «التقريب»، (ص١٩٣، ٥٢٥، ١٤٠).

فهذا إسناد مسلسلٌ بالمجاهيل والمتكلم فيهم، ولا يصلح للاعتبار.

وقد روى بهذا الإسناد نحو مئة حديث، قال الذهبي في «الميزان» (١/ ٤٠٩): «وبكل حال هذا إسناد مظلم ولا ينهض بحكم».

❊ وقد رواه عن الحسن، على الوجه الثاني المرسل:

١- هشام بن حسان، وهو ثقة تُكلِّمَ فيه بكلام يسير، وقد تقدم.

٢- حزم بن أبي حزم مهران القطعي.

روى عن: الحسن ومعاوية بن قرة وعنه أبو الوليد وأحمد بن المقدام.

قال أحمد وابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق لا بأس به وهو من ثقات من بقي من أصحاب الحسن، وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال الحافظ الذهبي: ثقة. وقال ابن حجر: صدوق يهم.

والراجح أنه ثقة فقد وثقه إمام معتدل وهو أحمد وكذا ابن معين وعنده تشدد، ويجاب عن قولي أبي حاتم والنسائي بأنهما معروفان بالتشدد في هذا الباب، وأبو حاتم أشد.

والقول بتوثيقه هو اختيار الحافظ الذهبي.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٥/ ٥٨٨)، و«الكاشف» (١/ ٣١٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٢/ ٢٤٢)، و«التقريب»: (ص ١٥٧).

٣- أشعث بن عبد الملك الحُمراني.

وثَّقه غير واحد من الأئمة، منهم يحيى القطان ويحيى بن معين والنسائي وغيرهم، ووصفه ابن معين بالثبت في الحسن، وابن سيرين، وقال ابن حجر: «ثقة فقيه».

ينظر: «تهذيب التهذيب»: (١/ ٣٥٧)، و«التقريب»: (ص ١١٣).

وقد أشار إلى روايته الإمام الترمذي ولم أجدها.

خلاصة الدراسة

تبين مما تقدم رجحان الوجه الثاني المرسل عن الحسن، فقد رواه عنه على هذا الوجه: هشام بن حسان وهو ثقة، وحزم بن أبي حزم وهو من ثقات أصحاب الحسن البصري، وتابعهما أشعث بن عبد الملك، وهو ثقة كما تقدم ذكره، وروايته عند الترمذي معلقة، ولم أجدها.

وخالفها قتادة بن دعامة السدوسي وهو ثقة ثبت، فرواه عن الحسن

مرفوعاً، لكن الإسناد إليه ضعيف لا يصح، فيه سعيد بن بشير راويه عن قتادة، وهو ضعيف.

الحكم على الحديث

الحديث من الوجه الراجح مرسلٌ، والمرسل نوع من أنواع الحديث الضعيف.

وهو صحيح إلى الحسن، قال الحافظ ابن كثير في «النهاية» (٢/ ٢٦٣): «هذا مرسلٌ عن الحسن، وهو حسن»، وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٤٧٥): «سنده صحيح عن الحسن».

ولأصل الحديث شواهد تدل على أن الحوض ليس من خصائص نبينا ﷺ، بل كذلك لغيره من الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم -. لكل واحد منهم حوض خاص، بيد «أن حوض نبينا صلى الله عليهم وسلم أعظمها وأجلها، وأكثرها واردة»، ومن هذه الأحاديث:

١- **حديث أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إن لي حوضاً طوله ما بين الكعبة إلى بيت المقدس، أشد بياضاً من اللبن، آنيته عدد النجوم، وكل نبي يدعو أمته، ولكل نبي حوض: فمنهم من يأتيه الفئام، ومنهم من يأتيه العصبة، ومنهم من يأتيه النفر، ومنهم من يأتيه الرجلان والرجل، ومنهم من لا يأتيه أحد، فيقال: لقد بلَّغت، وأني لأكثرُ الأنبياء تبعاً يوم القيامة».

أخرجه ابن مردويه في «التفسير» كما في «تفسير ابن كثير»: (٣/ ٢٨٣)، وابن أبي الدنيا في «الأهوال» كما في «النهاية» لابن كثير: (٢/ ٢٦٢)، من طريق عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري به. وفيه عطية العوفي وهو

«ضعيف» كما سيأتي. قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٤٧٥): «إسناده لين».

٢- **حديث ابن عباس** ﵄ قال: سُئل رسول الله ﷺ عن الوقوف بين يدي رب العالمين، هل فيه ماء؟ فقال: «إي والذي نفسي بيده إن فيه الماء، وإن أولياء الله ليردون حياض الأنبياء، ويبعث الله سبعين ألف ملك في أيديهم العصي من نار يذودون الكفار عن حياض الأنبياء».

أخرجه ابن أبي الدنيا كما في «النهاية»، لابن كثير: (٢/ ٢٦٢)، من طريق الزبير بن شبيب، عن عثمان بن حاضر، عن ابن عباس به مرفوعاً. قال ابن كثير: «وهذا حديث غريب من هذا الوجه، وليس هو في شيء من الكتب الستة».

وفيه الزبير بن بشير لم أجده.

فالحديث بمجموع هذه الشواهد يتقوى، و«قد صححه يحيى بن سعيد القطان، وأثنى الحافظ المزي بصحة هذا الحديث بهذه الطرق»، ذكر ذلك الحافظ ابن كثير في «النهاية»: (٢/ ٢٦٣) في «باب ذكر أن لكل نبي حوضاً، وأن حوض نبينا ﷺ أعظمها وأجلها وأكثرها وارداً». والله أعلم بالصواب.



٨ قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ البَصْرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ:

«مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَصَلَّى الصَّلَوَاتِ وَحَجَّ البَيْتَ - لَا أَدْرِي أَذَكَرَ الزَّكَاةَ أَمْ لَا - إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ، إِنْ هَاجَرَ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَوْ مَكَثَ بِأَرْضِهِ الَّتِي وُلِدَ بِهَا» قَالَ مُعَاذٌ: أَلَا أُخْبِرُ بِهَذَا النَّاسَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ذَرِ النَّاسَ يَعْمَلُونَ فَإِنَّ فِي الجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَالفِرْدَوْسُ أَعْلَى الجَنَّةِ وَأَوْسَطُهَا، وَفَوْقَ ذَلِكَ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهَا تُفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ فَسَلُوهُ الفِرْدَوْسَ».

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على زيد بن أسلم، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الوجه الأول: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

أخرجه أحمد في «المسند»: (٥/ ٢٤٠)، والبزار في «المسند»، كما في «كشف الأستار»: (١/ ٢٣/ ٢٦)، أبو نعيم في «صفة الجنة»: (رقم/ ٢٢٧)، من طريق الدراوردي.

وقال البزار: «لا نعلمه بهذا اللفظ عن معاذ، ولا نعلم لعطاء منه سماعاً».

وأخرجه ابن ماجه في «السنن» كتاب الزهد، باب صفة الجنة: (٢/ ١٤٤٨/ ٤٣٣١)، والذهبي في «العلو»: (ص٦٩)، من طريق حفص بن ميسرة.

وأخرجه أحمد في «المسند»: (٥/ ٢٣٢)، من طريق زهير بن محمد.

ثلاثتهم: (الدراوردي، وحفص بن ميسرة، وزهير بن محمد)، عن زيد بن أسلم به، بعضهم مختصراً، وبعضهم مطولًا.

الوجه الثاني: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبادة بن الصامت ﷺ، عن النبي ﷺ.

أخرجه أحمد في «المسند»: (٥/ ٣١٦)، وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة»: (رقم/ ١٨)، وابن خزيمة في «التوحيد»: (١/ ٢٤٧)، والحاكم في «المستدرك»: (١/ ٨٠) وقال: «إسناده صحيح»، وأبو نعيم في «صفة الجنة»: (رقم/ ٢٢٥)، والذهبي في «العلو»: (ص٦٨)، من طريق همام بن يحيى، عن زيد بن أسلم به بنحوه.

دراسة الاختلاف

هذا الحديث مداره على **زيد بن أسلم**، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن معاذ بن جبل ﷺ، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبادة بن الصامت ﷺ، عن النبي ﷺ.

وفيما يأتي بيان حال مدار الحديث، والمختلفين عليه. أما مدار الحديث، فهو:

زيد بن أسلم العدوي القرشي مولى عمر بن الخطاب ﵁.

روى عن: أبيه، وابن عمر، وعائشة، وأبي هريرة.

وعنه: مالك بن أنس، وأولاده الثلاثة أسامة وعبد الله وعبد الرحمن، وغيرهم.

وثَّقه ابن سعد، وأحمد وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن خراش، ويعقوب بن شيبة، وزاد: «من أهل الفقه والعلم، وكان عالماً بتفسير القرآن».

وقال ابن حجر: «ثقة عالم وكان يرسل». توفي ﵀ سنة ست وثلاثين ومئة، وأخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال». (١٠/ ١٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٣/ ٣٩٥)، و«التقريب»: (ص٢٢٢).

*** ورواه عن زيد بن أسلم على الوجه الأول:**

١- عبد العزيز بن محمد الدراوردي أبو محمد.

روى عن: صفوان بن سليم وزيد بن أسلم.

وعنه: علي بن حجر ويعقوب الدورقي.

قال أحمد بن حنبل: إذا حدث من حفظه يهم ليس هو بشيء وإذا حدث من كتابه فنعم. وقال أحمد أيضاً: إذا حدث من حفظه جاء ببواطيل.

وأما ابن المديني فقال: ثقة ثبت. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال يحيى بن معين: هو أثبت من فليح. وقال أبو زرعة: سيئ الحفظ. وقال

معن بن عيسى: يصلح الدراوردي أن يكون أمير المؤمنين.

وقال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر.

قال الذهبي: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطىء. خرج له الجماعة.

ويظهر من ترجمته أنه صدوق يخطئ من حفظه، والكلام في روايته عن عبيدالله العمري أشد.

ينظر: «تهذيب الكمال» (١٨/ ١٨٧)، و«الكاشف» (١/ ٦٥٨)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٠٩)، و«التقريب» (ص٣٥٨).

٢- حفص بن ميسرة العُقيلي، أبو عمرو الصنعاني.

روى عن: زيد بن أسلم، وهشام بن عروة، وغيرهما.

وعنه: الثوري، وعبد الله بن وهب، وآدم بن أبي إياس.

وثَّقه أحمد، وابن معين، وفي رواية عنهما: ليس به بأس»، وقال أبو زرعة: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»، وفي موضع آخر قال: «يكتب حديثه، ومحله الصدق، وفي حديثه بعض الأوهام»، وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة لا بأس به». ووثَّقه الذهبي في كتاب «ذكر من تُكلم فيه وهو موثق»، وقال ابن حجر: «ثقة، ربما وهم». توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة إحدى وثمانين ومئة، وأخرج له البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٧/ ٧٣)، و«ذكر من تُكلم فيه وهو موثق»: (ص٦٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٢/ ٤١٩)، و«التقريب»: (ص١٧٤).

٣- زهير بن محمد التميمي، أبو المنذر الخراساني، سكن الشام، ثم الحجاز.

روى عن: زيد بن أسلم، وحميد الطويل، وغيرهما.

وعنه: روح بن عبادة، وعبد الرحمن بن مهدي، ومعن بن عيسى.

وثَّقه غير واحد من الأئمة كابن معين - في رواية -، وصالح بن محمد البغدادي، وغيرهما. وتكلموا في رواية أهل الشام عنه، لأنه حدث فيها من حفظه فوقع منه أوهام كثيرة، قال البخاري: «ما روى عنه أهل الشام فإنه منكر، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح». وقال الذهبي: «ثقة له غرائب»، وقال الحافظ ابن رجب: «ثقة متفق على تخريج حديثه، مع أن بعضهم ضعَّفه، وفصل الخطاب في حال رواياته: أن أهل العراق يروون عنه روايات منكرة»، وقال ابن حجر: «رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضُعِّف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدَّث بالشام من حفظه فكثر غلطه». فتبين مما تقدم أنه ثقة في غير رواية الشاميين عنه، وقد أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (٩/ ٤١٤)، و«ميزان الاعتدال»: (٢/ ٨٤)، و«المغني في الضعفاء»: (١/ ٢٤١)، و«شرح العلل»: (٢/ ٧٧٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٣/ ٣٤٨)، و«التقريب»: (ص٢١٧).

❋ **ورواه عن زيد بن أسلم على الوجه الثاني:**

همام بن يحيى بن دينار العَوْذِي أبو عبد الله أو أبو بكر البصري.

روى عن: قتادة ونافع وغيرهما. وعنه: الثوري ووكيع وابن مهدي.

قال يزيد بن هارون: كان همام قوياً في الحديث. وقال صالح بن أحمد عن أبيه: همام ثبت في كل المشايخ. وقال الأثرم عن أحمد: كان عبد الرحمن يرضاه. وقال ابن معين: ثقة صالح وهو أحب إلي في قتادة من حماد بن سلمة. وقال أبو حاتم: ثقة في حفظه شيء وكان القطان لا يرضى حفظه.

وقال الذهبي: ثقة مشهور. وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم. أخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٣٠٢)، و«ميزان الاعتدال» (٧/ ٩٢)، و«الكاشف

خلاصة الدراسة

يتبين مما تقدم رجحان الوجه الأول، وهو ما رواه: (الدراوردي، وحفص بن ميسرة، وزهير بن محمد) عن زيد بن أسلم، عن عبادة بن الصامت، عن معاذ بن جبل.

فهم بمجموعهم أثبت من همام بن يحيى العوذي، وهو ثقة تكلم فيه أيضاً بكلام يسير.

وهذا هو ما اختاره الإمام الترمذي، حيث قال: «وهذا عندي أصح من حديث همام، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبادة بن الصامت».

الحكم على الحديث

الحديث من الوجه الراجح ضعيف لانقطاعه بين عطاء بن يسار ومعاذ بن جبل، فإنه لم يسمع منه كما أشار إليه الترمذي حيث قال: «عطاء لم يدرك معاذ بن جبل، معاذ قديم الموت، مات في خلافة عمر».

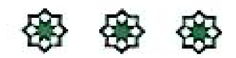
وقد ثبت الحديث من وجه آخر عن عطاء:

أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الجهاد، باب درجات المجاهدين: (٢/ ٣٠٣/ ٢٧٩٠)، وكتاب التوحيد، باب وكان عرشه على الماء (٤/ ٣٨٨/ ٧٤٢٣)، - ولفظه قريب من لفظ حديث معاذ -، وأحمد

في «المسند»: (٢/ ٣٣٥)، وابن أبي عاصم في «الجهاد»: (٢/ ٥٤٤/ ٢١٢)، وابن خزيمة في «التوحيد»: (٢/ ٩٠٧)، من طريق فليح بن سليمان عن هلال بن علي، عن عطاء، عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وأخرجه الحاكم في «المستدرك»: (١/ ٨٠)، من طريق هلال بن علي، عن عطاء، عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري ﵄، به مرفوعاً.

وقد أشار الذهبي في كتاب «العلو»: (ص٦٩) إلى تعليل حديث عطاء بن يسار، عن معاذ بن جبل، بحديث عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، فقال حديث معاذ السابق: «هذا حديث منقطع معلٌّ بما قبله». يعني بحديث أبي هريرة. والله أعلم بالصواب.



٩ قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ صُهَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] قَالَ:

«إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ نَادَى مُنَادٍ: إِنَّ لَكُمْ عِنْدَ اللهِ مَوْعِدًا، قَالُوا: أَلَمْ يُبَيِّضْ وُجُوهَنَا وَيُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ وَيُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ؟ قَالُوا: بَلَى، فَيُكْشَفُ الْحِجَابُ، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا أَعْطَاهُمْ شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِ».

هَذَا حَدِيثٌ إِنَّمَا أَسْنَدَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَرَفَعَهُ. وَرَوَى سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَوْلَهُ.

تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على ثابت البناني، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قوله.

الوجه الأول: ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان: (٣/ ١٥/ ٢٩٧)، والنسائي في «السنن الكبرى»، كتاب التفسير: (٦/ ٣٦١/ ١١٢٣٤)، وابن خزيمة في «التوحيد»: (٢/ ٤٤٣) وأبو عوانة في «المستخرج»:

(١/ ١٥٦)، وابن حبان في «صحيحه»: (٩/ ٢٦٦/ ٧٣٩٨)، وأحمد في «المسند»: (٤/ ٣٣٢، ٣٣٣) و(٦/ ١٥)، والطيالسي في «المسند»: (ص١٨٦)، والهيثم بن كليب في «المسند»: (٢/ ٣٨٧/ ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١) والبزار في «المسند»: (٦/ ١٣/ ٢٠٨٧)، وابن أبي عاصم في «السنة»: (١/ ٢٠٥/ ٤٧٢)، وابن جرير في «التفسير» (٦/ ٥٥١/ ١٧٦٤١)، والدارقطني في «الرؤية»: (رقم/ ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦)، والنحاس في «الرؤية»: (رقم/ ٢)، **جميعاً من طرق كثيرة عن حماد بن سلمة به**، بعضهم مختصراً مقتصراً على تفسير الآية، وبعضهم مطولًا.

الوجه الثاني: ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قوله.

أخرجه ابن المبارك في «الزهد - زوائد نعيم -»: (رقم/ ٢٨٢)، وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة»: (رقم/ ٩٦)، وابن جرير في «التفسير»: (٦/ ٥٥٠/ ١٧٦٣٥، ١٧٦٣٦) وابن خزيمة في «التوحيد»: (٢/ ٤٤٩)، والدارقطني في «الرؤية»: (رقم/ ٢١١)، **من طريق سليمان بن المغيرة به.**

وأخرجه ابن جرير في «التفسير»: (٦/ ٥٥٠/ ١٧٦٣٤، ١٧٦٣٧)، وابن خزيمة في «التوحيد»: (٢/ ٤٤٧، ٤٤٨)، والدارقطني في «الرؤية»: (رقم/ ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠) **من طريق حماد بن زيد.**

وأخرجه ابن جرير في «التفسير»: (٦/ ٥٥٠/ ١٧٦٣٦/ ١٧٦٣٨)، وابن خزيمة في «التوحيد»: (٢/ ٤٤٩)، والدارقطني في «الرؤية»: (رقم/ ٢١٢)، **من طريق معمر مختصراً.**

ثلاثتهم: (سليمان بن المغيرة، وحماد بن زيد، ومعمر)، عن ثابت به.

دراسة الاختلاف

هذا الحديث مداره على ثابت البناني، واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: ثابت البناني، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قوله.

وفيما يأتي ترجمة لمدار الحديث، والمختلفين عليه. أما مدار الحديث، فهو:

ثابت بن أسلم البناني، الإمام العالم العلم ثقة ثبت تقدم.

□ ورواه عنه على الوجه الأول:

*** حماد بن سلمة وهو ثقة من أثبت الناس في ثابت البناني، تقدم.**

□ ورواه عنه على الوجه الثاني:

١- سليمان بن المغيرة القيسي مولاهم، البصري، أبو سعيد.

روى عن: ثابت البناني، والحسن، وابن سيرين.

وعنه: الثوري، وشعبة، وابن المبارك، وخلق سواهم.

قال شعبة: «سيد أهل البصرة»، وقال ابن سعد: «كان ثقة ثبتاً»، وقال ابن معين: «ثقة ثقة»، وقال أحمد: «ثبت ثبت»، وقال علي بن المديني: لم يكن في أصحاب ثابت، أثبت من حماد بن سلمة، ثم بعده سليمان بن المغيرة، ثم بعده حماد بن زيد. ونقل الحافظ ابن حجر في «التقريب» قول ابن معين مختاراً له، والأقرب أنه ثقة ثبت. توفي رحمه الله سنة خمس وستين ومئة، وأخرج له الجماعة.

ينظر: «تهذيب الكمال»: (١٢/ ٦٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/ ٢٢٠)، و«تقريب التهذيب»: (ص٢٥٤).

٢- حماد بن زيد، ثقة ثبت حجة تقدم.

٣- معمر بن راشد البصري، ثقة ثبت فاضل، لكن تُكلم في روايته عن بعض مشايخه ومنهم ثابت البناني، تقدم.

وقد وضح الأئمة الحفاظ تقدُّم حماد بن سلمة في ثابت، وكذا صحة ما رواه عنه في هذا الحديث بخصوصه، ذلك أن المتبادر للذهن عند النظر في هذا الاختلاف قوة الوجه الثاني وأرجحيته لأنه رواه جماعة من الثقات الأثبات عن ثابت.

قال الإمام البزار في «المسند»: (٦/ ١٤) بعد تخريجه للحديث: «هذا الحديث رواه سليمان بن المغيرة، وحماد بن زيد، ومعمر بن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقال حماد - يعني ابن سلمة - عن ثابت، عن عبد الرحمن، عن صهيب، والحديث إذا رواه الثقة كان الحديث له إذا زاد، وكان حماد بن سلمة ﷺ من خيار الناس وأمنائهم».

وقد صحح الدار قطني في كتاب «الرؤية (رقم/ ١٥٣) الحديث من طريق حماد بن سلمة مشيراً بذلك إلى عدم خطئه فيه، قال عقب طريق حماد بن سلمة: «هذا حديث صحيح أخرجه مسلم».

ثم أورد الدارقطني عقب سوقه لطرق رواية حماد بن سلمة، عن ثابت، في كتاب «الرؤية»: (ص ٢٥٥، ٢٥٦) ما يدل على معرفة حماد بن سلمة بحديث ثابت، وتقدمه على من يخالفه عن ثابت.

ثم نقل الدارقطني عن ابن معين قوله: من خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد بن سلمة.

وإلى نحو هذا - أي إلى صحة الوجهين، وعدم خطأ حماد بن سلمة - أشار الإمام عبد العزيز النخشبي كما في «فوائد الحنائي»: (ق/ ١٢٣/ ب) قال: «وهذا ليس بعلة - إن شاء الله -، لأن أصحاب الحديث متفقون على

أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني، وأعلم به، وقال شعبة: جزي ابن أخت حميد خيراً، كان يفيدني عن ثابت البناني، وحماد هو ابن أخت حميد. فإذا كان أعلم الناس بثابت حماد بن سلمة، لا يسقط حديثه عنه لحديث من هو دونه في الإتقان عنه، والله أعلم».

فيتضح مما تقدم عدم خطأ حماد بن سلمة في روايته هذه عن ثابت، وأن كلا الوجهين محفوظ عن ثابت البناني، وأن الاختلاف فيه إنما وقع من ثابت لا من الرواة عنه.

ذلك أنه قصر الإسناد ووقفه من عند نفسه، ويحتمل أن يكون ذلك من عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهذا أقوى في الاحتمال، فيبدو أن عبد الرحمن بن أبي ليلى حدث به ثابتاً البناني مرسلًا على سبيل الفتوى أو المذاكرة، وهكذا تحمله الجماعة عن ثابت، وحدثه به أخرى على الوجه مرفوعاً، وهكذا تحمله حماد بن سلمة.

ومما يدل على هذا الترجيح ويقويه صورة رواية سليمان بن المغيرة، له كما أخرجه الدارقطني في «الرؤية»: (رقم/ ٢١١) وفيه: «... حدثنا سليمان بن المغيرة عن ثابت قال: قال رجل لعبد الرحمن بن أبي ليلى (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة)، قال نعم: إذا دخل أهل الجنة الجنة...».

ففيه إشارة إلى أن عبد الرحمن بن أبي ليلى ذكره هكذا مرسلًا على سبيل الفتوى والجواب لهذا الذي سأله واستفتاه.

خلاصة الدراسة

يتبين مما تقدم أن الحديث جاء بالوجهين عن ثابت البناني، فالوجه الأول، رواه حماد بن سلمة عن ثابت، وحماد بن سلمة من أثبت الناس في ثابت البناني، بل قال ابن المديني كما تقدم: «كان حماد بن سلمة أعلم

الخلق بحديث ثابت».

وقد أخرج هذا الوجه الإمام مسلم في «صحيحه».

والوجه الثاني رواه اثنان من أصحاب ثابت الثقات الأثبات، وهم: (سليمان بن المغيرة، وحماد بن زيد)، وتابعهم معمر لكنه أقل منهم رتبة في ثابت بخصوصه لأنه متكلم في روايته عنه.

وقد وقع قصر الإسناد في هذا الحديث من ثابت البناني أو من فوقه.

الحكم على الحديث

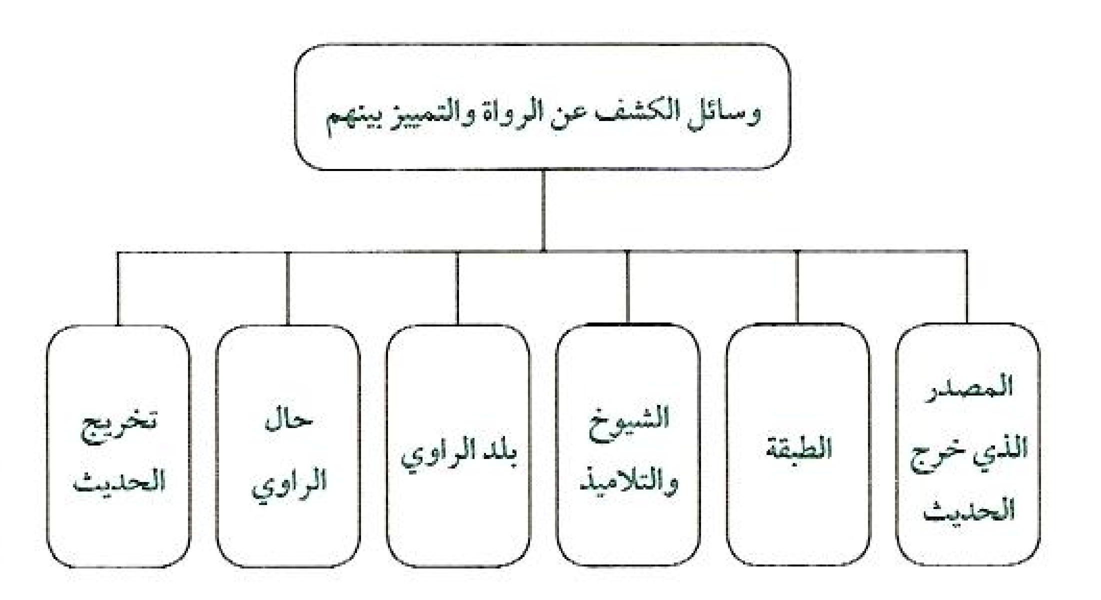
الحديث صحيح مرفوع إلى النبي ﷺ، وقد أخرجه مسلم في «صحيحه»، وقد جاء نحو هذا في تفسير هذه الآية، عن عدد من الصحابة رضوان الله عليهم، خرَّج رواياتهم الدارقطني في كتاب «الرؤية» وغيره.

ثم ما دل عليه هذا الحديث من رؤية الله ﷻ في الآخرة، قد تظاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة وتظافرت، وهو مجمع عليه بين أهل السنة، وقد ضمنوا ذلك مؤلفاتهم وتصنيفاتهم في السنة، وصنفوا فيه المؤلفات المفردة التي من أكبرها وأوفاها كتاب «الرؤية» للإمام الدارقطني، وهو مطبوع متداول، والله أعلم بالصواب.



ملحق
فيه نماذج لتدريبات عملية
على دراسة الأسانيد

(١)
نماذج لتدريبات على (استخراج الترجمة وتمييزها)[١]



---

(١) ينبغي أن يترقى الطالب في التدريب والتمرين على (دراسة الأسانيد) في المراحل التالية:
أولًا – (طريقة استخراج الترجمة من المصادر وتمييز الراوي عن الاشتباه).
ثانياً – (طريقة دراسة الترجمة وصياغتها).
ثالثاً – (طريقة دراسة الإسناد الكامل والنظر في توافر شروط المقبول فيه).
رابعاً – (طريقة دراسة الحديث المعل بالاختلاف)، وهذه المرحلة خاصة بالدراسات المتقدمة في مجال السنة.

الاسم: ....

[١] **سؤال: استخرج رجال الأسانيد الآتية من كتاب «تقريب التهذيب» مستعيناً بالوسائل المساعدة لتحديد الرواة عند الاشتباه، وكذا تمييز الراوي المهمل.**

١ قال الإمام الترمذي: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: حدثنا موسى الجهني قال: حدثني مصعب بن سعد، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال لجلسائه: «**أيعجز أحدكم أن يكسب ألف حسنة؟**» فسأله سائل من جلسائه: كيف يكسب أحدنا ألف حسنة؟ قال: «**يسبح أحدكم مائة تسبيحة تكتب له ألف حسنة، وتحط عنه ألف سيئة**».

- ....

- ....

- ....

- ....

٢ قال الإمام أبو داود في «السنن»: حدثنا مسدد ثنا يحيى عن إسماعيل ثنا عامر أخبرني عروة بن مضرس الطائي قال أتيت رسول الله ﷺ بالموقف يعني.. وفيه فقال رسول الله ﷺ: «**من أدرك معنا هذه الصلاة وأتى عرفات قبل ذلك ليلًا أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تفثه**».

- ....

- ....

- ....

- ....

٣ قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن إسماعيل مولى بني هاشم البصري حدثنا معاذ، حدثنا هشام، عن يحيى، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: أحسبه عن رسول الله ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم إلى غير سترة فإنه يقطع صلاته الكلب والحمار والخنزير واليهودي والمجوسي والمرأة...».

- ....

- ....

- ....

- ....



(٢)

نماذج لتدريبات على
(دراسة الترجمة وصياغتها)

[١] سؤال: ترجم لـ (عبد العزيز بن يحيى الحراني) مستوفياً عناصر الترجمة التامة.

١ - اسم الراوي ....
ونسبه ....

٢ - الشيوخ ....
والتلاميذ ....

٣ - الجرح ....
والتعديل ....

٤ - الراجح في ....
حال الراوي مع ....
التعليل مستعيناً ....
باختيار الذهبي ....
وابن حجر ....

٥ - وفاته، ثم من ....
أخرج له من السنة..

٦ - مصادر ....
الترجمة ....

[٢] سؤال: ترجم لـ (طلق بن حبيب العنزي البصري) مستوفياً عناصر الترجمة التامة.

١- اسم الراوي ....
ونسبه ....

٢- الشيوخ ....
والتلاميذ ....

٣- الجرح ....
والتعديل ....

٤- الراجح في ....
حال الراوي مع ....
التعليل مستعيناً ....
باختيار الذهبي ....
وابن حجر ....

٥- وفاته ثم من ....
أخرج له من السنة..

٦- مصادر ....
الترجمة ....

[٣] سؤال: ترجم لـ (أبي حمزة السكري) مستوفياً عناصر الترجمة التامة.

١ - اسم الراوي ....
ونسبه ....

٢ - الشيوخ ....
والتلاميذ ....

٣- الجرح ....
والتعديل ....

٤ - الراجح في ....
حال الراوي مع ....
التعليل مستعيناً ....
باختيار الذهبي ....
وابن حجر ....

٥ - وفاته ثم من ....
أخرج له من السنة..

٦ - مصادر ....
الترجمة ....

(٣)

نماذج لتدريبات على

(دراسة الإسناد الذي ليس فيه اختلاف)

[١] قال الإمام الترمذي: حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا عيسى بن ميمون الأنصاري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: أعلنوا هذا النكاح، واجعلوه في المساجد، واضربوا عليه بالدفوف.

[٢] سؤال: ادرس إسناد الحديث وفق قواعد دراسة الأسانيد مستعيناً بأحكام الأئمة النقاد؟

(١) – هو: ....

– روى عن: .... وعنه: ....

– وثقه: ....

– وتكلم فيه: ....

– ورجح الحافظ الذهبي أنه: ....

– ورجح الحافظ ابن حجر أنه: ....

– والراجح أنه: ....

– والسبب: ....

– توفي سنة: ....

– وأخرج له: ....

[ينظر]: «التاريخ» لابن معين (/)، و«التاريخ» للبخاري (/)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

(٢) – هو: ....

– روى عن: .... وعنه: ....

– وثقه: ....

– وتكلم فيه: ....

– ورجح الحافظ الذهبي أنه: ....

– ورجح الحافظ ابن حجر أنه: ....

– والراجح أنه: ....

– والسبب: ....

– توفي سنة: ....

– وأخرج له: ....

[ينظر]: «التاريخ» لابن معين (/)، و«التاريخ» للبخاري (/)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر

(/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

(٣) - هو: ....

- روى عن: .... وعنه: ....

- وثقه: ....

- وتكلم فيه: ....

- ورجح الحافظ الذهبي أنه: ....

- ورجح الحافظ ابن حجر أنه: ....

- والراجح أنه: ....

- والسبب: ....

- توفي سنة: ....

- وأخرج له: ....

[ينظر]: «التاريخ» لابن معين (/)، و«التاريخ» للبخاري (/)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

(٤) - هو: ....

- روى عن: .... وعنه: ....

- وثقه: ....

- وتكلم فيه: ....

- ورجح الحافظ الذهبي أنه: ....

- ورجح الحافظ ابن حجر أنه: ....

- والراجح أنه: ....

- والسبب: ....

- توفي سنة: ....

- وأخرج له: ....

[ينظر]: «التاريخ» لابن معين (/)، و«التاريخ» للبخاري (/)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

درجة الحديث:

- ....

بيان السبب:

- ....

٢ **قال الإمام الترمذي:** حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي قال: حدثنا أبي قال: حدثنا ابن جريج، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال - يعني - إذا خرج من بيته: **بسم الله، توكلت على الله، لا حول ولا قوة إلا بالله، يقال له: كفيت، ووقيت، وتنحى عنه الشيطان**».

[١] سؤال: ادرس إسناد الحديث وفق قواعد دراسة الأسانيد مستعيناً بأحكام الأئمة النقاد؟

(١) - هو: ....

- روى عن: .... **وعنه:** ....

- وثقه: ....

- وتكلم فيه: ....

- ورجح الحافظ الذهبي أنه: ....

- ورجح الحافظ ابن حجر أنه: ....

- والراجح أنه: ....

- والسبب: ....

- توفي سنة: ....

- وأخرج له: ....

[ينظر]: «التاريخ» لابن معين (/)، و«التاريخ» للبخاري (/)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر

(/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

(٢) - هو: ....

- روى عن: .... وعنه: ....

- وثقه: ....

- وتكلم فيه: ....

- ورجح الحافظ الذهبي أنه: ....

- ورجح الحافظ ابن حجر أنه: ....

- والراجح أنه: ....

- والسبب: ....

- توفي سنة: ....

- وأخرج له: ....

[ينظر]: «التاريخ» لابن معين (/)، و«التاريخ» للبخاري (/)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

(٣) - هو: ....

- روى عن: .... وعنه: ....

- وثقه: ....

- وتكلم فيه: ....

- ورجح الحافظ الذهبي أنه: ....

- ورجح الحافظ ابن حجر أنه: ....

- والراجح أنه: ....

- والسبب: ....

- توفي سنة: ....

- وأخرج له: ....

[ينظر]: «التاريخ» لابن معين (/)، و«التاريخ» للبخاري (/)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

(٤) - هو: ....

- روى عن: .... وعنه: ....

- وثقه: ....

- وتكلم فيه: ....

- ورجح الحافظ الذهبي أنه: ....

- ورجح الحافظ ابن حجر أنه: ....

- والراجح أنه: ....

- والسبب: ....

- توفي سنة: ....

- وأخرج له: ....

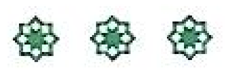
[ينظر]: «التاريخ» لابن معين (/)، و«التاريخ» للبخاري (/)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

درجة الحديث:

- ....

بيان السبب:

- ....



٣ **قال الإمام ابن ماجه:** حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا وكيع، عن القاسم بن الفضل الحداني، عن أبي جعفر، عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**الحج جهاد، كل ضعيف**».

[١] **سؤال:** ادرس إسناد الحديث وفق قواعد دراسة الأسانيد مستعيناً بأحكام الأئمة النقاد؟

(١) - هو: ....

- **روى عن:** .... **وعنه:** ....

- **وثقه:** ....

- **وتكلم فيه:** ....

- **ورجح الحافظ الذهبي أنه:** ....

- **ورجح الحافظ ابن حجر أنه:** ....

- **والراجح أنه:** ....

- **والسبب:** ....

- **توفي سنة:** ....

- **وأخرج له:** ....

[ينظر]: «التاريخ» لابن معين (/)، و«التاريخ» للبخاري (/)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر

(/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

(٢) - هو: ....

- روى عن: .... **وعنه:** ....

- وثقه: ....

- وتكلم فيه: ....

- ورجح الحافظ الذهبي أنه: ....

- ورجح الحافظ ابن حجر أنه: ....

- والراجح أنه: ....

- والسبب: ....

- توفي سنة: ....

- وأخرج له: ....

[ينظر]: «التاريخ» لابن معين (/)، و«التاريخ» للبخاري (/)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

(٣) - هو: ....

- روى عن: .... **وعنه:** ....

- وثقه: ....

- وتكلم فيه: ....

- **ورجح الحافظ الذهبي أنه:** ....

- **ورجح الحافظ ابن حجر أنه:** ....

- **والراجح أنه:** ....

- **والسبب:** ....

- توفي سنة: ....

- وأخرج له: ....

[ينظر]: «التاريخ» لابن معين (/)، و«التاريخ» للبخاري (/)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

(٤) - هو: ....

- روى عن: .... وعنه: ....

- وثقه: ....

- وتكلم فيه: ....

- ورجح الحافظ الذهبي أنه: ....

- ورجح الحافظ ابن حجر أنه: ....

- **والراجح أنه:** ....

- **والسبب:** ....

- **توفي سنة:** ....

- **وأخرج له:** ....

[ينظر]: «التاريخ» لابن معين (/)، و«التاريخ» للبخاري (/)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (/)، و«تهذيب الكمال» للمزي (/)، و«الكاشف» للذهبي (/)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (/)، و«التقريب» لابن حجر (ص/).

درجة الحديث:

- ....

بيان السبب:

- ....



(٤)

نماذج لتدريبات على دراسة

(الحديث المعل بالاختلاف)

١ قال الإمام الترمذي في «السنن»: حدثنا إسحاق بن منصور، قال: أخبرنا ابن أبي مريم، قال: أخبرنا يحيى بن أيوب، عن عبد الله بن أبي بكر، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ قال: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر، فلا صيام له».

[١] **سؤال**: ادرس الاختلاف الواقع في هذا الحديث مراعياً الآتي:

١- بيان الراوي المختلف عليه (مدار الحديث).

٢- نوع الاختلاف الواقع على (المدار).

٣- بيان عدد أوجه الاختلاف على (المدار).

٤- بيان رواة الأوجه (عن المدار) مع تخريج كل رواية من مصدرين.

٥- خلاصة دراسة الاختلاف مع بيان الراجح من الأوجه وقرائن الترجيح.

٦- دراسة الوجه الراجح؟

٧- دراسة الحديث بمجموع شواهده - عند الحاجة -؟

دراسة الإسناد:

١-ترجمة مدار الحديث

....

....

٢- تراجم رواة الوجه الأول:

....

....

٣- تراجم رواة الوجه الثاني:

....

....

٤- خلاصة دراسة الاختلاف والمقارنة بين الأوجه مع بيان الراجح منها بدليله

....

....

٦- دراسة الوجه الراجح والحكم عليه

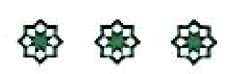
....

....

٧- دراسة الحديث بشواهده - عند الحاجة -

....

....



[٢] **قال الإمام ابن ماجه في «السنن»**: حدثنا علي بن سلمة قال: حدثنا زيد بن الحباب قال: حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بالشفاءين: العسل، والقرآن «

[١] **سؤال**: ادرس الاختلاف الواقع في هذا الحديث مراعياً الآتي:

١- بيان الراوي المختلف عليه (مدار الحديث).

٢- نوع الاختلاف الواقع على (المدار).

٣- بيان عدد أوجه الاختلاف على (المدار).

٤- بيان رواة الأوجه (عن المدار) مع تخريج كل رواية من مصدرين.

٥- خلاصة دراسة الاختلاف مع بيان الراجح من الأوجه وقرائن الترجيح.

٦- دراسة الوجه الراجح؟

٧- دراسة الحديث بمجموع شواهده - عند الحاجة -؟

دراسة الإسناد:

١-ترجمة مدار الحديث

....

....

٢-تراجم رواة الوجه الأول:

....

....

٣- تراجم رواة الوجه الثاني:

....

....

٤- خلاصة دراسة الاختلاف والمقارنة بين الأوجه مع بيان الراجح منها بدليله

....

....

٦- دراسة الوجه الراجح والحكم عليه

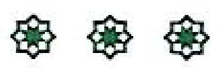
....

....

٧- دراسة الحديث بشواهده - عند الحاجة -

....

....



٣ **قال الإمام ابن ماجه:** حدثنا أبو بكر، قال: حدثنا وكيع، عن علي بن علي بن رفاعة، عن الحسن، عن أبي موسى الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ: «يعرض الناس يوم القيامة ثلاث عرضات: فأما عرضتان، فجدال، ومعاذير، وأما الثالثة، فعند ذلك تطير الصحف في الأيدي، فآخذ بيمينه، وآخذ بشماله».

[١] **سؤال: ادرس الاختلاف الواقع في هذا الحديث مراعياً الآتي:**

١- بيان الراوي المختلف عليه (مدار الحديث).

٢- نوع الاختلاف الواقع على (المدار).

٣- بيان عدد أوجه الاختلاف على (المدار).

٤- بيان رواة الأوجه (عن المدار) مع تخريج كل رواية من مصدرين.

٥- خلاصة دراسة الاختلاف مع بيان الراجح من الأوجه وقرائن الترجيح.

٦- دراسة الوجه الراجح؟

٧- دراسة الحديث بمجموع شواهده - عند الحاجة -؟

دراسة الإسناد:

١- ترجمة مدار الحديث

....

....

٢- تراجم رواة الوجه الأول:

....

....

٣- تراجم رواة الوجه الثاني:

....

....

٤- خلاصة دراسة الاختلاف والمقارنة بين الأوجه مع بيان الراجح منها بدليله

....

....

٦- دراسة الوجه الراجح والحكم عليه

....

....

٧- دراسة الحديث بشواهده - عند الحاجة -

....

....





فهرس الموضوعات

القسم الأول
الدراسة النظرية

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة




ISBN 978-9938-907-16-0
9 789938 907160 >